

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا
قسم العلوم الاجتماعية
والإنسانية

مشروع سوريا الكبرى
من
١٩٢١-١٩٥١

أعداه الطالب

أحمد خليل عيسى عفيف

٢٠١٢
٢٠١٢

إشراف

الدكتورة سهيلة الرضاوي

٢٠١٢

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا في
الجامعة الأردنية

١٤١٢هـ-١٩٩١م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٩١/٩/٢ وأجيزت .

د. محمد / يونس العشرقة
م. /
ع. /
ع. /

الدكتور سميحة الريماوي

الأستاذ عبدالكريم غرايبة

الأستاذ علي محافظة

الإهداء

إلى روح المغفور له جلالة الملك عبد الله بن الحسين مؤسس المملكة
الأردنية الهاشمية في ذكرى الأربعين لاستشهاده. وإلى حفيده
الأول وارث راية النهضة العربية الكبرى جلالة الملك الحسين بن
طلال المعظم وإلى جميع المخلصين والمؤمنين بمبادئ الثورة العربية
الكبرى.

شكر وتقدير

يسعدني في هذا المقام ان اتقدم بخالص الشكر والتقدير، وعظيم الامتنان والعرفان إلى استاذتي الفاضلة الدكتور سهيله الرعاوي استاذة التاريخ الحديث في كلية الاداب بالجامعة الأردنية، التي تفضلت مشكوره بالإشراف على هذا البحث، على ما شملتني به من رعاية وإرشاد طيلة فترة إعدادي لهذا البحث، فانارت بإرشاداتها وآرائها السديده، ونصائحها ألقبه أمامي سبيل البحث العلمي، وجنبتي أخطاء ما كنت لأنخلص منها بغير عنايتها وتوجيهاتها فجزاها الله عني كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر لجميع اساتذتي في قسم التاريخ، الذين كان لهم الفضل الكبير في تنمية قدراتي على البحث والدراسة.

واعترافاً بالفضل اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الأخوة موظفي دور الكتب والوثائق داخل الاردن وفي سوريا والعراق، وكل من قدم لي يد العون والمساعدة في اخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود.

والله ولي التوفيق

الباحث

المحتوى

الموضوع	الصفحة
الاهداء	ا
شكر وتقدير	ب
المحتوى	ج - د
الرموز والمختصرات	هـ
المقدمة	و - ي
التمهيد: مفهوم سوريا ما بين عام ١٩٠٨-١٩١٤	ك - ت
الفصل الاول: عبد الله بن الحسين ومشروع سوريا الكبرى	١-٥٦
١- مفهوم سوريا في فكر عبد الله بن الحسين الوجدوي	٢
٢- دوافع عبد الله بن الحسين وأهدافه من تحقيق الوحدة السورية	٢-١٠
٣- الاسس التي قام عليها مشروع سوريا الكبرى	١٠-١٧
٤- مساعي عبد الله بن الحسين لتحقيق الوحدة السورية	١٧-٥٦
أ- اسباب تحول عبد الله بن الحسين عن سياسة المواجهة العسكرية في تحرير سوريا وإتباع طريق العمل الدبلوماسي	١٧-٢١
ب- فعاليات عبد الله بن الحسين لتحقيق المشروع على المستويين العربي والدولي	٢٢-٣٨
١- الساحة العربية	٢٢-٢٩
٢- الساحة الدولية	٢٩-٣٨
ج- فلسطين في فكر عبد الله بن الحسين الوجدوي	٣٩-٥٦
الفصل الثاني: مساعي عبد الله بن الحسين على الساحة الاردنية لتحقيق المشروع وردة الفعل الاردنية	٥٧-٩٤
١- جهود عبد الله بن الحسين على الساحة الاردنية الداخلية.	٥٨-٦٦
٢- موقف الشعب الاردني من المشروع	٦٦-٩٤
أ- الساحة النيابية	٦٧-٨٣
ب- الساحة الحزبية والنقابية	٨٣-٩٠
ج- الساحة الشعبية العامة	٩٠-٩٤

١٣٥-٩٥

الفصل الثالث: الجامعة العربية ومشروع سوريا الكبرى

١- مشروع سوريا الكبرى في مشاورات الوحدة العربية

١٢٥-٩٦

عام ١٩٤٣-١٩٤٤

١٣١-١٢٥

٢- أثر قيام الجامعة على المشروع

١٣٥-١٣١

٣- موقف الملك عبد الله بن الحسين من الجامعة العربية

١٩٢-١٣٦

الفصل الرابع: موقف الجمهورية العربية السورية من المشروع

١٥٨-١٣٧

١- الساحة الحكومية (الموقف الرسمي)

١٦٤-١٥٨

٢- الساحة البرلمانية

١٨٤-١٦٥

٣- الساحة الحزبية

١٩٢-١٨٤

٤- الساحة الشعبية

٢٣٨-١٩٣

الفصل الخامس: موقف بقية الدول العربية من مشروع سوريا الكبرى

٢٠٧-١٩٤

١- الموقف اللبناني

٢١٦-٢٠٧

٢- الموقف العراقي

٢٢٧-٢١٧

٣- الموقف السعودي

٢٣٥-٢٢٧

٤- الموقف المصري

٢٣٨-٢٣٥

٥- الموقف الفلسطيني

٢٧٦-٢٣٩

الفصل السادس: الموقف الدولي من مشروع سوريا الكبرى

٢٦٣-٢٤٠

١- الموقف البريطاني

٢٦٩-٢٦٤

٢- الموقف الفرنسي

٢٧٦-٢٦٩

٣- الموقف الأمريكي والصهيوني

أ-د

الخاتمة

هـ-ش

المصادر والمراجع

A-C

ملخص باللغة الانجليزية

الملاحق

المختصرات والرموز

لقد اشير إلى المصادر والمراجع في الهوامش على النحو التالي:

١- الوثائق العربية:

- د.ك.و - الاردنية :- دائرة الكتب والوثائق الوطنية الاردنية.
- م.م.ت - الاردني :- مذكرات المجلس التشريعي الاردني.
- د.و.ت - دمشق :- مركز الوثائق التاريخيه - دمشق.
- د.ك.و - بغداد :- دائرة الكتب الوثائق الوطنية -بغداد.

٢- الوثائق البريطانية:

F.O., :- Great Britain Foreign Office

٣- عندما يرد المصدر أو المرجع لأول مرة أذكر المعلومات كاملة عن المؤلف وعن الكتاب ثم يحال بعد ذلك، مثال:-

عبد الله بن الحسين: الاثار الكاملة، ط٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت، سنة ١٩٨٥ وسارمز له: عبد الله بن الحسين:- الاثار الكاملة.

٤- تدل الرموز التالية الواردة في الرسالة على ما يلي:

م.ر	: ملف رقم
و.ر	: وثيقة رقم
ج	: جزء
م	: مجلد
ص	: صفحة
ط	: طبعة
ب.ت	: بدون تاريخ
د.م	: دون مكان نشر
د.ن	: دون ناشر

مشروع سوريا الكبرى

من

١٩٢١-١٩٥١

اعداد الطالب

احمد خليف عيسى عفيف

إشراف

الدكتورة سهيلة الرماوي

ملخص

تتناول هذه الدراسة مشروع سوريا الكبرى الهادف إلى توحيد الأردن وسوريا الشمالية وفلسطين ولبنان في إطار دولة واحدة. هذا المشروع الذي حمل لوائه وسعى إلى تحقيقه بكل جدية الملك عبد الله بن الحسين منذ وصوله إلى شرق الأردن عام ١٩٢١ حتى استشهاده عام ١٩٥١.

وتتألف هذه الدراسة من مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة ففي التمهيد عالجت مفهوم سوريا من عام ١٩٠٨-١٩٢١ وجاءت هذه المعالجة من خلال ثلاثة مراحل أساسية بناء على التغيرات التي طرأت على مفهوم سوريا في كل مرحلة بشكل جعلته متميزاً عن المرحلة الأخرى.

فقد عالجت في المرحلة الأولى مدلول سوريا ضمن إطار الدولة العثمانية من عام ١٩٠٨-١٩١٤. أما المرحلة الثانية فقد عالجت فيها مدلول سوريا ضمن إطار الدولة العربية المشرقية التي قامت لأجلها الثورة العربية الكبرى وتناولت في المرحلة الثالثة المفهوم في العهد العربي الفيصلي الذي تراجع إلى بلاد الشام بحدودها الطبيعية كدولة مستقلة استقلالاً تاماً عن الاقطار العربية الأخرى، وما انتهى إليه الأمر من تراجع المفهوم ليشمل سوريا الشمالية فقط بعد أن طبقت فرنسا وبريطانيا اتفاقية سايكس بيكو.

ر أما الفصل الأول: فقد تحدث فيه عن الملك عبد الله بن الحسين ومشروع سوريا الكبرى وجاءت معالجاتي لهذا الفصل من حيث إيضاح مفهوم سوريا في فكر الملك عبدالله الوجدوي، ودوافعه وأهدافه لتحقيق الوحدة السورية، والأسس التي قام عليها المشروع من حيث نظام الحكم، وسيادة الدولة السورية الموحدة ووضع الأقليات المسيحية واليهودية في هذه الوحدة إضافة إلى المساعي التي بذلها جلالتة على المستويين العربي والدولي لتحقيق المشروع، كما تطرقت أيضاً إلى بحث قضية فلسطين في فكر الملك عبدالله الوجدوي.

أما الفصل الثاني: فقد تناولت في القسم الأول منه المساعي التي بذلها عبدالله بن الحسين على الساحة الداخلية الأردنية، والتي تمثلت منذ البداية بإعطاء الأردن وجهاً عربياً شاملاً، لجعله نواة لدولة عربية كبرى، تحقق أهداف الثورة العربية الكبرى، أما القسم الثاني فقد أوضحت فيه ردة فعل الشعب الأردني إزاء هذه الدعوة، من خلال ثلاثة زوايا أساسية تمثلت بالساحة البرلمانية، والحزبية، والشعبية العامة.

أما الفصل الثالث: فقد تناولت فيه المشروع والجامعة العربية. حيث أوضحت فيه الاتجاهات السياسية العربية المتضاربة في مشاورات الوحدة العربية التي عقدت في الاسكندرية عام ١٩٤٣-١٩٤٤، حول قضية الوحدة العربية بشكل عام، ومشروع سوريا الكبرى بشكل خاص، وما انتهى إليه الأمر من قيام جامعة إقليمية كانت عقبة في طريق الوحدة العربية الحقيقية، وضربه قاصمه للمشاريع الوجدوية المطروحة في ذلك الوقت، وبشكل خاص مشروع سوريا الكبرى.

وانفردت في الفصل الرابع لبيان الموقف السوري من مشروع سوريا الكبرى. وقد عالجت هذا الموقف من خلال أربعة زوايا تمثلت بالساحة الرسمية، والبرلمانية والحزبية، والشعبية العامة.

ففيما يتعلق بالساحة الأولى والثانية، والتي اتصف موقفها بالعداء الشديد للمشروع فقد بينت دوافع هذا الموقف العدائي، والمساعي المكثفة التي بذلتها الحكومة السورية في محاولة منها لعرقلة المشروع وإفشاله. أما الساحة الثالثة والرابعة، واللذان اتصف موقفهما بالتأييد التام للمشروع، فقد جاءت معالجاتي لهما من خلال موقفهما من فكرة الوحدة السورية بشكل عام ومشروع سوريا الكبرى بشكل خاص.

أما الفصل الخامس فقد تناولت فيه موقف بقية الدول العربية من المشروع، هذه الدول التي تمثلت في كل من مصر والسعودية والعراق ولبنان، إضافة الى الموقف الفلسطيني.

ففيما يتعلق بالموقف اللبناني، فقد عالجت بالشكل الذي عالجت فيه الموقف السوري، مع إبراز أثر العامل الطائفي على الموقف اللبناني تجاه المشروع، أما مواقف بقية الدول العربية فقد اقتصرنا معالجتها لها على الموقف الرسمي فقط، وذلك لعدم وجود موقف حزبي وشعبي واضح في هذه الدول تجاه قضية سوريا الكبرى.

وتناولت في الفصل السادس والآخر الموقف الدولي من المشروع، والذي تمثل بشكل أساسي في موقف كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا، والصهيونية. حيث بينت في هذا الفصل مدى التوافق بين المشروع ومصالح الدول الكبرى في المنطقة العربية، ومسامي هذه الدول لعرقلة المشروع وإفشاله عن طريق تنسيق الجمهور مع الدول العربية المعارضة للمشروع. وحاولنا في خاتمة الرسالة عرض أهم استنتاجاتنا التي توصلنا اليها من خلال تقييمنا للحقائق والوقائع التي تضمنتها فصول الرسالة الستة.

المقدمة

ان ما كتب عن مشروع سوريا الكبرى، الذي خيم على أفق السياسة العربية بشكل بارز مع بداية العقد الرابع من هذا القرن، كان متأثراً إلى حد كبير بالخلافات السياسية التي دارت حوله بين مؤيد ومعارض ومحيد.

فمعظم الدراسات التي تطرقت إلى المشروع، كانت غير موضوعية، اضافة إلى انها جزئية وغير شاملة.

ولاهمية هذا الموضوع بالنسبة لتاريخ المنطقة السورية باقاليمها الاربعة بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام، وقع اختياري عليه وشعرت أن من واجبي دراسة المشروع دراسة موضوعية شاملة في محاولة وضعه في إطاره التاريخي الصحيح

لقد واجهت هذه الدراسة عدة عقبات تمثلت بشكل اساسي في قلة المصادر وتشبتها، اضافة إلى سعة الموضوع وتشابك عناصره بسبب ما كان يتعرض له من مواقف علنية تطرح على الرأي العام بصورة مختلفة عن المواقف الحقيقية التي تمت بين الدوائر الرسمية بصورة سرية، وقد استطعت التغلب على هذه المشكلة بالاطلاع على المادة الوثائقية الاولى المتعلقة بالموضوع، والموجودة في دائرة الكتب والوثائق الوطنية في بغداد، ومركز الوثائق التاريخية في دمشق، ومكتبة الوثائق البريطانية في لندن.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مصادر ومراجع شتى، وتحقق الوثائق العربية والبريطانية المنشورة وغير المنشورة مكانة متميزة بينها، ويمكن اجمال هذه المصادر على النحو التالي

١- الوثائق العربية المنشورة: ومن اهمها الكتاب الاردني الابيض (الوثائق القومية في وحدة سوريا الطبيعية)، ومجموعة الوثائق التي الحقت به تحت اسم الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية، وهذا الكتاب يحتوي على عشرات الوثائق التي نشرتها الحكومة الاردنية عام ١٩٤٨، لبيان حقيقة الدعوة الاردنية لتحقيق الوحدة السورية بهدف مجابهة التيارات السياسية المعادية للمشروع، ويأتي هذا الكتاب على رأس قائمة المصادر التي قامت عليها الدراسة.

٢- الوثائق العربية غير المنشورة وتقسم إلى أربعة اقسام

أ الوثائق المودعة في دائرة الكتب والوثائق الاردنية، والواقع ان هذه الوثائق لم أجد منها إلا في بعض القضايا الثانوية حيث كانت محدودة من ناحية العدد والتنوع

ب. محاضر جلسات مجلس النواب الاردني، وقد افدت من هذا المصدر في معرفة الموقف النيابي الاردني ووجهة نظره بشكل واضح تجاه المشروع

ج. وثائق البلاط الملكي العراقي المودعة في دائرة الكتب والوثائق الوطنية في بغداد، وهذه الوثائق تتكون من مجموعة كبيرة من التقارير المتبادلة بين السفارات والمفوضيات العراقية في العواصم العربية من ناحية، ووزارة الخارجية العراقية في بغداد من ناحية ثانية، وتأتي أهمية هذه الوثائق بالنسبة للدراسة بشكل رئيسي في بيان المواقف الرسمية والشعبية العربية والدولية تجاه المشروع من ناحية، وكشف النقاب عن كثير من الخفايا التي تقف وراء الاتجاهات السياسية المتصارعة حول المشروع من ناحية ثانية.

د. الوثائق المودعة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق وتتألف هذه الوثائق من عدة وحدات أهمها مجموعة وثائق الدولة، الوحدة الوثائقية المتعلقة بالاحزاب والمنظمات، الوحدة الوثائقية الخاصة بالأعلام، الوحدة الوثائقية المتعلقة بالحركة العربية، إضافة إلى محاضر مجلس النواب السوري، وقد افدت من هذه الوثائق في بيان الموقف السوري الرسمي، والنيابي والشعبي والحزبي تجاه مشروع سوريا الكبرى، كما افدت منها في التعرف على تطور مفهوم سوريا من عام ١٩٠٨-١٩٢١ ولم يُسمح لي بتصوير هذه الوثائق، فقامت بنسخ أهم محتوياتها وأستندت اليها أثناء الدراسة.

٣- الوثائق الاجنبية: وتقسم الى قسمين:

أ وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة والمحفوظة في مركز التوثيق (P.R.O) ويرمز لها بـ (F.O) اختصار لـ (Great Britan Foreign Office)، وهذه الوثائق تتكون من مجموعة تقارير اسبوعية وشهرية متبادلة بين السفارات والقنصليات البريطانية في كل من بغداد،

ودمشق، وببيروت، وعمان، والقدس، وجده، والقاهرة من ناحية، ووزارة الخارجية البريطانية من ناحية ثانية. وقد أفدت من هذه الوثائق في الوقوف على حقيقة الموقف العربي والدولي تجاه المشروع، وتكمن قيمة هذه الوثائق في أنها صادرة عن الحكومة البريطانية صاحبة الحضور القوي في منطقة الشرق الأوسط، والمدركة لحقيقة الاتجاهات السياسية في المنطقة العربية لما تمتلكه من وسائل استخبارية متقدمة في ذلك الوقت، وقد حصلت عليها عن طريق مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الاردنية.

ب وثائق اكسفورد، المودعة في مؤسسة آل البيت- عمان، وهي عبارة عن مجموعة من الاوراق السياسية والتقارير الصادرة عن بعض السفراء والقناصل وضباط الجيش البريطانيين الذين عملوا في المنطقة العربية، وقد أفدت منها في التعرف على مساعي الاردن في دعم حركة النضال الوطني في سوريا ضد الفرنسيين.

بالاضافة إلى هذه الوثائق، فقد اعتمدت على مجموعة من الصحف العربية المؤيدة منها والمعارضة مثل الجزيرة، الهدى، الاصلاح، البشير، الزمان، فلسطين، الدفاع، الوحدة البلاد السعودية. وقد أفدت منها في معرفة تطور الاتجاهات السياسية المتضاربة حول المشروع عن طريق متابعة الاحداث اليومية.

كما اعتمدت ايضاً على مجموعة من كتب المذكرات، لاشخاص عاصروا الاحداث وشاركوا فيها، اضافة الى عدد كبير من المراجع العربية والاجنبية التي تناولت فترة الدراسة، واستعنت كذلك بالعديد من المقالات العربية والاجنبية المنشورة في المجلات وخاصة مجلة شؤون عربية، ومجلة الباحث العربي، ومجلة كلية الاداب الجامعة الاردنية، والمستقبل العربي Middle Eastern Studies.

وتتألف هذه الدراسة من مقدمة، وتمهيد، وستة فصول وخاتمة ففي التمهيد عالجت مفهوم سوريا منذ عام ١٩٠٨-١٩٢١ وجاءت هذه المعالجة من خلال ثلاثة مراحل بناء على التغيرات التي طرأت على مفهوم سوريا في كل مرحلة بشكل جعلته متميزاً عن المرحلة الاخرى.

فقد عالجت في المرحلة الاولى مدلول سوريا ضمن اطار الدولة العثمانية من عام ١٩٠٨-١٩١٤

أما المرحلة الثانية فقد عالجت فيها مدلول سوريا ضمن اطار الدولة العربية الشرقية التي قامت لاجلها الثورة العربية الكبرى. وتناولت في المرحلة الثالثة المفهوم في العهد العربي الفيصلي الذي تراجع إلى بلاد الشام بحدودها الطبيعية كدولة مستقلة استقلالا تاماً عن الاقطار العربية الاخرى. وما انتهى اليه الامر من تراجع المفهوم ليشمل سوريا الشمالية فقط بعد ان طبقت فرنسا وبريطانيا اتفاقية سايكس بيكو.

اما الفصل الاول فقد تحدث فيه عن الملك عبدالله بن الحسين ومشروع سوريا الكبرى وجاءت معالجتى لهذا الفصل من حيث ايضاح مفهوم سوريا في فكرة الملك عبدالله بن الحسين الوحدوي، ودوافعه واهدافه لتحقيق الوحدة السورية، والاسس التي قام عليها المشروع. والمسامي التي بذلها جلالتة على المستويين العربي والدولي لتحقيق المشروع. كما تطرقت ايضاً إلى بحث قضية فلسطين في فكر الملك عبدالله الوحدوي.

اما الفصل الثاني فقد بينت فيه المسامي التي بذلها الملك عبدالله لتحقيق الوحدة السورية على الساحة الاردنية. وردة فعل الشعب الاردني ازاء ذلك.

اما الفصل الثالث. فقد تناولت فيه المشروع والجامعة العربية حيث بينت موقف الدول العربية من المشروع في مشاورات الوحدة العربية التي عقدت في الاسكندرية عام ١٩٤٢-١٩٤٤ كما عالجت في هذا الفصل اثر قيام الجامعة العربية على المشروع وموقف الملك عبدالله من الجامعة بالشكل الذي قامت عليه.

وأنفردت في الفصل الرابع لبيان الموقف السوري من مشروع سوريا الكبرى وقد عالجت هذا الموقف خلال اربعة زوايا تمثلت بالساحة الرسمية، والبرلمانية، والحزبية، والشعبية

اما الفصل الخامس فقد تناولت فيه موقف بقية الدول العربية من المشروع، هذه الدول التي تمثلت في كل من مصر والسعودية والعراق ولبنان اضافة الى الموقف الفلسطيني.

ففيما يتعلق بالموقف اللبناني فقد عالجته بالشكل الذي عالجته فيه الموقف السوري مع ابراز اثر العامل الطائفي على الموقف اللبناني تجاه المشروع. اما مواقف بقية الدول العربية فقد اقتصرنا معالجتها لها على الموقف الرسمي فقط وذلك لعدم وجود موقف حزبي وشعبي واضح في هذه الدول تجاه قضية سوريا الكبرى.

وتناولت في الفصل السادس والاخير: الموقف الدولي من المشروع والذي تمثل بشكل اساسي في موقف كل من بريطانيا وفرنسا وامريكا والصهيونية.

وحاولنا في خاتمة الرسالة عرض اهم استنتاجاتنا التي توصلنا اليها من خلال تقويمنا للحقائق والوقائع التي تضمنتها فصول الرسالة الستة.

وغاية ما نتمناه ان نكون قد وفقنا في اداء مهمتنا بصورة مفيدة فتكون هذه الدراسة مكسباً متواضعاً في اطار الاتجاه العلمي الجديد لدراستنا التاريخية .

ومن الله التوفيق.

نهيد

مفهوم سوريا ما بين عام ١٩٠٨-١٩٢١

أ - مفهوم سوريا ما بين عام ١٩٠٨-١٩١٤.

إن تحديد تاريخ معين لبداية الوعي القومي العربي من الصعوبة بمكان، لأن هذا الوعي وليد حركات تاريخية طويلة المدى، ومع ذلك فإنه يمكن القول أن الاتجاه القومي العربي، أخذ مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ينمو بشكل واضح في بلاد الشام، ويتمحور حول مفهوم الأمة ليصل إلى النتيجة التالية: أن العرب أمه لها دورها ومميزاتها وحقوقها القومية عبر التاريخ^(١)، وقد تبلور هذا الاتجاه القومي بشكل واضح إثر قيام جمعية الاتحاد والترقي بالانقلاب على السلطان عبدالحميد في شهر تموز عام ١٩٠٨ ثم سيطرة هذه الجمعية على زمام الأمور في الدولة، وإعلان الدستور وخلع السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٩، لذلك يعتبر كثير من المفكرين العرب، أن عام ١٩٠٨ هو البداية لحقيقة للحركة العربية الحديثة^(٢).

إن ما يهمنا في هذا الصدد هو مفهوم سوريا الذي طرحته الحركة العربية في هذه الفترة في بلاد الشام، وماهية العلاقة التي رغب العرب أن تكون بينهم وبين الدولة العثمانية الحاكمة^(٣).

(١) عبدالعزيز الدوري، التكوين التاريخ للأمة العربية (دراسة في الهوية القومية) ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة ١٩٨٤، ص١٩٨، وسارمز له، الدوري: التكوين التاريخي

(٢) محمد عورت دروزة (حول الحركة العربية الحديثة، المكتبة العربية للطباعة والنشر، بيروت، سنة ١٩٦٠، ص١٦ وسارمز له عزت دروز الحركة العربية الحديثة: انظر أيضاً، د. سهيلة الريماوي، جمعية العربية الفتاة السرية، دراسة وثائقية، ط١، دار مجدلاوية، عمان سنة ١٩٨٨، ص٣٠-٣١ وسارمز له سهيلة الريماوي: جمعية العربية الفتاة السرية.

(٣) كان نتيجة لاستبداد حكومة الباب العالي الذي شمل جميع العناصر العثمانية، أن اندفع شباب الترك الذين تلقوا روح الثقافة العربية، وتشبعوا بروح الاخاء والمساواة، إلى توطيد العزم على قلب نظام الحكم القائم، بالتعاون مع العناصر العثمانية من غير الترك ولا سيما العرب. انظر حول ذلك مركز الوثائق التاريخية- دمشق ملف رقم ٢٢، (ملف القضية العربية) أوراق الكتلة الوطنية، وثيقة رقم ٤٨٢/٤، وسارمز له ، م. وحت- دمشق، م. ر ٢٢، انظر أيضاً، مجيد خدوري المسألة السورية، مطبعة الرديعين، الموصل، سنة ١٩٢٤، ص ٤٥-٤٦ وسارمز له مجيد خدوري المسألة السورية

أما فيما يتعلق بمفهوم سوريا خلال هذه الفترة، فقد كان يعني بلاد الشام بحدودها الطبيعية ضمن إطار الدولة العثمانية ولم يطرأ عليه أي تغيير، أما عن شكل العلاقة بين العرب والترك فقد رغب العرب بأن تكون على غرار علاقة النمسا بالمجر، بحيث يحمل السلطان العثماني التاج العربي إضافة إلى تاجه التركي، وأصر الجميع على تطبيق الحكم اللامركزي بشكل خاص، وتطبيق الإصلاح في جميع أنحاء الامبراطورية بشكل عام، وبلاد الشام بشكل خاص، ولم يطالب العرب بالاستقلال عن الدولة، وذلك حرصاً منهم على الرابطة الإسلامية -من ناحية- وخوفاً من الاطماع الغربية من ناحية ثانية^(١).

ولكن النتائج جاءت خلافاً لما طمح العرب به، فبعد أن تمكن الاتحاديون من السيطرة على مقاليد الحكم، أخذوا يعملون على تطبيق سياسة عنصرية تركية (طورانية) متطرفة، تهدف إلى تحقيق الحكم المركزي، وتثريك العناصر العثمانية الأخرى، وتكريس السلطة بيد الترك دون غيرهم من العناصر العثمانية^(٢).

وقد خشي العرب من هذه السياسة الاتحادية العنصرية، لذلك نشطوا في مواجهة حركة التثريك وبشكل خاص في الأقاليم الشامية بعد عام ١٩٠٩، ولم يلبث أن اتضح لرجال الحركة العربية أن استمرار التعاون مع الاتحاديين أصبح أمراً مستحيلاً، وأنه يتوجب عليهم اتباع الخطوات اللازمة للدفاع عن حقوقهم، والحفاظ على هويتهم، ومن هنا لجأوا إلى تأسيس الجمعيات السرية والعلنية لتحقيق

(١) م. و. ت. دمشق، ملف رقم ٢٨ (ملف الاعلام)، أوراق محب الدين الخطيب، وثيقة رقم ٢٤٤/١، وسارمز له م. و. ت. دمشق م. ٢٨ انظر أيضاً نفس المصدر، م. و. ٢٢، و. ٤٨٣، وساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية وانظر أيضاً خيرية قاسمية الحكومة العرمية في دمشق من ١٩١٨-١٩٢٠، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٧١، ص ١٧، وسارمز له خيرية قاسمية الحكومة العرمية في دمشق.

(٢) م. و. ت. - دمشق م. و. ٢٢، و. ٢٨٣/٤ وانظر أيضاً أمين سعيد: الثورة العرمية الكبرى (تاريخ مفصل جامع للقضية العربية)، ج ١، دار احياء الكتب العربية القاهرة، (ب. ت)، ص ٥ وسارمز له، أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى.

اهدافهم، وكان قيام هذه الجمعيات ظاهرة بارزة تنم أكثر مما سبقها عن الإدراك والشعور بمصلحة العرب^(١).

ومن أهم الجمعيات السرية التي تأسست بعد عام ١٩٠٨- الجمعية القحطانية في الأستانة في أواخر عام ١٩٠٩^(٢)، والجمعية العربية الفتاة السرية التي بدأت فكرتها في الأستانة عام ١٩٠٩ ونمت وتطورت عام ١٩١١ في باريس^(٣)، وجمعية العهد في الأستانة عام ١٩١٣^(٤).

أما الأحزاب العلنية فتتمثل في حزب اللامركزية الذي أسس في القاهرة عام ١٩١٢^(٥) والمنتدى الأدبي وهو منتدى ثقافي أسس في الأستانة عام ١٩٠٩^(٦).

إن ما يهمنا في هذا الصدد، هو مفهوم سوريا في نظر هذه الأحزاب والجمعيات في تلك الفترة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال برامجها ومواقفها التي أجمعت على تحقيق هدف واحد هو حماية العرب من سياسة التتريك الاتحادية، إضافة إلى رفض المركزية والتسلط الاستبدادي الاتحادي، والمطالبه بالاصلاح على أساس اللامركزية، ضمن إطار الدولة العثمانية، والتأكيد على أن العرب شركاء في المملكة، وضمان حقوقهم ومصالحهم، ولم تراود العاملين في الحركة العربية في هذه الفترة فكرة الانفصال عن الخلافة، بل كان همهم الأساسي هو طلب الاصلاح الذي يضمن للعرب كياناتهم القومي في الدولة مع المحافظة على الإطار العثماني، ونيل قسط من

(١) وثائق المؤتمر العربي الاول. تقديم وجيه كوثراني. القسم الثالث، ط١، دار الحداثة، بيروت سنة ١٩١٨، ص٤، وسارمز له وثائق المؤتمر العربي الاول، وانظر ايضاً سهيلة الريماوي: مرجع سابق، ص٥٨-٦١.

(٢) امين سعيد. مصدر سابق، ج١، ص١١، والدوري. مرجع سابق، ص١١٢.

(٣) سهيلة الريماوي. مرجع سابق، ص٦٥-٦٩.

(٤) م.و.ت-دمشق م.ر. ٢٢، ملف الجمعيات السرية، اوراق حزب العهد في الأستانة والعراق وسوريا، وثيقة بدون رقم وسارمز له. م.ر. ٢٢ وانظر ايضاً نفس المصدر، م.ر. ٢٨، و.ر. ٢٤٤.

(٥) المفيد ع ٢٢/١١٦/ك/٢١٩٩.

(٦) احمد قدرى. مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ط١، مطابع ابن زيدون، دمشق، ١٩٥٦، ص١١ وسارمز له، احمد قدرى: مذكراتي

الحياة السياسية التي يستأثر بها الاتحاديون دون الالتفات إلى العناصر العثمانية الأخرى^(١).

ب - مفهوم سوريا في فكر الثورة العربية الكبرى:-

عندما قامت الثورة العربية الكبرى نتيجة لسياسة الاتحاديين الاستبدادية تجاه العرب جميعاً، طرحت مفهوماً آخر لسوريا، ويمكننا تحديده من خلال الهدف الأول للثورة، وهو: إقامة دولة عربية مشرقية كبرى، تضم بلاد الشام، سوريا الطبيعية، والجزيرة العربية والعراق، على أن تكون دولة عربية موحدة ومستقلة استقلالاً تاماً وناجزاً^(٢) وقد حددت الجمعيات العربية في سوريا حدود هذه الدول في الميثاق الذي سلموه للأمير فيصل بن الحسين أثناء زيارته إلى دمشق في شهر آذار عام ١٩١٥، ليكون الأساس الذي يقوم عليه العمل المشترك بين العرب والانجليز ضد الدولة العثمانية، وأرفقوا بهذا الميثاق مصوراً يعين حدود البلاد العربية الاسيوية التي يجب أن يدور السعي على أساسها لنيل الاستقلال، وقد قبل الشريف حسين بن علي إعلان الثورة وقيادتها وفق ما جاء في هذا الميثاق الذي يعرف بميثاق دمشق^(٣).

أن ما يهمنا في هذا الصدد هو مفهوم سوريا في الفكر الوحدوي للثورة العربية الكبرى، ويمكن تحديد ذلك من خلال متابعة المراسلات المتبادلة، بين الشريف حسين (وهنري مكماهون) المندوب السامي البريطاني في القاهرة خلال الفترة الواقعة بين ١٤ تموز ١٩١٥ و ١١ آذار ١٩١٦^(٤).

(١) انظر لمزيد من التفاصيل عن برامج الأحزاب ومواقفها م.وت- دمشق م ر ٢٢، ملف الجمعيات السرية، وانظر أيضاً نفس المصدر م ر ٢٢

(٢) اسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة عام ١٩٠٩، ص ٥٨، وسارمز له، اسعد داغر: مذكراتي.

(٣) خبريه قاسمية- مرجع سابق، ص ٢٨

(٤) م.وت دمشق م ر ٢٦، اضيافة الوثائق المتعلقة بالمعدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي. و.ر. ٤٠/٧٠ وسارمز له م.وت- دمشق م ر ٢٦ انظر أيضاً حسن الحكيم: الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي، من سنة ١٩١٥-١٩٤٦، دار صادر، بيروت، سنة ١٩٧٤، ص ٧-١٠ وسارمز له حسن الحكيم. الوثائق التاريخية

ان القراءة الدقيقة والموضوعية لهذه الرسائل، تؤكد على التصميم الكامل للحسين على الاستقلال السياسي التام ، بحدود الجناح الشرقي للوطن العربي وأن التحالف مع بريطانيا، كان مشروطاً منذ البداية لتحقيق هذه الغاية، ففي الرسالة التي بعث بها الشريف إلى (مكماهون) في ١٤/ تموز/ ١٩١٥، تحديد واضح لحدود الدولة التي اراد الشريف من بريطانيا مساعدة العرب على تحقيقها، وعلاقتها المستقبلية مع بريطانيا.

ففيما يتعلق بالحدود فقد طالب أن تعترف بريطانيا باستقلال المنطقة العربية الممتدة من مرسين واصلته الى الخليج العربي شمالاً، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً، وغرباً على امتداد البحر الاحمر، ثم المتوسط الى مرسين. ومن المحيط الهندي حتى الجزيرة العربية جنوباً يستثنى من ذلك عدن.

اما عن شكل العلاقة بين هذه الدولة العربية وبريطانيا، فقد تعهد الشريف بان تعترف حكومته بافضلية بريطانيا في كل مشروع اقتصادي في البلاد العربية، إذا كانت الشروط متساوية، إضافة إلى التعاون بين الطرفين في مجابهة أي قوة تهاجم احد الفريقين.

وفي الرسالة الثانية التي بعث بها الشريف حسين في ٩/ ايلول/ ١٩١٥، أكد فيها على حدود الدولة العربية بشكل واضح ومحدد حيث قال "فان الحدود المطلوبه ليست، لرجل واحد نتمكن من ارضائه ومفاوضته بعد الحرب بل هي مطالب شعب، يعتقد ان حياته في هذه الحدود، وهو متفق بأجمعه على هذا الاعتقاد، وهذا ما جعل الشعب يعتقد إن من الضروري البحث في هذه النقطة قبل كل شيء مع الدولة التي يثقون بها كل الثقة، ويعلقون عليها كل الآمال....، وهم يرون ان من الضروري جداً أن تنظم الأراضي الجزاة ليعرفوا على أي أساس يؤسسون حياتهم كي لا تعارضهم إنكلترا أو إحدى حليقاتها في هذا الموضوع، مما يؤدي إلى نتائج معاكسه، وفوق هذا فإن العرب لم يطلبوا في تلك الحدود مناطق يقطنها شعب أجنبي، بل هي عبارة عن كلمات والقاب يطلقونها عليها"^(١).

(١) م. و. ت - دمشق: م. ٣٦، و. ٦/٧٢. انظر أيضاً حسن الحكيم: مصدر سابق ص ١٢

لقد ظهر خلاف بين الشريف حسين (ومكماهون) حول حدود المنطقة العربية المستقلة، (مكماهون) لم يحدد برسائله المنطقة العربية المستقلة، ولكن كل ما فعله هو القبول بصورة عامة الحدود التي إقترحها الشريف باستثناء بعض التحفيزات.

فقد جاء في رسالة (مكماهون) المؤرخة في ٢٤/١/١٩١٥ الى الشريف حسين ما يلي "إن مرسين وأسكندرونه وبعض الاقسام السورية الواقعة في غرب دمشق وحمص وحماء وحلب، لا يمكن أن يقال عنها عربيه محضة، ويجب ان تُستثنى من الحدود التي ذكرتموها، ونحن على إستعداد للموافقة على تلك الحدود على أساس هذه التعديلات. ، أما فيما يتعلق بولايتي البصرة وبغداد، فإن العرب يعرفون ان مركز انجلترا ومصالحها فيها تتطلب شكلاً ادارياً خاصاً ومراقبة خاصة للمحافظة على تلك الانحاء من الاعتداءات الخارجيه وتأمين راحة واطمئنان السكان، وتوطيد مصالحنا المشتركة فيها"^(١).

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن الاتفاق بين الحسين وبريطانيا تضمن بنوداً واضحة لا لبس فيها، فقد تناولت الرسائل المتبادلة بينهما محورين رئيسيين.

- ١- العسكري ويتضمن الالتزامات التي تعهدت بها بريطانيا في الاعمال العربي.
- ٢- السياسي حيث تعهد الشريف حسين باعلان الثورة على الاتراك، وتعهدت بريطانيا صراحة بتعهدين هما:-
- ١- الاعتراف بالخلافة العربية حال قيامها.
- ٢- الاعتراف باستقلال العرب ضمن المنطقة المتفق عليها في المراسلات، وحماية هذا الاستقلال^(٢).

وقد اكد الشريف حسين على ذلك في المنشورات التي اصدرتها الثورة، والتي كانت بمثابة تحديد لدوافعها ووسائلها، واهدافها وأسانيدها الفكرية^(٣).

(١) م.وت- دمشق م.ر ٢٣. وثائق الحركة العربية، و.ر ٥٥.

وانظر ايضاً حسن الحكيم: مصدر سابق، ص ١٤-١٥.

(٢) م.وت - دمشق م.ر ٢٣ و.ر ٥٥، م.ر ٢٦، و.ر ٢/٧٢. حسن الحكيم مصدر سابق، ص ١٤-١٥.

(٣) الدوري، مرجع سابق، ص ٢٧٠-٢٧١.

اما فيما يتعلق بوضع فلسطين، فقد كان الشريف على قناعة تامة بانها غير مستثناة من منطقة الاستقلال العربي، وهذا الاقتناع طبيعي ومنطقي، على أساس ان فلسطين كانت ضمن الدولة العربية المستقلة والوحدة، التي طلب الشريف من بريطانيا ان تتعترف بها بموجب مذكرته الاولى التي بعث بها الى (مكماهون) في ١٤ تموز ١٩١٥^(١).

وهكذا، نستطيع القول من خلال ما تقدم، ان الثورة العربية الكبرى، كانت تهدف الى تكوينين دولة عربية مشرقية مستقلة استقلالاً تاماً، يكون من ضمنها بلاد الشام بحدودها الطبيعية، وهذا ما اكده الشيخ فؤاد الخطيب في حديثه (لهو غارت) يوم ١١/ نيسان /١٩١٧، حيث قال: 'إن الحسين لم يبدو له أبداً عندما أعلن الثورة أن نشاطه سيقصر على الحجاز، وأنه يعتقد، انه لا بد من ضم العراق وسوريا الى الوحدة، وأن فلسطين جزء ثابت من المملكة العربية'^(٢).

ج - مفهوم سوريا في العهد العربي الفيصلي

لقد كان النضال العربي في البلاد الشامية خلال فترة الحرب العالمية الاولى كما بينا سابقاً، يستهدف إقامة دولة عربية مشرقية كبرى، تضم الجزيرة العربية والعراق وسوريا بحدودها الطبيعية ولم يكن يستهدف بأي حال من الاحوال إقامة دولة سوريا حتى بمعناها الطبيعي، الا انه وجد نفسه فجأة أمام محاولات تجزئة سوريا الطبيعية، ثم محاولات تمزيق سورية الشمالية نفسها^(٣).

فلم تكد الحرب العالمية الاولى ان تضع اوزارها حتى وجد الامير فيصل ورجال حكومته أنفسهم امام مسؤولية كبرى، هي مسؤولية خوض معركة تحقيق الهدف في وجه قوى دولية متصارعة لها مطامعها العسكرية والسياسية والاقتصادية في الوطن العربي بشكل عام، وسوريا بشكل خاص.

(١) م.و.ت- دمشق: م. ٢٣، و. ٥٥.

(٢) سليمان الموسى الحركة العربية، ١٩١٨-١٩٢٤، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٩٧٠، ص ٦٣٧-٦٣٨ وسارمز له الموسى: الحركة العربية

(٣) د. سهيلة الريماوي، التجربة الفيصلية في بلاد الشام، وزارة الشباب، عمان، ١٩٨٨، ص ٢٨-٢٩ وسارمز له سهيلة الريماوي: التجربة الفيصلية

وقد بدأت هذه القوى الدولية المنتصرة، بعد ان تمكنت من قهر اعدائها في الحرب، تدخل مرحلة إقتسام الأراضي العربية حسبما تقرر في إتفاقية (سايكس بيكو) في نيسان عام ١٩١٦، ووعد بلفور في ٢/١٩١٧، متذكرا لجميع الوعود التي قطعتها للعرب اثناء الحرب.

وقد أدى هذا التناقض بين المفهوم العربي لقضية الوحدة العربية، ومفهوم القوى العظمى إلى قيام صراع مرير بين الحكومة العربية الفيصلية من جهة، والدول الاستعمارية، وبشكل خاص بريطانيا وفرنسا- من جهة ثانية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٨-١٩٢٠. وأخذ العهد العربي الفيصلي في سوريا يواجه مجموعة من القضايا الاساسية، تمثلت في الثورات الطائفية التي اخذت تبرز بشكل اساسي في جبل لبنان، وقضية الوحدة العربية التي تم الاتفاق عليها بين الشريف حسين و(هنري مكماهون)، إضافة إلى قضية الوحدة السورية وإستقلالها، والصراع الذي دار حول مدلولها^(١)

لقد كانت الطائفية هي اخطر ما يهدد الوحدة السورية في العهد العربي الفيصلي حيث خشي الامير فيصل بن الحسين ان تستغل فرنسا المسيحيين في لبنان لبيت الدعاية بينهم وإقناعهم بان الحكم العربي الجديد هو حكم اسلامي سينحاز إلى جانب العرب المسلمين في مواجهة المسيحيين وأنه لا بد من حماية الدول الكبرى لنصارى المنطقة، ولأنشال هذه المخططات والمحافظة على وحدة الاقاليم السورية لجأ الامير فيصل إلى سياسة تقوم على اساس المساواة بين جميع المواطنين رغم اختلاف اديانهم ومذاهبهم^(٢).

وقد تجسدت هذه السياسة الوحدوية للامير فيصل في حكومتها الاولى التي تشكلت في ٨/أذار/١٩٢٠، حيث ضمت شخصيات من سوريا الشمالية وفلسطين ولبنان والعراق، وكان هدف الامير فيصل من وراء ذلك، تشكيل حكومة قومية تتخطى الاقليمية، وتحقق اهداف الثورة العربية الكبرى هذا من ناحية، كما جاء في الميثاق الذي وضعه المؤتمر العربي الذي عقد في دمشق يوم ٨/أذار/١٩٢٠، والذي

(١) مهيلة الريماوي: التجربة الفيصلية، ص ٥٨-٥٩

(٢) مهيلة الريماوي: نفس المرجع، ص ٦

اعتبر ان سوريا بحدودها الطبيعية وحدة واحدة لا تقبل التجزئة بأي شكل من الاشكال اضافة إلى تخلي معاهده (سايكس بيكو) ووعد بلفور من ناحية ثانية^(١).

ولتحقيق ذلك فقد رأى الامير فيصل، ان يمنح جبل لبنان دستوراً يفي بما يطلبه أهله من استقلال داخلي، شريطة ان يبقى ضمن الدولة السورية الام، حفاظاً على الاحتياجات المشتركة، ورعاية لمصالح الطرفين المتبادلة ضمن نطاق الوحدة السورية، وقد اكد سموه على هذا الاتجاه في حديثه لجريدة (الانفورماسيون) الفرنسية في شهر ايار ١٩١٩ حيث قال، "لبنان عربي، وهو مستقل ادارياً منذ ستين عاماً، إستقلالاً يحترمه العرب وليس معقولاً ان يهدد لبنان وقد كُفل لكل الشعوب حق التصرف بمقدراتهم، والبت في امور بلادهم، ولكن لبنان ليس إلا جبلاً، والجبل يريد ان ينبسط على السهل"^(٢).

اما عن وضع فلسطين، فقد كان الامير فيصل يرى بانها يجب ان تظل جزءاً من سوريا، وإنه ليس بين البلدين أي حد أو فاصل طبيعي، وما يؤثر في الواحد منها يؤثر في الأخرى، وهذا ما اكد عليه في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ حيث بين ان العرب يريدون فلسطين ولاية سورية وليست بلداً قائمة بذاتها، ويجب ان تبقى ضمن منطقة الاستقلال العربي. اما وجود اليهود فيها، فيجب أن يخضع للحدود التي يفرضها احترام صالح السكان اصحاب البلاد، وحقوقهم الاقتصادية والسياسية^(٣) بالاصافة الى هذا الايمان لدى الامير فيصل، بضرورة تحقيق الوحدة السورية بحدودها الطبيعية، فإنه كان يؤمن في الوقت نفسه بانها يجب ان تكون جزءاً من الدولة العربية المشرقية التي قامت من أجلها الثورة العربية الكبرى، ومما يؤكد ذلك ما ذكره (الميجرمور) احد ضباط الاستخبارات البريطانيون في العراق يومذاك، في تقرير له على اثر اجتماعه بالامير فيصل في ٢٠ / ٢ / ١٩١٩ جاء فيه "إن هدفه الحالي هو إنشاء دول عربية تحكم كل منها حكومة فعلية وليست بالاسم، وان تكون

(١) يوسف الحكيم. سوريا في العهد الفيصلي، ط٣، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ٧٥، وسارمز له يوسف الحكيم. سوريا والعهد الفيصلي.

(٢) ساطع الحصري. يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث طبعة جديدة، منشورات دار الاتحاد، بيروت، سنة ١٩٧٠، ص ٩-١٠، وسارمز له ساطع الحصري. يوم ميسلون.

(٣) المفيد ع ٢٠٣، ت ١، ١٩١٩.

هذه الدول متحدة لها علم واحد، وعملة واحدة، وخدمات جمركية واحدة الخ، وتقوم هذه الدول بإدارة شؤونها الداخلية، ولكنها تتعاهد بأن تهب كل منها لمساعدة أي دولة من بينها قد يقع عليها العدوان من أي دولة غير عربية...، أما الهدف الثاني الذي يضعه فيصل نصب عينيه، فهو دون شك إندماج هذه الدول تدريجياً لكي تصبح دولة عربية واحدة تحكمها حكومة مركزية^(١).

وقد بذل الأمير فيصل جهوداً مكثفة مع الدول الأوروبية -بعد إنتهاء الحرب بهدف اقناعها بضرورة تحقيق الوحدة العربية، ففي ٢٩ / ك ٢ / ١٩١٩، قدم سموه مذكرة الى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس، حدد فيها بإيجاز حق العرب بالاستقلال والوحدة، وتضمنت المذكرة المطالبة باستقلال وسيادة البلاد العربية، التي دار البحث حولها في مراسلات الحسين (مكماهون)، وذلك إستناداً إلى المبادئ التي صرح بها الرئيس (ويلسون)، واقترح تشكيل لجنة وإرسالها الى سوريا وفلسطين، لتتقف على رغبات سكانها، وقد لقي هذا الاقتراح تأييداً من امريكا وبريطانيا، وعارضته فرنسا^(٢).

وفي ٦ شباط ١٩١٩، قدم الأمير فيصل مذكرة اخرى الى مؤتمر الصلح، أوضح فيها هدف الحركة العربية القومية، وهو ضم العرب كلهم في دولة واحدة، وجاء في هذه المذكرة:- "نحن نعتقد ان مطمحنا هو وحدة العرب في آسيا واضح لا يحتاج الى برهان أو جدل" وبين ان هذا الهدف يقوم على الاسس التالية:-

- ١- المبادئ العامة التي قبل بها الحلفاء حينما إنضمت اليهم الولايات المتحدة الامريكية.
- ٢- الجهود التي بذلها العرب إلى جانب الحلفاء.
- ٣- شبكة المواصلات التي تربط الاقطار العربية، والتي تجعل تحقيق الوحدة امراً سهلاً

(١) القبله: ع ٢٧٤، ١٦ رجب، ١٣٣٧.

(٢) المفيد ع ٢٥٨، ١٤ ك، ١٩١٩ وانظر ايضاً خبريه قاسمية- عونى عبدالهادي (اوراق خاصة) مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، سنة ١٩٧٤، ص ٢٨، وسارمز له خبريه قاسمية- عونى عبدالهادي، اوراق خاصة.

٤- كما ان الاقطار العربية على الرغم من التفاوت السياسي بينها، الا ان فيها شعباً متهيئاً للنهوض، ويغارُ على لغته وحرية، ولا يوجد تناقض في الرغائب والمصالح المادية، والعقائد والأخلاق، مما يحول دون إتحادها.

ولكن حدث انعطاف في موقف الامير فيصل تجاه قضية الوحدة العربية بشكل عام، والوحدة السورية بشكل خاص، بعد ان وقف على حقيقة الموقف الدولي تجاه ذلك في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ ويتضح هذا التحول، من خلال الخطاب الذي القاه في دمشق يوم ١٥ ايار بعد عودته من المؤتمر، حيث بين سموه، ان مرافعاته عن بلاد العرب، كانت على قسمين:-

القسم الاول - البلاد العربية لا يمكن تجزئتها

القسم الثاني- بما أنه يوجد إختلاف بين سكان البلاد العربية في طبقات العلم والتعليم، فالظروف ليست كافية لتجعلهم دولة واحدة، لذلك أجمل دفاعه على النحو التالي: "ان سوريا والحجاز والعراق قطعات عربية، وكل قطعة منها يطلب أهلها الاستقلال، وقلت ان نجد والبلاد المساوية للحجاز من الاقطار العربية هي تابعة للحجاز ليس إلا، وهذه يرأسها والدي، اما سوريا فيجب ان تكون مستقلة، وكذلك العراق يريد استقلاله ولا يريد معاونة او حماية ... دافعت عن سوريا بحدودها الطبيعية، وقلت إن السوريين يطلبون إستقلال بلادهم الطبيعية، ولا يريدون ان يشاركهم فيها شريك ... والعراق بلاد مستقلة بلا علاقة بسوريا، كما ان سوريا لا علاقه لها بسانر البلاد العربية -مع ان العرب امة واحدة -وكلنا يعلم إن المقاطعات العربية بالنسبة للتاريخ والجغرافيا والصلات القومية هي بلاد واحدة، وان هذه المقاطعات يجب ان تكون جماركها، ومصالحها الاقتصادية موحدة لا حاجز يحجز المناسبات الودية والاقتصادية بينها".

اما عن رأيه في إدارة سوريا، فقد كان يرى ان البلاد ستقسم إلى مناطق بموجب الحاله الجغرافية والسياسية التي اكتسبها السكان بالنسبة إلى إختلاف مناطقهم، فالقسم الجنوبي من البلاد، لا يدار كما يدار الساحل، ولا يدار الساحل كما يدار داخل سوريا وحوران وجبل الدروز^(١).

(١) م.وت- دمشق م ٢٦، و ٥/٩١ انظر ايضاً حسن الحكيم مصدر سابق، ص ٥٢-٥٣ امين سعيد: مصدر سابق، ص ٢٨-٣٢.

وهكذا نلاحظ من خلال ما تقدم، أن الأمير فيصل، يركز اهتمامه في مؤتمر الصلح على قضية وحدة سوريا الطبيعية أكثر من غيرها من الاقطار العربية الاسيوية، إضافة الى ذلك إعطاء الاقليات حقوق الادارة في المناطق المخصصة لها.

أن السبب الرئيسي الذي دفع الأمير فيصل والوفد المرافق له -في المؤتمر- إلى اتباع هذه النهج، هو ادراكه أن لا خطر في مؤتمر الصلح، يهدد وحدة الاراضي العراقية والحجازية، إنما الصراع قائم حول مدلول سوريا الشامل لاقطارها الاربعة^(١)، حيث تعرض الموقف العربي، المطالب بوحدة البلاد السورية، لهجوم عنيف من قبل فرنسا وبريطانيا وزعماء الحركة الصهيونية.

ولما فشلت كل الجهود في مؤتمر الصلح لأقامة دولة عربية مشرقية تحقق اهداف الثورة العربية الكبرى، بدأ الحوار حول وحدة سوريا الطبيعية فقط، وهذا ما اكده عوني عبد الهادي أحد اعضاء الوفد حيث قال: -"اننا حاولنا إنقاذ ما يمكن انقاذه من المطامع الفرنسية والانكليزية، ولم يعد هناك أي مجال للتركيز على الوحدة العربية، بل ركزنا المطالبة والنضال العربي على وحدة سوريا الطبيعية وإستقلالها، على أساس أن لا خطر على الحجاز والعراق، وأن الخطر يهدد سوريا الطبيعية في وحدتها وإستقلالها وضياح القسم الجنوبي للصهاينة"^(٢).

ولكن حتى هذا التراجع في مفهوم العهد الفيصلي لقضية الوحدة السورية، لم يحقق الهدف، حيث قامت بريطانيا وفرنسا بتطبيق اتفاقية (سايكس بيكو)، وتقسيم بلاد الشام الى اربعة وحدات إقليمية، وتراجع مفهوم سوريا الموحدة ليقتصر على سوريا الشمالية فقط، بل أكثر من ذلك فقد قام الجنرال (غورو) بتقسيمها الى خمس حكومات محلية بعد دخول القوات الفرنسية اليها على اثر معركة ميسلون وخروج الملك فيصل منها.

(١) د. سهيلة الريماوي: التجربة الفيصلية، ص ٥٨-٥٩.

(٢) د. سهيلة الريماوي: مرجع سابق، ص ٦٠-٦٢.

الفصل الأول

عبدالله بن الحسين ومشروع سوريا الكبرى ٩٤-١

- ١- مفهوم سوريا في فكر عبدالله الوجدوي
- ٢- دوافع عبدالله واهدافه من تحقيق الوحدة السورية
- ٣- الاسس التي قام عليها مشروع سوريا الكبرى
- ٤- مساعي عبدالله لتحقيق الوحدة السورية
- أ - اسباب تحول عبدالله بن الحسين عن سياسة المواجهة العسكرية في تحرير سوريا وأتباع طريق العمل الدبلوماسي.
- ب - فعاليات عبدالله بن الحسين لتحقيق المشروع على المستويين العربي والدولي
 - ١ - الساحة العربية
 - ٢ - الساحة الدولية
- ج - فلسطين في فكر عبدالله بن الحسين الوجدوي.

١ - مفهوم سوريا في فكر عبدالله بن الحسين الوجدوي:

لقد كان مفهوم عبدالله بن الحسين لقضية الوحدة السورية مستمد من المفهوم الوجدوي للثورة العربية الكبرى، حيث كان يرى جلالتة أن هناك سوريا واحدة تبدأ حدودها من جبال طوروس شمالاً، إلى الحدود المصرية جنوباً، وتلتقي بحدود العراق شرقاً، والبحر الأبيض المتوسط غرباً، وأن التقسيمات الموجودة هي نتيجة لاتفاقية (سايكس بيكو) الاستعمارية، وقد عبر عن ذلك بقوله "سوريا في اعتقادي هي سوريا الصحيحة - سوريا الكبرى- ديار الشام المعروفة بالتاريخ، وليست سوريا التي يتعارف عليها اليوم، يمثل ما خطط المستعمر وجعلها هذا الجزء من سوريا الشمالية فقط^(١).

وهذا يعني، أنه أنكر جميع الاتفاقات ومشاريع التسوية، التي نصت على تقسيم المنطقة الشامية الى وحدات سياسية متعددة، والتي فرضتها تسويات ما بعد الحرب العالمية الاولى، لذلك فقد هدم جلالتة بالواقع، عندما قامت فرنسا وبريطانيا بتطبيق اتفاقية (سايكس بيكو) الاستعمارية، وأخر جت الملك فيصل بن الحسين من سوريا، وقيام الجنرال (غورو) باسم فرنسا بتفتيت سوريا الشمالية الى خمس حكومات محلية كما مر معنا في التمهيد، ودفعه أيمانه بضرورة قيام وحدة سوريا الى بذل كل ما في وسعه في مواجهة وتحدي هذه المخططات الاستعمارية منذ خروجه من الحجاز في اواخر عام ١٩٢٠، وبقي يتاضل في سبيل تحقيق هذا الهدف على الرغم من تأسيس إمارة شرق الأردن حتى استشهاده عام ١٩٥١.

٢ - دوافع عبدالله بن الحسين وأهدافه من تحقيق الوحدة السورية:

لقد كانت الدوافع الاساسية التي تقف وراء مساعي عبدالله بن الحسين لتحقيق الوحدة السورية مستمدة من المفهوم الوجدوي للثورة العربية الكبرى، ونابعة من تمسكه الشديد بالمواثيق الوطنية، وإيمانه الكامل بالارادة القومية العامة، والمثل العربية العليا، وان دعوته كانت منذ البداية استمرار في حركة النضال العربي التي بدأتها الثورة العربية الكبرى.

(١) عبدالله بن الحسين- الاثار الكاملة (حقبة من تاريخ الاردن) ط٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت

سنة ١٩٨٥، ص٢١٥، وسامز له عبدالله بن الحسين- الاثار الكاملة. انظر أيضاً الجزيرة ع ١٠٨٥،

٢/١/١٩٤٥، ومجلة الرائد، ع٢٩، ايلول، ١٩٤٦، ص٦.

ويمكن أجمال هذه الدوافع على النحو التالي:-

- ١- أهداف الثورة العربية الكبرى:- فمن المعروف ان الوحدة والحرية والاستقلال، هي الاهداف الاساسية التي قامت لأجلها ثورة العرب الكبرى عام ١٩١٦، والتي قام بقيادتها ونهض بأعبائها الشريف حسين وأبنائه، وقد كان عبدالله بن الحسين كاحد قادتها متشرباً بفكرها ومبادئها، ومقتنعاً بها إلى ابعد الحدود، حيث كان يرى ان لا قوة ولا مستقبل للعرب الا بتوحيد اقطارهم، وأن الخطر داهم على الجميع، إن بقوا على ما هم عليه من تجزئة وتفرقة صفوف، وأن الواجب يحتم عليه باعتباره احد القادة الهاشميين الذين ثاروا مع العرب، مواصلة ما بدأت الثورة العربية، لتحقيق وحدة العرب واستقلالهم، وأول خطوات تلك الوحدة -كما كان يراها سموه يومئذ- هي وحدة اجزاء بلاد الشام^(١).
- ٢- رغبة اهالي سوريا بحدودها الطبيعية في تحقيق وحدة بلادهم أو إتحادها وقد عبروا عن ذلك في عدة مناسبات يمكن اجمالها على النحو التالي:-
 - ١ - القرارات التي قدمها المؤتمر السوري الذي عقد في دمشق يوم ١٩١٩/٧/٢ - من قبل عدد كبير من الاعضاء الذين يمثلون المناطق السورية الساحلية والداخلية والجنوبية والحايزين على تفويضات جميع السكان من مسلمين ومسيحيين وموسويين - الى لجنة تقصي الحقائق الامريكية (كنج كراين) وقد ركز المؤتمر في قراراته على الامور التالية -
 - * الاستقلال التام والتناجز للبلاد السورية بحدودها الطبيعية، شمالاً جبال طوروس وجنوباً رفح فالخط المار من جنوب الجوف إلى جنوب العقبة الشامية والعقبة الحجازية، وشرقاً نهر الفرات والخابور والخط الممتد شرقي البوكمال إلى شرق الجوف، وغرباً البحر الابيض المتوسط بدون حماية ولا وصاية.
 - * ان تكون حكومة هذه البلاد ملكية مدنية نيابية، تدار مقاطعتها عن طريق اللامركزية الواسعة، وتحفظ فيها حقوق الاقليات، على ان يكون ملك البلاد الامير فيصل بن الحسين، الذي جاهد في سبيل تحرير هذه الامة جهاداً استحق وضع الثقة بشخصه.

(١) يوسف هيكل. جلسات في رعدان، دار الجيل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان ١٩٨٨، ص ١٤٧ وسامز له يوسف هيكل. جلسات في رعدان.

* أن الشعب الساكن في البلاد السورية، لا يقل رقياً -من حيث الفطرة- عن سائر الشعوب الراقية، وليس في حالة احط من شعوب البلغار والصرب واليونان ورومانيا في مبدأ استقلاله، لذلك يقدم المؤتمر احتجاجاً على المادة (٢٢) من عهد جمعية الامم، القاضية بادخال البلاد السورية في عداد الامم المتوسطة التي تحتاج الى دولة مثقبة.

* المطالبة بعدم فصل القسم الجنوبي من سوريا، والمعروف بفلسطين والمنطقة الغربية الساحلية التي من جعلتها لبنان عن القطر السوري، وان تكون وحدة البلاد مصونة لا تقبل التجزئة، بأي حال من الاحوال^(١)

من خلال هذه القرارات نستطيع ان ندرك مدى تمسك جميع اهالي سوريا على اختلاف اديانهم باهداف الثورة العربية الرامية إلى الاستقلال التام والناجز، ورفض جميع الاتفاقات ومشاريع التسمية التي نصت على تقسيم المنطقة الشامية الى وحدات سياسية متعددة

ب - قرارات المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في دمشق يوم ٢٧/شباط/١٩٢٠، وقد أكد هذا المؤتمر على قرارات المؤتمر السوري السالفة الذكر، وخاصة المتعلقة بوحدة سوريا واعتبار فلسطين جزء لا يتجزأ من بلاد الشام، ويعد هذا المؤتمر من اهم المؤتمرات إذ شارك فيه مندوبون من اللجنة العليا للدفاع الوطني بدمشق، ومفوضو الاحزاب السياسية وهي:- الوطني السوري، والاستقلال العربي، والاتحاد السوري، والعهد السوري، والديمقراطي، والعهد العراقي، والنادي العربي، وجمعية

(١) م.ت-دمشق، م.٢٦، و.١/١٠/٢. وانظر ايضاً الكتاب الاردني الابيض: الوثائق القومية في وحدة سوريا الطبيعية، المطبعة الوطنية، عمان، سنة ١٩٤٨، ص٥، وسارمز له الكتاب الاردني الابيض وانظر ايضاً، اكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٨-١٩٣٩، اعدتها للنشر بيان نويهض الحوت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، سنة ١٩٨٤، و. ١٣، ص٢٢-٢٣ وسارمز له، اكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية.

النهضة، وزعماء الدنادشة، وهوران والكرك وشيوخ بني صخر وغيرهم^(١).

ج - قرار ٨ آذار عام ١٩٢٠، الصادر عن الجمعية التأسيسية للمؤتمر العربي العام المنعقد في دمشق، والممثل لجميع الاقطار الشامية، وقد نص هذا القرار على أن الديار الشامية بأجزائها الداخلية والساحلية والجنوبية تعتبر دولة مستقلة بحدودها الطبيعية، والمناداة بالأمير فيصل ملكاً عليها^(٢).

د - المادة الثانية من القانون الأساسي للمملكة العربية الفيصلية - فقد نصت هذه المادة -والتي حذفها الفرنسيون فيما بعد- على أن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية، وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العامة^(٣)، وقد أكد ذلك، بيان الوزارة السورية الأولى (وزارة رضا باشا الركابي)، الذي قدمته الى المؤتمر السوري العام في ٢٧/آذار/١٩٢٠^(٤) وبيان الوزارة السورية الثانية (وزارة هاشم الاتاسي) الذي قدمته للمؤتمر ايضاً في ٨/آيار/ من نفس العام^(٥).

هـ - النداء الذي رفع الى المجمع العام لجمعية الامم، من قبل المؤتمر السوري الفلسطيني المنعقد (بجنيف) في ١٥/أب/١٩٢٠، والممثل لجميع الاحزاب والفرق السياسية في سوريا ولبنان وفلسطين، والمعتمدين

(١) اكرم زعيتر مصدر سابق، و. ٢٨، ص ٣٥ والكتاب الاردني الابيض، و. ٦، ص ١١-١٢

(٢) م. و. ت- دمشق م. ٣٦، و. ٢٩/١٠٥، انظر ايضاً، حسن الحكيم مصدر سابق، ص ١٤٣ وجريدة المفيد ع ٣٢٥، ١٩/آذار/١٩٢٠ وانظر ايضاً

Aqiluy Abidi' Jordan apolitical study , Indian school of international studies, New Delhi, 1965, pp21.

في نفس الوقت الذي نادى به المؤتمر السوري العام بوحدة سوريا الطبيعية، واستقلالها نادى باستقلال العراق واتحادها بسوريا، سياسياً واقتصادياً، ونادى بالامير عبدالله بن الحسين ملكاً دستورياً عليها. انظر جريدة المفيد: ع ٣٧٢، ٨/١٠/١٩٢٠

(٣) الكتاب الاردني الابيض، و. ١٤، ص ١٨. وانظر ايضاً، حسن الحكيم، مصدر سابق، ص ١٧٤

(٤) الكتاب الاردني الابيض: و. ١٤، ص ١٨. ويوسف الحكيم: مصدر سابق، ص ١٤٤.

(٥) الكتاب الاردني الابيض: و. ١٤، ص ١٨. ويوسف الحكيم، مصدر سابق، ص ١٤٤

من قبل اهالي البلاد مسلمين ومسيحيين، وقد طالبوا في هذا النداء بما يلي -

١- الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسوريا ولبنان وفلسطين.

٢- الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معاً في حكومة مدنية مسؤولة امام مجلس نيابي ينتخبه الشعب، وان تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة^(١).

من خلال ما تقدم، نستطيع القول أن الوحدة السورية (أي وحدة بلاد الشام بحدودها الطبيعية)، كانت مطلباً جماهيرياً عاماً، يتطلع إليه كل فرد من سكان بلاد الشام، من جبال طوروس شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً، وبالتالي، فإن الملك عبدالله بن الحسين باعتباره أحد قادة الثورة العربية، المؤمن بعبادتها وبالمواثيق الوطنية التي عبرت عنها إرادة الشعب السوري، في أكثر من مناسبة كما ذكرنا سابقاً، رأى ان الواجب يحتم عليه، السعي بكل جدية من أجل قيام دولة عربية موحدة ومستقلة في بلاد الشام، تكون الخطوة الاولى لقيام الدولة العربية الكبرى في المشرق العربي، تحقيقاً لاهداف الثورة العربية الكبرى^(٢).

٣- الحقوق الشرعية للملك عبدالله واسرته في حكم الديار الشامية استناداً الى بنود الدستور السوري - فقد نصت المادة الخامسة من هذا الدستور على ان، "ينحصر ملك المملكة العربية السورية، في الأكبر فالأكبر من اناء الملك فيصل الاول، متسلسلاً على هذه القاعدة، وأن لم يكن لاحدهم ابن، يكون الملك للأكبر من اقرب مصباته الذكور، وإن لم يكن من صلب الملك فيصل الاول ولد ذكر، يختخب المؤتمر مجتمعا، وبموافقة ثلثي اعضائه ملكاً لسوريا من سلالة الملك حسين الاول

(١) الكتاب الاردني الابيض و.ر. ٩، ص ١٤، انظر ايضاً، ذوقان قرقوط تطور الحركة الوطنية في سوريا من ١٩٢٠-١٩٣٠، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، سنة ١٩٧٥، ص ٤٩، وسارمز به ذوقان قرقوط تطور الحركة الوطنية في سوريا

F.O. 141/1084, Lord Killeam to Cairo, 26/Dec/1945.

انظر ايضاً جريدة الاردن ع ١٤٨٤، ٩/٢/١٩٤٩

ملك الحجاز^(١). إن هذه المادة من الدستور السوري، تبين مدى تمسك الشعب السوري، بنظام الحكم الملكي الهاشمي.

ومما أعطى دعوة عبدالله بن الحسين -لتوحيد سوريا الطبيعية- الصفة الشرعية حركته نحو سوريا عام ١٩٢٠ على اثر نكبة ميسلون، وما أستهدفته هذه الحركة من المراقبة عبر الأردن، ومواصلة النضال السياسي والقومي لاستعادة الحقوق العربية في سوريا، ومساعدة الشعب السوري في نضاله طبقاً للمواثيق المقررة، والعهد المقطوعة، والفرص السانحة، فقد توجه الأمير عبدالله نحو سوريا استجابة لرسائل السوريين التي توالى على الحجاز - بعد معركة ميسلون - مناشدة الشريف حسين بن علي إرسال من ينوب عن الملك فيصل من الشخصيات الملكية في البيت الهاشمي، لأنقاذهم من الاحتلال الفرنسي. كما صدرت في هذه الفترة ائابة رسمية من الملك فيصل إلى الأمير عبدالله، ليقوم مقامه في اداء هذه الرسالة، بالإضافة إلى ما فوضه به جلالة والده الشريف حسين بوصفه زعيم الثورة وملك العرب^(٢).

كل ذلك يؤكد أن دعوة عبدالله بن الحسين لتحقيق الوحدة السورية، لم تكن بدافع شخصي، ولا بتوجيه خارجي، وإنما كانت دعوة حق، قوامها إيمان الشعب السوري بضرورة تحقيق الوحدة والاستقلال للبلاد العربية عامة، والبلاد الشامية خاصة، وكان هذا الشعور الوحدوي ينمو بشكل مستمر داخل الأردن وفي جميع انحاء سوريا، كما سنرى عند الحديث عن الموقف الشعبي الأردني والسوري من فكرة الوحدة السورية

وقد يتساءل البعض عن الاهداف التي سعى عبدالله بن الحسين اليها من وراء تحقيق وحدة سوريا الطبيعية، والجواب على ذلك بكل بساطة يكمن في الوضع الطبيعي للمنطقة وحتمية التاريخ، والوعي لمصلحة الديار الشامية بشكل خاص، ثم

(١) حسن الحكيم؛ مصدر سابق، ص ١٩٤ وانظر ايضاً يوسف الخوري. مشاريع الوحدة العربية من سنة ١٩١٢-١٩٨٧، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة ١٩٨٨، ص ٣٦، وسأمرز له يوسف الخوري مشاريع الوحدة العربية

(٢) عبدالله بن الحسين مصدر سابق، ص ١٥٦، انظر ايضاً الكتاب الأردني الأبيض، و ٥، ص ١١

مصلحة البلاد العربية بشكل عام، هذه الأمور كانت تؤلف الأيمان عند الملك عبدالله بضرورة تحقيق الوحدة السورية^(١).

فقد قامت هذه الدعوة على الحاجة إلى تأمين وحدة سوريا الجنوبية والشمالية كحق طبيعي، وكخطوة أولى للوحدة العربية التي يتوقف عليها مستقبل العرب، إضافة إلى ذلك فقد كان يرى جلالتة أنه لا يمكن مقاومة الاطماع الصهيونية والبلاد العربية مجزأة، لهذا أراد وحدة سوريا الطبيعية لتصبح دولة كبيرة نسبياً، تستطيع عندها رد اطماع اليهود وإيقاف الخطر الصهيوني على فلسطين والأراضي العربية المجاورة لها^(٢).

وقد عبر جلالتة عن هدفه من قيام الوحدة السورية بشكل واضح، في الخطاب الذي القاه في المجلس التشريعي الأردني يوم ١١/١٠/١٩٤٦ حيث قال:-
"إننا... لا نسعى إلى ملك نبغ فيه، أو عرش نعتليه، ولكن غايتنا هي الاستقرار في هذا الجزء العربي من بلاد العرب المثل على بحر الروم والمنفذ على الغرب، والباب الذي يدخل إلى بلاد العرب منه، فسلامته هي في وحدته والخطر عليه من فرقة، والمشيمة لله، والرغبة للامة التي وطئنا النفس على خدمتها، ولا نحد عنها ولا نطوح بحياتها، ولا ينظر إلا لعزها ومجدها وهون كرامتها، وإعلاء شأنها وسلامتها، في أمور دينها ودنياها، معاهدين الله على خدمة الأيمان ورفع لوائه، وجمع كلمة العرب مسلمهم ومسيحيهم، تحت ظل رأيهم في وطنهم ولا فرق بين هذا وذاك، ويد الله مع الجماعة، هذه هي غايتنا وتلك هي حدودنا"^(٣).

وقد أكد جلالتة ذلك، في تصريحاته للصحفيين عام ١٩٤٦ أثناء مروره بالقدس، في طريقه إلى لندن من أجل مباحثات الاستقلال، حيث قال: "لقد بلغت أيها السادة

(١) عبدالله بن الحسين مصدر سابق، ص ٢١١ انظر أيضاً جريدة الهدى، ع ١٠٣٧، ١٥/أيلول/١٩٤٧

(٢) عبدالله بن الحسين مصدر سابق، ص ٢٠٢ وانظر أيضاً يوسف هيكل مصدر سابق ص ٢٢٠ وانظر أيضاً

Middle eastern studis Abdallah'sa his Greater syria pargramme Y porath, 1944, pp 177.

(٣) مذكرات المجلس التشريعي الأردني جلسة ١١/٢/١٩٤٦، مجلد سنة ١٩٤٣-١٩٤٧، ص ٢٣١، وسأرمز له م.م.ت-الأردني.

من الكبر عنياً ولم أعد في السن الذي يطمح فيه الإنسان إلى المناصب والعروش، فكل ما ينسب إليّ من هذه الناحية محض اختلاق، لقد جاهدت مع ابنائي وأخوتي في سبيل القضية العربية، وأقصى أمني، أن ينتهي هذا الجهاد إلى النتيجة التي ينشدها العرب، فالقضية ليست قضية عروش وملوك، بل قضية استقلال ومجد، هذا هو هدف الجهود التي نبذلها منذ زمن، والجهود التي سنبذلها في لندن^(١).

وهذا ما اكده أيضاً فوزي الملقى قنصل الأردن بالقاهرة، في حديثه لمجلة نداء الوطن المصرية في ٨ / أب / ١٩٤٦ حيث قال: إن سياسة الملك عبدالله مستمدة من الوحدة العربية، التي دعا إليها الشريف حسين بن علي، وتتلخص هذه السياسة في جمع كلمة العرب، ورفع شأنهم، وتحقيق آمالهم الوطنية، والوصول بهم إلى ما يرجونه لأنفسهم من العزة والكرامة^(٢).

وهكذا، نستطيع القول، بأن الوحدة التي طالب بها عبدالله بن الحسين، لم تكن وحدة إجتماعية تتسع فيها المعارف والثقافات فقط ولا وحدة سياسية، تكتسب فيها الأمة والبلاد مكانة ممتازة بين دول العالم، ولا وحدة إقتصادية تتبدل فيها الأحوال، فيعم الثراء بدل الفقر، بل طالب بوحدة عامة شاملة للديار الشامية، تكون سبباً في وحدة مرافق الحياة جميعاً^(٣).

أما فيما يتعلق بنظام الحكم في الدولة السورية الموحدة، فقد بين جلالتة في البيان الذي أعلنه في ١٤ / أب / ١٩٤٧، إنه حق من حقوق الأمة لا يستأثر بفرضه على البلاد الواحدة شخص أو حزب أو إقليم، بإرادة الشعب السوري اجتمعت على الحكم الملكي في المؤتمر السوري العام يوم ٨ / آذار / ١٩٢٠، وأن النظام الجمهوري الذي أوجدته التجزئة الاستعمارية، وقام تحت انتداب -فرض بالقوة- لن ينسخ ميثاقاً قومياً مشتركاً، قد انبثق عن إرادة الشعب بأكمله، ومع هذا فقد ترك الملك عبدالله

٤٠١٣٨٠

(١) البشير ع ٧٥٠٦، ٥/شباط ١٩٤٦

(٢) ناصر الدين النشاشيبي: من قتل الملك عبدالله، دار الكويت للطباعة والنشر، لندن، ١٩٨٠، ص ٤١، وسارمز له، ناصر الدين النشاشيبي، من قتل الملك عبدالله، انظرايضاً الجزيرة ع ١١١٤، ٢٢ ومضمان ١٣٦٥هـ/ ٩ أب ١٩٤٧، والبشير، ع ٧١٤٢، ١٥/أب/ ١٩٤٦.

(٣) عرفات حجازي: سوريا الكبرى، مطبعة ديرمارموقص، [(د.م)-(ب.ت)]، ص ٦ وسارمز له عرفات حجازي: سوريا الكبرى.

هذا الامر أولاً وأخيراً للشعب السوري، حيث قال "فإنما رجوع للأصل، أو إجراء استفتاء جديد ومجلس تأسيسى واحد يضم ممثلي الاقاليم السورية جميعاً، فيضع دستور الدولة الموحدة، أو الدولة الاقليمية المتحدة بمحض اختياره، وعلى مقتضى حق تقرير المصير، وفي ضوء الحرية المضمونة والمأمونة"، كما أكد على انه، لن يقيم أي عقبة شكلية في سبيل الوحدة والاتحاد، محتكماً في كل هذا إلى ارادة الامة مجتمعة، حيث كان يرى جلالته ان الملكية والجمهورية مسألة لا تستدعي المناقشة، ولا تستوجب الخلاف ما دامت الاسس والمبادئ الديمقراطية تفتضي أن يكون هذا الامر من حق الشعب الذي له وحدة ان يقرر شكل الحكم الذي يرضيه لنفسه^(١)

٣- الأسس التي قام عليها مشروع سوريا الكبرى

لقد تبلورت الخطوط الاساسية لمشروع سوريا الكبرى، في الاجتماع الكبير الذي عقد في عمان، خلال الفترة الممتدة من ٥-٦ اذار ١٩٤٣، من قبل عدد كبير من الرجال العاملين في الحركة العربية في البلاد الشامية، وقد جاء هذا المؤتمر نتيجة لسياسة فرنسا في سوريا ولبنان ونكولها عن تنفيذ الوعد المعلن باستقلال البلدين، وبعد مزيد من المشاورات بين المجتمعين، اجمع الرأي على الاحتفال بذكرى ٨ اذار ١٩٢٠، إحتفالاً شعبياً -مع المطالبة بتحقيق ميثاق البلاد المشترك- في الوحدة والاستقلال، الذي اقره المؤتمر السوري العام، في ٨ اذار ١٩٢٠، كما عهد إلى لجنة منهم بوضع مشروعين عمليين يحققان الميثاق القومي وقيام الاتحاد السوري أو (الدولة السورية الكبرى) في نطاق الاتحاد العربي العام.

(١) دائرة الكتب والوثائق الوطنية-بغداد. ملف رقم ٢٦٤٩/٢١١، مشروع سوريا الكبرى، وثيقة رقم ٥٢، ص ٨٨-٩٠ وسارمز له ذلك و -بغداد م. ر. ٢٦٤٩/٢١١، انظر ايضاً وثائق سوريا الكبرى، منشورات دار احياء الكتب العربية، [(د.م.)-(ب.ت.)]، ص ٢٢ ٢٤. وسارمز له وثائق سوريا الكبرى، وانظر ايضاً سوريا الكبرى أو الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية منشورات المكتب الدائم للمؤتمر القومي الاردني، عمان، ١٩٤٨، و. ر. ٥، ص ١٢-١٧، وسارمز له الوحدة السورية، حقيقة قومية ازلية

وقد احتفل فعلاً يوم ٨ آذار سنة ١٩٤٣ بهذه الذكرى القومية في عمان إحتفالاً كبيراً، ثم وضع تصميم مشروعين، الاول وحدوي، والثاني إتحادي^(١) ورفعا في مذكرة إلى الملك عبدالله (سمو الأمير يومئذ) املاً في توحيد الجبهة الوطنية، وبذل الجهود الرسمية لتنفيذ البلاد من السيطرة الفرنسية، وتحقيق ميثاقها القومي في الوحدة والاستقلال.

أما المشروع الاول فهو مشروع الوحدة السورية (الدولة السورية الموحدة) والاتحاد العربي: حيث طالب المؤتمر في المادة الاولى والثانية من ميثاق المشروع بضرورة تأييد الحلفاء لاستقلال سوريا بحدودها الطبيعية في كيان سياسي واحد، إستناداً إلى وحدتها القومية والجغرافية، وتحقيقاً لرغبة الشعب السوري في الوحدة والاتحاد، والتي عبر عنها في اكثر من مناسبة سواء كان ذلك أمام لجنة الاستفتاء الامريكية عام ١٩١٩، أو في قرار ٨ آذار ١٩٢٠.

وفي المادة الثانية من الميثاق، أشار المؤتمر إلى تفصيلات هذه الوحدة من حيث نظام الحكم، ووضع الاقليات والطوائف داخل هذه الوحدة.

أما فيما يتعلق بشكل نظام الحكم: فقد نص على أن تتكون في كل من سوريا الشمالية وشرق الأردن وفلسطين ولبنان، دولة واحدة على أساس النظام الملكي الدستوري، مع إعطاء الاقليات الحق في إقامة حكم ذاتي في المناطق المخصصة لهم، والتي يشكلون فيها اكثرية، على أن يكون ذلك تحت مظلة الدولة السورية الموحدة مع أن الملك عبدالله بين في اكثر من مناسبة كما سيتضح معنا فيما بعد بأنه لا يهمه شكل الحكم ملكياً كان ام جمهورياً، وكان يرى أن يترك هذا الامر للشعب يقرره حسب رغبته ومصالحه.

أما بالنسبة لليهود: فقد نص الميثاق على اعطائهم حكم شبه ذاتي، بمقتضى الدستور في المناطق التي يشكلون فيها أكثرية، مع إلغاء وعد (بلفور) لعدم موافقة العرب عليه، أو تفسيره تفسيراً نهائياً، يزيل مخاوف العالمين العربي والإسلامي، ومنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين متعاً باتات^(٢).

(١) انظر نص المشروع الاول والثاني ملحق رقم (١) من وثائق الكتاب الاردني الابيض.

(٢) الكتاب الاردني الابيض، و. ٢٣، ص ٦٤، وانظر ايضاً يوسف الخوري، مصدر سابق، ص ١٠٧.

نلاحظ من خلال ذلك، ان المؤتمر عالج القضية الفلسطينية معالجة دقيقة لصالح العرب حيث أنه إعتبر فلسطين جزءاً لا يتجزأ من الوحدة السورية الطبيعية، ورفض فكرة الوطن القومي اليهودي. ووعد بلفور رفضاً باتاً، ولم يعترف الا بحقوق الاقليات اليهودية التي تعيش في فلسطين منذ فترات طويلة، على ان يعيشوا فيها كمواطنين ضمن المناطق المخصصة لهم، تحت مظلة الدولة السورية الموحدة، مع الالتزام بالقيود المفروضة عليهم، والتي تتمثل في منع الهجرة الصهيونية الى فلسطين، ومنع انتقال الاراضي من العرب الى اليهود، بالاضافة الى منع انتقال اليهود الى الاراضي العربية.

أما بالنسبة لمسحي لبنان؛ فقد نص الميثاق على مراعاة مصالح اللبنانيين الوطنية، وكان يرمي الميثاق من وراء ذلك، الى أنه في حالة رفض اهالي لبنان الانضمام الى الدولة السورية الموحدة، فإنهم سيتمتعون بالامتيازات الخاصة بهم، ضمن جبل لبنان فقط، وبالشكل الذي كانوا عليه زمن الدولة العثمانية^(١)

اما فيما يتعلق برئاسة الدولة السورية الموحدة؛ فقد أكد المؤتمر في المادة الرابعة من الميثاق، على التمسك بالأمير عبدالله بن الحسين رئيساً لدولة سوريا الموحدة، نظراً للاعتبارات التالية:-

- ١- حقوق الأمير الشرعية الثابتة في الامارة الاردنية، وهي جزء مهم من اجزاء سوريا الكبرى .
- ٢- مساهمته سابقاً ولا حفاً بمعونة الحلفاء معونة فعلية، وقد اشتملت هذه المعونة على الساحة السورية في الحرب العالمية الثانية.
- ٣- كونه الوريث الاول لوالده المغفور له جلالة الملك حسين في رعاية الحقوق السورية بوجه خاص، والحقوق العربية بوجه عام.
- ٤- وعد الحكومة البريطانية له برئاسة الدولة السورية، على لسان رئيس وزرائها (ونستون تشرشل) منذ عام ١٩٢٠، وزوال موانع تنفيذ ذلك الوعد بعد انهيار الدولة الفرنسية، وسقوط وكالتها القانونية في جمعية الامم، وبعد ان أصبحت بريطانيا تملك حرية العمل في الاراضي السورية، على اختلاف أقاليمها.

(١) الكتاب الاردني الابيض، ج ٢، ص ٦٥، وانظر ايضاً يوسف الخوري مصدر سابق، ص ١٠٨.

أما عن نظام الحكم، فقد بينت المادة الثالثة من الميثاق، بأن يُدار الاتحاد بواسطة مجلس اشتراعي عام منتخب، وممثلاً للأقاليم المتحدة الأربعة، ومن هذا المجلس، يتم انتخاب رئيس وزراء الاتحاد، وأعضاء السلطة الاتحادية وفق أحكام الدستور^(١).

وقد بينت المادة الرابعة والخامسة من الميثاق، خطوات هذا الاتحاد حيث نصت على أن يتم هذا الاتحاد نتيجة لمفاوضات، وإتفاق بين الحكومات الإقليمية الأربعة، وتكون الخطوة الأولى في تحقيقه عن طريق إجراء مفاوضات، وإتفاق بين حكومتي شرق الأردن وسوريا الشمالية، وأن تتم بعد ذلك صياغة قواعد أسس الاتحاد، في مشروع دستور إتحادي تضعه هيئة مختصة تمثل الأقاليم المشاركة فيه، يتفق على عددها وصلاحياتها.

من خلال ذلك، نستطيع أن ندرك أن مشروع سوريا الكبرى، كان بعيداً كل البعد عما وجه إليه من إتهامات مختلفة قالت في بعض الأحيان، إن هدف الملك عبدالله بن الحسين من وراء تحقيقه، هو السيطرة على عرش سوريا، وفي أحيان أخرى قالت، بأن المشروع يحمل بين طياته بذوراً صهيونية، ومحرك بدوافع استعمارية تهدف إلى ترسيخ أقدامها في المنطقة.

فالميثاق واضح كل الوضوح في إسناد أمر تحقيق الوحدة السورية إلى إرادة الحكومات الإقليمية الأربعة بعد إجراء مزيد من المباحثات والمفاوضات لوضع قواعد وأسس هذا الاتحاد. وبالتالي فإن تحقيق هذه الوحدة لن يكون مرهوناً برغبة شخص معين أو حكومة إقليمية منفردة، إنما يكون باتفاق وموافقة الجميع، مما يجعله بعيداً عن كل المطامع الشخصية أو توجيه القوى الاستعمارية^(٢).

أما عن رئاسة الدولة السورية، فقد أكدت المادة السادسة من ميثاق المشروع الثاني على ما جاء في المشروع الأول، من إسناد زعامة الدولة السورية إلى الأمير عبدالله بن الحسين، على أن يتولى حكم شرق الأردن شخص ينوب عنه^(٣).

(١) نفس المصدر، و. ٢٢، ص ٦٧.

(٢) الكتاب الأردني الأبيض: و. ٢٢، ص ٦٨ وانظر أيضاً يوسف الخوري، مصدر سابق، ص ١٠٨.

(٣) الكتاب الأردني الأبيض: و. ٢٢، ص ٦٨ وانظر أيضاً يوسف الخوري، مصدر سابق، ص ١٠٨.

ولضمان نزاهة الاتحاد، وجعله بشكل يتلاءم مع رغبة أهالي الاقاليم السورية الاربعة، فقد نصت المادة السابعة من الميثاق على أن يتم مناقشة وتصديق مشروع الاتحاد السوري، من قبل المجالس التمثيلية للحكومات الاقليمية، في هيئة مؤتمر أو من قبل جمعية وطنية عامة تمثل مناطق الاتحاد، ومنتخبه لهذه الغاية^(١)، كما عالج المشروع الثاني وضع لبنان وفلسطين في هذا الاتحاد.

ففيما يتعلق بلبنان فقد نصت المادة العاشرة من الميثاق، على أنه اذا تخلفت حكومة لبنان عن الانضمام الى الاتحاد السوري المركزي، لاسباب خاصة بها، فيجب ان تعاد الاراضي السورية الملحقه بلبنان دون رغبة من السكان بالاستفتاء الحر الى سوريا^(٢).

وهذا الامر في الواقع، يتفق مع الواقع التاريخي والارادة الشعبية العامة، فمن المعروف ان لبنان بصورته التي كان عليها في ذلك الوقت، هو من صنع الفرنسيين الذين اقتطعوا اجزاء كبيرة من سوريا- وهي ما يعرف بالاقضية الاربعة- وقاموا بضمها الى لبنان، لتشكيل لبنان الكبير. كما ان سكان هذه الاقضية، كانوا يصرون باستمرار، على الالتحاق بالوطن الام سوريا^(٣).

وبناءً على ذلك، فقد رأى اعضاء المؤتمر، أنه في حالة رفض لبنان الانضمام إلى الاتحاد فلا بد ان يعود لبنان الى الوضع الذي كان عليه زمن الدولة العثمانية، أي جبل لبنان فقط^(٤).

وقد عالجت المادة الحادية عشرة من الميثاق وضع فلسطين في الوحدة السورية، وقد رأى اعضاء المؤتمر ان إنضمام فلسطين الى الاتحاد السوري يجب ان يكون مشروطاً بتحقيق الامور التالية.

- ١- قيام حكومة وطنية في فلسطين بحدودها الحاضرة.
- ٢- يبقى العمل بالكتاب الابيض مؤقتاً على ان يحل محله تفسير رسمي نهائي لوعد بلفور من الجانب البريطاني، خلال مدة معينة، وهذا التفسير يشترط

(١) الكتاب الاردني الاميخ، و- ٢٣، ص ٦٨، وانظر ايضاً يوسف الخوري: مصدر سابق، ١٠٨.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل حول ذلك، الفصل الخامس، من هذه الدراسة، ص ٢٠٢-٢٠٥.

(٣) الكتاب الاردني الاميخ، و- ٢٣، ص ٦٨، يوسف الخوري، مصدر سابق ص ١٠٨.

فيه ازالة مخاوف العالمين العربي والاسلامي، بتأكيد حقوق عرب فلسطين القومية والسياسية في وطنهم الخاص، والموروث عن الاباء والاجداد، بحيث يظل مركزهم القومي مضموناً في فلسطين ولا يجوز إنتقاصه عن طريق أي هجرة يهودية، أو أية اجراءات أخرى، مع وقف الهجرة اليهودية الاجنبية منذ الآن والاحتفاظ بالحالة الراهنة، أي بما إنتهت إليه نسبة السكان الحاضرة وهي نسبة ثلث من اليهود إلى ثلثين من العرب، تلك النسبة التي أوجدتها -منذ نهاية الحرب الماضية حتى الآن -هجرة أجنبية متواصلة لم يعترف بمشروعيتها العرب قط.

كما طالب المؤتمر من الحكومة البريطانية، بوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين، وإعتبار ما جاء من اليهود الى فلسطين دون موافقة العرب كافياً في نظر الحكومة البريطانية، لتبرير انجاز وعودها لليهود، لا سيما وأنها مرتبطة في الوقت نفسه بالتزامات مقطوعة للعرب، متعارضة مع وعد بلفور، اما اذا لم تحل القضية الفلسطينية على هذا الاساس، فقد نص الميثاق على بقاء فلسطين خارج الاتحاد، ويظل العرب كافة غير معترفين بمشروعية وعد بلفور، ويعملون بشكل متواصل على الغائه^(١)

من خلال ذلك، نستطيع ان ندرك أن الهدف من إبقاء فلسطين خارج الاتحاد حتى تعالج القضية الفلسطينية على الاسس السابقة الذكر هو عدم فتح المجال أمام اليهود للانتشار، ومد نشاطهم إلى الاقاليم السورية الاخرى، وهذا يؤكد بكل وضوح بعد المشروع عن المطامع والاهداف الصهيونية.

كما ان الميثاق في معالجته لقضية فلسطين، كان واضحاً وصريحاً في خدمة مصالح العرب القومية، حيث رفض وعد بلفور رفضاً باتاً، وأكد على حقوق العرب القومية والتاريخية في فلسطين، وفيما يتعلق بوضع اليهود داخل فلسطين، فقد رأى المؤتمر ان لا تزيد نسبتهم عن الثلث بالنسبة لسكان فلسطين العرب، وبالتالي فانه بعد اندماج فلسطين في الوحدة السورية الكبرى، فإن اليهود سوف يصبحون أقلية مع خضوعهم للقيود والالتزامات المفروضة عليهم-كما وردت في المادة الثالثة

(١) الكتاب الاردني الابيض، و ر ٢٣، ص ٦٩-٧٠.

في المشروع الاول والتي تتمثل في ان يعيشوا كمواطنين في المناطق الخاصة بهم، مع اعطائهم حكم شبه ذاتي، تحت مظلة الدولة السورية الاتحادية، إضافة الى منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنع اليهود من شراء اراضي العرب^(١).

٤- مساعي عبدالله بن الحسين لتحقيق الوحدة السورية:

أ- اسباب تحول عبدالله بن الحسين عن سياسة المواجهة العسكرية في تحرير سوريا واتباع طريق العمل السياسي:

كان نتيجة لسقوط سوريا تحت الانتداب الفرنسي، وإخراج الملك فيصل منها على أثر معركة ميسلون عام ١٩٢٠، ان توجه الامير عبدالله من الحجاز على رأس حملة مسلحة الى سوريا لانقاذها وإخراج الفرنسيين منها، وبعد وصول سموه إلى معان في ٢١/٢/١٩٢٠ وجه بتاريخ ٥/١٩٢٠ نداءً إلى السوريين، طلب منهم فيه ان يعلنوا الثورة على الفرنسيين، ويهرعوا إلى حمل السلاح لتحرير وطنهم، كما دعا في ندائه أعضاء المؤتمر السوري والجنود والضباط في الجيش العربي، إلى الالتحاق به في معان بصفته نائباً عن أخيه الملك فيصل من أجل تحرير البلاد من المحتل^(٢).

ولكن لم تمض فترة طويلة على وصول الأمير الى شرق الأردن، حتى عدل عن سياسة المواجهة العسكرية مع الفرنسيين لاستعادة سوريا، ولجأ إلى سياسة المفاوضات الدبلوماسية لتحقيق هذا الهدف.

والواقع ان هذا التحول في سياسة الأمير تجاه القضية السورية، يرجع إلى مجموعة عوامل جعلته يقتنع بعدم جدوى المقاومة المسلحة، وأفضلية العمل السياسي ومن أهم هذه العوامل:

(١) الكتاب الأردني الأبيض، ج ٢، ص ٦٩-٧٠، يوسف الخوري، مصدر سابق ص ١٠٩

(٢) عبدالله بن الحسين مصدر سابق، ص ١٥٦ انظر أيضاً تيسير صبيان الملك عبدالله كما عرفت المطبعة الوطنية، عمان سنة ١٩٦٧، ص ٢٨، وسارمز له تيسير صبيان الملك عبدالله كما عرفت وانظر أيضاً حير الدين الزركلي عمان في عمان، من سنة ١٩٢٢-١٩٢٥، المطبعة العربية، مصر سنة ١٩٢٥، ص ٩-١٠، وسارمز له الزركلي عمان في عمان، خيريه قاسمية عوني عبد الهادي اوراق خاصة، ص ١١٦، وانظر أيضاً

البرقية التي بعث بها الملك فيصل بن الحسين من لندن إلى الأمير عبدالله من أجل التوقف مؤقتاً عن الأعمال العسكرية، وانتظار ما ستأتي به الأيام المقبلة^(١). بالإضافة إلى احتجاج الحكومة البريطانية على خروج الأمير من الحجاز لمحاربة حليفها فرنسا، وبذل كل ما في وسعها لاقناعه بالعودة إلى الحجاز. وكان نتيجة لذلك أن تأكد الأمير عبدالله أن بريطانيا لن ترضى أو تسكت عن مثل هذا التصرف وأنه سيصطدم بها سلفاً لأنها لن تقبل بحدوث ما قد يسيء لعلاقتها بحليفها، وأن تكبد نفقات عسكرية جديدة هذا بالإضافة إلى قلة الأسلحة والعتاد التي يمتلكها السوريون بالمقارنة مع أسلحة وقوات فرنسا المتطورة^(٢).

يضاف إلى ذلك أن الأمير وصل إلى المنطقة بعد معركة ميسلون التي تركت أثراً سلبياً كبيراً في النفوس، وما تبع ذلك من قيام القوات الفرنسية من أخمد ثورة حوران، مما جعل تلبية دعوة الأمير أقل مما يؤمل^(٣).

وفي الوقت الذي وجه الثوار السوريون المقيمون على الحدود الأردنية السورية، الدعوة للأمير للقدوم إلى عمان أرسل مظهر أرسلان متصرف السلط، كتاباً إلى الأمير عبدالله بين فيه وجهة نظر الإنكليز تجاهه، والخطورة عليه من المخططات الإنكليزية والفرنسية ونصحته قائلاً: "أن كانت هذه الزيارة مجرد السياحة، فإن البلاد ستقابلكم بالترحيب، وإن كانت لأغراض سياسية، فالحكومة ستتخذ كل الأسباب المانعة لزيارتكم" فرد عليه الأمير "أنني سآزور شرق الأردن زيارة احتلائية، وأنا أنوب الآن عن جلالة الملك فيصل، فأعلم أن من واجبك تلقي الأوامر من معان، وإلا فسأعين غيرك محلك"^(٤). وعندما وصل الأمير إلى زيزيا -وهي محطة بين معان وعمان- قابله الشيخ يوسف ياسين وقال له "أرجوكم أن تعودوا إلى معان، فإن المعتمدين الإنجليز في شرق الأردن، قد انسحبوا إلى فلسطين وخلوا السبيل

(١) عبدالله بن الحسين مصدر سابق، ص ١٥٦ وانظر أيضاً ناصر الدين النشاشيبي مصدر سابق، ص ٦٤

(٢) Mohammad Faddah: The Middle east intranston (a study of Jordan's Foreign policy, asia publishing house, 1974, pp14.

(٣) عبدالله بن الحسين مصدر سابق، ص ١٥٨-١٥٩

(٤) عبدالله بن الحسين: نفس المصدر، ص ١٦٠.

أمام الفرنسيين كي يخرجوكم إذا دخلتم" فرد عليه الأمير "لا بأس عليكم ولا خوف علينا"^(١) وكان هذا الموقف من الزعماء الوطنيين ناجم عن ضغط بريطانيا عليهم بسبب عدم رضاها عن قدوم الأمير إلى شرق الأردن.

كما اشترط بعض الضباط العرب، كما يذكر الأمير عبدالله في مذكراته، أن تنقل تقاعداتهم إلى حكومة الحجاز، كشرط لاشتراكهم في حركة الأمير، بل أن بعضهم أشتط في طلباته وخامسة المالية، فقد طلب (كامل البديري) من الأمير ثمانين ألف جنيه استرليني ليؤسس دائرة للاستخبارات والدعاية، وطلب (نبيه العظمة) مائة وعشرون ألف للفرض نفسه، في الوقت الذي كان فيه الأمير يستدين المال للإنفاق على من جاء معه من الحجاز تلبية لنداء الواجب^(٢)

وفي هذه الظروف، وجهت بريطانيا الدعوة إلى الأمير عبدالله. من أجل التفاوض معه، ولم يكن الأمير عبدالله مقتنعاً في البداية بهذه الدعوة، إلا أنه نتيجة لاصرار الزعامات الوطنية السورية عليه، وافق على مقابلة (ونستون تشرشل) والتفاوض معه، ويذكر عوني عبدالهادي، أنه بعد أن وجه تشرشل دعوته للأمير عبدالله، بذل هو وأصدقائه كل ما في وسعهم، لاقتناع الأمير بأن بريطانيا، ما تزال تعتبر نفسها حليفة للملك حسين، وإن غاية بريطانيا، هي أن لا تنشب حرب على حدودها ضد الفرنسيين في سوريا، كما أن العرب لا يستطيعون شن مثل هذه الحرب في تلك الظروف، كما بين له أن بريطانيا لا تنوي حكم منطقة شرق الأردن حكماً مباشراً كما هو الحال في فلسطين بل إنها تحاول مساعدة أهلها على حكم أنفسهم، ومد يد المساعدة لهم، ثم يقول (عوني عبدالهادي) وأختتمت حديثي لسموه:

(١) عبدالله بن الحسين نفس المصدر، ص ١١٦ انظر أيضاً، سليمان الموسى: تأسيس الامارة الاردنية من ١٩٢١-١٩٢٥ (دراسة وثائقية شاملة بمفاسية مرور خمسين سنة على تأسيس دولة الاردن)، ط١، المطبعة الاردنية، عمان، ١٩٧٧، ص ٥٦-٥٧، وسارمز له الموسى تأسيس الامارة الاردنية

(٢) يذكر الأمير عبدالله أنه في الوقت الذي كان فيه هؤلاء الزعماء يقومون بذلك، كان الشعب في حماسة عظيمة، ولكن أضحى له أن الحركة إذا لم تكن مؤيدة بالمال والسلاح، فإنها لا تقوم لها قائمة، انظر عبدالله بن الحسين مصدر سابق، ص ١٥٨-١٥٩

هذه يا سيدي، قد تكون فرصة ذهبية لك وللعرب، لأنك تستطيع أن تحكم هذه المنطقة نيابة عن أخيك الملك فيصل، وأن الأمر الذي جئت من أجله إلى هذه البلاد، إذا لم يدرك كله فلا يترك جله، ولا سيما بعد أن فهمت من (السير هيربرت صموئيل) بأن الحكومة البريطانية اعترفت باستقلال هذه البلاد^(١).

وقد قضى سموه على هذا التردد عندما وصلته رسالة من والده تنصحه بالتوجه نحو القدس وهكذا قبل الأمير عبدالله التفاوض مع الإنجليز، ومقابلة (ونستون تشرشل)، ولم يوافق الأمير على القضايا التي جرى البحث فيها مع (تشرشل) إلا بعد أن تشاور سموه مع الزعامات الوطنية التي كانت ترافقه^(٢).

وهكذا، فإن كل الدلائل تؤكد نية الأمير عبدالله في إنقاذ سوريا، ومساعدتها على طرد المحتل، ولكن نتيجة لهذه العوامل التي اعترضته بعد وصوله إلى شرق الأردن، تحولت حركته من حركة عسكرية إلى حركة نضال سياسي.

لقد كان قبول الأمير عبدالله بـشرق الأردن مرحلة على طريق النضال الطويل من أجل الاستقلال الشامل للبلاد السورية، ولم يأت إلى شرق الأردن ليرضى بحدوده كأمانة مستقلة، إنما أراد أن تكون نقطة انطلاق إلى سوريا، حيث قال سموه "كنت احتاج إلى قطعة من الأرض، أرتب عليها أموري، وأدرس عندها إمكانياتي، وأعيد فيها حساباتي، ثم أستعيد ضمن وحدة واحدة، شاملة، ما هو جزء من حق الأمة العربية في الاستقلال. الناجز، أن الأردن هذا الأردن لم يكن يوماً ملكاً لاهل فقط بقدر ما كان وسيبقى حقاً عربياً مشاعاً عاماً يشترك فيه السوري والعراقي واللبناني والفلسطيني"^(٣).

ويتضح ذلك أيضاً في رسالته إلى والده حيث قال فيها: "ولما كنت أعلم شدة الرغبة السنّية في تطبيق المقررات بخصوص القضية العربية، ولتأكيدي بعدم الاقتدار على استخلاص سوريا ... دون معارضة دولية، ولوقوفني هنا على حقيقة

(١) خبرية قاسمية: مؤني عبدالهادي: أوراق خاصة، ص ٤١.

(٢) عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص ١٦١-١٦٦.

(٣) ناصر الدين النشاشيبي: مصدر سابق، ص ٤١-٤٤. انظر أيضاً

عدم إقتدار الشعب السوري على ذلك، وتأكدي أيضاً من عدم إمكان رجوع الاخ فيصل الى سوريا برضى فرنسا، فقد قبلت الخطط السياسية المعقولة التي رسمتها بريطانيا وتعهدت أن أدير شرق الأردن بصفتي ممثلاً لجلالة ولي النعم، أملاً بالحصول على الغرض المطلوب بصورة سياسية تراها بريطانيا ممكنة^(١) كل هذه الامور، دعت الأمير عبدالله الى التوقف مرحلياً عن الاعمال العسكرية، وإنتهاج طريق العمل الدبلوماسي، وإنتظار نتائج جهود فيصل في أوروبا لعل ذلك يوصل العرب الى كل او بعض اهدافهم، في إقامة دولة عربية مستقلة.

ولم تغب الوحدة السورية قط عن ذهن الأمير عبدالله بن الحسين، منذ ان وصل الى شرق الأردن في خريف عام ١٩٢٠، وأعلن نفسه نائباً عن ملك سوريا فيصل الاول، وظل الأمير متمسكاً بميثاق الشعب السوري الذي أعلنه في ٨ آذار ١٩٢٠، حتى استشهد عام ١٩٥١، وهذا الميثاق يمثل عهداً للوحدة، التزم به الشعب السوري منذ ذلك الحين

ولم يكتف الأمير بالدعوة في مجال ضيق، او في وقت محدد، بل كرس حياته من اولها لاجل تحقيق اهدافه بوحدة سوريا الطبيعية، سواء كان ذلك عن طريق التصريحات، الاجتماعات والكتابة والتأليف، أو عن طريق إستغلال امكانيات حكومته ورجاله من جهة اخرى.

ولم يترك سموه فرصة للعمل تضيق من أجل تحقيق امل الامه، سواء اكان ذلك داخل الأردن او مع الزعامات العربية، او مع بريطانيا، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فقد حطم من حوله هالة التعظيم المصطنع، وألقى بالتقاليد والالتزامات الملكية بعيداً في ذلك العصر، وذلك من أجل التقرب من مختلف طبقات الشعب والاحزاب، والأديان، ليعمل بنفسه وبإشرافه لبث الدعوة الوحدوية، والاسراع في تحقيقها، مهتدياً في ذلك بتعاليم والده الشريف حسين بن علي.

(١) علي محافظة تاريخ الاردن المعاصر (عهد الامارة) من ١٩٢١-١٩٤٦، ط ١، الجامعة الاردنية، عمان، سنة ١٩٧٧ وانظر ايضاً

W.M. Rager: The British Empire in the Middle east oloren DCN press, Oxford, 1980, pp 350.

ب - لعالیات عبدالله بن الحسین لتحقيق المشروع على المستويين العربي والدولي:-

١ - على المستوى العربي:-

١ - اما على المستوى العربي، فقد بذل سموه كل ما في وسعه، لدعم حركة النضال الوطني في سوريا ضد الفرنسيين، حيث قدمت الأردن الرجال والمال والسلاح للثورة السورية الكبرى بين عام ١٩٢٥-١٩٢٧، التي تزعمها سلطان باشا الاطرش على الرغم من ان بريطانيا كانت صاحبة السلطة الفعلية في شرق الأردن^(١).

ويذكر الجنرال (اندر يا) احد القادة الفرنسيين في سوريا، ان الجميع يؤكد الحقيقة التالية وهي:- انه لولا المساندة التي وجدها سلطان الاطرش من شرق الأردن -سواء كان ذلك بالتموين او السلاح او الذخيرة- لما نجحت الثورة السورية الكبرى سنة ١٩٢٥^(٢).

فقد كان الثوار الدروز يتجولون دوماً في شرق الأردن بحرية تامة، وبأخذون السلاح ويعودون به الى الجبل لتغذية الثورة، كما ان ثوار الأردن كانوا يقومون

(١) م. و. ت-دمشق. م. ر. ٢٨، مجموعة القضية العربية ملك الاعلام، اوراق عبدالرحمن الشهبندر، و. ر. و. سارمز له م. و. ت- دمشق. م. ر. ٢٨، انظر ايضاً ظافر القاسمي: وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى، ط ١ دار الكتب الجديدة، بيروت، سنة ١٩٦٥، ص. ٢٢. وسارمز له، ظافر القاسمي وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى.

في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ قام الفرنسيون بتدمير منزل سلطات باشا الاطرش بسبب مقاومته لهم ولكن سلطان تمكن قبل تدمير المنزل الفروج بعائلته الى شرق الأردن، والعيش في منطقة البادية، وقام بجمع الثوار وأخذ من وقت لآخر بشتبك مع القوات الفرنسية في القرى السورية الجنوبية، وبقي سلطان ورجاله عشرة أشهر في شرق الأردن يقوموا بمهاجمة الفرنسيين الا أن السلطات الفرنسية خشيت إستفحال أمر الثورة في الأردن مما جعلها تصدر أمر بالعودة عن سلطان ورجاله فرجعو الى السويدا

انظر عباس ابو مصلح، تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والانماء، (ب.ت)، ص. ٢٠٩، وسارمز له عباس ابو مصلح تاريخ الموحدين الدروز السياسي انظر ايضاً حنا ابو راشد جبل الدروز، ط ١، المطبعة التجارية الكبرى، مصر، سنة ١٩٢٥، ص. ١٥٢ وسارمز له حنا ابو راشد جبل الدروز

(٢) الجنرال اندريا، ثورة الدروز وتمرد دمشق، ط ٢، ترجمة حافظ ابو مصلح، المكتبة الحديثة، بيروت سنة ١٩٨٥، ص. ٢٦ وسارمز له الجنرال اندريا: ثورة الدروز.

بتهريب الاسلحة، الى سوريا عن طريق حوران والازرق، لتنقل الى الثوار في الجبل، وكان الازرق هو المنطلق الاول لتمويل الثوار بالاسلحة، وإعطاء الاوامر لهم، يضاف الى ذلك أن الثوار وجدوا في الاردن خير مكان لعقد اجتماعاتهم والتباحث في أمر الثورة، كما ان الامير عبدالله فتح بلاطه لزعماء الثورة حيث كان (رشيد طليع) (وسلطان الأطرش) يستقبلان في بلاطه وتقدم لهم الاموال لدعم الثورة^(١). وقد أكد (حمزه درويش) أحد قادة الثوار الذي وقع اسيراً في أيدي القوات الفرنسية في ١٩/حزيران/١٩٢٦، ان (سلطان الأطرش) ممثلين دائمين في بلاط الامير عبدالله، كما ان أموالاً كثيرة كانت تصل الى الجبل من الأردن وفلسطين والقاهرة والمدن السورية الكبرى، وكانت هذه الاموال تدفع كمرتبات للثوار المنظمين الى العصابات ولإعانة هائلاتهم^(٢).

وفي عام ١٩٢٦ ونتيجة لزيادة الضغط الفرنسي العسكري على الثوار، أخذت الثورة السورية بالتراجع، واضطر الثوار الى الخروج من معانهم، واتجه معظمهم ومن بينهم (سلطان الأطرش) الى الازرق وخلال هذه الفترة قام (فوزي القاوقجي)- وهو احد زعماء الثورة- بإعادة تنظيم صفوف الثوار، حيث حشد كل الثوار في شرق الأردن وفلسطين الى الصفا، وثار الدروز في الازرق الى الجاه لتكون نقطة

(١) مؤسسة ال البيت، مجموعة وثائق اكسفورد، م.٢، مرفق رقم ١٢. انظر ايضاً نفس الملف مرفق رقم ٤٤. وانظر ايضاً لمزيد من التفاصيل عن موقف الاردن من الثورة، الجنرال اندريا مصدر سابق، ص ٢٧٨-٢٨١، ٢٠٨ وظافر القاسمي: مصدر سابق، ص ٩٠-٩٢

(٢) الجنرال اندريا، مصدر سابق، ص ٢٢٦.

انطلاق^(١) وبالفعل استطاعوا الحاق الهزيمة بالفرنسيين في منطقة المزرعة، وخلال هذه الفترة تلقى (سلطان) رسالة من الأمير عبدالله، يشجع فيها الدروز على المقاومة، واعدأ إياهم بالمال والسلاح والذخيرة والرجال^(٢)

ب - الاتصال بالقيادات والزعامات الصورية:-

على الرغم من هيمنة الانتداب البريطاني على شرق الأردن وفلسطين، والفرنسي على سوريا ولبنان، وإنشغال العرب في المشرق العربي بين الحربين في شؤونهم الاقليمية- دون السعي الى تحقيق الوحدة بين هذه الاقطار- فإن مشروع سوريا الكبرى لم يغيب قط عن بال الأمير عبدالله.

فقد عمل سموه في هذه الظروف الصعبة، على الاتصال بالهيئات الوطنية، والمجاهدين القدماء، والزعماء السياسيين في سوريا ولبنان لتوحيد الجبهة القومية، ففي ٨/نيسان/١٩٤٢ بعث برسالة الى دولة فارس الخوري رئيس مجلس النواب

(١) بحث ودراسات مهداة الى الدكتور عبدالكريم غرايبة بمناسبة بلوغه الخامسة والستين، بحث للدكتور خيرية قاسمية بعنوان قراءات في مذكرات وأوراق القاوقجي، (دست)، عمان ١٩٨٨، ص ٤٢٦-٤٢٣، انظر ايضاً عباس ابو مصلح، مصدر سابق، ص ٢٥٢.

كان الدروز عام ١٩٢٥ قد مالوا الى الهدوء والسلم ووقف الثورة، وكان الذي ردهم من خطتهم هذه الدكتور عبدالرحمن الشهبندر، إذ ألصق لهم من وعود (رضا باشا الركابي) رئيس وزراء الاردن، بان يمد الثورة بالعمون، وقد وصف تيسير حبيبان العالة بالجبل حيث قال «لقد جاء نزيه المزيّد العظم الى الجبل في الساعة التي اجتمعت فيها الاخبار، على ان الدساتس اخذت تشتر في الجبل بصورة مروعة مما يهدد وحدة الثورة وكيانها، وفوق ذلك كله، فقد تضافرت الاخبار من العمون والارصاد، على ان الجنرال اندريا يعد العدة لمهاجمة السويداء، فسافر اليها الدكتور عبدالرحمن الشهبندر، وهناك عقد الاجتماعات، واتخذت القرارات موجهة بالمقاومة، حتى النفس الأخير، واجتمعت الكلمة، وكان السبب الذي أعاد الثقة إلى النفوس وأشعل نيران الثورة مرة ثانية، هي خطبته الرائعة في حلقات المجاهدين، وكان عبدالرحمن الشهبندر قبل ذهابه الى الجبل، وإعادة الثقة في نفوس المجاهدين، قد ذهب في ٢١ ايلول ١٩٢٥ الى الاردن وعاد ومعه الرجال والذخائر، كما انه ابلغ المجاهدين عن وعد رئيس وزراء الاردن له بالمعونة والامداد، مما كان له الاثر الاكبر في إثارة المجاهدين، والعمل على مواصلة الثورة بعد ان جئحوا الى السلم.

انظر ظافر القاسمي: مصدر سابق، ص ٩٠، ٢٢٤-٢٢٧.

(٢) الجنرال اندريا مصدر سابق، ص ٢٧٩.

السوري، أكد فيها على ضرورة الوحدة السورية من منطلق قومي، بغض النظر عن من يتولى زعامة هذه الدولة الموحدة، وما هو شكل الحكم الذي يجب ان تقوم عليه، وقد طلب سموعه من فارس الخوري ضرورة الاسراع الى تأسيس مجلس تأسيسي، يعمل على إتمام الغرض، فإذا كانت الامه تعتقد ان البرلمان الحاضر سيقوم بإلغاء الدستور السابق، الذي جعل الدولة خاضعة للانتداب الفرنسي، ويستطيع ايجاد دستور جديد لدولة مستقلة ذات سيادة لا تخضع للانتداب وأن يجعل شكل الدولة وفق مرامي الامه، وثقاليدها السابقة، فلا مانع من اجتماعه في مكان ما بسوريا، وتبليغ أمانيه للمفوض السامي، وفتح المجال أمامه ليعمل بحرية المجلس المستقل للدولة المستقلة ذات السيادة^(١)

وقد أعرب فارس الخوري في رده عن تأييده لجهود الأمير في هذا الصدد، ولكنه كان يرى ان هناك خطوات في سوريا، يجب إنجازها أولاً، فقد بين انه بعد ان أعلن الانجليز والفرنسيون إستقلال سوريا، فيجب إعادة الدستور السوري الى النفوذ، بقرار واحد يبطل فيه قرار التعطيل، ويعود رئيس الجمهورية الى مقامه، ويؤلف وزارة قومية، تعارس الاستقلال وتعمل ضمن إطار الدستور، وتدعوا الشعب الى انتخاب نوابه بالحرية التامة، فيقوم مجلس النواب بتعديل الدستور، ويساير الامور الداخلية في إختصاصه، وتعرض عليه المعاهدة التي قد تتفق عليها الوزارة مع الدولة الحليفة لأجل تصديقها، وهذه الوزارة الحاصلة على الثقة من البرلمان، تسعى بالطرق السياسية مع الاقطار الاخرى التي تؤلف المجموعة السورية لأجل توحيدها أو إتحادها، فتكون حكومة شعبية دستورية مشتقة من الشعب، ومعتمده على تأييده، وهكذا تتألف دولة سوريا بكيان سياسي دستوري ديمقراطي، وعندها تستطيع ان تعدل الدستور الحالي، او تضع دستوراً جديداً، بعد إتفاقها مع المناطق الاخرى من المجموعة السورية، وتبدل شكل الحكم اذا وجدت ذلك افضل لمصلحة البلاد، وبين الخوري موقفه من الملكية والجمهورية حيث قال: "ويجدر بي ان أشير هنا الى ان وجود الانتداب، كان من اهم العوامل لإختيار الشكل الجمهوري، يوم وصع الدستور عام ١٩٢٨ لأن الواضعين ارادوا ان يربأوا بعرش سوريا، ويخزونه عن

(١) الكتاب الاردني الابيض و.ر. ١٨، ص ٤٨-٤٩ عبدالله بن الحسين. مصدر سابق، ص ٢٢٢، يوسف الخوري: مصدر سابق، ص ١١٠، انظر ايضاً.

الوجود تحت سلطة الانتداب، أما الآن وقد وضحت عزيمة أولي الأمر على إلغاء الانتداب، ومنح الاستقلال، فلم يعد مانع من إعادة النظر في الموضوع واختيار الحكم الملكي، الذي أرجو له النجاح بما له من المزايا العالية في هذا القطر وله بيننا كثير من المناصرين والأوفياء، وقد أكبر الخوري في هذه الرسالة، الجهود التي ينفرد فيها الأمير عبدالله بين الزعماء العرب من أجل تحقيق الوحدة^(١).

وكان لهذه الرسالة الأثر الكبير في نفس الأمير، حيث دفعته إلى زيادة عزمه بشكل أكبر على تحقيق الوحدة السورية، وشعر أن رأس العقدة أصبح باليد، فبعث بكتاب آخر إلى فارس الخوري دعا فيه كخطوة أولى، إلى أن تتفق الأحزاب في هذا الخصوص، وأن يجتمعوا على ما سيتقدمون به إلى الجهات المعلومه في البلدين، ثم يعرض ذلك على من تبقى من المجموعة السورية كي يجري الأمر، ويصدر عنه رغبة فعلية غير متجزئة^(٢).

وعلى الرغم من جميع المثبطات العربية والدولية، فإن الأمير عبدالله عقد العزم على أن يأخذ المسؤولية على عاتقه الشخصي، فبعد أن منحت الحكومة الفرنسية سوريا ولبنان الاستقلال عام ١٩٤٣، أصدر سموه بياناً في ٨ آذار ١٩٤٣، إلى أهل الشام كافة يذكرهم بضرورة الوحدة السورية، والأسس التي تقوم عليها، ودعا أهل الحل والعقد منهم، إلى عقد مؤتمر في عمان للتباحث في أمر وحدة وإتحاد سوري شامل ووطن كامل^(٣).

وأكد أيضاً على المبادئ والمثل العليا التي قامت عليها الثورة العربية الكبرى، بهدف تحقيق الوحدة والحرية والاستقلال، وعلى الدور الذي لعبه العرب إلى جانب الحلفاء في الحرب الأولى، لتحقيق هذا الهدف، وبين سموه في هذا البيان، إن ما بليت به الديار الشامية من تجزئة بعد الحرب الأولى كان نتيجة للمصالح الأجنبية المتباينة في المنطقة، وقد أن الأوان لازالة هذه التجزئة وتحقيق الوحدة الوطنية، خاصة بعد أن أعلنت الدول المنتدبة على المنطقة الوعود والتصريحات التي تحقق

(١) الكتاب الأردني الأبيض: و. ر. ١٩، ص ٥١-٥٢.

(٢) نفس المصدر، و. ر. ٢٠ ص ٥٢-٥٣.

(٣) انظر نص البيان ملحق رقم (٢).

أمل الأمة، استناداً إلى المبادئ الديمقراطية والعدل الدولي وحق الشعوب في الحياة الطبيعية، وجاء هذا البيان مؤكداً على المبادئ التي تقوم عليها الوحدة السورية، والاهداف التي يسعى الأمير لتحقيقها بالشكل الذي بيناه سابقاً^(١).

وبعد ان فازت الكتلة الوطنية في سوريا بالانتخابات العامة، وتسلمت السلطات الدستورية، أرسل الأمير عبدالله في ١٤/أب/١٩٤٣، الى شكري القوتلي- رئيس الجمهورية السورية، رسالة أكد فيها على ضرورة التعاون بين الطرفين من اجل تحقيق وحدة الديار الشامية

كما أرسل رسالة اخرى الى فارس الخوري رئيس المجلس النيابي السوري، حملها عبدالمنعم الرفاعي رئيس الديوان الأميري، أكد فيها على ضرورة عقد مؤتمر بخصوص الوحدة أو الاتحاد السوري^(٢).

ولكن الاستجابة من قبل الزعامات السورية كانت بعيدة عما توقع الأمير، فقد عمد هؤلاء في شهر ايار من نفس العام، الى فرض قيود شديدة على سفر الأردنيين الى سوريا، وتم إتخاذ هذه الإجراءات فجأة دون إبلاغ الحكومة الأردنية بها مسبقاً^(٣)

وعلى الرغم من هذه المعارضة التي وجدها الأمير عبدالله من الزعامات الحاكمة في سوريا، فقد واصل مساعيه على الساحة السورية بجديه أكبر، خاصة بعد ان حصل الأردن على الاستقلال، ففي الكلمة التي وجهها سموه الى الأمة في ٢٥/آذار/١٩٤٧، ذكرى مرور سنة على إستقلال الأردن، أكد على ضرورة تحقيق الوحدة السورية، فبعد أن حصلت الديار الشامية على إستقلالها، فقد أصبح واجباً عليها إزالة الحدود التي رسمها الاجنبي، وإعتبارها لاغية، والعمل على تنجيز وحدتها بشكل يضمن الحقوق الكاملة ويحقق أمل الأمة بمحض اختيارها، ويصون مستقبلها^(٤)

(١) انظر نص الرسالة ملحق رقم (٨) من وثائق الكتاب الاردني الابيض

(٢) نفس المصدر و.ر. ٣٤، ص. ٩٠.

(٣) الموسى امارة شرق الاردن، ص. ٢٧٤.

(٤) الوحدة السورية الطبيعية، حقيقة قومية أرلية، و.ر. ١، ص ٤-٦. انظر ايضاً، جريدة فلسطين ج

٢٨٤-٦٥٣٩، ٢٨، ٩/شعبان/١٩٤٧

وفي ٤/أب/ من نفس العام اذاع جلالتة بياناً على الشعب السوري، دعا فيه زعماءه الى عقد مؤتمر قومي تمهيدي في عمان يقرر الامور التالية:-

١- وضع تصميم الوحدة أو الإتحاد موضوعاً ، وفي حدود المواثيق الدولية والاماني القومية والمصالح الاقليمية المشتركة.

٢- اعتبار الوحدة، أو الإتحاد السوري قضية خاصة بالدول السورية الاقليمية، وإرادة الشعب السوري وحده، في حدود وطنه الكامل جغرافياً وتاريخياً وقومياً

٣- وضع التحفظات الضامنة لبراءة الوحدة أو الاتحاد من كل ما ينقص الحقوق القومية والاستقلالية المكتسبة دولياً، في حدود ميثاق الامم المتحدة.

٤- تحديد مركز فلسطين من الوحدة، أو الاتحاد السوري على الوجه الذي يوقف الخطر الصهيوني.

٥- دعوة الحكومات السورية الاقليمية الى إتفاق مشترك، ينتهي الى عقد جمعية عمومية ومجلس تأسيسي يضم ممثلي الأقاليم السورية جميعاً، لوضع دستور الدولة على أساس الوحدة أو الإتحاد في ضوء التصميم المقرر.

٦- التنادي حال قيام الدولة السورية الكبرى الى الإتحاد العربي العهدي في الهلال الخصيب (الشام والعراق)، تحقيقاً لما رسمته مبادئ الثورة العربية التحريرية، وأوجه ميثاق ٨/أذار/ ١٩٢٠ والذي أفسح له السبيل ميثاق الجامعة^(١).

ولتوضيح الغرض المقصود من البيان الملكي، وتقريباً لوجهات النظر في جو من الثقة والمودة، وحرصاً على المصالح العربية العليا، والتضامن الاخوي، أوفد الملك عبدالله، محمد الشريفي رئيس الديوان الملكي، برسالة أخوية خاصة الى شكري القوتلي في ٢٤/أب/١٩٤٧، أعرب فيها عن إيمانه الصادق، بوجوب التمسك بحق الوطن على اساس وحدته أو إتحاده في حدود الامكانيات المشروعة والمصلحة العامة، وقد بين له ان اجزاء ودويلات بلاد الشام بمجموعها المثل على البحر الابيض المتوسط، والتي تعتبر مدخل الشرق لا تستطيع ان تستغني عن وحدتها أو إتحادها،

(١) الوحدة السورية الطبيعية حقيقية قومية ازلية، ر. ٥، ص ١٢-١٧ انظر ايضاً، د.ك. وسيفدار

م. ر. ٣١١/٢٦٤٩، ر. ٥٢، ص ٨٨-٩٠. انظر ايضاً، وثائق سوريا الكبرى، ص ٢٢-٢٤

وأن إستمرار الفرقة، سيجعل منها حكومات ضعيفة يظل معها مستقبل البلاد محفوفاً بالمخاطر ثم بين هدفه من وراء ذلك بقوله - 'أناشدك الله، ان تعيد النظر فيما نحن فيه اليوم من تجزئة وتشتت شملنا، وتباعد بين أبناء قطر عربي واحد، وأعلم يا عزيزي، أنني اليوم في السادسة والستين من السن أؤمن بالله ورسوله، وتعز علي هذه الفرقة كما تعز عليك وعلى من لديك من رجالات العرب، ونحن جميعاً مسؤولون أمام الله والأجيال العربية القادمة'^(١)

ولكن هذه الدعوة لعقد المؤتمر لم تلق الاستجابة، حيث أن الزعامات التي كانت تتولى مقاليد الحكم في سوريا، كانت تسير في الإتجاه المعاكس للعكس لعبدالله، وتعمل على عرقلة هذه الدعوة البريئة بكل الوسائل، بالإضافة الى اصرارها على عدم الدخول في محادثات مثمرة قد تنتهي الى تفاهم حقيقي لمصلحة البلاد الشامية والعرب جميعاً، وكان كل هم هؤلاء الزعماء مركزاً على إثارة حرب الأعصاب ضد الدعوى الأردنية البريئة، توسيعاً لشقة الخلاف، وذلك بنشر الأراجيف وتكثيل المصالح السياسية الخارجية الخاصة ضد المبادئ القومية العامة كما كانت هذه الزعامات تلقى تشجيعاً من قبل الدول العربية المجاورة لعرقلة المشروع وإفشاله، فالسعودية كانت تخشى قيام وحدة سياسية قوية في شمال الجزيرة العربية بزعامة هاشمية، تشكل خطراً عليها، أما مصر، فقد كانت تخشى إنه في حالة قيام دولة سوريا الموحدة وإتحادها بالعراق، سوف تُلغى مكانتها التي تتمتع بها في العالم العربي، ومن هنا نشطت في إيجاد تكتل بين الرياض والقاهرة ودمشق لمقاومة أي توجه وحدوي صادر من الأردن والعراق.

وأخذت زعامات سورية أمام ذلك بإيجاد رسل الاستجداء الى بعض العواصم العربية، وعقد اجتماعات التحريض والتوجيه، ورفع برقيات أهلية مصطنعة، وحملات صحفية مليئة بالأراجيف والأجفاف ضد الأردن، وذلك من أجل المحافظة على المصالح الخاصة بهم^(٢)

(١) الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية أزلية و.ر. ٧، ص ١٨-١٩. وانظر أيضاً، د.ك. و-بفداد م.ر. ٢٦٤٩/٢٦١١، و.ر. ١٧، ص ٢٥. وانظر أيضاً، مؤسسة آل البيت، مجموعة وثائق اكسفورد: م.ر. ٧ مرفق رقم ١

(٢) الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية أزلية و.ر. ٨، ص ٢٠. وانظر أيضاً مجموعة وثائق اكسفورد: م.ر. ٧ مرفق رقم ١.

٢- مساعي الأمير عبدالله على المستوى الدولي:

لقد تابع الأمير عبدالله والحكومة الأردنية مساعيهما على المستوى الدولي لتحقيق الوحدة السورية بشكل واضح، على اثر إندلاع الحرب العالمية الثانية في شهر ايلول عام ١٩٣٩ حيث التزم سموه بتعهداته تجاه بريطانيا، حسب ما جاء في المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٢٨، ففي ت/١/١٩٣٩ اعتبرت الأردن المانيا دولة معادية، واشتركت الأردن بهذه الحرب إشتراكاً فعلياً^(١)، ومن الخطأ الاعتقاد بأن الأردن وقف هذا الموقف لخدمة لمصالح البريطانية ولكن الحقيقة تكمن في التزام الأردن في بنود معاهدة عام ١٩٢٨، وكان هذا الالتزام نابع من سياسة الأمير الواقعية والمسؤولة في نفس الوقت، حيث كان سموه يدرك إن بريطانيا هي صاحبة النفوذ الفعلي في المنطقة العربية بشكل خاص، والاسيوية بشكل عام، وأن التعاون مع المحور نكابة بالانكليز لم يكن إلا نوعاً من اللعب بالنار الذي يؤدي بالنهاية الى أفدح الأضرار -كما حدث في العراق على اثر ثورة رشيد عالي الكيلاني- كما إنه لا توجد في نفس الوقت أية ضمانات تلزم تلك الدول المعادية لبريطانيا بأن تعامل العرب بشكل أفضل في حالة إنتصارها.

كما ادرك سموه أن ما حدث في الحرب العالمية الأولى، سيحدث في الحرب الثانية، ومن هنا كان على ثقة تامة بأن كفة بريطانيا وحلفائها ستكون الراجحة، لذلك رأى ان مصلحة العرب تقتضي تأييد الحلفاء، كما أن وجود القوات البريطانية والفرنسية في المنطقة العربية والمناطق القريبة منها والمحيط بها، تحتم على كل سياسي بعيد النظر الوقوف موقف التأييد^(٢).

والأهم من من هذا كله أن الأمير عبدالله، رأى في هذه الحرب فرصة طيبة للضغط على بريطانيا من أجل تحقيق طموحاته في الوحدة وتحقيق مزيد من القوة للعرب، لأن الدول الكبرى لا تنظر الى الدول الضعيفة، وإنه لا بد للعرب من أن يظهروا قوتهم وجدارتهم حتى يستطيعوا أن يحصلوا على مطالبهم، ومن هذا المنطلق

(١) مذكرات المجلس التشريعية الأردني جلسة /ت/١/١٩٣٩ وسارمؤ له م.م.ت-الأردني وانظر ايضاً م. ف ستمون وليمز بريطانيا والدول العربية، ص ٧٨.

(٢) ناصر الدين النشاشيبي مصدر سابق، ص ٦٦، عبدالله بن الحسين مصدر سابق ص ٢١٤ وانظر ايضاً

بعث في ١٩٤٠/٧/١ رسالة الى المندوب السامي البريطاني (ميكما يكل) شدد فيها على ضرورة إصدار بريطانيا تصريحاً يحقق أمل العرب في سوريا بالوحدة والاستقلال، كما بين له استعداد الشعب السوري وإصراره على تحقيق وحدة بلادهم الطبيعية^(١)، وجاء رد الحكومة البريطانية على هذه الرسالة بخلاف طموحات الأمير، حيث نص على أنه: "لن يسمع بقيام أي عمل متسرع يعرقل خطط الحكومة البريطانية، ويلحق الأذى بها"^(٢).

إلا أن هذا الرد لم يثن الأمير عن مساعيه الوحشية، فقد وجه في ١٩٤٠/٩/١ تموز/١٩٤٠ مذكرة الى (لويد جورج) وزير المستعمرات البريطانية، لفت نظره فيها الى وجوب مشاركة العرب من أبناء البلاد السورية في تحرير بلادهم، على أساس شعورهم بكيانهم، وشخصيتهم^(٣)، ووجهة نظر الأمير هنا واضحة كل الوضوح، فهو يريد أن تضع بريطانيا يدها بيد العرب في ميادين القتال، بحيث يقدم العرب القوة البشرية، وتقدم بريطانيا السلاح والمال والخبرة الفنية.

هذه الجهود التي بذلها الأمير عبدالله مع الحكومة البريطانية في بداية الحرب الثانية، دفعت وزير الخارجية البريطانية (انتوني إيدن) الى اصدار تصريح في ١٩٤١/٢٤ آذار/١٩٤١ ينص على عطف الحكومة البريطانية على استقلال سوريا، وتأييد مبدأ الوحدة السورية وهو ما عرف بتصريح (ايدن) الاول^(٤).

عند ذلك شعر الأمير عبدالله أن الظروف أصبحت مواتية لتحقيق مشروع سوريا الكبرى، وأعتقد أن في مساهمة الأردن في المجهودات الحربية للدول الحليفة في الحرب سيدعم مسعاه.

فعلى اثر سقوط سوريا بيد قوات (فيشي) الموالية للمحور عام ١٩٤١، تحركت القوات الأردنية الى جانب القوات البريطانية، وكان هدف الأمير عبدالله من ذلك،

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر. ١، ص ١٩

(٢) نفس المصدر: و.ر. ٢، ص ٢٢

(٣) الكتاب الاردني الابيض: و.ر. ٤، ص ٢٢، انظر أيضاً

Mohammad Faddah: The op.cit. pp15.

(٤) الكتاب الاردني الابيض: و.ر. ٥، ص ٢٢.

هو تحرير سوريا وإنقاذها من قبضة المحور، وتهيئة الجو لإقامة تقارب وإتحاد بين أجزاء سوريا^(١)، ويتضح ذلك من حديث سموه مع قوة البادية التي إحتشدت في المفرق، حيث قال - " أن ساعة تحرير سوريا قد دنت، وإن هذه الفرصة قد تكون حاسمة في تاريخ العرب الحديث، وكان المخلصون من العرب يتوقعون أن يصلح الانجليز أخطاءهم السابقة، وأن يساعدوا الأجزاء السورية على الاتحاد، بعد أن حالت دونها صداقتها مع فرنسا منذ الحرب العالمية الأولى^(٢)

وبعد أن تم تحرير دمشق من قوات (فيشي) أبرق الأمير عبدالله إلى (تشرشل) رئيس وزراء بريطانيا في ١٩٤١/٦/٢٢ برقية مذكراً إياه بالوعود التي سبق أن قطعتها بريطانيا للعرب - قبل قيامهم بالثورة الكبرى سنة ١٩١٦ - وبالوعود التي قطعها على نفسه للامير حين إجتمع به في القدس عام ١٩٢١، وتصريح (إيدن ومايلز لامبسون) عام ١٩٤١ والتي نصت جميعها على مساعدة العرب على تحقيق وحدتهم واستقلالهم^(٣).

ومن خلال هذه الجهود، نستطيع أن ندرك أن الأمير عبدالله كان يهدف إلى إقناع بريطانيا وفرنسا بتعديل سياستهما لمصلحة العرب

وفي نفس الوقت، اراد إغتنام الفرصة عن طريق المشاركة الفعلية في الحرب، لتقوية الجيش الأردني وزيادة عدده وعدته، لأنه كان يرى أن الجيش في النهاية، هو جيش الأردن والعرب كافة، وكان نتيجة للدور الفعال الذي لعبه الجيش الأردني في الحرب سواء كان باخضاع ثورة رشيد عالي الكيلاني التي كانت تحظى بتأييد المحور ضد بريطانيا^(٤) أو بالقضاء على قوات فيشي في سوريا^(٥) أن اعتبرت بريطانيا الأردن

(١) علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر، ص ١١٢.

(٢) أحمد الشقيري: الجامعة العربية (كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية)، ط ١، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس ١٩٧٩، ص ٢٢-٢٤، وسارمز له أحمد الشقيري: الجامعة العربية

(٣) الكتاب الأردني الأبيض، و. ٨، ص ٢٩، وانظر أيضاً

Middle Eastern Studies, pp181.

(٤) عبدالله بن الحسين مصدر سابق ص ١٩، انظر أيضاً جورج لتشوفسكي الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ج ٢، ترجمة جعفر خياط، مكتبة دار المثني، بغداد، ص ٢١، وسارمز له لتشوفسكي: الشرق الاوسط

(٥) انظر لمزيد من التفصيلات عن دور الجيش الأردني في الحرب العالمية الثانية، الجزيرة، ع ١٠٨٨، ٢٧ ذي القعدة، ت ٢، ١٩٢٥

جليفاً موثقاً به، فعملت على تعزيز الجيش العربي وتحويله من قوة درك وأمن لا يزيد تعدادها عن ١٠٠٠ شخص، الى قوة محاربة ذات تدريب عسكري ممتاز يتجاوز عددها عن ٨٠٠٠ شخص، وعند نهاية الحرب كان الجيش العربي الأردني من ناحية المستوى العسكري، أفضل قوة محاربة بين جيوش الدول العربية، ومن ناحية سياسية، خرج الأردن من الحرب وقد أزيح الإنتداب عنه بعد فترة قصيرة، وأحرز إستقلاله التام، وأصبحت دولة لها مكانتها في المجموع العربي^(١)

ولكن مع كل هذه الجهود التي بذلها عبدالله، واجهت دعوته معارضة شديدة من قبل الحكومة البريطانية والفرنسية، ولم تؤيد قط قيام وحدة كما كان يريد، وقد واجهت مساعيه -لتوحيد سوريا- تحديات كبيرة من قبل الحكومة البريطانية، الا ان ذلك لم يثنه عن عزمه.

لقط طرح عبدالله مسألة سوريا في كل وقت على المسرح الدولي، وخاصة مع بريطانيا، فعلى اثر القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الأردني في شهر تموز ١٩٤١، والذي نص على ضرورة بذل المساعي لايجاد نوع من الوحدة مع سوريا ولبنان إستناداً الى الوحدة الجغرافية، والسكانية، والاجتماعية^(٢) -وجه الأمير عبدالله في ٦/تموز/١٩٤١ دعوة إلى (أليفرتون) وزير بريطانيا لشؤون الشرق الأوسط في القاهرة لزيارة عمان، للتشاور في قضية وحدة الاقاليم السورية، والاطلاع على رغبة سكان المنطقة في سوريا الشمالية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، وابلاغ الحكومة البريطانية بها قبل إتخاذ اي اجراء في هذا المجال^(٣).

وقد حضر بالفعل (لتلتون) الى عمان، ودارت بينه وبين الأمير عبدالله ورئيس وزراء الأردن محادثات حول الاماني العربية، ووحدة سوريا الطبيعية، وقد صدرت في نهاية المحادثات مفكرة رسمية، تضمنت تأكيد الأردن على ضرورة إصدار تصريح من جانب الحكومة البريطانية بشأن الأردن وفلسطين، مماثل لتصريح بريطانيا وفرنسا الحرة بشأن إستقلال سوريا ولبنان، والسماح لحكومة شرق الأردن، بالسعي الجدي لتكوين الوحدة التامة للمجموعة السورية، وبحث مسألة فلسطين، بقصد

(١) سليمان الموسى امارة شرق الأردن. (شأنها وتطورها في ربيع قرن من ١٩٢١-١٩٤٦، ط١، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، سنة ١٩٩٠، ص٢١، وسارمر له الموسى امارة شرق الأردن

(٢) انظر قرار مجلس الوزراء الاردني، الكتاب الاردني الابيض و ر ١٠، ص ٢٢-٢٤

(٣) الكتاب الاردني الابيض و ر ١٢، ص ٢٧

تثبيتها ضمن الوحدة السورية، في ضوء سياسة الكتاب الأبيض، ومعرفة ماهية حقوق الأردن المشروعة التي تتعهد بريطانيا بصيانتها^(١)

ولكن نتيجة المباحثات لم تكن إيجابية بالنسبة للأردن الساعي للوحدة السورية، فقد أوضح (للتلون) وجهة نظر الحكومة البريطانية، حيث قال "من المستحسن التريث في هذا الأمر إلى أن يصبح الموقف أكثر استقراراً، والخطوة الأولى في هذا السبيل، يجب أن تقوم بها الدول العربية نفسها، ووعد بان يعرض مطالب الأمير على الحكومة البريطانية"^(٢).

٧١ أن هذه العبارات المطاطة لم تقنع الأمير عبدالله، فكتب في ٢٢/٢/١٩٤١ رسالة إلى المستر (للتلون)، انتقد فيها السياسة الفرنسية في سوريا، وأعرب عن خشيته من أن تؤدي هذه السياسة إلى استمرار تمزيق وحدة سوريا الطبيعية، كما أكد سموه في هذه الرسالة على أن بلاد الهلال الخصيب- التي تضم المملكة العراقية وبلاد الشام بحدودها الطبيعية- تعد بلاداً موحدة بتبعيتها ولسانها، دون أن يوجد بينها حواجز إلى فترة الحرب العالمية الأولى، ثم قال "وان العرب يرون لأنفسهم الحق كله في كياناتهم وتبوتهم مركزهم الذي خلقوا فيه لقديم تاريخهم وحديث جهادهم، فاصدقواكم العرب هم اولياء البلاد، ومن أجل عزها وقيامها من كبوتها صادقوكم وحالفوكم"^(٣).

وجاء رد الوزير البريطاني على هذه الرسالة في ٥/١/١٩٤١، بحيث لم تخرج عن العبارات التقليدية حيث قال "ليطمئن سموكم إلى أن الأمور السياسية التي تمشيرون إليها، هي على الدوام موضوع دراسة جدية من قبل حكومة جلالتها التي زودتها بأراء سموكم"^(٤).

(١) انظر نص الفكرة الرسمية الكامل، الكتاب الأردني الأبيض، و.١٤، ص ٣٩-٤٢

(٢) نفس المصدر، و. ١٤، ص ٤١.

(٣) نفس المصدر، و. ١٦، ص ٤٥-٤٦

(٤) نفس المصدر، و. ١٧، ص ٤٧

في ١٨ تموز لفت الأمير عبدالله نظر الحكومة البريطانية إلى مضمون مذكرة، قدمها له الحزب القومي السوري، مؤيداً ماورد في هذه المذكرة ومبدياً رغبته في تنجيز المطالبة القومية، وقد تظمنت هذه المذكرة انتقاداً شديداً للسياسة البريطانية في المنطقة، وتجاهلها للقضية السورية انظر نص المذكرة، الكتاب الأردني الأبيض، و. ٢١، ص ٥٢-٥٨

وعلى الرغم من ذلك، فقد تابع الأمير عبدالله جهوده مع الحكومة البريطانية، فعلى اثر التصريح الثاني الذي أصدره (انتوني ايدن) وزير الخارجية البريطانية، بتاريخ ٢٤/شباط/١٩٤٢ في مجلس العموم البريطاني- والذي نص على عطف بريطانيا على تحقيق الاماني القومية للبلاد العربية، وحققها في تعاون أوثق في جميع المجالات فيما إذا أتت المبادرة والرغبة في ذلك من قبل الاقطار العربية نفسها^(١) قام الأمير عبدالله بإرسال مذكرة الى الحكومة البريطانية بواسطة مندوبها السامي في فلسطين، أشار فيها الى الوضع الراهن في البلاد العربية السورية، وذلك بعد أن أصبحت هذه البلاد تحت القيادة العسكرية البريطانية العامة، مذكراً إياها بالوعود التي قطعها الحلفاء للعرب، ومساعدتهم على تحقيق وحدتهم الكاملة، وأكد عليها بضرورة الوفاء بتلك الوعود، وذلك باتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الوحدة السورية، بحدودها الطبيعية وفقاً لما يلي -

- ١- إصدار تصريح رسمي مشترك، بتأييد استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، أو تأييد إتحاد حكومتها الوطنية الشرعية إتحاداً مركزياً، مع التحفظات اللازمة لضمان المصالح البريطانية، والفرنسية التي لا تتعارض مع إستقلال البلاد التام ووحدتها، وإتحادها، وأن تصريحاً كهذا، يصح ان يعتبر نتيجة طيبة، لوضع البلاد الراهن، وليست من فرصة مواتية لاصلاح أخطاء الماضي المتبعة، وإرضاء اماني السوريين المشروعة بوحدة بلادهم دون اجحاف بحقوق أحد كالفرصة السانحة في الوقت الحاضر.
- ٢- ان يقوم تعاون فعلي منذ الآن بين حكومات المناطق السورية الشمالية والجنوبية، بضمن حرية السفر والاتصال، وحرية الرأي والتبادل، فلا تتعامل هذه المناطق كبلاد أجنبية مختلفة لما بينها من مصالح حيوية مشتركة، وصلات قومية وجغرافية وتاريخية أبدية.
- ٣- ان يكون للأردن معتمداً، أوبعثه قنصلية في سوريا ولبنان منذ الآن، وتتشاور مع سلطاتهما المسؤولة في التدابير العامة والمشاركة ذات الاهمية، توثيقاً للتعاون الواجب، والصداقة الضرورية في هذه الظروف.
- ٤- ان يعتبر نظام الدولة السورية الموحدة، أو الحكومة السورية المتحدة، مسألة سورية محضة تقررها الحكومات القائمة والاقاليم السورية والشعب السوري نفسه بحرية تامة.

(١) عبدالله بن الحسين مصدر سابق، ص ٢١٦-٢٢١.

وطالب في نهاية المذكرة، ان تولي الحكومة البريطانية هذه المطالب الاهتمام اللازم، تمهيداً لأجراء محادثات ومفاوضات رسمية بين بريطانيا والأردن، للاتفاق على صيغة الاسس لتحقيق الوحدة السورية المنشودة^(١)

إلا أن هذه المذكرة لم تكن اسعد حظاً من المذكرات والرسائل الأردنية السابقة، لان بريطانيا قررت وأعطت الاشارة في تصريح وزير خارجيتها (المستر إيدن) المعن في ٢٤ شباط ١٩٤٢، بإنشاء جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية لتعطيل فكرة الوحدة العربية الحقيقية، وتكريس روح الاقليمية، ولتغذي فيها روح الدولة الاقليمية المعترزة باستقلالها، وسيادتها، ضمن حدودها التي رسمها الحلفاء بعد الحرب العالمية الاولى، كما سنوضح فيما بعد^(٢).

وكانت نتيجة لعدم رد الحكومة البريطانية على مذكرة الامير عبدالله، ان ثار غضب الحكومة الأردنية، وخاصة بعد ان اصدرت الحكومة الفرنسية بياناً اعترفت فيه باستقلال سوريا ولبنان^(٣)، فبعث مذكرة الى الحكومة البريطانية في ١٩٤٢/١١/٤ أكدت فيها على ضرورة إهتمام الحكومة البريطانية بمطالب الأردن، ووجهة نظرها، سواء أ بما كان يخصها مباشرة، او ما يخص البلاد السورية والتي اوضحتها في اكثر من مناسبة، سواء أكان ذلك بقرار الحكومة الأردنية المتخذ في ١٩٤١/٧/١ والذي ابلغه سمو الامير الى الحكومة البريطانية او بالمذكرة التي سلمها رئيس الوزراء الأردني للمعتد البريطاني في عمان بتاريخ ١٩٤٢/١/٦، وأخيراً بالقرار الذي صدر في ١٩٤٣/٣/٣١ وأبلغ الى الحكومة البريطانية، وجاء ايضاً في المذكرة انه نتيجة لتجاهل بريطانيا لمطالب الحكومة الأردنية، وعدم ردها بجواب قاطع، فإن الحكومة الأردنية ترى انه من الضروري ان تعيد الحكومة البريطانية البحث في هذا الموضوع، وحذرت الحكومة الأردنية بريطانيا من خطورة إغفال هذه المطالب الحق في بلاد اثبتت في كل المناسبات صداقتها وتأييدها للحلفاء، ولا سيما وأن البلاد الاخرى

(١) الكتاب الأردني الابهس، د. ٢٧، ص ٨١ انظر ايضاً، عبدالله بن الحسين مصدر سابق، ص ٢١٥-٢١٨

(٢) مجلة شؤون عربية ع ٢٥ اذار ١٩٨٣، د جميل جبوري، مقال بعنوان نشأة فكرة الجامعة العربية، ص ١٤ وسارمز له جميل جبوري، مجلة شؤون عربية ع ٢٥

(٣) علي محافظة تاريخ الاردن المعاصر، ص ١٠٢

كسوريا ولبنان نالت استقلالها، وبقي الأردن على الرغم مما أعطي من وعود رسمية لصيانة مصالحه المشروعة، وقد لخصت الحكومة الأردنية مطالبها بالأمور التالية -

- ١- حصول شرق الأردن على استقلاله وسيادته التامة.
- ٢- وحدته أو إتحاده مع اجزاء سوريا الكبرى، وهي سوريا الداخلية وفلسطين ولبنان
- ٣- الاشتراك في الوحدة العربية، أو الاتحاد العربي، كما تقرر الدول العربية ذات الشأن^(١) وكان رد الحكومة البريطانية في برقية مؤرخة في ١٦/٦/١٩٤٤، تضمنت وعد الحكومة البريطانية باستقلال الأردن، والمساواة بالبلاد العربية المجاورة، وإبرام معاهدة تحالف معها، وجاء في المذكرة البريطانية "ان حكومة جلالته، تقدر تقديراً تاماً رغبة الشعب الأردني التي تتجه الى وجوب وصعه على قدم المساواة مع شعوب الاقطار المجاورة، ولهذه الغاية ترحب حكومة جلالته بعقد معاهدة مع شرق الأردن، تتلاءم الى حد أقرب مع ظروف الاحوال، مما هي عليه اتفاقية ١٩٢٨"، وإنه لأسباب فنية يجب تأجيل المفاوضات الى نهاية الحرب^(٢)

لقد سار نضال الأمير عبدالله لتحرير سوريا من الفرنسيين الى جانب نضال أبناء سوريا، فعلى أثر تفاقم الخلاف بين الحكومة الوطنية، والسلطات الفرنسية في سوريا، وما أعقب ذلك من قذف دمشق ومجلس النواب السوري بالقنابل، رفع الأمير عبدالله مذكرة في ٢١ آذار ١٩٤٥ الى الحكومة البريطانية، احتج فيها على أعمال الفرنسيين في سوريا وأكد على ضرورة اتخاذ بريطانيا الوسائل اللازمة مع الحكومة الفرنسية، لأجبارها على الالتزام بوعدها لسوريا ولبنان بالاستقلال، ولا سيما ان بريطانيا قد ضمننت هذا الاستقلال بعد تحرير المنطقة من قوات فيشي^(٣).

(١) الكتاب الأردني الأبيض، و.ر. ٢٨، ص ٩٤-٩٦، وانظر أيضاً عبدالله بن الحسين مصدر سابق، ص ١٨٥.

(٢) الكتاب الأردني الأبيض، و.ر. ٣٩، ص ٩٧، وانظر أيضاً عبدالله بن الحسين مصدر سابق، ص ١٩٨-١٨٦.

(٣) الكتاب الأردني الأبيض، و.ر. ٤٧، ص ١١٤.

وقد دفع هذا الاحتجاج بريطانيا إلى إرسال (الجنرال باجيت) القائد البريطاني العام في الشرق الأوسط إلى بيروت، للتحقيق في الأمر والعمل على إعادة النظام إلى الربوع السورية^(١).

لقد بقيت الوحدة السورية هي الأساس الأول في مباحثات الأمير عبدالله مع الحكومة البريطانية، فبعد أن تسلمت حكومة العمال السلطة في بريطانيا، واعتزال تشرشل زعيم حزب المحافظين، تابع عبدالله جهوده مع هذه الحكومة الجديدة، لتحقيق أماله في الوحدة. ففي ١٩/رمضان/١٩٤٥ أرسل سموه رسالة إلى المستر (إتلي) رئيس وزراء بريطانيا الجديد مهنئاً له، وفيما يتعلق بالوحدة السورية قال: "وإن لمسألة فلسطين والمسألة السورية - وهي جزء من البلاد - شأناً عظيماً في المذكرات المقبلة"^(٢).

وعندما قام الأمير عبدالله بزيارة بريطانيا في آذار ١٩٤٦، للتباحث في أمر استقلال الأردن، أبدى سموه اهتماماً كبيراً لدى المسؤولين البريطانيين في توحيد الاقطار الشامية، وبين ضرورة ذلك للوقوف في وجه التوسع الروسي في الشرق الأوسط، ففي إجتماعه (باكليمنت إتلي) و (أرنست بيغن) وزير الخارجية البريطاني، بين سموه أن روسيا تمضي قدماً في سياسة معينة في إيران وكردستان، سياسة تهدف إلى التوسع في الخليج العربي والشرق الأوسط، وبالتالي فإن من الضروري بناء جبهة دفاعية تضم تركيا وإيران وأفغانستان، تدعمها جبهة الهلال الخصيب التي تضم العراق وسوريا الطبيعية، وأبدى الأمير رأيه بإمكان إعادة وحدة سوريا مع شرق الأردن لو أن فرنسا تركت سوريا وشأنها، وهكذا نلاحظ أن الأمير يشير بطريقة غير مباشرة لتحقيق الوحدة السورية عن طريق إقناع بريطانيا بوجود مصالح مشتركة بينها وبين العرب، وأن من مصلحتها مساعدة العرب على تحقيق وحدتهم، حتى يكونوا دولة قوية تستطيع مساعدة بريطانيا في الدفاع عن الشرق الأوسط، أمام الخطر الروسي، كما حذر سموه بريطانيا وبين لها أن من مصلحتها أن لا تترك الحبل على غارب اليهود، بل يجب أن تعمل على تنفيذ سياسة الكتاب الأبيض دون إجراء مزيد من المشاورات^(٣).

(١) وليد جرادات، هذه الدوحة، ص ٢٥.

(٢) الكتاب الأردني الأبيض، و. ر. ٦٠، ص ١٣٠.

(٣) W.M.Roger: op.cit, pp 357.

(٣)

وانظر أيضاً الموسى إمارة شرق الأردن، ص ٢٨١.

وهكذا نستطيع القول، ان سياسة الأمير عبدالله هذه، تكشف عن واقعيته وسعيه لبناء القوة العربية، من خلال التعاون مع بريطانيا الدولة ذات الحضور القوي، والاقتدار الدولي في المنطقة العربية الآسيوية، وان باستطاعتها لو شاءت ان تساعد على تحقيق هذا المطلب الوطني، الذي لا يمس مصالح الحلفاء بضرر، والذي هو في الوقت نفسه -مبدأ جوهري من مبادئ الوحدة العربية فيه رضى العرب المخلصين جميعاً.

ج - فلسطين في فكر عبدالله الوجدوي:

لقد كان موقف الأمير عبدالله من القضية الفلسطينية واضحاً منذ البداية، فقد كان يهدف من تحقيق الوحدة السورية، ان تكون خطوة أولى في طريق الوحدة العربية التي يتوقف عليها مستقبل العرب، هذا من ناحية، أما من ناحية ثانية فقد كان يدرك خطر الصهيونية على فلسطين وأهلها والبلاد العربية المحيطة بها، وان هذه البلاد لا تستطيع مقاومة أطماع اليهود وهي مجزأة، لهذا أراد توحيد سوريا الطبيعية لتصبح دولة كبيرة وقوية نسبياً، تستطيع عندها رد أطماع اليهود، وإنقاذ فلسطين والمحافظة على عروبتها ضمن الوحدة السورية^(١).

وخلال السنوات الثمانية الأولى من تأسيس الامارة، ركز عبدالله إهتمامه بالدرجة الأولى على تدعيم الوضع الداخلي للحكم في أمانة شرق الأردن، ولم يشرع بالاهتمام بالشؤون العربية بشكل عام، وفلسطين بشكل خاص، إلا بعد توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية في ٢٠/شباط/١٩٢٨

وكان أول تدخل من جانب الأمير في شؤون فلسطين، عندما نشب الخلاف بين العرب واليهود حول الحائط الغربي للمسجد الأقصى (حائط المبكى) عام ١٩٢٩، اذ بعث سموه بمذكرة الى المندوب السامي البريطاني المستر (تشا نسلور) في ٢ تموز ١٩٣٠، دافع فيها عن حقوق العرب الدينية والتاريخية في فلسطين، وطلب منه ان ينقل وجهة نظره الى الحكومة البريطانية^(٢).

(١) يوسف هيكال: مصدر سابق، ص ٢٢٠ انظر ايضاً

Mohammad Faddah: op cit, pp15.

(٢) عبدالله بن الحسين مصدر سابق، ص ٢٢٤-٢٢٨ وانظر ايضاً علي محافظة العلاقات الأردنية

إبريطانية، ص ١٤٢، وتاريخ الأردن المعاصر، ص ١٠٤-

لقد كان الأمير عبدالله متمسكاً بالخط القومي الذي رسمه والده، وأتخذ قاعدة للثورة العربية التي أعلنها لتحرير وقيام الدولة العربية المستقلة، وقد أدرك سموه الخطر الصهيوني على المنطقة العربية، وقاومه بكل ما يملك من إمكانيات محدودة وبالوسائل المختلفة من إتصالات، ومحادثات مع المسؤولين البريطانيين، والزعامات العربية.

ففي ١٢/١٠/١٩٣٠، بعث الى المندوب السامي البريطاني في فلسطين مذكرة حول الهجرة اليهودية الى فلسطين، كشف فيها عن مخطط اليهود في إستغلال قضيتهم مع المانيا، لإقامة دولتهم في فلسطين بعد تهويدها، كما بين أن هذا الوضع الشاذ من الهجرة اليهودية هو سبب القلق الذي يعيشه الفلسطينيون، نتيجة لهذه الفزوة التي تحمل معها ما لم يوافق قدسية المنطقة، وبالتالي فإن العرب غير ملومين في أي إجراء يتخذونه لإيقاف هذا السرطان اليهودي المستشري في بلادهم، بعد أن رأوا الألمان أنفسهم يخافون على حضارتهم من اليهود، كما بين سموه في هذه المذكرة أن سبب استياء عرب فلسطين، يرجع الى إهمال الإدارة البريطانية لتقارير لجان التحقيق التي تأتي الى فلسطين، والتي تتفق مع وجهة نظر العرب.

كما نبه سموه المندوب السامي الى أن الروح الوطنية عند شعب فلسطين هي التي تدفعه الى الاحتجاج، والمظاهرات، خاصة وأنهم يخشون الانقراض نتيجة للخطر الصهيوني، وفي نهاية المذكرة حذر الأمير عبدالله الحكومة البريطانية من أن يتحول هذا الاحتجاج الى الحرب^(١).

وقد وضع الأمير عبدالله دوافعه للتدخل في القضية الفلسطينية في المذكرة التي بعث بها في ٢٥/تموز/١٩٣٤، الى المندوب السامي البريطاني، حيث جاء فيها إنه يتدخل بصفتة "تجلاً لحليفكم. في الحرب العظمى العالمية، ومسلماً شريفاً على مقربة من مقدساتها، وفي الاخص من مسجدها الاقصى، وزعيماً يحمل من مسؤولية الثورة قسماً غير قليل، ومطلعاً على ما وصل اليه أبناء قومه العرب في فلسطين"^(٢).

(١) عبدالله بن الحسين: مصدر سابق، ص ٣٢٨-٣٣١ انظر ايضاً

Mahammad Faddah: op.cit, pp15.

(٢) عبدالله بن الحسين. مصدر سابق، ص ٣٣١، وانظر ايضاً علي المحافظة العلاقات الاردنية البريطانية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٤٠. وسارمز له المحافظة العلاقات الاردنية البريطانية انظر ايضاً

Mohammad Faddah: op. cit, pp6.

وقد بين سموه في هذه المذكرة، أن مخاوف العرب ناجمة عن إهمال الإدارة البريطانية لتقارير لجان التحقيق البريطانية التي تتفق مع وجهة النظر العربية، كما ناقش وعد بلفور في هذه المذكرة، من حيث أن الوعد البريطانية للعرب قد سبقته، وكانت أوضح منه، وأن الوعد أعطى اليهود وطناً قومياً في فلسطين، في حين اليهود يسعون إلى جعل فلسطين كلها وطناً لهم، خاصة من طريق الهجرة وهذه الهجرة تضر بمصالح العرب، وفي ذلك خروج عن نص الوعد القاضي بعدم الإضرار بمصالح السكان، وكذلك فإن الهجرة حملت إلى فلسطين أجناساً وثقافات متباينة، مما يشكل بؤرة فساد إجتماعي للمنطقة، وطالب عبدالله الحكومة البريطانية بمعالجة الموقف، وإعادة النظر بوعد بلفور، وفي نهاية المذكرة حذر الحكومة البريطانية من ثورة الشعب الفلسطيني حيث قال: "وإنه لمن الطبيعي أن لا ينتظر من شعب هذا حاله أن يظل على رويته المعروفة عنه أو في تفكيره الهادئ الواجب منه"^(١)

كان نتيجة لزيادة المهاجرين اليهود إلى فلسطين بين عامي ١٩٣٢-١٩٣٥ من ٩٥٠٠-٦١٠٠ مهاجر، وتشجيع السلطات البريطانية للعرب على بيع الأراضي التي يملكونها لليهود، وعدم إيفاء بريطانيا بوعودها للعرب بتشكيل مجلس تشريعي للبلاد، أن تضعفت ثقة العرب بدولة الانتداب، وأقتنعوا أن بريطانيا لا تلبي إلا مطالب اليهود، فهذه الأمور دفعت العرب إلى الثورة في ١٥/نيسان/١٩٣٦، فتشكلت لجنة وطنية من جميع أنحاء فلسطين، أعقبها إنتخاب هيئة عربية عليا برئاسة محمد أمين الحسيني رئيس المجلس الاسلامي ومفتي القدس، وحددت الهيئة مطالب الشعب بما يلي:-

إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنع إنتقال الأراضي العربية إلى اليهود، وإقامة حكومة وطنية على أساس التمثيل النيابي، ومسؤولة أمام مجلس النواب، وقد أعلنت الهيئة في ٨/أذار/١٩٣٦، الإضراب العام في البلاد، والعصيان المدني، وبدأت الاضطرابات والثورة المسلحة، فأعلنت السلطات البريطانية فرض بعض الاجراءات، مثل منع حمل السلاح، وسن بعض القوانين للسيطرة على الموقف^(٢).

(١) عبدالله بن الحسين- مصدر سابق، ص ٢٢٢-٢٢٧.

(٢) خبرية قاسمية عوثي عبد الهادي أوراق خاصة، ص ٧٥-٧٦، انظر ايضاً علي المحالطة:- العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٤٢-١٤١، وتاريخ الاردن المعاصر، ص ١٠٥-١٠٦.

ان ما يهمنا هنا، هو موقف الأمير عبدالله من هذه الاحداث، فقد رأى سموه ان الأمر يقتضي معالجة الامر بالحكمة والروية، فقد أرسل في ٢٢/ايار/١٩٣٦، بمذكرة الى المندوب السامي، طلب فيها وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين، كخطوة أولى لانهاء الاضراب، واستقبال لجنة التحقيق الملكية، ودعى وفد من الهيئة العربية الى عمان، وتباحث معهم لأرسال وفد عربي الى لندن، للتفاوض مع الحكومة البريطانية، بشأن ما أعلنت من ارسال لجنة تحقيق ملكية لمعرفة أسباب الاضراب، الا أن وفد الهيئة العربية أعرب عن عدم ثقته بلجان التحقيق البريطانية، واشترط ان تفي بريطانيا ببعض المطالب العربية أولاً^(١).

كما بحث سموه بمذكرة أخرى في ١٠/تموز/١٩٣٦ الى المندوب السامي البريطاني (ارثرويكهوب) دافع فيها عن العرب في ثورة ١٩٣٦ حيث جاء فيها، أن الموقف يزداد خطورة في كل يوم، وإن العرب يدافعون في فلسطين عن وطنهم وعنصرهم، وقد وطنوا النفس على الاستمرار فيما هم فيه، حتى يبادوا أو يسلموا، كما اوضح سموه للمندوب السامي رأيه في حل المشكلة، بأن لا يتم عن طريق القوة العسكرية، حيث قال: "إنه كلما أشتدت الوطأة العسكرية، ازدادت معها الاستماتة القومية... وان انجح حل للمشاكل التي تحدث بين العناصر هو إلقاء "سورة النفس" بما يحملها على القناعة بانها تعامل بالعدل والإنصاف وبالطرق الواضحة التي يرى الناس فيها رغبة الحكومة مجسمة في دفع البلوى، وإزالة الشكوى" وقد طلب سموه من المندوب السامي قدوم اللجنة الملكية دون أي شروط خاصة، وان الدعاية ضدها تتفاقم باستطالة الوقت وبالتالي يؤول كل امل وتكون النتيجة الحتمية لذلك سفك الدماء، وتخريب الديار، خاصة بعد ان تعبت النفوس في فلسطين وشرق الأردن، واصبحت على وتيرة واحدة^(٢).

وقد أكد عبدالله ذلك للمندوب السامي عندما زار عمان في ٥/ايلول/عام ١٩٣٦، وتباحث مع الأمير في مسألة انتهاء الاضراب العام في فلسطين عن طريق استخدام

(١) عبد الله بن الحسين: - مصدر سابق، ص ٣٢٧-٣٢٩. انظر ايضاً، اكرم زعيتر. وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٤٣٠-٤٤١، انظر ايضاً علي المحافظ: مرجع سابق، ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) عبد الله بن الحسين: مصدر سابق، ص ٣٤٢-٣٤٣. وانظر ايضاً خبرية قاسمية عوني عبد الهادي اوراق خاصة، ص ٧٧

القوة العسكرية، وكان موقف الأمير عبدالله ان حذر المندوب السامي من مغبة هذا الإجراء، لأنه من شأنه ان يوغر صدور العرب في جميع أقطارهم على الانجليز، وبين سمعه للمندوب السامي، ان الحل الأمثل لانهاء الاضراب هو العفو عن حملة السلاح في فلسطين، وكف التعقيبات عن الحوادث الناجمة عن الاضراب، ومنع الهجرة اليهودية الى فلسطين، والإلتزام بحماية حقوق الشعب الفلسطيني^(١).

وفي ايار ١٩٣٦، إتخذت الحكومة البريطانية قراراً بإرسال لجنة التحقيق الى فلسطين برئاسة اللورد بيل، فغادرت لندن في ٥/٢/١٩٣٦ متوجهة الى فلسطين، بقصد دراسة اسباب الاضراب، ودوافع الشكوى لدى العرب واليهود، وقد أعلنت الهيئة العربية مقاطعة اللجنة، أما الأمير عبدالله فقد إتخذ موقفاً أكثر إيجابية، وقدم الى اللجنة الملكية مذكرة في ١٠/٢/١٩٣٧ تضمنت عدة نقاط هي:-

- ١- حق العرب التاريخي في فلسطين.
- ٢- عدم شرعية وعد بلفور
- ٣- عدم مسؤولية العرب عن البغضاء التي عومل بها اليهود في أوروبا.
- ٤- ضرورة وفاء بريطانيا بوعودها التي قطعتها للعرب، والشريف حسين خاصة، وعدم تمييزها الى جانب اليهود.
- ٥- الاضرار التي الحقها الهجرة اليهودية الى فلسطين بحقوق العرب ومصالحهم الحيوية.
- ٦- عدم التزام الحكومة البريطانية بصك الانتداب الذي يهدف الى إنشاء حكومة مستقلة.
- ٧- رفض بريطانيا لتوصيات لجان التحقيق السابقة التي اتت الى فلسطين وعدم التزامها بها^(٢).

والحقيقة ان الاضراب العام والثورة المسلحة قد شلأ الحياة الاقتصادية في البلاد من جهة والحقت بالشوار والسكان العرب الخسائر الفادحة، من جهة اخرى، كما أن المفاوضات بين الهيئة العربية العليا وسلطات الانتداب لم تسفر عن نتيجة إيجابية.

(١) عبد الله بن الحسين، مصدر سابق، ص ٣٤٩.

(٢) عبد الله بن الحسين، مصدر سابق، ص ٣٥٣-٣٦٢. انظر ايضاً علي الحافظلة:- العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٤٨

لهذا رأت الهيئة إنهاء الاضراب بشكل يحفظ ماء الوجه، ولتحقيق ذلك إتصلت الهيئة بالملك عبدالعزيز بن سعود والأمير عبدالله في محاولة ايجاد صيغة مرصية لإنهاء الاضراب، وقد رحبت الحكومة البريطانية بتدخل رؤساء الدول العربية، كما استجابت الهيئة العربية لنداء ابن سعود، لإنهاء الاضراب، ثم صدر نداء مشترك من ملوك العرب شمل السعودية والعراق واليمن والأردن في ١١/٢/١٩٣٧ جاء فيه -

"لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير عبدالله، ندعوكم للأخلاق للسكينة حقناً للدماء معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلقة لتحقيق العدل، ونقول إننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم، وقد استجابت الهيئة العربية لهذا النداء، وطلبت في اليوم الثاني انتهاء الاضراب والقاء السلاح^(١)."

ومجمل القول ان الأمير عبدالله كان عنصراً مهدداً ومعتدلاً في اثناء الثورة، وكان يهدف من وساطته لدى المندوب السامي البريطاني، حمل بريطانيا على تقديم بعض التنازلات لصالح العرب في فلسطين من جهة، وتهذئة خواطر الأردنيين من جهة أخرى، كما ان جميع الاجراءات التي إتخذتها الأردن كانت ترمي الى منع إنتقال الثورة وإثارة الاضطرابات في الأراضي الأردنية^(٢).

وعندما قدمت اللجنة الملكية، الى فلسطين في صيف ١٩٣٧، قدم لها الأمير عبدالله مذكرة لمعالجة الوضع في فلسطين، وقد تضمنت هذه المذكرة اثني عشر نقطة، ومن بين النقاط الرئيسة التي اقترحها، توحيد شرق الأردن وفلسطين تحت القيادة العربية مع الحفاظ على أمن الاقلية اليهودية، وقد إعتقد الأمير عبدالله بان توحيد فلسطين وشرق الأردن، سيكون خطوة أولى في خطة توحيد سوريا الكبرى هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية سيتمكن من وضع حد للمشاكل التي اجتاحت فلسطين، عن طريق ايجاد قوة تستطيع حماية فلسطين، وتكون فعالة في ادارتها^(٣).

(١) خيرية قاسمية: هوني عبد الهادي اوراق خاصة، ص ٨٠. انظر ايضاً علي المحافظة: مرجع سابق، ص ١٤٥-١٤٦. وتاريخ الأردن المعاصر، ص ١٠٦-١٠٨. وانظر ايضاً.

Mohammad Faddeh: Op. Cit: pp 10.

(٢) علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٤٧-١٤٨.

Mohammad Faddah: Op. Cit, pp 11-12

(٣)

وقدمت اللجنة الملكية تقريرها في ٧ تموز واشتمل على توصيات بإلغاء نظام الانتخاب، باعتبار أن صك الانتخاب يتناقض في أهدافه مع ما جاء في وعد بلفور، وقدم إقتراحاً بتقسيم فلسطين إلى ثلاث وحدات سياسية هي:-

الاولى:- السهل الساحلي والخليل وتقام فيها دولة يهودية.

الثانية:- تشمل القدس مع مرور إلى البحر المتوسط، وتبقى تحت الإنتداب البريطاني

الثالثة:- تتألف من بقية البلاد والتي تضم إلى إمارة شرق الأردن، كما أوصت اللجنة بمقد معاهدة ثنائية بين بريطانيا والدولة العربية الجديدة، تنظم بعدها إلى عضوية الأمم المتحدة، وتقدم لها بريطانيا معونة مالية كبيرة ولمرة واحدة، عوضاً عن المعونة المالية السنوية التي تقدمها الحكومة إلى شرق الأردن، وقد رفضت الهيئة العربية توصيات اللجنة الملكية، واستنكرتها الحكومات العربية باستثناء الأردن، كما رفضها اليهود في مؤتمرهم الذي انعقد في آب ١٩٣٧^(١)

وعلى الرغم من رفض العرب واليهود لمقترحات لجنة التحقيق البريطانية (بيل)، إلا أن بريطانيا واصلت تنفيذ مقترحاتها، وأرسلت لجنة فنية للتقسيم إلى فلسطين في أواخر نيسان عام ١٩٣٨ وباشرت أعمالها في ٢٧ منه، إلا أن الهيئة العربية العليا قاطعتها وأعلنت الإضراب العام، أما الأمير عبدالك فقد كانت أكثر إيجابية، إذ قدم إليها مشروعاً لتسوية القضية الفلسطينية في ٢٣/أيار/١٩٣٨ اشتمل على تشكيل دولة عربية موحدة من فلسطين وشرق الأردن، وإعطاء اليهود إدارة مختارة في المناطق التي يشكلون فيها أكثرية، وتعيين لجنة عربية يهودية بريطانية، تُعين حدود هذه المناطق، وتحديد الهجرة اليهودية إلى المناطق المخصصة

(١) في ٢١ آب ١٩٣٧ عقد مؤتمر بلودان في سوريا للرد على توصيات اللجنة الملكية البريطانية، وحضره ممثلو جميع الدول العربية، ومثل الأردن فيه ٢٩ مندوباً، واتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات أهمها:-

- ١- اعتبار فلسطين جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي
 - ٢- رفض التقسيم، ومقاومة إنشاء دولة يهودية في فلسطين
 - ٣- إلغاء الانتخاب البريطاني ووعد بلفور، وإبرام معاهدة فلسطينية بريطانية تضمن إستقلال البلاد وسيادتها، وقيام حكومة دستورية فيها.
- انظر: علي الحافظه تاريخ الأردن المعاصر، ص ١٠٨.

للإهود بنسب معقولة، ومنع اليهود من شراء الأراضي، أو إدخال أي مهاجر إلى المناطق العربية، وإبقاء القوات البريطانية في أراضي الدولة المقترحة لمدة عشر سنوات، وإعطاء مهلة زمنية مدتها عشرة سنوات للتكيف ضمن الوضع الجديد، تكون ثمانية منها للتجربة والسنتين الباقيتان لإعطاء القرار النهائي بالمصير، وإنهاء الانتداب وإعلان الاستقلال، ويبقى الانتداب في هذه المدة بشكل أدبي صرف، لا يتجاوز الملاحظة والمراقبة، وبعد انتهاء هذه المدة يكون هناك حل نهائي يقرر بعده استمرار الانتداب، أو إنهاء المعاهدة مع بريطانيا^(١).

كان هذا الحل مثالياً في نظر الأمير عبدالله، لأنه يضمن وحدة شرق الأردن مع فلسطين، مع المحافظة على المصالح البريطانية في المنطقة، وإذا كان هذا المشروع قد منح اليهود استقلالاً ذاتياً في المناطق المخصصة لهم في فلسطين، فقد ضمن للعرب الأغلبية في الدولة المقترحة، إلا أن لجنة التقسيم رفضت النضر في هذا المشروع وأبلغت الأمير بأنه ليس من اختصاصها^(٢).

كما واجه هذا المشروع رفضاً من زعماء العرب، وكان الحل المقبول لديهم هو منح البلاد الاستقلال التام، وقيام دولة فلسطين ووقف الهجرة اليهودية، إلا أن تحقيق ذلك كان يحتاج إلى دعم دولي ومساندة عربية وإسلامية فعالة، وهذا ما كان مفقوداً آنذاك، ولم يكن باستطاعة البلاد العربية الخاضعة لبريطانيا وفرنسا تقديم الدعم المطلوب، في الوقت الذي كانت تصارع فيه الاستعمار للتحرر من سيطرته^(٣).

إن اهتمام الأمير عبدالله بخطة التقسيم كانت تقوم على الاعتبارات التالية:-

١- أن قبول الأردن بقرار التقسيم المقترح، يرجع إلى عدم القدرة من جانب الحكومات العربية، لأخذ المبادرة الفعالة في فلسطين.

(١) عبد الله بن الحسين مصدر سابق، ص ٢٩٠ انظر أيضاً مؤسسة آل البيت، مجموعة وثائق اكسفورد: م. ر. ٧، مرفق رقم ١ وانظر أيضاً علي المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ١٥١. وتاريخ الأردن المعاصر، ص ١٩، وانظر أيضاً

(٢) علي المحافظة العلاقات الأردنية البريطانية، ص ١٥١ وتاريخ الأردن المعاصر، ص ١٩

(٣) إبراهيم الشريقي: الثورة العربية الكبرى ذكرى نصف قرن، ص ٦٢.

٢- عدم إعطاء قرار حاسم، والتهرب من جانب الحكومة البريطانية بشأن إنهاء قضية فلسطين، بالإضافة إلى التنافس العربي اتجاه مملوحات الأمير^(١).

وقد اعتبر الأمير عبدالله أن توحيد شرقي الأردن وفلسطين، يعد خطوة أولى في خطته لتوحيد سوريا الكبرى هذا من ناحية، ووضع حد للمشاكل التي اجتاحت فلسطين عن طريق إيجاد قوة عربية، تستطيع حماية فلسطين وتكون فعالة في إدارتها من ناحية ثانية^(٢).

وقد أكد سموه وجهة نظره هذه، في رسالته التي بعثها في حزيران ١٩٣٨ إلى عبدالحميد السعيد رئيس جمعية الشباب المسلمين في القاهرة، بعد أن تعرض إلى شتى الاتهامات من الزعامات العربية حيث قال: "أن فلسطين لا تشبه في مهنيتها قطر غيرها، واليهود يزداد عددهم من وقت (هريبرت صموئيل) و(بلومر)، إلى (تشانسلر) إلى (ويكهوب) فالسير (ميكمايكل) وقد تملكوا من الأراضي أخصبها، وحلوا في كل قسم وواد وسهل من بنر السبع إلى الحولة، وفلسطين تعاني من استيلاء شعب آخر عليها، والدواء هو الإسراع في توقيف الخطر، وتحديد الهجمات ثم التفكير في دفع هذا كله دفعا تاماً وأما المطاولة فتقتل فلسطين، ولذلك ولاعتقادي الجازم بأنه سوف لا يجدى التشكي شيئاً، لأن الحكومات الإسلامية الشرقية التي في عصبة الأمم لا يمكنها في حالتها الحاصرة، مع ارتباطها بمعاهداتها المعروفة مع الحكومات صاحبة الوعد على فلسطين أن تكون في موقف المناضل المؤتمر، ولأن أهل فلسطين قد اكتفوا بالاحتجاجات، رأيت أن من واجبي الديني والقومي، السعي لحسم الغائلة بإيجاد العلاج لإنقاذ فلسطين من الضياع، وذلك بتوحيد شرق الأردن وفلسطين، وقيام دولة ومجلس نيابي يمثل الأمة، وجيش يدافع عنها^(٣).

وقد أكد هذا أيضاً في رسالة إلى مصطفى النحاس في ٤/حزيران/١٩٣٨ وفي رسالة أخرى بعث بها إلى زعماء الكتلة الوطنية في سوريا في ١٥/أيار/١٩٣٨ حيث قال "أن ما يتطلبه الذين يتزعمون فلسطين لا يمكن الحصول عليه إلا بالقوة وأن هذه

Mohammad Faddah: Op. Cit. pp 20.

(١)

Mohammad Faddah: Op. Cit pp 11-12.

(٢)

(٣) إبراهيم الشريفي: مرجع سابق، ص ٦٦- انظر أيضاً.

Mohammad Faddah: Op. Cit pp 14 وOrther Rday: east pank. west pank, pp 20.

القوة ليست موجودة بيد العرب اليوم بكل أسف، لذلك فعن واجب كل ذي حمية ان يسعى لتحديد الخطر وتوقيفه، ثم إبعاد النظر في إزالته كلياً^(١).

وأمام رفض العرب واليهود لمشروع التقسيم الذي اقترحتة لجنة (بيل)، تراجعت الحكومة البريطانية وتخلت عن المشروع، واصدورت بياناً في ١/١٩٣٩ حول نتائج اعمال اللجنة جاء فيه: "ان المصاعب السياسية والادارية والمالية التي تعترض مشروع انشاء دولة عربية، واخرى يهودية مستقلة داخل فلسطين هو من الضغامة بحيث يغدوا هذا الحل للمشكلة متعذر التحقيق، ولا بد من التخلي عنه، ولذا قررت الحكومة البريطانية الاستمرار في تحمل مسؤولية الحكم في فلسطين كلها، واقترحت الحكومة البريطانية في البيان المذكور الدعوة الفورية لإيفاد ممثلين عن عرب فلسطين والدول العربية المجاورة، وعن الوكالة اليهودية الى لندن في أسرع وقت ممكن، للتباحث في مستقبل فلسطين السياسي والهجرة اليهودية"^(٢)

وفي مؤتمر لندن الذي عقد في ٧/شباط/١٩٣٩- وشارك فيه من الدول العربية كل من الأردن ومصر واليمن والسعودية والعراق-، تقدم وزير المستعمرات البريطانية (ماكدونال) بمشروع لحل القضية الفلسطينية، الا ان هذا المشروع لاقى الرفض من جميع الممثلين العرب في المؤتمر، ولكن الحكومة البريطانية قررت المضي بتنفيذ مشروعها، ونشرته في كتاب أبيض في ٧/أيار/١٩٣٩^(٣). ووافق عليه مجلس العموم البريطاني ومجلس اللوردات، ورفع هذا المشروع الى مجلس عصبة الامم لإتخاذ القرار النهائي، غير ان اندلاع الحرب العالمية الثانية حال دون ذلك^(٤). وعلى الرغم من عدم موافقة الدول العربية على قرارات الكتاب الأبيض، الا ان الأمير عبدالله اتخذ موقفاً مغايراً، وأعتقد ان في المشروع مكاسب هامة للعرب، ولم يوفر جهداً في حث الحكومة البريطانية على تنفيذ ما جاء في الكتاب الأبيض ضمن

(١) علي المحافظة العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٥٣ انظر ايضاً إبراهيم الشريقي مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢) علي المحافظة نفس المرجع، ص ١٥٣ وانظر ايضاً

Mohammad Faddah. Op. Cit pp 13.

(٣) انظر نص الكتاب الأبيض، الجريدة، ج ٨-١٨ أيار ١٩٣٩، فلسطين، ج ٦٩٤، ٥٧، ٤، ٨ أيار ١٩٣٩

(٤) علي المحافظة: تاريخ الأردن المعاصر، ص ١١٠ انظر ايضاً

Mohammad Faddah; Op. Cit pp 13.

المشروعات التي طرحها على الحكومة البريطانية، والرأي العام العربي بين عام ١٩٤٠-١٩٤٧ بشأن وحدة سوريا الكبرى، وكان هدفه من ذلك اذابة اليهود في دولة عربية كبرى تضم الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان^(١).

لقد كان موقف الأمير عبدالله من القضية الفلسطينية قبل قيام الدولة اليهودية على ارض فلسطين -هو موقف نابع من فهم عميق للقضية والأحوال الأمة العربية. وإن ما يطالب به اشد المتطرفين العرب اليوم، لا يزيد عن بعض ما طالب به الأمير عبدالله في ذلك الوقت، والأمة ممزقة تحت نير الاحتلال الأجنبي، فقد كان سموه يهدف من وراء هذه السياسة الى تحقيق المكاسب للقضية الفلسطينية ولم يتنازل عن تلك المكاسب قط حيث قبل بالكتاب الأبيض البريطاني عام ١٩٣٩ ولكنه ثار على قرارات اللجنة الانجلوا امريكية عام ١٩٤٦ والتي تضمنت على توصيات أهمها^(٢):

- ١- وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني حتى يزول الخلاف بين العرب واليهود
- ٢- منع قيام دولة يهودية او عربية في فلسطين، بل السعي لقيام حكم ذاتي بضمانات وتعهدات دولية.
- ٣- حماية الديانات السماوية (اليهودية والمسيحية والاسلامية) في الاراضي المقدسة، كما ضغط الرئيس الامريكي ترومان على الحكومة البريطانية بتهجير مائة الف يهودي الى فلسطين^(٣).

(١) علي الحافظ: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ٨١. وتاريخ الأردن المعاصر، ص ١١٠.

(٢) بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية سعى الصهاينة بكل ما لديهم من نفوذ الى الاسراع باقامة دولة يهودية في فلسطين، ومارسوا ضغوطاً قوية على الحكومتين الامريكية والبريطانية وكانت نتيجتها تاليف لجن (انجلوا امريكية) لبحث مسألة يهود أوروبا، والمشكلة الفلسطينية وجاءت اللجنة الى فلسطين، وأقامت فيها بين ٢٦-٢٨ آذار ١٩٤٦، وقام وفد منها برئاسة (اللورد مورسيون) بزيارة عمان يومي ٢٢ و ٢٤/٣/١٩٤٦، وقدمت الحكومة الاردنية مذكرة الى الوفد اشتملت على وجهة نظرها بتطبيق ما جاء في الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩.

انظر علي الحافظ: تاريخ الأردن المعاصر، ص ١١١ وانظر ايضاً جريدة البشير ج ٧٣.٧ نيسان ١٩٤٦

(٣) علي الحافظ: تاريخ الأردن المعاصر، ص ١١١

وقد استنكرت الأردن هذه التوصيات وسلمت الحكومة الأردنية مذكرة للوفد أثناء زيارته عمان إشتملت على:- وقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً، وإقرار مبدأ استقلال فلسطين، وإنهاء الانتداب، وعقد معاهدة معها على مثال المعاهدة المعقودة مع البلاد العربية، ووضع دستور لفلسطين على أساس المبادئ الديمقراطية والسيادة الوطنية يضمن حقوق جميع السكان وحماية الأماكن المقدسة^(١). كما بعث الأمير عبدالله ببرقية في ٢/أذار/١٩٤٦ إلى الحكومة البريطانية، استنكر فيها هذه التوصيات، وطلب منها العدول عن سياسة الانحياز لليهود، تلك السياسة التي أثارت غضب الشرق الاسلامي من بورما إلى طنجة، ثم بعث ببرقية احتجاج إلى ملك بريطانيا والرئيس (ترومان) في ١١/٥/١٩٤٦ بين فيهما أن تقرير لجنة التحقيق جعل البلاد باجمعا في حالة إنفعال وقلق عظيمتين، وحذر من الأخذ بتوصيات تلك اللجنة حيث قال:- "أن افعال ما جاء من توصي اللجان السابقة لمصلحة العرب، والأخذ بتوصي هذه اللجنة ينذر بالاضطراب وخراب البلاد، ويجر إلى منازعات دامية قد تهدد الامن الدولي، كما تعكر صفوة الصداقة بين العرب والمسلمين وبين الشعبين الأمريكي والانكليزي، تلك الصداقة الضرورية للطرفين".

وكان رد الحكومة البريطانية والأمريكية نتيجة هذا الموقف من الأمير عبدالله هو عدم إقرار ما جاء في توصيات اللجنة إلا بعد إستشارة وأخذ رأي زعماء العرب واليهود، وأنه لن يتخذ أي قرار بشأن توصيات اللجنة، الا بعد استشارة الحكومة الأردنية^(٢).

وقد جاءت مطالب الأمير باستقلال فلسطين، في الوقت الذي كان يسعى فيه إلى كسب تأييد الوطنيين في سوريا ولبنان وفلسطين إلى مشروع سوريا الكبرى، الذي تولف فلسطين جزءاً هاماً منه.

كما قام الأمير في نفس الوقت بتقديم إقتراح آخر يختلف كلياً عما جاء في مذكرة الحكومة الأردنية التي سلمت لوفد لجنة التحقيق عند زيارتها لعمان في ٢/أذار/١٩٤٦، ويتضمن هذا الاقتراح تقسيم فلسطين بين شرق الأردن ولبنان ومصر

(١) الكتاب الأردني الأبيض: ج ١، ص ٧٨، ٢١٢-٢٢٥.

(٢) الكتاب الأردني الأبيض: ج ١، ص ٨٠، ٢٢٩-٢٣٠. انظر أيضاً

فيكون نصيب شرق الأردن منطقتي نابلس والقدس، وأن تكون الجليل من نصيب لبنان، ومنطقة غزة وبئر السبع من نصيب مصر، وما تبقى من البلاد فيترك لليهود، ونص هذا الاقتراح على حق بريطانيا في الاحتفاظ بحاميتين عسكريتين في حيفا والقدس، وكلف سموه (جلوب باشا) بعرض هذا الاقتراح على (اللورد موبين) وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الوسط، إلا أن اللورد (موبين) اغتيل في القاهرة على أيدي العصابات الصهيونية قبل أن يطلع على مشروع الأمير^(١).

ونتيجة لرفض العرب واليهود للمشروعات البريطانية، أعلن المستر بيغن في ٢٦ شباط ١٩٤٧ أمام مجلس العموم البريطاني، أن بريطانيا لا تستطيع أن تفرض حلاً نهائياً بالقوة، لأنها منتدبة إنتداباً، ولذا يجب عليها أن ترفع الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة لتقرر رأياً^(٢).

وبناء على ذلك قررت هيئة الأمم المتحدة في ١٥/أيار/سنة ١٩٤٧، تأليف لجنة خاصة بفلسطين تضم ممثلين من دول مختلفة وجاءت هذه اللجنة إلى فلسطين في حزيران ١٩٤٧، وقابلت ممثلي الدول العربية المختلفة، ووضعت تقريرها الذي نشر في شهر أيلول عام ١٩٤٧، وقد جاء هذا التقرير في أربعة أبواب تناولت ما يلي:-

- ١- إنهاء الانتداب البريطاني، وسحب قوات الدولة المنتدبة قبل شهر آب ١٩٤٨.
- ٢- تأسيس دولتين مستقلتين في فلسطين الأولى عربية، والثانية يهودية، وتكون القدس خاضعة لإدارة دولية مع بيان الحدود لكل منهما.
- ٣- تؤلف لجنة تنتخبها الجمعية العمومية لتسليم إدارة فلسطين، وينتخب ويؤسس في كلتا الدولتين مجلس حكومة مؤقتة، يصدر لها التعليمات ليجادر إلى إنشاء أجهزة الحكومة الإدارية.
- ٤- تأكيد الحقوق المتعلقة بالاماكن المقدسة، والمباني والمواقع الدينية، وحرية الوصول والزيارة، والمرور لهذه الاماكن المقدسة.

(١) علي المحافظ: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٠٨-١٠٩.

(٢) محمد المحافظ: العلاقات الاردنية الفلسطينية من ١٩٣٩-١٩٥٦، ط١، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٣، ص ١٢٧ وسأمرز له محمد محافظ: العلاقات الاردنية الفلسطينية.

٥- ضمان الحقوق للجميع بروح المساواة وعدم التحيز^(١).

وكان نتيجة لذلك ان اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في صوفر بلبنان في ١٦-١٩/ايلول/١٩٤٧، لدراسة توصيات لجنة التحقيق الدولية، فقررت رفض هذا المشروع الذي اقترحتة اللجنة ومقاومته بجميع الوسائل^(٢).

وفي غضون ذلك اتخذ الملك عبدالله موقفين متباينين، أولهما الموقف الرسمي الذي كان منسجماً مع الموقف العربي العام الرافض لقرارات اللجنة أما الموقف الثاني فهو اكثر واقعية ونابع من قناعاته الشخصية وينحصر في سلوك أحد الطريقتين، اما قبول مشروع التقسيم مع اجراء تعديلات فيه اذا كانت الدول العربية غير راغبة في خوض غمار الحرب ضد اليهود، أو أن يتولى الجيش الأردني لوحده قتال اليهود على أن تقوم الدول العربية بتزويده بما يحتاج اليه من سلاح وعتاد اذا كانت مصممه على إشعال الحرب.

لقد كان الملك عبدالله على قناعة تامة بأن الدول العربية غير قادرة على كسب الحرب ضد اليهود في فلسطين، لضعف العرب عسكرياً من جهة، ولعدم توفر الوسائل اللازمة لممارسة الضغوط على الدول الكبرى، وخاصة على الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة ثانية ولهذا كان يحدد منذ عام ١٩٤٧ مشاريع التقسيم، وكان يعتبرها خطوة تكتيكية أقل خطورة من إعلان العرب التي ستكون بنتيجتها هزيمة العرب ودمارهم^(٣).

(١) محمد محافظة مرجع سابق ص ١٣٥، انظر ايضاً وهيد الدالي، اسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام، مكتبة روز اليوسف، بيروت، ١٩٨٢، وسارمز له وهيد الدالي اسرار الجامعة العربية وانظر ايضاً

Petar Cubser: Op Cit. pp 84

(٢) علي المحافظة العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٦١-١٦٢، وانظر ايضاً محمد المحافظة مرجع سابق، ص ١٣٦

(٣) علي المحافظة العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٦٢. انظر ايضاً محمد محافظة مرجع سابق، ص ١٢٦-١٢٧. وانظر ايضاً جريدة الجزيرة: ع ١٨٩، ١٤/٦/١٩٤٧ والبشر: ع ٧٨١١، ١٣/حزيران ١٩٤٧ ويوسف هيكل: مصدر سابق، ص ٢٢٠ انظر ايضاً ناصر الدين النشاشيبي، مصدر سابق ص ١٠٨. وانظر ايضاً

Mohammad Faddah: Op. Cit pp 21.

ويذكر غلوب باشا ان الملك عبدالله، وافق على التقسيم، وقد خالفه الجميع يومئذ واصروا على الحرب، وعند نهاية الحرب وافقت الجامعة العربية على مشروع التقسيم، ولكن موافقتها كانت متأخرة حيث جاءت بعد ضياع القسم الكبير من فلسطين، فقد كان الملك عبدالله يعتقد ان المفاوضات الدبلوماسية إذا أسفرت عن نتيجة لصالح العرب، خير من الانتظار أو دخول الحرب، وذلك ناتج عن ادراكه الدقيق لدى قوة العرب بالمقارنة مع قوة اليهود التي تدعمها امريكا وبريطانيا، ولكن كل جهوده هذه لم تحقق نتيجة بسبب نقمة الجامعة العربية على الأردن التي اخافت الحكومة ولم تخف الأمير بالاضافة الى عدم رغبة اليهود بالتنازل عن شيء، وهذا ما جعل جلالته يدرك ان التفاوض معهم خيانة^(١).

وقد حاول الملك عبدالله ان يتوصل قبل الحرب، الى ترتيب يتم من خلاله توحيد شرق الأردن وفلسطين في دولة واحدة، يتمتع اليهود فيها بإدارة محلية ضمن المناطق التي يولفون فيها اكثريّة، وكان همه الاول وقف الخطر عند حد معين وحصره بحيث لا يستشري في فلسطين كلها، ولكن محاولاته لم تلق قبولا، لا من بريطانيا، ولا من الوكالة اليهودية، كما ان الفكرة لم تلق التأييد من العرب الذين ظلوا يطالبون بالغاء وعد (بلفور)، دون ان يؤيدوا تلك المطالب بقوة نظامية كافية، ورغم بريطانيا على تبديل سياستها^(٢).

وهكذا يمكن القول ان سياسة الملك عبدالله تجاه القضية الفلسطينية بين سنة ١٩٢١-١٩٤٨، كانت تتجه الى إيجاد حل سلمي عن طريق التفاهم، والإلتقاء في منتصف الطريق، ولكن مساعيه ومحاولاته ضاعت في خضم الشعارات المتطرفة، والتي يرفعها الطرفان العربي واليهودي وكانت سياسة الملك عبدالله نابعة من إدراكه لقوة الصهيونية -التي كانت تعطي بتأييد امريكا وبريطانيا من ناحية- وضعف العرب من ناحية ثانية، ومن هنا، حاول إيقاف الداء عند حد معين ومنعه من الاستشراء في جميع أنحاء فلسطين، لذلك كان يرى ان التفاوض أفضل بكثير من الحرب، لأن الحرب يمكن ان تؤدي الى خسارة المزيد من الاراضي العربية، كما ان

(١) جون باغوث غلوب-جندي مع العرب ط٢ دارالنشر الجامعية (د.م.)، سنة ١٩٦٢، ص ١٤٥ وسارمز له غلوب-جندي مع العرب .

(٢) سليمان الموسى: امارة شرق الأردن، ص ٧٢، انظر أيضاً

الرأي العام العالمي سوف لن يحرم الصهاينة من المناطق التي قسمت لهم في قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم^(١).

وإنطلاقاً من هذه السياسة، رأى الملك عبدالله الاعتماد على الحل الأردني، بدلاً من الحل العربي، ففي شهر تشرين أول ١٩٤٨، توجه وفد أردني الى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية لاجراء تعديلات على معاهدة عام ١٩٤٦، وكان هذا الوفد يضم توفيق ابو الهدى ونيس وزراء الأردن ووزير الخارجية، فوزي الملقى (وجلوب) باشا بصفته مستشاراً عسكرياً، وبعد ان أنتهت المباحثات، طلب ابو الهدى اجراء مقابلة خاصة مع (أرنست بيغن)، ويذكر (كلوب)- الذي حضر لمقابلة بصفته مستشاراً عسكرياً ان ابو الهدى صرح خلال اللقاء أن الانتداب البريطاني على فلسطين على وشك الانتهاء في ١٥/مايو/١٩٤٨، وان عرب فلسطين لم يبداوا استعدادهم لحكم انفسهم، وانهم يفتقدون القيادة التي يمكنها تنظيم الادارة، في الوقت الذي اعد فيه اليهود قوة بوليس وجيشاً، يمكنهم من الاستيلاء على فلسطين كلها حتى نهر الأردن، كما ان الملك عبدالله في الوقت نفسه، يتلقى عرائض وخطابات من عرب فلسطين، يدعونه فيها لارسال القوة لحمايتهم^(٢) لدى انسحاب الانجليز وبناء على ذلك قدم ابو الهدى اقتراح الحكومة الأردنية الخاص بارسال الفرقة العربية الى فلسطين، بعد إنتهاء الانتداب، وإحتلال القسم العربي المجاور لشرق الأردن، وكان رد (بيغن) كما يلي: "يبدو ان هذا هو الحل"، ويعلق (جلوب) بأنه لم يكن يتبادر الى الذهن، حين جرت المقابلة ان تتدخل الجامعة العربية أو أن تتدخل الجيوش العربية.

وهكذا نستطيع القول، أن الملك عبدالله كان يهدف من وراء ذلك إلى معرفة موقف الحكومة البريطانية المحدد فيما يتعلق بوجوب تدخله في فلسطين، وما إذا كانت ستقف الى جانبه في الامم المتحدة، باستعمال حق الفيتو لصالحه إذا ما عرضت المسألة على مجلس الامن

Mohammad Faddah; Op. Cit pp 22.

(١)

(٢) انظر عرائض اهل فلسطين الى الملك عبد الله ليدخل بجيشه حالما ينتهي الانتداب على فلسطين. د ك - أردنية وثيقة رقم م هـ ٤٢/٥

وبذكر (غلوب) ان هذه الخطة احبطها عاملان:- الاول ان السلطات البريطانية فقدت السيطرة على الامن الداخلي قبل إنتهاء الانتداب، والعامل الثاني:- الجامعة العربية صممت ان تدعو الدول الاعضاء فيها للمهاجمة حالما ينتهي الانتداب^(١).

لقد واجهت مباحثات ابو الهدى مع الحكومة البريطانية كثيراً من الاتهامات من الجانب العربي، مع ان الذي قام به أبو الهدى، كان طبيعياً بالنسبة لرئيس دولة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تلزم كل منهما ان يطلع الآخر على خططه التي تتعلق بامر خطير كهذا، بالاضافة الى ان بريطانيا كانت تقدم ميزانية الجيش الاردني وسلاحه، حسب ما نصت عليه المعاهدة بين الطرفين، ثم ان موقف الحكومة هذا، لم يمنع الجيش الاردني ان يقدم كل ما في وسعه عندما نشبت الحرب مع اليهود عام ١٩٤٨، فعندما اتخذت دول الجامعة قرار الحرب شاوك الاردن في القرار، بل ان الاردن اول دولة أعلنت ان قواتها المسلحة، ستدخل فلسطين، وهذا القرار شجع الدول الاخرى خاصة مصر لترسل قواتها النظامية الى فلسطين^(٢)، ولا نريد هنا ان ندخل في تفاصيل حرب ١٩٤٨، فقد انتهت هذه الحرب بهزيمة جميع الجيوش العربية بسبب عدم الاستعداد، وعدم التنسيق بينها، والشكوك المتبادلة بين الدول العربية، وكان الفلسطينيون الذين أنهكتهم الحرب، وأدت الى هجرة الكثير منهم الى الاقطار العربية المجاورة، منقسمين بين انصار أمين الحسيني والملك عبدالله، وقد تبني الحسيني حكومة لا حول ولا قوة لها وهي حكومة عموم فلسطين، وقد عارضها الملك عبدالله لانها لم تكن حائزة على رضا جميع اهالي فلسطين^(٣) كما إنها كانت تخالف السياسة التي كان يرمي اليها، وهي ربط الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى يتيسر الاتصال براً وبحرية بين عرب اسيا وافريقيا.

ويتضح موقف الملك عبدالله من ذلك، من خلال الرسالة التي بعث بها الى يوسف هيكل سفير الاردن في واشنطن سنة ١٩٥٠ حيث جاء فيها.

(١) غلوب: مصدر سابق ص ٥٩

(٢) سليمان الموسى ايام لا تنسى (الاردن في حرب ١٩٤٨)، ط ١، مطابع القوات المسلحة الاردنية، عمان ١٩٨٢، ص ٧٥، وسارمز له، الموسى ايام لا تنسى.

F.O 816/142, No. 342 lord compbell to Amman, 6 Dec 1948.

(٣)

"أعلموا وزير الخارجية الأمريكي، ان ربط الضفة الغربية بقطاع غزة عن طريق يوصل بينهما -لا يحل المشكلة التي نواجهها، ان المشكلة هي ان عرب ومسلمي آسيا مفسولون عن عرب ومسلمي افريقيا، وهذا لا نقبل به، والطريق يمكنه قطعه في اي لحظة، ان الحل الصائب الذي يطمئتنا، وهو ان تضم منطقة النقب كلها الى الضفة الغربية وقطاع غزة، فيعود إتصال عرب آسيا بعرب افريقيا إتصالاً حراً^(١).

وقد رأى الملك عبدالله ان الحل الامثل لحماية فلسطين هو ضمها الى شرق الأردن، وقد انعقد في هذا المجال مؤتمرين الاول في عمان في ١/٨/١٩٤٨، والثاني في اريحا في ١/٨/١٩٤٨، حضره حوالي ٢٠٠٠ شخص من رؤساء البلديات ورؤساء العشائر ومفاتيح وعسكريين، ووفود من جميع انحاء فلسطين وممثلين عن اللاجئين في الخيميات، وعين الشيخ (محمد علي الجعبري) رئيس بلدية الخليل رئيساً للمؤتمر، وقد اصدر المؤتمر سبعة قرارات من أهمها إيمان المؤتمر بوحدة فلسطين مع شرق الأردن، وأي حل يتعارض مع ذلك لن يعتبر حلاً نهائياً ٢- لن تستطيع الدول العربية مقاومة الاخطار التي تواجهها، وتهدد فلسطين ما لم يتوصلوا الى وحدة قومية، ويجب ان يبدأ ذلك بوحدة فلسطين وشرق الأردن كمقدمة لوحدة عربية شاملة كذلك قرر المؤتمر مبايعة الملك عبدالله ملكاً على فلسطين، ووضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين من عرب فلسطين مستشارون في شؤونها^(٢).

وقدمت هذه المقترحات إلى الملك عبدالله الذي وافق عليها ثم عرضت علي مجلس الوزراء الأردني الذي رحب بهذا القرار^(٣).

وجاء قرار مجلس الامة الأردني باعلان وحدة هفتي الأردن الشرقية والغربية في ٢٤/٤/١٩٥٠^(٤). وكانت هذه الوحدة اول وحدة تخرج الى حيز الوجود في تاريخ العرب المعاصر

(١) يوسف هيكال- مصدر سابق، ص ٢٢٢.

(٢) F.O 816/142 No 976, Kirkbride to, F.O, dated 28/2/1948

(٣) Aqilaty Abidic Op. Cit.

(٤) وحدة هفتي الأردن وقائع ووثائق دار الصحافة والنشر، عمان، ١٩٥٠، ص ٦. وسارمز له. وحدة هفتي الأردن. انظر ايضاً، د. ك. و. اردنية و. ر. ٩/١/٢٣

الفصل الثاني

مساعي عبد الله بن الحسين على الساحة الاردنية لتحقيق

المشروع وردة الفعل الاردنية

١- جهود عبد الله بن الحسين على الساحة الاردنية الداخلية

٢- موقف الشعب الاردني من المشروع

-- أ- الساحة النيابية

ب- الساحة الحزبية والنقابية

ج- الساحة الشعبية العامة

١- جهود عبد الله بن الحسين على الساحة الاردنية لتحقيق الوحدة السورية

لقد بذل عبد الله بن الحسين جهوداً مكثفة كما بينا سابقاً على كافة المستويات، لتحقيق وحدة سوريا الطبيعية، وفيما يتعلق بمساعيه على المستوى الداخلي الاردني، فيمكن ادراكها من خلال الفعاليات التالية:-

١- فمئذ وصول سموه الى معان في ٢٦/٢/١٩٢٠، شرع بالاتصال باعيان بلاد الشام كما اشرنا سابقاً-حيث اصدر في ٥/١/١٩٢١ نداءً الى اهالي سوريا، طلب فيه ان يعلنوا الثورة على الفرنسيين، ويهرعوا الي حمل السلاح لتحرير وطنهم، كما دعى اعضاء المؤتمر السوري الى الاجتماع في معان، وناشد الجنود والضباط في الجيش العربي، للالتحاق به في معان، وذلك من اجل توحيد الصف واعادة الكرة من جديد على الفرنسيين، ومما قاله سموه في هذا النداء:- "ومن حيث قد توالى الدعوات وصمت اذاننا الصرخات فما انا قد اتيت مع اول من لباكم في شرف دفاعكم، فطرد المعتدين عن اوطانكم بقلوب ذات حمية وسيوف عدنانية هاشمية...، كيف ترضون بان تكون العاصمة الاموية مستعمرة فرنسية، ان رضيتم بذلك فالجزيرة لا ترضى، وسيأتيكم غضبي، ان غايتنا الوحيدة هي كما يعلم الله - نصرتكم وإجلاله المعتدين عنكم، وها انا ذا اقول ولا حرج، بانني قد قبلت تجديد بيعة مليكم فيصل الاول عن الاكثرية الغالبة، التي جددت تلك البيعة على يدي، وانني ساعود-إن ابقاني الله حياً- الى وطني يوم نزوح عدوكم عن بلادكم، وعلى هذا اليمين بالشرف وأمركم حينئذ لكم وبلادكم بين ايديكم"^(١).

ان مجيء الامير عبد الله الى شرق الاردن، فتح باب المسألة السورية من جديد بعد ان اعتقد الفرنسيون والانجليز ان الامر استتب لهم في مناطق نفوذهم. لقد كانت هذه الخطوة من جانب الامير عملاً قومياً، تحتّمه ظروف النضال الوطني، فالفرنسيون غزوا دولة عربية مستقلة واستولوا عليها بقوة السلاح، وكان لابد للقيادة العربية من ان تستجيب لنداءات الاهلين الذين حملوا السلاح في وجه الفرنسيين.

(١) عبد الله بن الحسين - مصدر سابق، ص ١٥٦-١٥٧ وانظر ايضا الكتاب الاردني الابيض، و.ر.، ص ١٢-١٥

أما بالنسبة للمواطنين في سوريا، فقد كان مجيء الأمير بمثابة باب الأمل، الذين ظنوا في ساعات اليأس، أنه قد أغلق في وجوههم، ومن هنا تربي عدداً منهم يشد الرحال إلى معانٍ للالتفاف حول الأمير، إضافة إلى قيام حركة وطنية شعبية في شرق الأردن، تعمل على تهديد الأمور لمجيء الأمير على الرغم من المعارضة البريطانية^(١).

ب- أعطى الأردن وجهاً عربياً شاملاً: لقد سمى عبدالله بن الحسين منذ البداية لجعل الأردن نواة لدولة عربية كبرى، تحقيقاً لأهداف الثورة العربية، حيث اعتمد منذ عام ١٩٢١ في حكم منطقة شرق الأردن على مجلس موسع من الشخصيات، ضمت مناطق شرق الأردن وسوريا الشمالية ولبنان وفلسطين والحجاز، وكان معظم هذه الشخصيات من رجال الحركة العربية الذين حملوا الفكرة العربية قبل الثورة وبعدها، لذلك تولى الوزارة الأولى التي تأسست في أوائل نيسان عام ١٩٢١ برئاسة (رشيد طليع) تتألف من إردني واحد وهو علي خلقي الشرايرة، وأربعة سوريين وهم رشيد طليع، وأحمد مريود، ومظهر أرسلان، وحسن الحكيم، وحجازيان وهم: الشريف شاكِر بن زيد، ومحمد الخضر الشنقيطي، وواحد فلسطيني وهو أمين التميمي^(٢).

وقد شهد عهد الإمارة ثمانية عشر وزارة تعاقب على رئاستها ثمانية رؤساء كان منهم اثنان سوريين وهم: مظهر أرسلان، وعلي رضا الركابي، وأربعة فلسطينيين وهم - حسن خالد أبو الهدى، وتوفيق أبو الهدى، وسمير الرفاعي، وإبراهيم هاشم، وواحد حجازي هو عبد الله سراج، والآخر لبناني وهو: رشيد طليع.

(١) سليمان الموسى - تأسيس الإمارة الأردنية (دراسة وثائقية بمناسبة مرور خمسين سنة على تأسيس الدولة الأردنية)، (دمشق)، عمان، ١٩٧١، ص ٤٩، وسارمز له، الموسى تأسيس الإمارة الأردنية

(٢) عبد الله بن الحسين - مصدر سابق، ص ١٦٦ انظر أيضاً ناصر الدين النشاشيبي - مصدر سابق، ص ٢٢ خير الدين الزركلي - مصدر سابق، ص ٥١-٥٢ علي المحافظة - عهد الإمارة، ص ٢٦ انظر أيضاً

أما الوزراء والبالغ عددهم ٤٨ وزيراً فقد كان منهم ١٧ أردني و ١٢ فلسطيني وواحد سوري وواحد عراقي وواحد لبناني^(١)

جـ فتح ابواب الاردن لآحرار العرب:

لقد فتح عبد الله بن الحسين منذ البداية ابواب الاردن لآحرار العرب بشكل عام، والسوريين بشكل خاص، وفرض حمايته على مجموعة من الثوار الذين كانوا يقومون بحركات مناوئة لفرنسا، وحال دون تمكين بريطانيا من اعتقالهم، بل انه استعان ببعضهم في ادارة أمارته، رغم ما كان في ذلك من تحدٍ للسلطات البريطانية، ومثال ذلك أنه في ٢٣/حزيران/١٩٢١ كان قد بلغ الثوار السوريين، ان الجنرال (غورو) وحقي العظم-حاكم دمشق- سيزوران الأمير محمد الفاعور في بلدة القنيطرة، فنصبوا لهما كمين في الطريق وقتلوا المرافق العسكري (للجنرال غورو) وهرب افراد الكمين الى شرق الاردن وكان مدبر هذا الحادث (احمد مريود) وبعض قادة حزب الاستقلال، وعندما حاولت السلطات البريطانية القاء القبض على احمد مريود وجماعته عند عودتهم الى عمان، لم توفق في ذلك، وإتهمت فرنسا حكومة شرق الادن بتدبير الحادث، وطلبت من الحكومة البريطانية تسليم المتهمين وعلى رأسهم احمد مريود، الا ان الحكومة الاردنية رفضت الطلب الفرنسي، بحجة عدم وجود اتفاقية تبادل مجرمين بينها وبين الحكومة الفرنسية في سوريا، وكان احمد مريود قد تقلد منصب نائب العشائر في الحكومة الاردنية الاولى، التي تألفت في نيسان عام ١٩٢١، كما ان الأمير استقبل المجاهد السوري ابراهيم هنانو في شرق الاردن على اثر محاولته اغتيال الجنرال (غورو)، وسهل له السفر الى مصر عن طريق القدس^(٢)، إضافة الى استقبال العديد من رجال الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ كما بينا سابقاً.

(١) انظر لمزيد من التفصيلات عن تشكيلات الوزارات الاردنية في عهد الامارة، عبد الله بن الحسين. مصدر سابق ص١٦٦-١٨٤.

(٢) علي محافظة - تاريخ الاردن المعاصر، ص٥٢

د- انقاذ شرق الاردن من وعد بلفور:

كانت اولى النتائج التي حققها عبد الله بن الحسين في طريق الوحدة السورية، هي انقاذ شرق الاردن من وعد بلفور، فنتيجة للمحادثات التي دارت بينه وبين (ونستون تشرشل) في القدس عام ١٩٢١، تم الاتفاق على تأسيس اماره شرق الاردن، ولا شك ان تأسيس الامارة كان عملاً وطنياً عظيماً، حيث انه كان من المرجح، ان يمتد اليها الاحتلال الصهيوني خاصة وان منطقة شرق الاردن، لم تستثن من احكام وعد بلفور الا سنة ١٩٢٢ بعد انقضاء اكثر من عام على تأسيس الامارة، لذلك فان قدوم الامير عبد الله الى شرق الاردن ادى الى انقاذها من المحاولات الصهيونية المتكررة والهادفة الى ادماجها ضمن الوطن القومي اليهودي، وما يؤكد ذلك، المذكرة التي تقدم بها الوفد الصهيوني في ٢/شباط/١٩١٩ الى مؤتمر الصلح وقد طالبوا فيها، بان تشمل فلسطين غرب نهر الاردن وشرقه وجنوب لبنان^(١)، الا ان قدوم الامير وضع حداً للمطامع الصهيونية، واجبر بريطانيا في الوقت نفسه على تعديل صك الانتداب على فلسطين، ويتضح ذلك من نص الصك الذي جاء فيه: "لما كان صك الانتداب الانجليزي على فلسطين الذي ادمج فيه شرق الاردن ينص على انشاء وطن قومي لليهود، عملاً بوعد بلفور) فقد ارسلت الحكومة البريطانية في ١٦ رجب ١٩٢٢ مذكرة رسمية الى عصبة الامم تطلب، فيها استثناء شرق الاردن من هذا الوعد^(٢)،

هـ- تأسيس الجيش:

لقد قامت سياسة عبد الله بن الحسين في تأسيس الجيش الاردني على اساس قومي وحدوي، حيث تشكلت نواته الاولى في معان في اواخر عام ١٩٢٠ من الضباط والجنود الذين جاءوا معه من الحجاز، والذين التقوا به في معان، وكانت صفوف هذا الجيش مفتوحة لأي رجل تتوفر فيه اللياقة البدنية من البلاد العربية، وبالتالي فقد ضم تحت لوائه عناصر اردنية وسورية وعراقية وفلسطينية ولبنانية، وقد تألفت النواة الاولى لهذا الجيش من ٣٠ ضابطاً

(١) انظر لمزيد من التفاصيل عن مساعي الصهاينة مع بريطانيا لضم منطقة شرق الاردن والمناطق المجاورة لها للوطن القومي اليهودي، سليمان الموسى: تأسيس الامارة الاردنية، ص ٣٩-٤٠.

(٢) انظر نص المذكرة البريطانية، حسن الحكيم: - مصدر سابق، ص ٢٤٤.

و٢٠٠ جندي بقيادة الرئيس عبد القادر الجندي، الذي تولى مسؤولية تنظيم هذه القوة وتدريبها^(١).

وممن انظم الى هذا الجيش في بداية تأسيسه، غالب الشعلان، ومحمد العجلوني وراضي عتاب من شرق الاردن، وجميل المدفعي ورشيد المدفعي من العراق، واحمد حلمي العلاف وعبد المجيد العريس من سوريا، ورشيد الصفدي وراشد عبد الهادي من فلسطين، ومنيب الطرابلسي من لبنان وكان على هذه الشاكلة نواة لجيش العرب كلهم من ناحية، وامتداد لجيش الثورة العربية الكبرى من ناحية ثانية.

كما ان في اعطاء الامير له اسم الجيش العربي تعبيراً عن الرسالة القومية لهذا الجيش، بحيث ان مهمته لا تنحصر في الدفاع عن اراضي الاردن فحسب، بل عن جميع اراضي العرب^(٢).

و- مساعي عبد الله خلال الحرب العالمية الثانية:

لقد واصل الامير عبد الله وحكومته جهودها لتحقيق الوحدة السورية، بشكل

(١) الموسى- امارة شرق الاردن، ص٢٢٩

من العسكريين الذين التحقوا بالامير في معان وانضموا الى الجيش العربي، غالب الشعلان فؤاد سليم محمد علي العجلوني، جميل المدفعي، رشيد المدفعي، عبد القادر الجندي، طارق الجندي، احمد صدقي الجندي، راضي عتاب، جلال القطب، اديب وهبة، خليل ظاظا، عبد الله الريحاني، عبد الرحمن الجمل، صدقي القاسم، بهجت طيارة، حسين ذبيان، صبيح العمري، محمود الهندي، سعيد عمون، شكري العموري، رشيد الصفدي، عبد الكريم الفص، محمد توفيق النجداوي، صالح النجداوي، احمد ابو راس، محمود ابو عزيمة، خلف التل، منيب الطرابلسي، محمد حافظ، احمد التل، محمد جانتك، عارف الحسن، احمد حلمي العلاف، عبد المجيد العريس، عبد الكريم المدفعي، صبري البديري، سعيد اليايا، محمد الجندي، شوكت العائدي، سليم السمدي، عمر المغربي، سيف الدين القائد، بهاء الدين قبانى، عبد القادر السمان، ابراهيم صدقي، عوني القضماني، خالد الحكيم، احمد استانبولي، صالح زكي، راشد عبد الهادي، حامد عبد الهادي، حامد الوادي، داود المدفعي، سعيد طلال، نور الدين البرنزي، وركي الاولبي، حسن كحالة، عبد السلام الكيلاني، وعبد العزيز الجندي- انظر تيسير ضبيان - الملك عبد الله كما عرفته، ص٢٢

(٢) ناصر الدين النشاشيبي- من قتل الملك عبد الله، ص٢٢، كذلك انظر:- جورج لنشوفسكي الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ج٢، ترجمة جعفر خياط مكتبة دار المثنى، بغداد، ١٩٦٥، ص٧٤، وسارمز له جورج لنشوفسكي - الشرق الاوسط.

أكثر وضوحاً على الساحة الأردنية بعد نشوب الحرب العالمية الثانية، فعلى اثر تصريح (ايدن) الأول السالف الذكر- رأى الأمير وحكومته، ان الفرصة أصبحت مواتية أكثر من ذي قبل، من أجل إعادة دراسة الموقف السياسي في البلاد التي تشكل المجموعة السورية، كما رأوا أن في هذا التصريح ما يحقق آماني الشعب في الوحدة، خاصة وأنه صادر من الحكومة البريطانية صاحبة النفوذ الفعلي في المنطقة العربية والتي باستطاعتها ان رغبت تحقيق آماني العرب- خاصة بعد ان ايدت فرنسا الدولة المنتدبة على سوريا ولبنان هذا التصريح.

ولما كانت الاردن جزءاً من البلاد السورية، عقدت الحكومة الأردنية جلسة في اول تموز/١٩٤٣ للنظر في الوضع السياسي القائم، تمحض عنها القرارات التالية:-

- ١- ان في التصريح البريطاني اكبر فائدة واعظم عطفاً على القضية العربية.
- ٢- ان في مسلك الحكومة الأردنية، تحت إمرة الأمير عبد الله مع الحكومة البريطانية، وما تتحلى به من مزية الاخلاص للمبادئ الديمقراطية، لخبر برهان على قدرتها في تسيير الامور في الطريق الصالح المستقيم، وان تكون قدوة حسنة للبلاد السورية الاخرى، وخير مؤثر في توجيه الرأي العربي العام توجيهاً يحقق آماني الامة القومية.
- ٣- إن البلاد السورية، بحكم وضعها الجغرافي، ومواردها الطبيعية، لا تتحمل-على الاخص من الناحية الاقتصادية- الا ان تعيش كياناً واحداً، وان اي حاجز بين اجزائها من شأنه ان يسبب قلقاً واضطراباً في الحياة السياسية، ويؤثر في الناحية الاقتصادية تأثيراً سيئاً، يساعد على بث الدسائس من جانب الدول المعادية^(١).

نلاحظ من خلال هذه القرارات ان الحكومة الأردنية حذرت بريطانيا بطريقة غير مباشرة، وأكدت على ضرورة الاستجابة لحقوق الشعب السوري، والنزول عند رغبته بالوحدة والاتحاد، في وقت امتلات فيه نفوس الشعب بالمشاعر القومية، ووصلت الى درجة الانفجار، بعد معاناة من تجزئة وطفه الى وحدات سياسية

(١) الكتاب الاردني الابيض- و.ر. ص٢٣-٢٥، يوسف الخوري- مصدر سابق، ص١٠٦-١٠٧ انظر ايضاً.

متعددة، وإن هذا الشعب، إذا لم يرى موقفاً ملموساً من قبل بريطانيا لتحقيق أهدافه، خاصة وأنه لا يثق بوعودها، بسبب تنكرها لجهوده، والوعود التي قطعتها له في الحرب الأولى، وقيامها بتجزئة بلاده، فإن الأمر سينعكس بصورة سيئة عليها. وفي ٦ ك ٢ ١٩٤٢ اتخذ مجلس الوزراء الأردني قراراً طالب فيه برفع الانتداب عن الأردن وفلسطين حتى تصل إلى مستوى الدول العربية المجاورة، وبالتالي تتمكن من مواصلة التفاوض مع سوريا ولبنان، خاصة بعد أن تقرر رفع الانتداب الفرنسي عنها، والمناداة بالوحدة السورية الطبيعية بناءً على الضرورات التاريخية والجغرافية والتي أثبتت أن هذه البلاد، لا تستطيع أن تعيش إلا كياناً واحداً، كما قرر المجلس أن وجود أكثر من دولة أوروبية واحدة ذات مصالح في هذه البلاد، يجب أن لا يؤثر في إتحادها وإرتباطها بمعاهدات مع ذوي الشأن، لتضمن مصالحهم على اختلاف أنواعها بدليل أن امراً كهذا أمكن إتخاذه زمن حكومة الملك فيصل الأولى كما حث المجلس الحكومة البريطانية على ضرورة بذل كل التسهيلات في هذا السبيل وفاءً بوعودها للعرب لتحقيق الوحدة السورية^(١)

وعلى أثر صدور تصريح (ايدن) الثاني في شباط عام ١٩١٣، اندلع الأمير عبدالله بجدية أكبر داخل الأردن لتحقيق المشروع، حيث دعا إلى مؤتمر وطني عقد في عمان يوم ٥ و ٦ آذار ١٩١٣ أسفر عن تبني مشروعين لوحدة الديار الشامية وإتحادها، الأول مركزي الإدارة، والثاني إتحادي كما بينا سابقاً^(٢)

ز- تحقيق استقلال الأردن.

لقد سعى عبدالله بن الحسين منذ وصوله إلى شرق الأردن إلى الحصول على استقلالها التام، وذلك حتى يتيسر له السعي بحرية مع مجموعة الاقطار السورية لتحقيق الوحدة، وعلى الرغم من معارضة بريطانيا لمساعي الأمير والحكومة الأردنية، وتأخير منح الاستقلال الناجز للأردن حتى يدرك الأمير عبدالله أن مساعيه من أجل وحدة سوريا لن تأتي بفائدة من جهة، ومن جهة أخرى كانت تخشى أن يؤدي حصول الأردن على الاستقلال إلى خلق مصاعب في وجه تسوية قضايا الشرق الأوسط كما تريد بريطانيا، وربما يدفع استقلال

(١) انظر المشروع الأول والثاني الفصل الأول ١٠-١٧.

(٢) الكتاب الأردن الأبيض و . ر ٢٦، ص ٧٥-٧٨.

الأردن عرب فلسطين الى إثارة الاضطرابات كي يحصلون بدورهم على الاستقلال، يضاف الى ذلك فإنها كانت تخشى أن يعرقل هذا العمل إستعمالها لقواعدها الجوية في الاراضي الاردنية^(١) الا ان الأردن استطاع ان يحصل على الاستقلال التام في ٢٢ آذار ١٩٤٦ ووضع حداً للانتداب البريطاني على شرق الأردن، وقد وقعت اتفاقية بين الطرفين كان من أهم بنودها:

١- أن تعترف انجلترا باستقلال شرق الأردن، وتتعهد الدولتان بالمحافظة على حالة السلم والصداقة الدائمة بينهما.

٢- تقوم الدولتان بتبادل الممثلين الدبلوماسيين، ولا تتخذ أحد الدولتين إتجاه الدول الأخرى موقفاً يتعارض والصداقة الحالية، والمحافظة على النظام في شرق الأردن يقع على عاتق الحكومة الاردنية. وحدها، وتعهد بريطانيا بتأييد شرق الأردن في الدخول الى هيئة الأمم المتحدة^(٢).

إن تحرر الأردن من قيود الانتداب أعطى طموحات الأمير عبد الله قوة دفع جديد لتحقيق الوحدة السورية، ففي حفل افتتاح البرلمان الأردني في ١١/٣/١٩٤٦، أعلن جلالتة ان الوحدة السورية ستكون مبدأ أساسياً في السياسة الخارجية الاردنية^(٣).

وقد أكد ذلك سمير الرفاعي رئيس وزراء الأردن في خطابه الذي القاه يوم الاستقلال حيث بين انه لما كانت الأردن جزءاً طبيعياً من بلاد الشام، ترى بعد ان حققت الهدف الاول من اهدافها الوطنية باحراز الاستقلال والسيادة. لا يزال امامها واجب السعي لتحقيق الهدف الثاني في وحدة الوطن التي هي جزء طبيعي منه، ليتم انسجامها التام في وحدة الوطن العربي الكبير، وبين ان هذه المبادئ انما هي

(١) سليمان موسى امارة شرق الأردن، ص ١٧٦.

(٢) انظر النص الكامل للمعاهدة الاردنية البريطانية وقرار مجلس الوزراء بصدد توقيع المعاهدة في ١٥ ايار ١٩٤٦ وقرار استقلال الأردن، د.ك.و-اردنية وثيقة رقم م.هـ ج ٣/ ايضاً نفس المصدر. وثيقة رقم م.هـ ١٠/٢٩، وانظر ايضاً الكتاب الأردني الابيض: و.ر ٦٥، ص ١٤٢-١٤٩، جريدة فلسطين ج ٢٩-٦٢٨٥، ٢/نيسان/١٩٤٦، الجزيرة ج ١١٠٥، ٢٢، ٢٥/اذار/١٩٤٦ البشير ع ٧٥٤ ٢٤/اذار/١٩٤٦

(٣) م.م.ت. الأردني جلسة ١١ ت ٢ ١٩٤٦، مجلد سنة ١٩٤٢-١٩٤٧، ص ٢٣١ وانظر ايضاً، مؤسسة ال البيت، مجموعة وثائق اكمفورود: ملف رقم ٧، مرفق رقم ٨ انظر ايضاً

Aqily Abidi op. cit. pp22.

مبادئ الثورة العربية الكبرى، وهذه السياسة انما هي الاساس الذي انطلقت منه مرامي النهضة العربية فإذا كانت السياسة العالمية لم تهنيء سبيل تحقيق الرسالة التي كان المنقذ الاعظم قد اخذ على عاتقه ان يعمل على تحقيقها، فإن عميد البيت الهاشمي جلالة عبد الله بن الحسين لا يزال مؤمناً بهذه الرسالة، ويعتبر ان واجبه نحو امته يفرض عليه التمسك بها، ومواصلة الجهد لتحقيقها، إرضاءً لضميره، ولرغبات الامة التي اعلنت ميثاقها القومي بملئ حريتها واختيارها^(١) واندفع عبد الله بكل قوة لتحقيق مشروعه. حيث دعى في ١٩٤٧/٨/٤ الي عقد مؤتمر قومي تمهيدي في عمان، ليقرر قيام الوحدة السورية^(٢).

وقد اكد جلالتة هذا الاتجاه في خطابه الذي القاه في يوم ٩/شعبان/١٩٤٧ ذكرى الثورة العربية حيث قال: "ان اقاليم القطر الواحد ليست فروعاً من اصل بل هي كل من اجزاء لا يمكن امرها الا باجماعها، او بما تم من اجماعها"^(٣).

والواقع ان الامير عبد الله لم يجد عائقاً من قبل الشعب الاردني، يدفعه الى بذل المزيد من المساعي لاقتناعه بفكرة الوحدة السورية، بل على العكس من ذلك فقد كان الشعب الاردني متمسكاً بالوحدة السورية الى ابعد الحدود- كما سيتضح لنا عند مناقشة الموقف الشعبي الاردني من المشروع- وكان يلج باستمرار على الامير والحكومة الاردنية، لبذل مزيد من المساعي لتحقيق الوحدة السورية.

٢- موقف الشعب الاردني من المشروع

لقد وقف الشعب الاردني بمختلف طبقاته موقفاً واضحاً ومميزاً من مشروع سوريا الكبرى في عدة ساحات، تتمثل في:- الساحة النيابية، والساحة الحزبية والنقابية، ثم الساحة الشعبية العامة.

(١) مؤسسة آل البيت، وثائق اكسפורت- م.٧، مرفق رقم ١، انظر ايضاً

F.o. 141/1084, Iordkulleran to cauro dated 26, December 1946.

F.o. 371/52355, No 151, Talbot to F.o dated, 2, Aquist 1946.

انظر ايضاً، الجزيرة: ع ١١٨٦، ٢٥/أيار/١٩٤٧.

(٢) انظر دعوة الامير عبد الله لعقد المؤتمر التمهيدي، ص ٢٨ من الفصل الاول.

(٣) الجزيرة ع ١١٩٢، ٢/تموز/١٩٤٧، انظر ايضاً مجلة الرائد: ع ٣١، ٢٨/حزيران/١٩٤٧

أ-الساحة النيابية:-

اما على الساحة النيابية، فقد سار الاتجاه الوحدوي للمجلس التشريعي الاردني مواكباً للمساعي الوحدوية للملك عبد الله بن الحسين، بل اكثر من ذلك، فإننا نلمح في كثير من الاحيان، ان مساعي الملك عبد الله لتحقيق الوحدة كانت تخضع بشكل اساسي لضغط هذا المجلس، كما تشير مناقشات ومحاضر جلسات هذا المجلس.

فعلى اثر ما ذكرته بعض الصحف السورية والفلسطينية في عام ١٩٢٠، من ان المعتمد البريطاني في عمان ارسل كتاباً الى السلطات الفرنسية في سوريا، اعلن فيه: ان حكومة شرق الاردن على استعداد لتسليم بعض الشخصيات الوطنية السورية التي قدمت الى شرق الاردن، فيما اذا وجدت عليهم احكاماً تستوجب تسليمهم للسلطات الفرنسية، ومنهم: عادل العظمة، وعثمان الشرباتي، وسميد عمون^(١).

ونتيجة لذلك، شهد المجلس التشريعي الاردني ردة فعل عنيفة، تمثلت باستنكار اعضاء المجلس لتصرفات الحكومة وعودها وقد تصدى للدفاع عن هذه الشخصيات عدد من اعضاء المجلس في الجلسة المنعقدة يوم ١٥/١٢/١٩٢٠، وبيّنوا ان هذا الخبر استوقف الانظار في البلاد السورية، واثار اهتمام الحافل الوطنية لعلاقته بشخصيات وطنية معروفة من جهة، ولدلالته على ذهنية وحالة غريبتين بالنسبة الى بلاد الامارة اذا صح الخبر من جهة اخرى.

وقد طلب الاعضاء من الحكومة توضيحاً حول هذا الامر، وهل هو صادر عن المعتمد البريطاني، ام عن الحكومة، فإذا كان ذلك صادراً عن المعتمد البريطاني من تلقاء نفسه، فإن المعاهدة لا تعطيه مبرراً للقيام بمثل هذا العمل، لان في البلاد حكومة دستورية مستقلة، وقد طلب الاعضاء من الحكومة ان تصدر بياناً لتكذيب هذا الموضوع، وذلك من اجل اسكات خصوم الحكومة الذين يروجون مثل هذه الاشاعات، للحط من كرامة الامة والحكومة معاً. ليثبتوا ان الاردن اصبحت لا تبدي حراكاً واصبحت مستسلمة^(٢).

(١) مذكرات المجلس التشريعي الاردني، جلسة ١٥/٢/١٩٢٠، مجلد سنة ١٩٢٠، ص ٧٨، وسارمزل م.م.ت-الاردني

(٢) م.م.ت-الاردني، جلسة ١٥/٢/١٩٢٠، مجلد سنة ١٩٢٠، ص ٧٩-٨٢.

وقد رد رئيس الحكومة الاردنية على تساؤلات الاعضاء، بان الحكومة لا علم لها اطلاقاً بذلك، كما وعد ببحث الامر مع المعتمد البريطاني^(١).

ورغم ذلك، فان موقف المجلس التشريعي الاردني تجاه قضية الوحدة السورية، برز بشكل واضح للمرة الاولى في جلسته المنعقدة في ٣٠/٢/١٩٣٦، وقد جاء هذا الموقف نتيجة للاحداث المؤلمة التي مرت بها كل من سوريا ولبنان في هذه الفترة، بسبب سياسة الاحتلال الفرنسي التي كانت تقوم على خنق الحريات واضطهاد الرجال العاملين في سبيل الحرية والاستقلال، وحول هذا الموضوع القى عضو المجلس التشريعي الاردني محمد الفنيش كلمة في الجلسة السالفة الذكر، استنكر فيها سياسة الاحتلال الفرنسي في كل من سوريا ولبنان، وابدى تأييده لحركات الجهاد الوطني فيهما، واكد على تمسك الاردن بوحدة سوريا بحدودها الطبيعية، ومما جاء في هذه الكلمة: "إن البلاد الاردنية التي تشعر بوجوب تحقيق الامال العربية، والاماني القومية في سوريا بحدودها الطبيعية، لا يسعها الا العطف على المجاهدين للحرية، والاستقلال في سوريا، وهي تأمل من الحكومة الفرنسية التي لها من تاريخ شعبها قدوة حسنة، ومثل صالح في معاونته الشعوب المظلومة على تحقيق آمالها في الحرية والاستقلال، ان تنظر بعين الانصاف والعدل الدولي للمطالب الوطنية والاماني القومية في سوريا الشمالية، ولا يسعني ازاء حوادث سوريا المؤلمة الا ان احبي من على هذا المنبر الذي يمثل الشعب العربي في شرق الاردن، إخواننا المجاهدين في سبيل الاستقلال والحرية، واستنكار كل تصرف يراود منه خنق الحرية واضطهاد رجالها العاملين في سبيل استقلالها، وضمن سيادتهم القومية ضمن حدودهم الطبيعية.

كما طالب النائب عودة بك من الحكومة، ان ترفع اماني الشعب الاردني التي عبر عنها محمد الفنيش للمراجع الايجابية^(٢).

والواقع ان لم يجر نقاش حول هذا الموضوع بشكل يزيد عما ذكرناه، كما انه لم يتخذ اي قرار من قبل المجلس حول ذلك، ويرجع السبب في ذلك الى انتهاء اعمال المجلس التشريعي الاردني الثالث، فبعد ان استمع الاعضاء الى كلمة محمد الفنيش،

(١) م.م.ت- الاردني:- نفس المصدر، ص ٨٢-٨٣.

(٢) م.م.ت- الاردني: جلسة ٣٠/٢/١٩٣٦، مجلد سنة ١٩٣٦، ص ٢٨٢.

تلى رئيس المجلس الارادة السنوية بفض المجلس التشريعي الثالث في ٢١/١/١٩٣٦، حيث استأنف جلساته فوق العادية في بداية شهر اذار ١٩٣٧، ثم أبطل بعد ذلك ولم يستأنف اعماله الا في ١/٢/١٩٣٧ حيث بدأت اعمال المجلس التشريعي الاردني الرابع.

اما محاضر المجلس التي تغطي الفترة التي تمتد من عام ١٩٣٨ الى نهاية عام ١٩٤٢ فانها تكاد تخلو من الاشارة الى اي من القضايا القومية، بل تركز بدرجة اساسية على معالجة القضايا الداخلية في الاردن^(١).

ويمكن القول ان موقف المجلس التشريعي الاردني، تجاه مشروع سوريا الكبرى، تبلور بشكل واضح بعد ان اعلن المستر (ايدن) وزير الخارجية البريطاني تصريحه الثاني في ٢٤/شباط/١٩٤٢، الذي نص على عطف الحكومة البريطانية على وحدة العرب، واستقلالهم وما تبع ذلك من استقلال سوريا ولبنان، اضافة الى ما قام به الامير عبد الله نتيجة لذلك من مضاعفة جهوده، واندفاعه بجدية اكبر مع الحكومة البريطانية، والزعامات السورية، لتحقيق هدفه بوحدة الديار الشامية كما بينا سابقاً^(٢).

هذه الامور كان لها انعكاس كبير داخل المجلس التشريعي الاردني، حيث وقف المجلس موقفاً مؤيداً للامير في مساعيه الوحدية، فقد جاء في رد المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة يوم ١٨/١١/١٩٤٢، على ما تضمنه خطاب العرش من ضرورة السعي لتحقيق وحدة الاقاليم السورية ما يلي: "اننا نتقدم الى امتابكم، برفع واجب الشكر، وخالص الولاء، على ما تكرمت به وضمنتوه خطاب العرش السامي. من بين الآيات، ومبالغ الغايات، وما اشرتم اليه من جليل الارشاد للمجموعة السورية في شأن وحدتها واتحادها، وهي الجزء الباقي في القضية العربية التي تحمل امرها سموكم، وبيتكم الكريم، منذ الحرب الماضية، فكنتم ساعين لخيرنا وخير اخواننا

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول ذلك، م.م.ت-الاردني من سنة ١٩٣٧-١٩٤٢

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل عن جهود الامير عبد الله مع الحكومة البريطانية على اثر تصريح ايدن الثاني، ص ٣٥ من الفصل الاول.

وسلامتهم، بل وسلامة البلاد العربية جمعاء، ولطالما اعتاد العرب كافة، مثل هذا منكم ومن بيتكم الكريم قديماً وحديثاً^(١).

وقد طالب اعضاء المجلس في هذه الجلسة بضرورة تحقيق الوحدة العربية بشكل عام، والوحدة السورية بشكل خاص، ف فيما يتعلق بالوحدة العربية العامة، ذكر النائب عيسى عوض "ان من واجب الامة التي اولتنا شرف ثققتها، وحملتنا عبء تمثيلها، ان نعبر عن رغبتها، ونطالب بتلبية امانيها، وفي طليعة هذه الالمانى والرغبات تحقيق الوحدة العربية" وهذا يدل على النظرة الوحدوية الشمولية للمجلس، ولكن نتيجة لتباين الاوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية لكل قطر من الاقطار العربية، فقد بين النائب عيسى عوض نوع الوحدة التي ينبغي ان تكون بين الدول العربية في تلك الفترة، حيث قال "وليست الوحدة التي نطالب بها هي تلك الوحدة الكاملة الشاملة، فنحن نقدر ما يعترض ذلك من عقبات، وليس في مقدور العرب اليوم التغلب عليها، ولكن ينبغي على الدول العربية في هذه الفترة ان تعمل على توحيد جهودها، وقواها، في جبهة سياسية واحدة، بحيث ينظم كل منها الى الاخرى فيما يداهمها من ملات، وتؤديها فيما تتقدم به من مطالب، بالاضافة الى رفع الحواجز الجمركية وعراقيل السفر بين الاقطار العربية، وان تشترك هذه الاقطار في اكثر ما يمكن من المصالح الاقتصادية، وان تتبادل في المنافع وكل ما من شأنه ان ينمي فيها روح التعاون والتآزر"^(٢).

اما فيما يتعلق بالوحدة السورية، فقد بين ان في الوقت الذي يكتفي به بهذا القدر فيما يتعلق بالوحدة العربية الكاملة، نتيجة للظروف المختلفة التي يعيشها الوطن العربي، فانه لا يمكن الاقتناع به فيما يتعلق بالبلاد السورية، فسوريا وحدة طبيعية، وجغرافية واقتصادية، فرغم ما طرأ عليها من تجزئة صنعتها القوى الاجنبية في اعقاب الحرب الاولى، فما يزال كل جزء منها يحن الى الاجزاء الاخرى، وما فتى اهلها يتلهفون الى اليوم الذي ينضمون فيه الى بعضهم بعضا، وان الوقت قد حان لأن تعود سوريا الكاملة الى الحياة الحرة، موحدة ومستقلة لتحتل المركز اللائق بها في المجموعة العربية الكبرى، لتصبح في طليعة الاقطار العربية، حاملة

(١) م.م.ت-الاردني: - جلسة ١٨/١١/١٩٤٢، مجلد سنة ١٩٤٢-١٩٤٣، ص ٤٨.

(٢) م.م.ت-الاردني: نفس المصدر، ص ٥١.

الرسالة التي يؤهلها لها تاريخها، وحضارتها، وموقعها الجغرافي الممتاز في الشرق والغرب.

كما طالب الحكومة بان تعمل على تحقيق الوحدة السورية، بكل ما في وسعها من طاقة وجهد وان تجعل المجلس النيابي على صلة بما تتطور اليه المفاوضات، وتتوصل اليه المساعي المبذولة في هذا السبيل.

وفي نهاية الكلمة ناشد النواب في المجلس النيابي السوري بمؤازرة وتأييد هذه الدعوة لتحقيق أمل الامة في الوحدة والاستقلال، حيث قال "وإن على اخواننا نواب سوريا، ان يتذكروا هذا، واننا هنا وانهم هناك في مسؤولية، سوف نحاسب عليها ان نحن فرطنا بوحدتنا التي هي اساس كل شيء".

كما تحدث في هذا المجال ايضاً النائب حسين الطراونة، ولم يخرج حديثه في مضمونه عما سبق ذكره.

وقد لاقى الطلب-الذي تقدم به هؤلاء الاعضاء في جلسة المجلس المنعقدة يوم ١٨/١١/١٩٤٢-الموافقة والتأييد الكامل من جميع اعضاء المجلس دون إستثناء، وهذا يشير الى ان جميع اعضاء المجلس كانوا يؤمنون بضرورة تحقيق الوحدة السورية^(١).

وقد اكد المجلس التشريعي الاردني على ضرورة تحقيق الوحدة السورية، في جلسته المنعقدة في ٦/١١/١٩٤٤، حيث بين المخاطر التي تحيط بالامة العربية في تلك الفترة العرجة التي تسير فيها الحرب العالمية الثانية الى مراحلها الاخيرة، والتي ينبعث فيها النشاط السياسي والمناورة الدبلوماسية تمهيداً للمطامع والنزعات المختلفة، سعياً للتوفيق بين المصالح المتضاربة بين شعوب الارض التي تتطلع وترقب مصيرها الذي لا يزال في كفة الاقدار.

وقد بين المجلس انه منذ ان اعلن الشريف حسين وابناؤه الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، للدفاع عن امانى العرب القومية، وخاضوا بسببها غمار الحرب العالمية الاولى، فما يزال العرب في مختلف الاقطار، يروون تلك الاماني بالدماء ويفقدونها بالارواح، واذا كانت العشرون سنة الماضية فترة سلام بالنسبة للشعوب غير

(١) م.م.ت-الاردني: معدو سابق، ص ٩٠

العربية، فقد كانت بالنسبة للعرب حرباً متصلة الحلقات، لم ينضب لهم فيها جرح، وقد تطورت الاوضاع خلال فترة ما بين الحربين تطوراً يدعو الى القلق والتفكير العميق، فالحركة الصهيونية التي كانت مع بدايات الحرب العالمية الاولى مجرد فكرة يستجدي اصحابها عطف العالم بشتى الاساليب، اصبحت في فترة الحرب العالمية الثانية خطراً داهماً ثبت مخالفه في فلسطين وسيطر على معظم مرافقها الاقتصادية، لذلك فمن الواجب الاسراع الى معالجة الموقف من اجل الدفاع عن النفس، والمحافظة على الوطن من هذا الخطر الذي يهدد كيان الامة القومي بأسره، وقد بين المجلس ان الطريق الوحيد لمقاومة هذا الخطر هو جمع سوريا كلها في وحدة سياسية تامة، دون اي معاملة او تسوية، بقيادة الامير عبد الله بن الحسين قائد جيش الثورة وعميد البيت الهاشمي^(١).

وقد اكد المجلس على تمسكه بمبدأ الوحدة السورية، وتأييده لها، في رده على ما تضمنته خطاب العرش السامي عام ١٩٤٦ من تأكيد على ضرورة تحقيق الوحدة السورية من اجل تحقيق عزة الامة وسلامتها من الاخطار الخارجية المحدقة بها^(٢).

وجاء رد المجلس على ذلك في الجلسة المنعقدة يوم ١٤/١١/١٩٤٦، بما يلي "لقد أعز الله الامة بما اعلنتموه على نوابها، وللناس كافة من انكم وانتم لا تستهدفون في الدعوة الى الوحدة السورية ملكاً او عرشاً بل مثل الامة ومواثيقها، وتحقيق استقرار شامل ووحد قومية عامة تحقق الفرقة، وتذهب بالتجزئة، وتضمن سلامة الوطن الواحد من عبث الاغيار، وتدعيم جبهته الداخلية، ليصان من كل خطر وان العرب عامة، واهل السابقة منهم، لن يدينوا لغير هذه الدعوة المباركة، وما اليها من زعامة موفقة مع ادراكهم جميعاً، ان حظ جلالكم من الجهاد القومي في الميادين الحربية والسياسية، قد كان وما زال المع من التاج، واعز من الملك والسلطان^(٣).

ولم يكتف المجلس بموقف التأييد للمشروع فحسب، بل وقف الى جانب الملك عبد الله والحكومة الاردنية في التصدي للهجمات التي يشنها اعداء المشروع، للطعن في نزاهته، والتقليل من شأنه، ويتضح ذلك من خلال ما قام به المجلس على اثر

(١) م.م.ت- الاردني: جلسة ١١/٦/١٩٤٤، م. ١٩٤٣-١٩٤٧، ص ١١٧.

(٢) الكتاب الاردني الابيض، ر. ٨١، ص ٢٥ وانظر ايضاً وثائق سوريا الكبرى: ص ٩-١٢.

(٣) م.م.ت- الاردني جلسة ١٤/٦/١٩٤٦، م. ١٩٤٣-١٩٤٧، ص ٢٣٦.

التصريح الذي ادلى به وزير خارجية لبنان في المجلس النيابي اللبناني يوم ١٣/١١/١٩٤٦، والذي نص على أن لبنان قد دخل الجامعة العربية على اساس استقلاله التام الناجز بحدوده الحاضرة، واستقلال كل دولة من دول الجامعة، وعلى ذلك فإن القضية التي تثار من وقت لأخرتحت اسم سوريا الكبرى لن يقبلها بأي وجه من الوجوه^(١).

ان هذا الموقف اللبناني اثار موجة استنكار عنيفة داخل المجلس التشريعي الاردني حيث طالب عدد من اعضاء المجلس في الجلسة المنعقدة يوم ١٨/١١/١٩٤٦ من محمد الشريفي وزير الخارجية الاردني، ببيان موقف الحكومة من هذا التصريح، لانه يتعلق بحقوق الدولة السورية الاقليمية التي تعتبر الاردن جزءاً منها، وقد رد الشريفي على ذلك رداً مستفيضاً، مالج فيه المشروع من جميع جوانبه.

ففيما يتعلق بالاسباب والدوافع التي تجعل الاردن يبدي تمسكه الشديد بميثاق الوحدة السورية قال "ان المملكة الاردنية الهاشمية مع استمساكها التام بميثاق جامعة الدول العربية، لن تتخلى قط عن ميثاق الوحدة او الاتحاد السوري، ليس بصفتها دولة سورية فحسب بل ليقينها ان نقض هذا الميثاق هو نقض لحقوق سوريا الطبيعية، وانكار لجهادها الوطني، ووجودها الجغرافي، ومصالحها الاقليمية المشتركة، وهو ما لا يقره سوري يؤمن بوطنه".

نستطيع ان ندرك من خلال ذلك بان الدعوة الاردنية لتحقيق الوحدة السورية لا تناقض ميثاق جامعة الدول العربية كما قال الوزير اللبناني، بل على العكس من ذلك، فان تجاهل هذه الدعوة، يعني تنكراً لجهاذ الشعب السوري ومواثيقه القومية التي سطرته الارادة الشعبية العامة، وحقوق البلاد الطبيعية في الوحدة او الاتحاد التي اوجدها الله سبحانه وتعالى.

وعن وضع لبنان في هذه الوحدة، فقد بين الشريفي موقف الحكومة الاردنية بكل صراحة من ذلك حيث قال "اذا ما جرت اعادة التوحيد فان اشتراك لبنان فيها او عدمه مسألة متروكة للشعب اللبناني لكي يقررها بنفسه، لذلك اعتبر الشريفي ان ما صرح به الوزير اللبناني يعد تدخلاً في مسألة تخص الاقاليم السورية مجتمعة،

(١) الكتاب الاردني الابيض، ج ١، ص ٨١، ص ٢٥. انظر ايضاً وثائق سوريا الكبرى: ص ٢٥

في الوقت الذي لا يرضى الشعب السوري عن وحدة بلاده أو اتحادها بديلاً، كما أنه لا يستطيع أحد أن ينسبهم تفسيحاتهم وجهادهم في سبيل تحقيق هذه الغاية طوال ثلاثين عاماً.

أما عن شكل نظام الحكم الذي كان يراه الأردن لهذه الوحدة السورية، فقد أكد الشريفي على ما ذكرناه سابقاً من أن هذا الأمر سيترك للأمة نفسها، حتى لا يبقى أي مجال لمزاعم الذين يعارضون مبدأ الوحدة السورية، بحجة الملكية أو الجمهورية، كما بين أن النظام الاتحادي، لا يتعارض مع تباين شكل الحكم حيث قال في هذا الصدد: "وإن جاز للدول العربية أن تجتمع في مجلس جامعها على اختلاف، فلماذا لا يجوز للدول السورية الإقليمية أن تجتمع في مجلس اتحادي وأن تنفذ إرادة الشعب السوري في تقرير مصالحه المشتركة وحقوقه الطبيعية؟ لا سيما إذا كانت هذه الخطوة العملية الرشيدة قد أصبحت من الوجهة الدولية حقاً من حقوقنا الخاصة،

وفي رد الشريف على ما اشاعته بعض الدوائر السياسية العربية، والصحف الموالية لها من أن المشروع يحمل بين طياته مطامع صهيونية قال: "أن الدعايات التي يوجهها المعارضون، بأن الدعوة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى تتضمن خطة تسمح بتوسع الصهيونية مثاراً للسخرة، لأن الصهيونية لن تترشح إلى أي تكتل عربي يحيط بها، ويأخذ بخانتها، بل إن في الوحدة والاتحاد قدرة دفاعية جديدة لدفع الخطر الصهيوني عن فلسطين والمجموعة السورية بكاملها، (وبمعنى آخر) كلما توطدت الوحدة السورية كلما اشتدت المقاومة للصهيونية في العالم العربي، وأنه ما دامت الوحدة ستتم بإرادة واتفاق جميع الأقاليم السورية، فإنه لا يبقى مجالاً لاثارة الريب"^(١).

وفيما يتعلق بالمعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٤٦، والتي اعتبرها معارضوا المشروع تنقص من سيادة الأردن، وبالتالي تقف حجر عثرة في طريق الوحدة السورية، فقد بين الشريفي أن هذه المعاهدة اعترفت للأردن بالاستقلال التام، واقتصرت التحالف على أن يكون دفاعياً في نطاق مجلس الأمن الدولي، مع عدم استبقاء قوات بريطانية في المنطقة إلا باتفاق الطرفين، وفي حالة الضرورات

(١) م.م.ت- الأردني جلسة ١٨/١١/١٩٤٦، م ١٩٤٣-١٩٤٧، ص ١٣٩. انظر أيضاً

الدفاعية الملحة، وهو ما تأخذ به جميع الدول المستقلة اذا اوجب ذلك مصالحها المتقابلة، وضرورات امنها الخارجي، وان وجود القوات البريطانية في شرق الاردن، وفقاً لنصوص معاهدة التحالف، لا يمس استقلال شرق الاردن او قدرته على الاتحاد مع بلدان اخرى، وقد ذكر في هذا الصدد موضحاً ذلك: "لوسلمنا بان العزلة خير من التحالف في نطاق النظام الدولي الجديد، فهل يوجب ذلك ان نتخلى عن وحدتنا الوطنية، وتحقيق اتحادنا، بعد ان حصلنا جميعاً على امكانيات تحقيقه، بغير اي انتقاص من حقوقنا السياسية والدولية المكتسبة" ثم قال زيادة في توضيح ذلك: "اريد ان نتساءل هل كانت سوريا الشمالية-مثلاً عندما ارتضت بمعاهدة عام ١٩٣٦، وما اليها من حلف عسكري- هل كانت ترفض وحدتها او اتحادها مع اقاليمها ومدنها الساحلية ذات الوضع الخاص يومئذ، ام انها تأخذ بكل توسعة على وحدتها الوطنية كلما امكنها ذلك الى ان تحقق ميثاقها الوطني كاملاً؟"

وانهى الشريقي حديثه، مؤكداً على ان الوحدة السورية الشاملة، ستكون لمصلحة الاقاليم السورية مجتمعة، كما ان هذه القضية، ستبقى مبدأً اساسياً في السياسة الخارجية الاردنية، وأمثلاً عزيزاً لدى الشعب الاردني وحكومته^(١)

وعلى اثر البيان الذي ادلى به خالد العظم وزير الخارجية السوري في المجلس النيابي يوم ١٧/٢/١٩٤٦، والذي اعتبر فيه دعوة الحكومة الاردنية لتحقيق الوحدة السورية، منافية للقواعد المتبعة بين الدول، وتناقض ميثاق الجامعة العربية^(٢) امام ذلك كله طلب عدد من اعضاء المجلس التشريعي الاردني في الجلسة المنعقدة يوم ٢٦/٢/١٩٤٦-من ابراهيم هاشم رئيس وزراء الاردن بيان موقف الحكومة من ذلك.

وقد بين رئيس الوزراء الاردني في رده على تساؤلات الاعضاء، ان موقف الحكومة من مشروع سوريا الكبرى، سبق ان اوضحه وزير الخارجية الاردني في جلسة المجلس المنعقد يوم ١٨/١١/١٩٤٦ في معرض رده على تصويب وزير الخارجية اللبناني.

(١) م.م ت-الاردني جلسة ٢٦/٢/١٩٤٦، م-١٩٤٣-١٩٤٧، ص١٢٩. انظر ايضاً

F.O. 371/52355, No 309. 30, 11, 1946.

(٢) الكتاب الاردني الابيض: و٨١، ص٢٢٩-٢٦٠. انظر ايضاً

F O. 371/52355. No.309. 30, 11, 1948

اما عن موقف الحكومة تجاه ما صرح به وزير الخارجية السوري، فقد بين ان هذه التصريحات لاتمس جوهر قضية الوحدة السورية التي لا بد منها، ولا بد من السعي اليها، وان المملكة الاردنية، لم تقم بعمل مناف لميثاق الجامعة العربية، والأجراءات الدولية المتبعة بين الحكومات الصديقة. يلاحظ من خلال ذلك ان رئيس الوزراء الاردني لم يعطي اهتماماً كبيراً لتصريحات وزير الخارجية السوري، ويرجع السبب في ذلك الى قناعته بان قضية الوحدة السورية مربوطة بارادة الشعب وليس بارادة الحكام. كما ان الحكومة الاردنية كانت ترى بانه ليس من حق فرد او اقليم نقض ارادة الشعب السوري العامة في الوحدة او الاتحاد، والتي عبر عنها بشكل واضح في قرار ٨/اذار/١٩٢٠، وهذا ما اكده ابراهيم هاشم بقوله: "ان إعادة توحيد سوريا التي جرى تقسيمها لمصلحة الامبريالية، انما هي مسألة يقرها الشعب لا أولئك الذين يعارضون المشروع لاعتبارات تتصل بمصالحهم الشخصية"

وقد حذر ابراهيم هاشم في حديثه للزعامات التي تعارض المشروع من مخاطر عودة الاستعمار من جديد، نتيجة لأصرارهم على تكريس التجزئة بين اقاليم الوطن الواحد حيث قال: "لم تحقق سوريا استقلالها الا بمساعدة دول اوروبية اخرى، وإذا مالم تتوحد سوريا من جديد، فلا يوجد ضمانة لعودة أولئك الذين جلوا عن البلاد"^(١).

وامام تمادي الزعامات السياسية السورية، والصحف الموالية لها في التهجم على الاردن، والتعرض لرجال الحكومة الاردنية، وخاصة العاملين على تحقيق مشروع سوريا الكبرى، طلب عدد من اعضاء المجلس التشريعي الاردني في الجلسة المنعقدة يوم ٧/ك/١٩٤٦، الاستماع الى جواب الحكومة الاردنية على سؤاليين،

السؤال الاول:- بيان اسباب تمادي بعض الصحف السورية بالتهجم على الاردن بشكل يسيء الى العلاقات القومية، والجهد الوطني المشترك، ويباعد بين ابناء الوطن الواحد^(٢)

(١) م.م-ت- الاردني. جلسة ٢٦/٢/١٩٤٦، م ١٩٤٢-١٩٤٧، ص ٣٤١.

(٢) انظر لمزيد من التفصيلات عن موقف الصحف السورية المهاجمة للمشروع ، هذه هي سوريا الكبرى.

السؤال الثاني:- بيان اسباب ادلاء دولة رئيس الوزراء، ووزير الخارجية اللبنانية في الحكومة السورية، بتصريحات للصحفيين من شأنها اثارة الجدل بين شطري الوطن الواحد^(١).

وقد اعتبر المجلس التشريعي الاردني ان هذا العمل يتناقض مع ما اقره وزراء خارجية الدول العربية بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢٨، واعلته بالنيابة عنهم معالي رئيس مجلس الجامعة العربية في نفس الدورة.

وقد رد وزير الخارجية الاردني على السؤالين في نفس الجلسة، فنجما يتعلق بالسؤال الاول، فقد بيّن ان ما تنشره بعض الصحف السورية من تهجم وقذف وتهريض بشكل يمس الكرامة في الاردن المعروف بجهاذه الوطني، قد جاوز اللياقات الرسمية والادبية والقومية جميعاً، مما لا يراود منه الا الاستفزاز، وهو وان كان لا ينال الا من اصحابه فان باستطاعة اي سلطة محلية ان تتفاضى عنه.

اما بالنسبة للسؤال الثاني:- فقد بين ان نقاشاً سياسياً قد وقع بينه وبين وزير الخارجية اللبناني حول ميثاق الوحدة او الاتحاد السوري، وأعقبه قيام بعض المسؤولين السوريين، بحملة مبيتة تعرضوا فيها الى الشؤون الداخلية في الاردن، لا تقل في تطرفها عن حملة الصحف السالفة الذكر، وكل هذا، لأن الاردن يدعو الى وحدة الوطن في حدود الامكانيات تنفيذاً لما التزمت به الديار الشامية، وأقرته اقاليمها بالاجماع في قرار ٨/اذار/١٩٢٠، وكان نتيجة هذا التهجم، ان رد رئيس وزراء الاردن على بيان الحكومة السورية الملقى في مجلس نوابها في ١٧/٢/١٩٤٦ بقاءً على طلب عدد من النواب في المجلس التشريعي الاردني في جلسته المنعقدة يوم ٢٦/٢/١٩٤٦ في الوقت الذي كان فيه الشريقي بالقاهرة، على رأس الوفد الاردني، للمشاركة في مناقشات الجامعة العربية، كما بين الشريقي في حديثه امام المجلس التشريعي الاردني بعد عودته، ان مجلس الجامعة العربية، قد فوجيء باثارة موضوع سوريا الكبرى من قبل الوفد السوري، وقد رحب الوفد الاردني ببحث الموضوع بحثاً خاصاً وليس رسمياً، لانه لم يكن مدرجاً في جدول اعمال المجلس في تلك الدورة، وذلك من اجل وضع حد للجدل مع الاحتفاظ بالمبادئ، وقد بين الشريقي للوفد السوري، ان وحدة الوطن او اتحاده بالطرق المشروعة، هي في نظر الاردن من صميم ميثاق

(١) انظر تصريحات رئيس الوزراء السوري- وثائق سوريا الكبرى، ص ٦٦-٦٨.

الجامعة نصاً وروحاً وهدفاً من اهدافها، وان هذه الدعوة لا تناقض المبادئ العامة للحقوق الدولية، كما بين ايضاً، ان وحدة او اتحاد سيق ان القُضمت به الديار الشامية- لا يملك اي اقليم سوري حق نقضها منفرداً، لما في ذلك من تجاوز على الارادة العامة، ومصالح الاقاليم السورية المشتركة.

وقد اطلع الشريقي المجلس التشريعي الاردني على موقف الجامعة العربية من المعاديات الاردنية السورية حول المشروع، حيث بين انه بعد ان استمع مجلس الجامعة لوجهة نظر الحكومة الاردنية في ٢٨/٢/١٩٤٦، قرر ان يعتبر البحث بهذا الموضوع خاصاً، وإحالة الموضوع الى لجنة وزراء خارجية الدول العربية الاعضاء في الجامعة، وانتهى البحث بهذا الموضوع الى وضع القرار التالي:-

”اثير- في الاونة الاخيرة- جدل حول مشروع سوريا الكبرى، فترتب على ذلك ان اجتمع وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاً خاصاً، ودرسوا فيه الامر من جميع جوانبه ووجوهه، فتبين ان احداً لم يقصد من تناوله هذا الموضوع، التعرض لاستقلال او سيادة احدى دول الجامعة او النيل من نظام الحكم القائم فيها، وعليه فقد اكدوا ان دول كل منهم متمسكة بميثاق الجامعة، وتعمل على احترامه وتنفيذه نصاً وروحاً“^(١)

وقد القى الشريقي في نفس الجلسة بياناً حول مشروع سوريا الكبرى، بيّن فيه اهداف الاردن من وراء الدعوة لتحقيق الوحدة السورية، والطريقة التي سيتم بها تحقيق هذه الوحدة، والفوائد التي ستترتب على ذلك.

ففيما يتعلق بالدوافع والاهداف بين ان الاردن لم يستهدف في كل ما فعله الا المحافظة على ميثاق الوحدة والاتحاد القومي من جهة، وعلى ميثاق جامعة الدول العربية من جهة اخرى، خاصة وان الاردن يعتبر وليد الثورة العربية الكبرى، حيث كانت اراضي ميدان الثورة الرئيسي، وان حكومته هي عين الحكومة العربية السورية التي انكمشت الى الجنوب، عندما مزق وعد بلفور وإتفاقية (سايكس بيكو) البلاد السورية، بدليل ان العلم الذي يخفق فوق ريوغ الاردن هو علم الثورة المضاء بنجمة الوحدة السورية، وهذا العلم سيبقى رمزاً للوحدة السورية بحدودها الطبيعية.

(١) م.م.ت- الاردني جلسة ٧/١/١٩٤٦ م. ١٩٤٣-١٩٤٧، ص ٢٤١-٢٤٥. وانظر ايضاً نص قرار الجامعة

العربية بشأن موضوع سوريا الكبرى، في ٢٨/٢/١٩٤٦، وثائق سوريا الكبرى: ص ٦٦-٦٨

أما سوريا الشمالية بكيانها السياسي القائم في ذلك الوقت، فقد بيّن الشريقي أنها وليدة دستور عام ١٩٢٨، وهو دستور إقليمي وُضع بعد التجزئة وعلى أساسها، والتجزئة لم تكن في الواقع إلا وليدة اتفاقية (سايكس بيكو)، وبالتالي فإن نبذ هذه المعاهدة الاستعمارية، واستعادة حقوق البلاد الوطنية التامة، لا يتم إلا بإعادة وحدة البلاد، واتحادها القومي التام.

وفيما يتعلق بتساؤلات بعض النواب السوريين عن الطريقة التي سيتم بها تحقيق الوحدة السورية، وهل ستنظم سوريا الشمالية إلى الأردن أو العكس من ذلك،

بيّن الشريقي أن الأردن لا يريد ضمّاً أو انضماماً، بل يريد تلاقياً، بحيث يلتقي الاخوان والاسرة الواحدة، ويجمع الله الششتين بعد أن توفرت أسباب اجتماعهما، وبعد ذلك تقرر وسيلة قانونية وبالتراضي، من غير اجحاف بانظمة الحكم، أو الحقوق الدولية المكتسبة، ما دام الأمر سيكون مردوداً إلى إرادة الأمة، والاتفاقات الودية بين الحكومات المسؤولة، وعلى الوجه الذي يضمن سائر الحقوق دولياً، كما بيّن أن الوحدة السورية منوطة بإرادة الشعب وحده، وأنه لا يحق لأحد أن يمنع الوطن الواحد من جمع الشمل، ومن غير اجحاف في حق أي أحد^(١).

وحول ما أثارته بعض الزعامات السورية، من أن معاهدة التحالف الأردنية البريطانية عام ١٩٤٦، تشكل حجر عثرة، يعرقل طريق تحقيق الوحدة السورية قال: "إن ارتباط الأردن بمعاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا، لا ينقص من أي وضع أو حق مكتسب في حالة أي وحدة أو اتحاد، وأن الأردن بموجب معاهدة عام ١٩٤٦، أصبحت دولة مستقلة مثل بقية الدول العربية المستقلة"

وفي رد الشريقي على ما صرح به رئيس وزراء سوريا، بأن دعوة الأردن لتحقيق الوحدة السورية، تسمي لمصلحة العرب وتجعل الاجنبي يتحين الفرص للإيقاع بجامعة الدول العربية قال: "أما نحن، فلا نعلم ما يسمي لمصلحة العرب أكثر

(١) م.م. ت. الاردني: ١٩٤٦/٢/٧، ١٩٤٣، ١٩٤٧، ص ٣٤٢

من تجزئة اوطانهم لاضعاف شأنهم كما لا نرى في تبني التجزئة المجففة بمصالح وطننا المشتركة الا ايقاعاً فعلياً بالاماني القومية، واهداف الجامعة العربية^(١)

وبعد ان استمع المجلس التشريعي الاردني لبيان وزير الخارجية حول الوحدة السورية، ادلى مجموعة من الاعضاء برأيهم في هذا الموضوع، ويمكن اجمال هذه الآراء فيما يلي:- ان المجلس التشريعي الاردني، يؤيد مبدأ الوحدة السورية تأييداً تاماً، والاردن لن يتخلى عن ميثاق الوحدة المرتبط بحقوقها القومية والطبيعية، كما انه ليس باستطاعة اقليم واحد ان ينقض ميثاق قومي مشترك، اقترته الامة مجتمعة يوم ٨ اذار ١٩٢٠، كما احتج المجلس على ما تضمنته التصريحات السورية واللبنانية، من توجيه التهم الى الاردن الساعي لتحقيق الوحدة، وهذا يعني ان المجلس كان يؤيد المساعي الوجدوية للملك عبد الله، والحكومة الاردنية تأييداً تاماً، كما انه لم يختلف مع الحكومة في وجهة النظر الخاصة بمشروع سوريا الكبرى، والوحدة السورية، بل كان يساندها الى ابعد الحدود، وهذا يبرز بشكل واضح في القرار الذي اصدره المجلس بعد انتهاء مناقشات الاعضاء، حول مشروع سوريا الكبرى والوحدة السورية، والذي نص على ما يلي:-

١- يؤيد المجلس التشريعي الاردني مبدأ الوحدة السورية الكبرى تأييداً تاماً، و يعلن تمسك البلاد الاردنية بالميثاق السوري المشترك، الصادر عن الجمعية التأسيسية الوحيدة التي ضمت نواب الاقاليم السورية مجتمعة يوم ٨ اذار ١٩٢٠.

٢- يؤكد المجلس التشريعي الاردني ان ميثاق وحدة الوطن الكبرى، والمؤيد في حينه بنتائج استفتاء الشعب السوري في كافة اقاليمه ايضاً، هو مبدأ قومي مُجمَعٌ على إحترامه، وليس لأي اقليم سوري حق نقضه بالانفراد، كما ان هذا المبدأ لا يعني التجاوز على حقوق الاقاليم الخاصة، وانتظمة الحكم القائمة فيها، ما دام الامر في تحديده وتنفيذه، سيكون مردوداً الى الإرادة القومية العامة، والاتفاقات الرضائية بين الحكومات المسؤولة.

٣- يحتج المجلس التشريعي الاردني، لنقض دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالنيابة في الحكومة السورية، ما اقترته لجنة وزراء خارجية الدول العربية في مجلس الجامعة بشأن وقف الجدل السياسي، حرصاً على تضامن الدول العربية،

(١) م.م.ت الاردني: مصدر سابق، ص ٢٤٢.

كما يحتج على ما تنشره بعض الصحف السورية من حملات مقذعة، تنال من كرامة هذه البلاد، وتسيء الى العلاقات العربية، والمصالح القومية المشتركة.

٤- يوكل المجلس للحكومة إعلان هذا القرار، وتبليغه للجهات المختلفة^(١).

ان هذا الاتجاه الوحدوي الراسخ، داخل المجلس التشريعي الاردني، وايمانه بضرورة تحقيق الوحدة السورية، قد برز بشكل واضح عندما طرحت قضية وحدة ضفتي الاردن على المجلس.

ففي ١٢/١٢/١٩٤٨، عقد مجلس الامة الاردني جلسة مشتركة برئاسة عبد الله الكليب نائب رئيس مجلس الاعيان، وحضور اعضاء مجلس الاعيان والنواب، ورئيس الوزراء توفيق ابو الهدى، وجميع الوزراء، لمناقشة قرارات المؤتمر الفلسطيني الثاني المنعقد في اريحا بتاريخ ١/١٢/١٩٤٨، والعريضة المرفوعة من هيئة مكتب المؤتمر الى صاحب الجلالة الملك عبد الله، بالإضافة الى كتاب رئيس الديوان الملكي، السوارد الى رئاسة الوزراء، وقرار مجلس الوزراء المتخذ بهذا الشأن في ٧/١٢/١٩٤٨^(٢)، وبعد ان تداول اعضاء مجلس والنواب والاعيان في قضية اتحاد ضفتي الاردن، جاء قرار مجلس الامة على النحو التالي:-

(١) م.م.ت-الاردني جلسة ٧/١٢/١٩٤٦، م. ١٩٤٢-١٩٤٧، ص ٢٤٥. انظر ايضاً الكتاب الاردني الابيض: ج ٨١، ص ٢٢٦.

(٢) نص قرار الحكومة الاردنية رقم ٥٨٢ بشأن وحدة الضفتين الصادر في ٧/١٢/١٩٤٨ على ما يلي:- ١- ان الحكومة الاردنية، تقدر كل التقدير الرغبة التي ابداهها المجتمعون، وغالبية اهل فلسطين فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين، وتراء متفقاً مع اهدافها، وهي ترحب به وتسمى للوصول اليه بالوسائل الدستورية، وتنفيذه في الوقت المناسب، وفيما تقضي به اساليب تقرير المصير.

٢- اخذت الحكومة علماً برغبة المؤتمر في ان تتم الدول العربية مهمة التحرير التي اعلنتها عند دخول فلسطين وهي ترى ان الجهود قد بذلت، ولا تزال تبذل لتحقيق الغاية المنشودة، وتعتقد ان من المصلحة الوصول الى حل ملائم لهذه القضية في اسرع وقت مستطاع

٣- تشارك الحكومة رغبة المؤتمرين في السعي لدى هيئة الامم المتحدة، لاعادة اللاجئين الى بلادهم في اقرب وقت، وتعويضهم مالياً، وهي مستمرة في مسعاها لتنفيذ هذه الرغبة.

٤- بالنظر لما لهذه القرارات من علاقة بكيان البلاد، ومستقبلها، ترى الحكومة ان يعرض على مجلس الامة، ليبيدي رأيه فيه

انظر، محمد محافظة - مرجع سابق، ص ٢٠٢

"إن مجلس الامة الاردني بجلسته المنعقدة في ١٣/١٢/١٩٤٨، بعد أن أطلع على قرار الحكومة رقم ٥٨٣ بتاريخ ٧/١٢/١٩٤٨، الذي اتخذ بناءً على مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني المنعقد في اريحا بتاريخ ٢١/١٢/١٩٤٨، يقرر بالاجماع موافقة الحكومة على سياستها في قرارها المذكور".

لقد كان صدور هذا القرار عن مجلس الامة الاردني امراً طبيعياً، وكما ذكرنا سابقاً، فقد كان المجلس متمسكاً بمبدأ الوحدة السورية، ويلج باستمرار على الحكومة لمواصلة السعي والعمل على تحقيقها، وبالتالي فانه من الطبيعي ان يلقي موضوع وحدة ضفتي الاردن، التأييد من المجلس وخاصة ان فلسطين كانت جزءاً اساسياً من سوريا الطبيعية.

ومن خلال متابعة الاراء التي ادلى بها اعضاء المجلس حول هذا الموضوع، نستطيع القول ان القرار جاء ليعبر عن وعي وادراك اعضاء المجلس لمصلحة البلاد، وايمانهم الكامل بوحدة ضفتي نهر الاردن، التي جزأهما الاستعمار عنوة كما جزأ الاقاليم السورية الاخرى الى وحدات سياسية متعددة، واعتبر الاعضاء ان اعادة توحيد ضفتي الاردن، هو التزام حقيقي بمبادئ الشرف والعزة القومية، ومبادئ الثورة العربية الكبرى، وميثاق الامة القومي، الذي نص عليه قرار ٨ اذار ١٩٢٠، إضافة الى تحقيق امل الامة في الوحدة والاستقلال والذي جاهدت من اجله طويلاً، كما اعتبر المجلس ذلك خطوة ايجابية في طريق تحقيق وحدة سوريا الكبرى من ناحية، وحماية الاراضي العربية من الاطماع الصهيونية من ناحية ثانية^(١).

وانطلاقاً من هذا الاتجاه الوحدوي الذي كان يؤمن به مجلس الامة الاردني، نجده بعد أن اطلع في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤/نيسان/١٩٥٠ على مشروع قرار وحدة الضفتين، الذي قدم اليه من قبل الحكومة الاردنية، يعلن موافقته عليه بصيغته، ويقرر رفعه الى الملك عبد الله للمصادقة عليه وقد نص القرار علي ما يلي:-

تأييداً لثقة الامة، واعترافاً بما لحضرة صاحب الجلالة عبد الله بن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الاماني القومية،

(١) م.م.ت- الاردني جلسة ١٤/ك/٢ ١٩٤٨، انظر ايضاً د.ك.و-اردنية وثيقة رقم ٩/١/٢٣ انظر ايضاً

وإستناداً الى حقوق تقرير المصير، والى واقع ضفتي الاردن الشرقية والغربية، ووحدتها القومية والطبيعة والجغرافية، وضرورات مصالحها المشتركة، ومجالها الحيوي، يقرر مجلس الامة الاردني الممثل للضفتين في هذا اليوم الواقع، في ٧/رجب/١٣٦٩هـ ٢٤ نيسان ١٩٥٠ ويعلن ما يلي:-

- ١- تأييد الوحدة الثامة بين ضفتي الاردن الشرقية والغربية، واجتماعها في دولة واحدة، هي الملكة الاردنية الهاشمية، وعلى رأسها صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين، وذلك على اساس الحكم النيابي الدستوري، والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً.
- ٢- تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين، والدفاع عن ذلك بكل الوسائل المشروعة، وبعمل الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الاماني القومية، والتعاون العربي والعدالة الدولية.
- ٣- رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الامة بهيئته الاعيان والنواب، والممثل لضفتي الاردن الى حضرة صاحب الجلالة المعظم، واعتباره نافداً حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي.
- ٤- اعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية، حال إقترانه بالتصديق الملكي السامي، وتبليغه الى الدول العربية الشقيقة، والدول الاجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرمية^(١)

نلاحظ من خلال هذه البنود ان وحدة ضفتي الاردن قامت وفقاً للاسس الدستورية المرمية، وببناءً على موافقة الاردنيين والفلسطينيين على حد سواء، وكما تظهر هذه البنود مدى الحرص في الحصول على مباركة الدول العربية لهذه الوحدة

ب- الساحة الحزبية والنقابية:-

لقد تأسست في الاردن-خلال فترة الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن- مجموعة من الاحزاب اهمها: حزب النهضة العربي، وحزب التضامن الاردني، وحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الشعبي، وحزب الاخاء الاردني، الا ان جميع هذه الاحزاب باستثناء حزب النهضة العربي لم يكن لها دور تجاه مشروع سوريا الكبرى،

(١) م.م-الاردني جلسة ٢٤ نيسان ١٩٥٠ انظر ايضاً وثائق وحدة ضفتي الاردن، دار الصحافة والنشر، عمان، ١٩٥٠ وسارمز له وثائق وحدة ضفتي الاردن.

وقتصرت في نشاطها على الاهتمام بالقضايا السياسية الداخلية في الأردن^(١) لهذا سنقتصر في الحديث عن الموقف الحزبي الأردني من مشروع سوريا الكبرى على موقف حزب النهضة العربي فقط.

لقد أسس حزب النهضة العربي في الأردن، بناءً على ترخيص من الحكومة الأردنية في ٧ أيار ١٩٤٧، وكانت غاية هذا الحزب كما نص قانونه الأساسي على ما يلي:-

- ١- العمل على تحقيق الأماني القومية وأهداف الثورة العربية الكبرى.
- ٢- انهاز البلاد سياسياً واقتصادياً وثقافياً.
- ٣- الاستفادة من موارد البلاد الطبيعية^(٢)

ولقد سارت جهود هذا الحزب لتحقيق الوحدة السورية متواكبة مع جهود الحكومة الأردنية، والمجلس النيابي الأردني، وقد عبر عن ذلك خير تعبير في تصديده للهجمات التي أخذت تشنها بعض الزعامات العربية تجاه الدعوة لتحقيق الوحدة السورية

فعلى اثر البلاغ الذي اذيع باسم الحكومة السعودية منذاً بمشروع سوريا الكبرى^(٣)، أدلى هاشم خير رئيس الحزب بحديث الى مراسلي الصحف العربية في شهر آب عام ١٩٤٧، دافع فيه عن وجهة النظر الأردنية، واستنكر التدخل السعودي في قضية تخص أبناء سوريا وحدهم، وقد قال في هذا الصدد "أن ما تضمنه البلاغ السعودي بان الدعوة الأردنية تناقض ميثاق جامعة الدول العربي، وتعتبر تعدياً على سيادة سوريا ودستورها، مدعاة للدهشة والاستغراب، وذلك لان رسائل الملك عبد الله الى الزعماء السوريين، وتصريحاته، وبياناته حول موضوع الوحدة السوديّة، واضحة

(١) الموسى - تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص ٢٢١، ٢٢٥-٢٢٠، ٢٦٠.

(٢) تشكل حزب النهضة العربي في الأردن برئاسة (هاشم خير)، وعضوية كل من عبد الله الكليب والسيد صبحي زيد، وسليم البخيت، ومثقال الفايز وحسين الطراونة، وصبري الطباع، وعبد الرحمن رشيدات، ومحمد ماضي واسماعيل البليبيسي، ووصفي ميرزا، ومحمد الخضر الحديّد ومحمد علي مدير، وجودت شعشاهة، وسليمان السوداني وعلي النابلسي وأحمد العمود انظر سليمان الموسى:- مرجع سابق، ص ٤٣٥.

(٣) انظر نص البلاغ السعودي، ملحق رقم (٤) من وثائق البلاط الملكي العراقي

فيما يتعلق بترك الخيار للشعب السوري في قبول نظام الوحدة أو الاتحاد، وليس هناك أي محاولة لفرض نظام ما بالقوة حتى ترى الحكومة السورية أو أي حكومة عربية أخرى، أن هناك اعتداء على ميثاق الجامعة العربية وخطر يهدد كياناتها.

كما استنكر هاني خير تدخل الحكومة السعودية في قضية تخص أبناء سوريا وحدهم دون غيرهم حيث قال: "أن البلاغ السعودي حول وحدة الاقاليم السورية، ولد استياءً شديداً واستنكاراً لدى مختلف طبقات الشعب الاردني وهيئاته الوطنية، وانه ينطوي على تدخل جريء من الحكومة السعودية في شؤون تخص أبناء البلاد السورية وحدهم"^(١).

وامام التصريحات التي ادلى بها جميل مردم رئيس وزراء سوريا في اوائل شهر آب ١٩٤٧، والتي تعرض فيها لبيان الملك عبد الله عن الوحدة السورية الصادر في ٧/أب/١٩٤٧، بأسلوب غير مألوف^(٢)، ادلى هاشم خير رئيس الحزب بحديث لبعض مراسلي الصحف العربية بين فيه ان الحكومة السورية لو تقبلت دعوة الملك عبد الله لعقد المؤتمر التمهيدي، بنفس العاطفة التي تدفع الملك عبد الله لتحقيق الوحدة السورية، ولو ان زعماء سوريا تلمعوا ما تضمنته رسائل الملك عبد الله من نوايا طيبة لخير سوريا، وخير العرب، لما بدرت من جميل مردم تلك التصريحات المثيرة والتي اعتبرها الاردنيون جميعاً، تمس كرامتهم وتؤذي شعورهم وتحرق وطنيتهم، وتجردهم من فكرة قومية جاهدوا في سبيل تحقيقها منذ سبعة عشر سنة^(٣).

كما ارسل رئيس الحزب في ١٤/أب/١٩٤٧، برسائل الى كل من رئيس الجمهورية السورية ورئيس وزرائه، بين فيها ان التصريحات السورية، تعد ضربة قاصمة للعلاقات بين الشعبين الشقيقين الاردني والسوري، لما تضمنته من كلمات نابية اساءت الى شعور الشعب الاردني وكرامته، بالإضافة الى تهجمها الشديد على

(١) د.ك.ويفدان: م.ر.، ٢٦٤٩/٢١١، و.ر. ١٢، ص.٢٠. انظر ايضاً الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية و.ر. ١٤، ص.٢٤.

(٢) الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية- و.ر. ٩، ص.٢١.

(٣) نفس المصدر: و.ر. ٩، ص.٢٢.

مقام الملك عبد الله الذي يدين له ولاؤه العرب جميعاً، بما وصلوا اليه من مظاهر الحرية والسيادة والذي يحمل له الشعب الاردني اصدق آيات الولاء والاخلاص^(١).

وامام التصريحات والدعايات التي اخذت تبثها الحكومة السورية والسعودية من اجل التشكيك في نزاهة مشروع سوريا الكبرى، والتقليل من شأنه، عقد مجلس حزب النهضة جلسة في مركزه بعمان يوم ٢٩/أب/١٩٤٧، ناقش فيها هذه التصريحات وفي اليوم الثاني اصدر الحزب بياناً، اعلن فيه عن اسفه واستنكاره للتصريحات السورية التي لا هدف لها سوى إختلاق التضليل وعرقلة سير مشروع سوريا الكبرى، الذي يعد مطمح الشعب وامله، وقد اوضح بيان الحزب بكل تفصيل حقيقة الدعوة الاردنية واهدافها.

اما عن الاسباب والدوافع التي جعلت الشعب الاردني، يتمسك بفكرة الوحدة السورية، فقد نصت المادة الاولى من البيان على ما يلي: "فالاردنيون جميعاً، يعتبرون مشروع سوريا الكبرى ميثاقهم القومي وهدفهم القومي الاول المستمد من قرار المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق يوم ٨ اذار ١٩٢٠، والمؤيد بقرار المجلس التشريعي الاردني في مختلف دوراته وبالإجماع الشعبي العام في المؤتمر الاردني الخامس المنعقد في ٦ حزيران ١٩٣٦".

وقد اعتبر الحزب ان بيانات وتصريحات الحكومة السورية حول مشروع سوريا الكبرى تناقض وتخالف المبادئ القومية التي سطرتهما الإرادة الشعبية العامة، في بلاد الشام بحدودها الطبيعية، وهذا ما بينته المادة الثالثة من البيان حيث نصت على ما يلي: "يستغرب حزب النهضة العربية تقدم رئيس وزراء سوريا للرد على بيان جلالة الملك عبد الله المعظم بينما البيان الملكي موجه من جلالته بصفته وارث النهضة العربية الى الشعب، اذ عدا ما في هذا التصرف من تجاوز على حقوق الهيئات القومية، وإعتداء على حريات الاحزاب السياسية، فانه لا يمكن ان يعتبر مبرراً للنكول عن تنفيذ ميثاق قومي اقره ممثلو الاقاليم السورية مجتمعة عام ١٩٢٠، ولا يزال الشعب في جميع بقاع سوريا الطبيعية يعتبرونه قائماً ويدعوا هيئاته السياسية الى السعي لتحقيقه بقوة واستمرار"^(٢).

(١) نفس المصدر: و. ١١، ص ٣٣

(٢) د. ك. وسيفدار م. و ٢١١٢/١٤٩، و. ١٢، ص ٢١.

كما أكد على ذلك في المادة الرابعة من البيان حيث قال: "إن ما يبعث على الأسى والأسف معاً أن يصب جميل مروم بك تصريحه في لهجة يبدو فيها التحامل واضحاً على مشروع وطني عظيم، وأن يصيغه في عبارات حاكمة ومحشوة باتهامات خطيرة، لفقت قصداً ضد قضية قومية، تحتل من قلوب السوريين جميعاً، موضع القداسة والاحترام، لأن فيها وحدها تتمثل رغبتهم الحية في جمع شملهم، وتنظيم صفوفهم وتعزيز نفوذهم".

وقد استنكر الحزب بشدة، محاولة الحكومة السورية إشراك الحكومات غير السورية في قضية تخص أبناء سوريا وحدهم دون سواهم، وهذا ما أكدته المادة الثالثة من البيان حيث نصت على ما يلي: "يستنكر حزب النهضة العربية أشد الاستنكار، محاولة الحكومة السورية إشراك الحكومات غير السورية في قضية سورية محضة، تخص السوريين وحدهم، ولا يجوز أن يتدخل فيها أحد غيرهم أو يقبل رأي غيرهم"^(١).

ولم يكتف الحزب في بيانه بالدفاع عن الدعوة الأردنية أمام الهجمات التي تعرضت لها بل سعى إلى استقطاب الرأي العام العربي، وضم جهود الأحزاب والهيئات السياسية في سوريا إلى المساعي الوجدانية الأردنية، ويتضح ذلك من خلال المادة الخامسة من البيان حيث نصت على: "أن الحزب يتجه ببيانه هذا إلى الرأي العام في الاقطار العربية وإلى النواب السوريين، وجميع الأحزاب السياسية، والهيئات القومية في سوريا، مذكراً بالميثاق القومي المشترك الذي وضع في ٨ آذار ١٩٢٠، ومنبهاً إلى الاخطار التي يتعرض لها استقلال الوطن السوري الأكبر من جراء استمرار تجزئته، وداعياً الجميع إلى التعاون بصدق وإخلاص في سبيل العمل لتحقيق الوحدة والتمشيد، وصيانة استقلال سوريا، وحريتها وتوطيد مكانتها العالية"^(٢).

(١) انظر البيان ملحق رقم (٥) من وثائق البلاط الملكي العراقي وانظر أيضاً الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية أزلية، و. ر. ١٣، ص ٢٩.

(٢) د.ك. وسيفداد، م.و، ٣١١/٣٦٤٩، ص ١٣ أيضاً و. ر. ١٦، ص ٢٤. انظر أيضاً الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية أزلية و. ر. ١٣، ص ٢١.

وعلى اثر الاحداث التي وقعت في دمشق عام ١٩٤٩، أصبحت دعوة الحزب اكثر شمولاً، فقد اجتمع الحزب بمركزه في عمان خلال شهر أيار من نفس العام، واصر بياناً دعا فيه الى ضرورة تظافر الاحزاب والهيئات الوطنية في سوريا الشمالية والجنوبية، ومبادرتها الى العمل الجاد والحازم وقد رأى الحزب ان الحل السليم لمعالجة الاوضاع السياسية القائمة في البلاد الشامية في ذلك الوقت، هو تحقيق وحدتها، فالتجارب المريرة التي يعيشها عرب فلسطين والاحداث التي جرت في سوريا الشمالية عام ١٩٤٩، وما نتج عنها من انقلابات سياسية عرضت امن المنطقة للخطر الاجنبي مرة ثانية، تستدعي استعدادات قومية كاملة، وتعبئة وطنية شاملة، لدفع كل خطر اجنبي وصد كل محاولة للعدوان على حرية الوطن السوري الاكبر، وان هذه الاستعدادات لن تتم لا في ظل الوحدة السورية الكبرى.

ولتحقيق ذلك فقد دعى الحزب جميع الاحزاب والهيئات الوطنية في جميع الاقطار الشامية، الى عقد مؤتمر قومي عام، يجتمع في بيروت او عمان او القدس، للنظر في الاحوال السياسية القائمة في الديار الشامية، ودراسة الوسائل التي تحميها من خطر العدوان الاجنبي، ووضع الخطط اللازمة لتحقيق وحدة اجزائها في ظل نظام سياسي يمنح الطمأنينة والسكينة والازدهار وبشكل يصون حرية ابناء البلاد، ويضمن لهم جميعاً القوة والسلامة والمعظمة.

وبين الحزب في بيانه ان هذه الدعوة تقوم على دوافع وطنية محضة، املتها الضرورة القومية، والاطار المحقة بالديار الشامية، وأشار ايضاً الى دعوته التي وجهها في ٢٠/أب/١٩٤٧ الى زعماء سوريا الشمالية، وما واجهته هذه الدعوة من مقاومة وسخرية كان نتيجتها فتح المجال امام العدوان الصهيوني ليصيب العرب بضربة مفعجة في فلسطين عام ١٩٤٨، وقد حذر الحزب في هذا البيان زعماء سوريا ان يكرروا نفس الاخطاء التي وقعوا بها في الماضي من اجل المحافظة على مصالحهم الشخصية

وقد اكد الحزب في هذا البيان على ما ذكره في بيانه الصادر في ٢٠/أب/١٩٤٧، من ان قضية الوحدة السورية هي قضية تخص ابناء سوريا وحدهم، ولا علاقة لاي من كان من حكومات الدول العربية الاخرى.

وقد اكد الحزب في نهاية البيان على تمسك الشعب الاردني بوضفتيه الشرقية والغربية بمبدأ الوحدة السورية الكبرى، لما فيه خير العرب عامة، واهل سوريا الطبيعية خاصة، ومما جاء في هذا الصدد، أن الشباب العربي في سوريا الجنوبية، وجميع الهيئات الوطنية في عمان والقدس، وناپلس والخليل وغيرها، لا يرون وسيلة لصيانة الوطن العربي، وضمان حدوده من الاخطار الاجنبية. الا بتحقيق مشروع وحدة الاقطار الشامية، ففي تلك الوحدة حياة العرب وتأمين اسباب قوتهم وإعلاء مكانتهم^(١).

كما رفع الحزب في ٨ اذار ١٩٤٩ مذكرة الى الملك عبد الله أيد، فيها جهوده لتحقيق الوحدة السورية^(٢).

اضافة الى موقف حزب النهضة، فقد وجدت مجموعة من الاندية والنقابات، كان لها دور بارز تجاه مشروع سوريا الكبرى، وقد عبرت هذه الهيئات عن موقفها بشكل واضح من المشروع في الاحتفالين اللذان اقيماني صالة سينما البتراء، الاول في ٢٧ تموز ١٩٤٧، والثاني في، شباط ١٩٤٧، وشارك في هذين الاحتفالين زعماء القطاعات الشعبية والهيئات الوطنية، وزعماء العشائر، وقد القيت في هذه الاحتفالات، مجموعة من الخطب اكدت علي ما يلي:-

- ١- تمسك الشعب الاردني بالوحدة السورية التي تعتبر الاردن جزءاً منها على الرغم مما بليت به الديار الشامية من تجزئة.
- ٢- علي الزعامات السياسية في سوريا أن يتخلوا عن المصالح الشخصية الخاصة في سبيل تحقيق المصلحة العامة.
- ٣- ان الوحدة السورية تحتمها حقوق البلاد الطبيعية، والتي ترتبط مع بعضها بعضاً بروابط الدين، والدم، واللغة والجنس والاهداف المشتركة
- ٤- ان ما يشاع احياناً من افكار هزيلة، تهدف الى الطعن في مبادئ الثورة العربية الكبرى، واماني الامة العربية، ليس الا محاولات ممن لم تسمو افكارهم الى ما سمت اليه افكار الملك عبد الله القومية، وكل من يقف في طريق هذه الدعوة من الزعماء واصحاب الاقلام، انما هو شخص مجروح الضمير والوجدان،

(١) جريدة الاردن ع ١١٢٨٤، ١٨/ ايار/ ١٩٤٩.

(٢) نفس المصدر ع ١٢٧٩، ١٠/ اذار/ ١٩٤٩.

٩.

ويعتبر مجرماً بحق والوطن والامة، ويعمل على خدمة الدعايات المأجورة التي تحقق اهداف المستعمر.

- ٥- تمسك ابناء الاردن بمبادئ الثورة العربية الكبرى، ودعوة عبد الله بن الحسين لتحقيق الوحدة السورية، ومقاومة كل الدعايات المأجورة التي تهدف الى النيل من حقوق البلاد السورية الطبيعية.
- ٦- التأكيد على الملك عبد الله من اجل مواصلة السعي لتحقيق الوحدة السورية^(١).

من خلال هذا الموقف الذي اظهرته الاندية والنقابات في الاردن، تجاه الوحدة السورية نستطيع ان ندرك الحقائق التالية:-

- ١- ان الهيئات والزعامات السياسية في الاردن، وخاصة التي شاركت في هذين الاحتفالين، لم تكن تعترف بشيء اسمه الاردن ككيان سياسي قائم بذاته، بل كانت تؤمن بأن الاردن ليس الا جزءاً من سوريا الكبرى (بلاد الشام بحدودها الطبيعية)، وإن هذا الايمان بالوحدة السورية، يقوم على اساس حقوق البلاد الطبيعية التي اوجدها الله سبحانه وتعالى، اضافة الى ما يربط بين اجزاءها من روابط الدين واللغة والجنس والدم والاهداف المشتركة.
- ٢- ايمان الشعب الاردني بدعوة عبد الله بن الحسين لتحقيق الوحدة السورية، واعتبارها استمراراً في حركة الجهاد العربي الذي بدأته الثورة العربية الكبرى.

إضافة الى ذلك فقد كانت الاندية والنقابات ترى ان تحقيق مشروع سوريا الكبرى، يعني الالتزام بمبادئ الثورة العربية الكبرى التي تقوم على الوحدة والحرية والاستقلال، والمواثيق الوطنية، والمثل العربية العليا، وان مقاومة المساعي الهادفة لتحقيق المشروع، بعد جريمة في حقوق الوطن العربي والامة وليس له تفسير سوى خدمة المصالح الشخصية، والدعايات المأجورة التي تخدم اهداف المستعمر.

(١) الجزيرة ع ١٣٨، ٢٩/تموز/١٩٤٦، انظر ايضاً نفس المصدر ع ١٥٣، ٢٠/شباط/١٩٤٧

جـ- الساحة الشعبية العامة:-

اما الساحة الثالثة التي عبر فيها الشعب الاردني عن موقفه من مشروع سوريا الكبرى، فهي الساحة الشعبية العامة، ويمكن التعرف على موقف هذه الساحة بشكل واضح من خلال مقررات المؤتمر القومي الاردني^(١)، الذي عقد في قاعة سينما البتراء في ١٢ ايلول عام ١٩٤٧، بناءً على دعوة حزب النهضة العربي الاردني، وقد حضر هذا المؤتمر محمد الشريفي ورئيس الديوان الملكي في ذلك الوقت مندوباً عن الملك عبد الله، وحضور الاعضاء الاردنيين في المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق عام ١٩٢٠، بالإضافة الى اعضاء المجلس التشريعي الاردني ورؤساء البلديات، وزعماء المقاطعات، وشيوخ العشائر، واعضاء منظمات الشباب، وفود مختلف الهيئات الشعبية والمؤسسات الاهلية المختلفة، وقد وضع المؤتمر ميثاقاً قرر فيه الامور التالية:-

اولاً- يقرر المؤتمر القومي الاردني ان المملكة الاردنية الهاشمية، تقع في الصميم من الشام، وهي جزء لا ينفصل عن سوريا الطبيعية، وبما ان تجزئة سوريا الطبيعية الى دويلات سنة ١٩٢٠، تمت بتأثير القوى الاجنبية، لمصلحة الاستعمار والغزو الصهيوني وحدهما، وبما ان القوى الاجنبية قد زالت، فقد اصبح الواجب الوطني، والضرورة القومية، والمستقبل المشترك، والمصلحة العامة تدعو الى العودة الى الوحدة السورية الطبيعية.

كما اكد المؤتمر في المادة الاولى من الميثاق، على تمسك الشعب الاردني بوحدة سوريا الطبيعية، والتي عبرت عنها الارادة الشعبية العامة في الديار الشامية في اكثر من مناسبة سواء اكان ذلك امام لجنة كنج كراين عام ١٩١٩، وبما نصت عليه المادة الثانية من الدستور السوري الذي وضعت الجمعية التأسيسية في دمشق عام ١٩١٩ وحذفها الفرنسيون فيما بعد، او في قرار ٨ اذار ١٩٢٠. إضافة الى قرار المجلس التشريعي الاردني في ٧/١٢/١٩٤٦^(٢).

من خلال ذلك، نستطيع ان ندرك ان الشعب الاردني كان متفقاً في وجهة نظره الخاصة بالوحدة السورية مع الحكومة الاردنية، والمجلس التشريعي والاحزاب، هذه النظرة تقوم على اساس ان بلاد الشام بحدودها الطبيعية، تشكل وحدة واحدة لا تقبل

(١) انظر مقررات المؤتمر القومي الاردني ملحق رقم (٦) من وثائق البلاط الملكي العراقي

(٢) دك-بغداد ٣٦٩/٢٦٤٩، و.ر. ٤، ص٧-٩، انظر ايضاً نفس الملف و.ر. ٧، ص٤١، وانظر ايضاً الوحدة السورية الطبيعية حقيقة ازلية، و.ر. ١٧، ص٤١

التجزئة استناداً الى حقوق البلاد الطبيعية، والمواثيق القومية، والارادة الشعبية العامة.

اما المادة الثانية من الميثاق، فقد اكدت على تمسك الشعب الاردني المطلق بالملك عبد الله، ومسايعه الهادفة لتوحيد الاقاليم السورية، حيث نصت على ما يلي: "يرفع المؤتمر شكر الشعب الاردني العميق وولاءه المطلق لحضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين المعظم، لجهوده المشكورة التي دأب جلالتة على بذلها في سبيل تحقيق وحدة الاقاليم السورية، واتحادها على الوجه الذي يكفل جميع الحقوق القومية.

ولم يكتف الشعب الاردني بتأييد المشروع ومساندته داخل الاردن، بل عمل على مساندة مساعي الملك عبد الله والحكومة الاردنية على الساحة العربية، في محاولة لتوحيد المساعي وخاصة في الاقاليم السورية-من اجل تحقيق وحدة اقليمها، وهذا ما اكدته المادة الثالثة من الميثاق، حيث نصت على ما يلي: "يوجه المؤتمر تحيات الاردن الى الشعب السوري في الوطن السوري الاكبر، ويناشد المؤتمر الهيئات السياسية والمنظمات القومية في جميع البلاد السورية، ان توحد جهودها الوطنية، وان تسعى في سبيل تحقيق وحدة الاقاليم السورية او اتحادها، طبقاً للمباديء القومية دون اي اهتمام بما يرسل من الدعايات المفرضة عندها.

واستنكر المؤتمر في المادة الرابعة من الميثاق، الاساليب التي تتبعها الدوائر الرسمية في دمشق، لإرغام الشعب على التذكر لمشروع قومي، سبق ان ايده ممثلوه ونوابه واحزاب بصورة رسمية، كما استنكر الحملات الصحفية التي تتهم على المشروع بالقاذ نابية وعبارات جارحة.

وقد عارض المؤتمر تدخل حكومات عربية غير سورية في قضية تخص ابناء سوريا وحدهم، وهذا ما اكدته المادة الخامسة من الميثاق، حيث نصت على ما يلي: "يناشد المؤتمر الدول غير السورية، ان تلتزم الحياد الدقيق في هذه الدعوة القومية، وان لا تتدخل في شؤون تتعلق بالشعب السوري وحده، كما يلفت المؤتمر انظار الدوائر الرسمية في بعض العواصم العربية، الى ان الدعوة القومية الحرة لا تناقض نصوص ميثاق جامعة الدول العربية لا نصاً ولا روحاً".

وفي المادة الاخيرة من الميثاق، اكد المؤتمر على ان هذه القرارات تعتبر الميثاق القومي والمنهاج السياسي العام للشعب الاردني، كما ان الشعب الاردني، طالب كل

حكومة اردنية تضطلع باعباء الحكم، ان تسعى جاهدة بقوة واخلاص، لتحقيق ما تتضمنه بنود هذا الميثاق من اهداف قومية، واماني وطنية، ويحملها كل مسؤولية وطنية تنشأ بسبب تخلفها عن تأدية هذه الرسالة القومية العظمى^(١).

وعلى اثر قرار مجلس النواب السوري الصادر في ١٩٤٧/٩/٢٩، الذي استنكر مشروع سوريا الكبرى، وايد خطاب رئيس الجمهورية السورية برفض فكرة الوحدة السورية^(٢)، أبرق رئيس المؤتمر القومي الاردني هاشم خير برقية الى رئيس مجلس النواب السوري، مع صورة عنها، الى رؤساء الاحزاب والصحف السورية، رداً على موقف مجلس النواب السوري الانفصالي، وقراره المتضمن نقض ميثاق الوحدة السورية المشترك، وقد نصت المذكرة على ما يلي:-

"اطلع الرأي العام الاردني في كثير من الأسس والاسف، على قراركم في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٩، المتضمن تأييدكم لخطاب فخامة رئيس الجمهورية السوري، المناقض لميثاق الوحدة السورية الطبيعية، والمنافي للتقائيد القومية، وان المؤتمر القومي الاردني، الممثل لجميع طبقات الشعب، اذ يعلن استمساكه التام بميثاق الوحدة، ويستنكر بشدة خروج المجلس النيابي السوري على ميثاق الامة الواحد المشترك، وعدم تحييصه المقترحات الاردنية في الوحدة او الاتحاد، متاثراً بتهم مزورة ومزاعم مفروضة، صادرة عن من لم يزل الشعب السوري يشكو تزويرهم في الانتخابات النيابية، حرصاً على تخليدهم في الحكم، وعلى انتزاع سلطة المجلس باخراجه عن حدود مهامه الدستورية دون ان يلاحظوا ان المجلس النيابي لسوريا الشمالية، لا يملك حق نقض مقررات المجلس التأسيسي العام، كما ان اي جزء من اجزاء الوطن الواحد، لا يملك منفرداً حق نقض ما قرره الكل. مجتمعين.

(١) د.ك.و. بغداد م.ر ٢٦٤٩/٢١١، و.ر ٤، ص ٨-٩، و.ر ٧، ص ١٢-١٣ انظر ايضاً الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية، و.ر ١٧، ص ٤٢-٤٤.

(٢) انظر نص قرار مجلس النواب السوري، م.و.ت. دمشق، وثائق الدولة، مجموعة وثائق وزارة الداخلية، القسم مشروع سوريا الكبرى من سنة ١٩٤٧-١٩٥٠، م.ر ٤، و.ر ٢/٢٠/٢ وسارمزل م.و.ت. دمشق: مجموعة وثائق وزارة الداخلية م.ر ٤.

ان الاردن اذ يحتج على موقفكم الباطل من دعوتكم الاخوية الحققة، ويؤكد لجلسكم الموقر عزمه الصادق على مواصلة النضال المشروع في سبيل تحقيق وحدة الوطن السوري الاكبر والاماني القومية^(١)

يضاف الى ذلك انه كان لهذه التصريحات السورية المعادية للمشروع، ردة فعل كبيرة لدى جميع فئات الشعب الاردني، حيث قام كل من زعماء العشائر والهيئات الدينية الاسلامية والمسيحية، وزعماء الهيئات الوطنية، والاندية الشبابية، برفع برقيات احتجاج واستنكار لهذه التصريحات، الى كل من رئيس الجمهورية السورية ورئيس وزرائه والى مجلس النواب السوري ايضاً^(٢).

(١) الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازيلية، و.ر. ١٩، ص ٤٦-٤٤

(٢) نفس المصدر، و.ر. ١٢، ص ٢٥-٢٨

الفصل الثالث

الجامعة العربية ومشروع سوريا الكبرى

- ١- مشروع سوريا الكبرى في مشاورات الوحدة العربية عام ١٩٤٣-١٩٤٤
- ٢- اثر قيام الجامعة على المشروع
- ٣- موقف الملك عبدالله من الجامعة العربية

١- مشروع سوريا الكبرى في مشاورات الوحدة العربية ١٩٤٣-١٩٤٤

أبرزت الحرب العالمية الثانية أهمية المنطقة العربية من الناحية الاستراتيجية لاحتوائها على طرق المواصلات التي تربط الشرق بالغرب، إضافة إلى المواد الخام التي تشكل عصب الصناعة الغربية، وتأكدت أكثر من ذي قبل نظرة الدول الاستعمارية للمنطقة على اعتبار أنها تشكل وحدة متكاملة من النواحي الاقتصادية والجغرافية والبشرية، وكانت السياسة البريطانية -بصفقتها صاحبة النفوذ القوي في المنطقة العربية- ترى التعامل معها على هذا الأساس، بهدف السيطرة عليها والاحتفاظ بها كمنطقة نفوذ بريطاني^(١).

وفي نفس الوقت الذي أخذت بريطانيا تنظر فيه هذه النظرة إلى المنطقة العربية، اشتدت الحركة العربية المطالبة بالاستقلال والوحدة^(٢) وكان نتيجة لذلك أن قام المسؤولون البريطانيون بالبحث عن طريقة تجنب المنطقة العربية الانفجار القومي المعادي لها فبدؤوا بالترويج لقيام تنظيم إقليمي يجمع شمل الدول العربية في منظمة إقليمية واحدة تكون مكاناً للمناقشات والمجادلات؛ بهدف إستنفاد مجهودات الدول العربية في مجادلات عقيمة من ناحية، وشغل العناصر الوطنية العربية بهذه المنظمة وصرفها عن هدفها الحقيقي الرامي إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة من ناحية ثانية^(٣).

يضاف إلى ذلك أنه في الوقت الذي كان فيه العرب يتطلعون إلى الاستقلال والوحدة لم يكن موقف بريطانيا العسكري يسمح لها بالتفرغ لمعالجة السياسة الداخلية في الوطن العربي فلم يلبث أن زال عنها خطر المحور في الشمال الأفريقي حتى رأت ضرورة الاستجابة -ولو مظهرياً- لبعض آمال الشعب العربي، وخاصة بعد أن أدركت بريطانيا المشاعر العربية العدائية تجاه سياستها التي خيبت آمال العرب

(١) مفيد محمود شهاب-جامعة الدول العربية (ميثاقها وإنجازاتها)، معهد البحوث والدراسات القومية، القاهرة، سنة ١٩٧٨، وسارمز له مفيد محمود شهاب جامعة الدول العربية

(٢) مجلة شؤون عربية، ج ٢٥، ص ٢٢.

(٣) بيان نوبهض الحوت - مرجع سابق ص ٤١٩

كثيراً، سواء كان ذلك في آسيا العربية، أو في الشمال الأفريقي ومن هذا المنطلق رأت تأسيس نوع من الوحدة وبالشكل الذي يخدم مصالحها^(١).

وهكذا نستطيع القول إن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية كانت الدافع الحقيقي وراء تبني بريطانيا لفكرة إنشاء جامعة الدول العربية، وذلك من أجل استمرار سيطرتها على المنطقة العربية، وتأمين مصالحها الحيوية المتمثلة بالمواد الخام وطرق المواصلات، إضافة إلى إحتواء التيار الوجودي المندفع، نحو تحقيق الوحدة العربية، وتكريس الإقليمية، وتشجيع النزعات الاستقلالية المتمثلة بقيام الدول القطرية^(٢).

ونتيجة لهذه الأمور؛ أثير موضوع الوحدة العربية في مجلس العموم البريطاني، حيث وجه أحد أعضاء المجلس سؤالاً إلى (انتوني إيدن) وزير الخارجية في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٣، عما إذا كانت تتخذ تدابير لزيادة التعاون السياسي بين البلدان العربية في الشرق الأوسط، بقصد إنشاء حلف عربي في النهاية. فأجاب المستر (إيدن) «إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية أو السياسية بينهم ولكن من الواضح أن المبادرة بأي مشروع من هذا القبيل يجب أن تصدر من العرب أنفسهم، وعلى ما أعلم لم يوضع حتى الآن مشروع كهذا يتمتع بالاستحسان العام»^(٣).

وهكذا كان تصريح (إيدن الثاني) بمثابة إشارة البدء لحكام الدول العربية والإيعاز لهم بإجراء الاتصالات على المستويين الدولي والعربي لتحقيق الآمال العربية في وحدة بلادهم. وكان هدف بريطانيا من هذا التصريح إيجاد نوع من التعاون على شكل تنظيم إقليمي تتمكن من خلاله السيطرة على جميع الدول العربية.

(١) سيد نوفل: - العمل العربي المشترك (ماضيه ومستقبله)، ج ١، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٦٨، ص ٥٨، وسارمز له سيد نوفل: العمل العربي المشترك

(٢) مجلة شؤون عربية - ع ٢٥، ص ٢٢

(٣) جريدة الهدى، ع ٢٥٥، ١٠/١٤/١٩٤٦. وانظر أيضاً عبد الرزاق الحسيني تاريخ الوزارات العراقية ج ١، ط ٧، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٥، ص ٢٩ وسارمز له الحسيني تاريخ الوزارات العراقية، سيد نوفل: العمل العربي المشترك ص ٥٩

ونستطيع القول: من خلال ما تقدم -إن تصريح (إيدن الثاني) بتأسيس جامعة عربية تقوم على أساس إقليمي، كانت بمثابة ضربة قاصمة لمشروع سوريا الكبرى الذي نادى به الأمير عبدالله بن الحسين، ومشروع الهلال الخصيب الذي كان ينادي به نوري السعيد^(١)

إن ما يهمنا في هذا الصدد هو الموقف العربي من مشروع سوريا الكبرى، بعد أن أعطت بريطانيا إشارة البدء لحكام الدول العربية لأجراء المباحثات والعمل على تحقيق نوع من الوحدة بالشكل الذي يخدم مصالحها كما ذكرنا سابقاً.

أمام تصريح (إيدن الثاني) قام نوري السعيد بجهود مكثفة لاقتناع حكام الدول العربية بعقد مؤتمر لبحث موضوع الوحدة العربية، والطرق الواجب إتباعها لمعالجة تلك الفكرة، وإخراجها إلى حيز الوجود^(٢) وعلى الرغم من عدم إرتياح الحكومة البريطانية لذلك، فقد تابع نوري السعيد مساره في هذا الاتجاه حيث أرسل رسالة إلى مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر في ١٧/٣/١٩٤٣، طرح فيها أفكاره وتصوراته لفكرة الوحدة والغرض من عقد المؤتمر المقترح^(٣) كما قام في نفس الشهر بإرسال وفد عراقي برئاسة جميل المدفعي وزير الدفاع العراقي إلى سوريا والأردن للتشاور مع المسؤولين في البلدين، وبحث قضايا التعاون المشترك، والدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي لهذا الغرض. وكان جميل المدفعي قبل سفره قد إجتمع بالسفير البريطاني في بغداد حيث أبلغه سرور الحكومة العراقية بتصريح (إيدن الثاني) وأهمية المساندة البريطانية لتحقيق أهداف الأمة في وحدة بلادها. وأكد له إن تحقيق

(١) هيد الله بن الحسين - مصدر سابق، ص ٢٠٥-٢٠٨.

(٢) مجلة شؤون عربية: ع ٢٥، ص ٣١.

(٣) كان المصعب الذي دفع الحكومة البريطانية إلى عدم الارتياح للمساعي العراقية مع الحكومات العربية هو خشيتها أن يستغل هذا الأمر من أجل الدعاية ضد الصهيونية الأمر الذي قد يخلق توتراً في المنطقة قد يؤدي إلى إرباك الجهود العربي البريطانية في المنطقة ومن أجل تبديد هذه المخاوف تعهد نوري السعيد للحكومة البريطانية بأن لا يزيد عدد ممثلي كل دولة عربية عن اثنين أو ثلاثة وتكون محادثات المؤتمر سرية كما تعهد بإطلاع الحكومة البريطانية على ما يدور في هذا المؤتمر وعدم استغلاله لأغراض الدعاية.

ذلك لا يتناقض مع المصالح البريطانية في المنطقة، ولا يسبب أي متاعب لها^(١). إلا أن الوفد العراقي فشل في مسعاه في سوريا ولبنان والأردن. فسوريا مشغولة بالانتخابات النيابية. ولبنان منقسمة إلى فريقين: فريق يناصر فكرة التعاون بين الدول العربية إلى حد محدود، وفريق يناصر الوحدة الكاملة. أما الأمير عبدالله فأرائه واضحة كل الوضوح، إذ يناصر فكرة الوحدة السورية ويعتبرها العامل الأساسي في بناء الوحدة العربية، كما كان في نفس الوقت متخوفاً من الجهود التي يبذلها نوري السعيد والتي لا يعرف دوافعها الحقيقية^(٢) يضاف إلى ذلك، إن مصطفى النحاس رفض ما اقترحه الوفد العراقي. ففي التقرير الذي بعث به (اللورد كيلران) السفير البريطاني في القاهرة إلى المستر (انتوني إيدن) في ١٩٤٤/٢/٢٥، بين فيه خلاصة ما دار بين الوفد العراقي والنحاس قبل بدء مشاورات الوحدة العربية. حيث قال: إن وجهة نظر النحاس لخطة المشاورات جاءت خلافاً لوجهة النظر العراقية: ففي الوقت الذي كان يرى فيه الوفد العراقي الدعوة لعقد مؤتمر عربي يشارك فيه هيئات شعبية بالإضافة إلى الهيئات الرسمية، رفض مصطفى النحاس ذلك، وأصر على أن تقتصر الجهود على المستوى الرسمي فقط، كما قام بالوقت نفسه بفرض رقابة شديدة على الصحف المصرية كي لا تدعو إلى أي عمل غير رسمي، وركزت جميع الأضواء داخل مصر على النحاس؛ باعتباره حامل لواء العروبة وزعيمها الأوحد. ولم يكن يرغب أن تشاركه هيئات أخرى في هذه المشاورات، وهذا ما أكدته أيضاً السفير البريطاني في بغداد السير (كنهان كرنوليوس) في برقية بعث بها إلى وزارة الخارجية في ١٩٤٣/٢/١٢^(٣).

ونتيجة لفشل نوري السعيد باقناع الدول العربية بالمقترحات التي طرحها، جاءت الاستجابة لتصريح (إيدن الثاني) من مصطفى النحاس، بشكل إتمام بالسرعة والنشاط الكبيرين فاق تحرك نوري السعيد باستلام الإشارة البريطانية وقيادة الحركة التي كانت تدعو إلى الوحدة العربية.

(١) F O 371/35010, No 111, Sir kinhan cornowallis, Bagdad to F O 28/3/1943

(٢) F.O 371/35010, No 195 Sir kinhan cornowallis Bagdad to F.O. 5/6/1943.

وانظر أيضاً سيد نوفل - العمل العربي المشترك، ص ٩٥

(٣) F O. 371/41327No 207, Lord killeran, cairo to, F.O 25/2/1944.

F.O 371/34958, No 258 Sir kibnhan carnallis Bagdad to F.O 12/ Mar/1943.

فعلى أثر تصريح (إيدن الثاني) وجه أحد أعضاء مجلس الشيوخ المصري سؤالاً الى رئيس وزراء مصر؛ لبيان موقف الحكومة من هذا التصريح؛ وقد جاء الرد على هذا السؤال في الخطاب الذي القاه محمد مبري أبو عليم وزير العدلية-آنذاك- أمام مجلس الشيوخ المصري في ٣٠/أذار/١٩٤٣ نيابة عن رئيس الوزراء مصطفى النحاس. وقد حدد في هذا الخطاب مراحل العمل على النحو التالي:

- ١- ان تتشاور مصر مع الحكومات العربية كل على حده، للتوفيق بين أرائها فيما ترمي اليه من آمال
- ٢- دعوة الحكومات العربية -فيما بعد- إلى مصر لإجتماع ودي حتى يبدأ المسعى لتحقيق الوحدة بجبهة متحدة بالفعل.
- ٣- عقد مؤتمر عربي عام لأكمال بحث الموضوع، وإتخاذ القرارات المحققة للأغراض التي تنشدها الأمة العربية^(١)

وكان هدف النحاس من هذا الخطاب، دفع مصر لقيادة الأمة العربية وحركة الوحدة العربية من ناحية، وتنصيب نفسه زعيماً للوحدة العربية لمحو حادث (٤/فبراير) سنة ١٩٤٣ من ناحية أخرى^(٢). كما كان هدف بريطانيا من تزعم مصر للاتجاه العربي الوجدوي دون سواها: هو التأكيد على الأهمية الاستراتيجية والمكانة الدولية التي آلت إليها مصر في نظر المسؤولين البريطانيين، والعالم أبان الحرب الثانية. ولا سيما بعد انشاء الادارة البريطانية لمركز تمويل الشرق الاوسط في القاهرة في اوائل الحرب العالمية الثانية هذا من ناحية^(٣) أما من ناحية ثانية فقد ارادت بريطانيا من مصر أن تتزعم الدعوة لأي مشروع وحدوي شامل لكي تبعد عن نفسها تهمة معارضة المشاريع التي تقتصر على مجموعة محددة من الدول العربية. بينما تريد بريطانيا أن تدخل جميع الدول العربية في هذا التنظيم الذي تريده أما

(١) الهدى، ج، ٣٣، نيسان ١٩٤٣، وانظر ايضاً، عبدالرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ص١٥٩

(٢) صلاح العقاد - المشرق العربي المعاصر، ١٩٤٥-١٩٥٨، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية، ١٩٦٧، ص٦٦٩ وسارمز له صلاح العقاد المشرق العربي المعاصر

(٣) احمد الشقيري - الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، سنة ١٩٧٩، ص٨١ وسارمز له احمد الشقيري الجامعة العربية

سبب إختياره للنحاس فيرجع الى كونه حليفاً قوياً لها، وخاضعاً لارادتها، خاصة بعد ان تم فرضه على الملك فاروق بالقوة. ويذكر (جورج لنشوفسكي) إن عمل النحاس هذا لم يكن مجرد من الطموح الشخصية والذي يتمثل في الواجهة داخل مصر وخارجها^(١) وبين (باترك سيل) ان السبب في ذلك يعود إلى التنافس القائم بين الملك فاروق ومصطفى النحاس، بالإضافة الى رغبة الاخير في إحتواء المد الوجودي داخل مصر. وهذا ما أكدته برقية اللورد (كيلران) السفير البريطاني في القاهرة بتاريخ ٢٣/أذار ١٩٤٥ الى (انتوني ايدن) وزير خارجية بريطانيا، حيث قال «وقد أخذت مصر المبادرة وكان حافظها المبدئي أسباب من السياسية الداخلية الى حد كبير فقد اراد النحاس باشا تقوية مكانته الداخلية بالظهور كزعيم للعالم العربي، ورغبة الملك فاروق باتخاذ دور معادل»^(٢).

وقد استجابت الحكومات العربية لدعوة مصر للتشاور في أمر الوحدة العربية، وبدأت هذه المشاورات في قصر (انطونيادس) بالاسكندرية في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٤٢، واستمرت الى ٢ شباط/فبراير ١٩٤٤ برئاسة مصطفى النحاس. وكانت القضية الاساسية التي دارت حولها مداوات الدول العربية في هذه المشاورات هي سوريا الكبرى حيث كانت مفتاح الموقف بالنسبة الى قيام كيان سياسي عربي يكون اولاً يكون، سواء كان وحده، أو اتحاد، أو تعاوناً، أو أي صيغة أخرى يمكن أن تتفق عليها الدول العربية. وكان اول هذه المشاورات مع العراق^(٣).

إن ما يهمنا هنا هو موقف كل دولة من الدول العربية المشاركة في المشاورات من مشروع سوريا الكبرى بشكل خاص ، والوحدة العربية بشكل عام.

(١) جورج لنشوفسكي: - الشرق الاوسط. ص ٢٢٩.

(٢) ماترك سيل: - الصراع على سوريا (دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨)، ترجمة سمير عبدة، دار طلاس ١٩٨٢، ص ٢٩ ويأرمز له باترك سيل: - الصراع على سوريا

(٣) F.O 371/452371, No 80. lord killeran to mr. eden 32/Mar/5491

انظر الوثيقة: مجلة لبالغث العربي ، ع ٢٦، تموز ١٩٨٨، ص ١١٢-١٢٠

(٤) احمد الشقيري: مرجع سابق ص ٦١.

أ- الموقف العراقي:

كانت أولى الدعوات التي وجهتها الحكومة المصرية الى رئيس وزراء العراق نوري السعيد^(١). ولم يكن اختيار النحاس لنوري السعيد إعتباطاً، بل كان إختباره دبلوماسياً بارعاً، إذ كان له دور مسبق في بحث مشاريع الوحدة العربية، كما لم يكن باستطاعة النحاس تجاهل مركز العراق السياسي الذي كان يشكل مركز الثقل في المشرق العربي^(٢).

وقبل أن يتوجه نوري السعيد الى القاهرة، قام بزيارة كل من دمشق وبيروت وعمان، لمناقشة بعض الجوانب التي تتعلق بالوحدة العربية قبل مناقشة الامر مع مصطفى النحاس في القاهرة^(٣) وكانت الاراء التي استخلصها نوري السعيد من خلال هذه الزيارة تتمثل في: أن سوريا منشغلة بالانتخابات وترغب في المساعدة البريطانية أما اللبنانيون فهم منقسمون الى فريقين: الاول كان يطالب بالمحافظة على استقلال لبنان التام. في حين كان الفريق الاخر- ويمثله بشاره الخوري- يميل الى فكرة الوحدة الكاملة. أما الاردن فإن آراء الامير عبد الله واضحة كل الوضوح في مناصرة مشروع سوريا الكبرى، ويراهها عاملاً أساسياً في بناء الوحدة العربية^(٤).

وقد وصل نوري السعيد الى القاهرة في ٢٢ / تموز / ١٩٤٣، وقبل بدء المحادثات الرسمية بينه وبين النحاس. ألتقى باللورد (كيلران) السفير البريطاني في القاهرة، وأخبره بأنه سوف يقترح على النحاس الموافقة على توحيد سوريا الكبرى، بحدودها الطبيعية.

(١) الهدى: ج ١٠/٢٥٥. سنة ١٩٦٤.

(٢) مدوح الروسان العراق وقضايا الشرق العربي القومية ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩، ص ٨٩ وسار مزله مدوح الروسان العراق وقضايا الشرق العربي القومية

(٣) F O 371/34958 Tel No 63. Kinhan earnwullis, Baghdad to, F.o,27/May/1943

(٤) F.o 341/226. From peivan, to F.o 17 Mar 1943

وانظر أيضا نوفل مصدر سابق ج١ ص ٦٠، وعلي المحافظة موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ص. ١٧.

وأما موضوع الاتحاد الكونفدرالي فيمكن بحثه فيما بعد. وقد نصحه الوزير البريطاني بأن لا يقدم على مثل هذه الخطوة بدون علم ابن السعود، فأجاب نوري السعيد : بأن هذا الاقتراح لا يتضمن ترشيح الأمير عبد الله الوصي على عرش العراق لعرش سوريا بل سيعترك للشعب السوري اختيار نوع الحكم الذي يريده، ولذلك فإن ابن السعود لن يعارض في ذلك^(١).

كما اجتمع نوري السعيد قبل المشاورات مع النحاس بنائب وزير الدولة البريطاني في القاهرة، وبين له أن رحلته تعد استمراراً لجهوده من أجل توحيد سوريا الكبرى، وتمهيدا لقيام الاتحاد الكونفدرالي العربي الذي سيشمل سوريا الكبرى والعراق، وربما مصر. وإن أساس هذه الدعوة هو تصريح (ايدن الثاني) في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٣. إلا إن نائب وزير الدولة البريطاني في القاهرة، نصحه بضرورة الاتصال بالقادة العرب قبل الادلاء بأي تصريحات والدعوة لعقد مؤتمر، حتى لا تتعثر مساعيه الشخصية بهذا الشأن. فرد عليه نوري السعيد، بأن المؤتمر المقترح لن يعقد إلا إذا ظهر من الاتصالات الشخصية، إن هناك قبولاً لعقد مثل هذا المؤتمر^(٢).

وهكذا نستطيع أن نلاحظ من خلال محادثات نوري السعيد مع الزعماء البريطانيين، أنهم لا يؤيدون مشروع سوريا الكبرى والهلل الخصب بأي شكل من الأشكال، وهذا يؤكد خطأ ما ذهب إليه البعض من أن المشروعين يحظيان بتأييد بريطانيا.

وقد بدأت المشاورات بين نوري السعيد ومصطفى النحاس في ٣١/ تموز/ ١٩٤٣، واستمرت إلى ١٦/ آب من نفس العام في قصر (انطونياس) بالاسكندرية بواقع أربع جلسات، بحثوا فيها موضوع التعاون العربي في الميادين السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعي. إن ما يهمنا من هذه المباحثات موقف العراق من قضية الوحدة العربية بشكل عام، والوحدة السورية بشكل خاص. وقد بين السعيد للنحاس - إن إتحاد البلاد العربية بإيجاد حكومة مركزية لها جميعاً، لا يمكن تحقيقه في ذلك الوقت، ليس بسبب الصعوبات الخارجية فحسب، بل بسبب الصعوبات الداخلية

(١) F.o. 371/34960. Tel. No.145. From Lord Killearn, Cairo. to F.o.25/7/1943.

(٢) F.o. 371/34960. Tel. No 1750 From Cairo to F.o.26/7/1943

أنظر أيضاً. سيد نوفل: مصدر سابق، ج ١، ص ٦٠.

في البلاد العربية نفسها. وما لكل منها من المشاكل الخاصة بها، وما بينها من تفاوت في النواحي الاقتصادية، والسياسية، والثقافية. كل ذلك لا يمكن تصور معه حكومة مركزية واحدة للجميع. وقدم نوري السعيد مشروعين لقيام الاتحاد بين الدول العربية:

الاول. تكوين إتحاد له سلطة تنفيذية. بحيث يكون للاتحاد جمعية تمثل فيها الدول العربية الداخلة بنسبة عدد سكانها، وثرواتها، وحسبما يتقرر في نظام الاتحاد الاساسي. ويكون للاتحاد رئيس ينتخب أو يعين وفقا لاحكام هذا النظام، ويكون له لجنة تنفيذية. ولقراراتها قوة تنفيذية على الدول الداخلة في الاتحاد. وفي هذه الحالة تلتزم كل دولة بتنفيذ هذه القرارات ولو كانت مخالفة لرأى مندوبها. وهذا بطبيعة الحال يحتم على الدول التي تنضم الى هذا النوع من الاتحاد أن تتنازل عن جزء من سيادتها

الثاني. تكوين إتحاد على هيئة مجلس استشاري دون سلطة تنفيذية، ولا تكون قراراته ملزمة الا لمن يقبلها، وفي هذه الحالة لا داعي الى التفريق في نسبة التمثيل، لان المجلس ليس له صفة تنفيذية، بل هو تعاوني بوجه عام. وقد اتفق الطرفان، العراقي والمصري في هذه المباحثات على استبعاد قيام حكومة عربية مركزية للجميع. ولاحظ النحاس إن الشكل الثاني للوحدة الذي اقترحه نوري السعيد أشبه ما يكون بنظام جامعة الاتحاد الامريكي، المعمول به بين الولايات المتحدة الامريكية، وأمريكا الوسطى، والجنوبية. مع إن هذا النظام استبعد التعاون السياسي استبعادا تاما، وأقتصر على النواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. وقد رأى النحاس إن الاختيار بين الوجهين يستدعي استطلاع رغبات مختلف الدول العربية. وقد ترك للرئيس المصري استطلاع هذه الرغبات^(١).

أما فيما يتعلق بالوحدة السورية، فقد بين نوري السعيد موقف حكومته على النحو التالي:

إن الحكومة العراقية ترى ضرورة قيام كيان سوري موحد يتألف من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن، كالكيان العراقي، تقريبا من مبدأ الاتحاد الامريكي، من أجل تكتيل الدول بقدر الامكان.

(١) د.ك.و- بغداد. ملف رقم ٣١١/٤٧٨٥. مشاورات الاتحاد العربي بين مصطفى النحاس ونوري السعيد، ص ٨٠٧، وسأرمز له. د.ك.و- بغداد. م.ر ٣١١/٤٧٨٥.

إضافة الى ما في توحيد سوريا من فوائد جمة، لذلك رأى نوري السعيد أن أول عمل يجب القيام به، هو تكوين كيان سياسي موحد لسوريا بأجمعها تختاره البلاد بالشكل الذي تريده. وإن تحقيق ذلك سيسهل كثيرا من الامور ويعد خطوة ذات أهمية في المساعي السياسية. كما إن ذلك يعيد الى هذه البلاد وضعها السابق التي كانت عليه زمن الدولة العثمانية، حيث كانت تشكل وحدة إدارية واحدة دون أي حواجز جمركية بين أجزائها، وخضوع جميع هذه الأجزاء لقوانين واحدة جعلت سكانها يشعرون إنها كتلة جغرافية، وشعبية، لانوارق بينها^(١).

وقد بين نوري السعيد أن جميع سكان الاقاليم السورية يرغبون في تحقيق الاتحاد، باستثناء طائفة الموارنة الذين يرغبون في التعاون مع المحافظة على استقلال لبنان واقترح لمعالجة ذلك أن يمنح الموارنة ادارة معتازة على نحو ما كانوا عليه زمن الامبراطورية العثمانية منذ سنة ١٨٦٤، وإعطائهم حق الادارة الذاتية في مناطقهم، وذلك بسبب ما ينشرونه من آراء تتضمن تخوفهم من حكم المسلمين^(٢).

أما فيما يتعلق بقضية فلسطين، ووضع اليهود فيها. فقد بين نوري السعيد أن الحل الأمثل: يجب أن يكون بناءً على ما جاء في الكتاب الأبيض، وضمن وحدة سوريا الكبرى، بحيث لا يزيد عدد اليهود الاقصى في فلسطين عن ٤٥٠ ألف نسمة فقط. وتكون الهجرة اليهودية الى فلسطين وفق ما حدده الكتاب الأبيض - السالف الذكر - زمنا وعددا وإن العرب يمكن أن يقبلوها إذا ضمن دخولهم في الوحدة السورية، وضمنوا - أيضا - ما جاء في الكتاب الأبيض فيما هو خاص بهم. وعندئذ يدمجون في سوريا الكبرى. ولا يكون لهم إلا حكم شبه ذاتي في المناطق التي يكونون فيها الاكثرية^(٣).

وفي إجتماعات اللجنة التحضيرية للجامعة العربية التي عقدت في الفترة الواقعة بين ٢٥ سبتمبر و ١٧ أكتوبر ١٩٤٤، بين نوري السعيد موقفه بكل وضوح من مشروع سوريا الكبرى.

(١) د.ك.و - بغداد، م.ر ٣١١/١٧٨٥، ص ٧.

(٢) د.ك.و - بغداد، م.ر ٣١١/١٧٨٥، ص ٩.

(٣) د.ك.و - بغداد، م.ر ٣١١/١٧٨٥، ص ١١.

فنتيجة لما لمسه أثناء مشاورات الوحدة العربية من إصرار الوفد اللبناني على المحافظة على الاستقلال التام للبنان ضمن حدودها القائمة. ورفض الحكومة السورية لفكرة الوحدة السورية - في تلك الفترة - لما يعترضها من عقبات تتعلق بشكل الحكم، ووضع الطوائف في كل من فلسطين ولبنان. فقد رأى نوري السعيد إنه لا يمكن بحث موضوع سوريا الكبرى في تلك الآونة، إلا بعد حل المشاكل الداخلية - التي ذكرناها - ، والمشاكل الدولية المحيطة بالمنطقة ومن ضمنها قضية فلسطين. أما إذا رغب أهل هذه الاقطار (أي الاقطار الشامية) بالوحدة، وتأليف حكومة مركزية، فهذا من شأنهم ولهم الحق في ذلك، أي بمعنى أن يبقى كل شئ على ما هو عليه في الديار الشامية، حتى تنتهي المشاكل الدولية، وحتى تتبين رغبة الأهالي بالوحدة^(١).

الموقف الاردني:

في ٢٨ آب ١٩٤٢ بدأت المشاورات بين مصطفى النحاس وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء الاردن وقد استمرت هذه المشاورات إلى أول ايلول ١٩٤٢^(٢). وقد زود الأمير عبد الله رئيس وزرائه في ٢٤ آب ١٩٤٢ بمجموعة من التعليمات، لكي تكون أساساً في مذاكراته مع النحاس في حدود الوحدة العربية، وركز سموه في هذه التعليمات على عدة نقاط كان من أهمها، إن أي وحدة ستكون قليلة الجدوى وغير محكمة قبل أن تتحد البلاد الشامية أو أن توحد. وإذا بقيت هذه البلاد منقوصة السيادة تحت انتدابات أجنبية أو نشئت محلي، فأمر تمشيتها مع مصر والعراق يكون من الضعف وعدم التماسك، بصورة تجعلها تعجز عن القيام بما يجب عليها في هذا المضمار، لذلك رأى سموه ضرورة السعي لتحقيق وحدة سوريا أو إتحادها قبل تشكيل أي إتحاد عربي آخر.

أما عن نوع هذه الوحدة وشكل الحكم فيها، فقد بين سموه: إما أن تكون وحدة شاملة، بحيث تتشكل في الاقاليم السورية الاربعة حكومة واحدة وفق ما جاء في قرار المؤتمر السوري في ٢/ تموز/ ١٩١٩ و٨/ آذار/ ١٩٢٠ أو تشكيل إتحاد تعاهدي،

(١) أحمد طربين الوحدة العربية ١٩١٦-١٩٤٥، منشورات معهد الدراسات العربية العالمية، الجامعة العربية، المطبعة الكمالية، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٢٢٢. وسأرمز له أحمد طربين الوحدة العربية

(٢) أحمد الشقيري: مرجع سابق ص ٤٥. أحمد طربين: مرجع سابق، ص ٢٨٧

بحيث تبقى الحكومات الاقليمية الاربعة كما هي، وتتحد في أمور تتعين لربط أجزاءها بعضها ببعض تحت رئاسة واحدة. أما عن وضع فلسطين في هذه الوحدة فقد بين سموه بأنه يجب أن تعالج قضيتها وفق ما جاء في الكتاب الابيض عام ١٩٣٩، وضرورة إدخالها ضمن الوحدة أو الاتحاد السوري. وفيما يتعلق بلبنان فقد رأى سموه أن يترك الامر له في الوحدة أو الاتحاد، وشكل وكيفية الحكم ضمن حدوده القائمة زمن الدولة العثمانية أما مسألة لبنان الكبير فهي من جملة الحقوق السورية التي لا ينبغي إغفالها.^(١)

وقد بذل توفيق أبو الهدى جهودا كبيرة في مشاورات الوحدة عام ١٩٤٢، لاقتناع النحاس بمشروع سوريا الكبرى والعمل على تحقيقه لما لمصر من مركز هام، ولما له من نفوذ شخصي بصفته صاحب الزعامتين في المملكة المصرية.

وقد بين أبو الهدى أنه في حالة إتحاد الأردن، وسوريا، وفلسطين، ولبنان في وحدة سياسية واحدة، سيكون بإمكانها الاشتراك في الأمور المطروحة للبحث بشكل أفضل أما في حالة بقاء هذه الاقطار مجزأة، فإن الفائدة من التعاون مع البلاد العربية الاخرى تكون قليلة الجدوى.

واكد أبو الهدى في هذه المشاورات: على إن الاقطار الشامية الاربعة تطالب بالاستقلال والاتحاد فيما بينها بعد أن تتخلص من القيود الاستعمارية، ويجب إعادة الوحدة السورية الى سابق عهدها، بحيث تصبح الاقطار الاربعة دولة واحدة أو متحدة، ثم تدخل هذه المجموعة في الاتحاد العربي الذي يتألف من مصر والعراق، وغيرهما من الدول العربية. وخلص أبو الهدى الى القول: "وأني أرى كما يرى نوري السعيد إن من المهم جدا السعي لايجاد سوريا الكبرى على أن تشترك بعد تكوينها في التعاون مع الدول العربية الاخرى".

وقد بين أبو الهدى فوائد هذه الوحدة لكل إقليم من الاقاليم السورية حيث قال "إن الفلسطينيين يرغب بهذه الوحدة ليتخلص من الخطر اليهودي، والسوري لتتسع مملكته ويقوي كيانه، والأردني حتي لا يبقى بلده صغيرا فقيرا يعتمد في نفقاته على

(١) الكتاب الاردني الابيض: ج ١ - ص ١٠١ - ١٠٢.

الانجليز. وإن الاقطار السورية الاربعة تركت هذه الامنية الى النحاس بصفته زعيم الامة العربية^(١).

وقد أوضح أبو الهدى - وهو ينهي القسم الاول من المشاورات لاثبات سهولة قيام الاتحاد السوري إنه فهم من بعض الانجليز أن هذه الاقطار الاربعة إذا اتفقت على أمر فلن تقوم دونه موانع قطعية. الا فيما يختص بتأمين وضع مناسب لليهود في فلسطين. وإنه من الممكن التغلب على هذه القضية بفضل النحاس. كما إنه في الوقت نفسه لا يوجد ما يمنع من إتحاد شرق الاردن وسوريا فوراً، إذا اتفق على ذلك لعدم وجود صعوبة خارجية^(٢).

ورداً على السؤال الذي طرحه النحاس عن كيفية تحقيق الوحدة أو الاتحاد بين الاقطار السورية الاربعة، وهل تندمج في دولة واحدة لها رئيس واحد وحكومة واحدة، أم يكون لها رئيس واحد وحكومات مركزية متعددة، أم تكون كل واحدة منها مستقلة عن الاخرى ويجمع بينها إتحاد يتفق على نظامه، أجاب أبو الهدى . أنه لو اقتصر الامر على سوريا والاردن ، لسهل أمر الوحدة. لان اختلاف نظام الحكم لا يكون سبباً لترك الوحدة، وأن الوطنيين المخلصين في سوريا يأبى إخلاصهم أن يجعلوا من قضية الملكية أو الجمهورية حائلاً دون تحقيق مصالح البلاد. وإذا كان منهم من يرى غير ذلك، فإنهم ينزلون عند رأى الاكثرية. ولما كانت الصعوبة تأتي من لبنان وفلسطين فقد رأى أبو الهدى أنه يمكن تكوين وحدة من سوريا الشمالية وشرق الاردن، ثم تدعى كل من لبنان وفلسطين الى الاتحاد معهما فيكون الاتحاد ثلاثياً.

وعن الكيفية التي ستكون عليها الوحدة بين سوريا وشرق الاردن أجاب أبو الهدى : إنها ستكون على أساس النظام الذي ترصاه الاغلبية- وإن كان هو يفضل النظام الملكي- كما إن أغلبية الشعب في سوريا يميلون الى النظام الملكي، ومع هذا فإن قضية الملكية والجمهورية لن تشكل حائلاً في طريق الوحدة، مادام الامر سيرد الى ارادة الامة.

(١) الكتاب الاردني الابيض، و١٢، ص ١٠٦. وانظر أيضاً أحمد طربين : مرجع سابق ص ٢٨٨-٢٨٩. أحمد الشقيري : مرجع سابق ، ص ٤٧، على المحافظة موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ص ١٧٠.

(٢) أحمد الشقيري : مرجع سابق ، ص ٤٨. انظر أيضاً أحمد طربين : مرجع سابق ، ص ٢٩١. وجمال يحيى العالم العربي الحديث، ص ٩٧، وسامي الحكيم. ميثاق الجامعة، ص ٢٣.

وعن تساؤل النحاس عن كيفية إنشاء الاتحاد الثلاثي بين سوريا، وشرق الأردن، وفلسطين، ولبنان. أجاب أبو الهدى: "إن أحسن ترتيب عملي هو إذا أمكن تكوين وحدة الاقطار الأربعة فإذا اعترضت سبيل ذلك قضية فلسطين أمكن إعطاء اليهود في فلسطين استقلالاً إدارياً. وإذا قامت موانع دون الوحدة الشاملة، أمكن تحقيق الوحدة بين سوريا الداخلية وشرق الأردن، ثم يكون إتحاد بينها وبين القطرين الآخرين". أما عن نوع هذا الاتحاد قال أبو الهدى: "فإنني لا أرى فائدة عملية منه، إلا إذا كان على طراز الولايات المتحدة أو على طراز الاتحاد السويسري".^(١)

وقد بين أبو الهدى للنحاس موقف الحكومة البريطانية من الوحدة السورية، حيث قال: "في سنة ١٩٤١ جاء (المسترلنتون) وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط إلى عمان، وجرى بيني وبينه حديث بشأن الوحدة السورية، فافضيت إليه بآمالنا، وأن تساعدنا بريطانيا على السير في هذا السبيل.... ولفت انتباهه إلا أن الاقطار الأربعة كانت في زمن الحكومة العثمانية مديرية واحدة، وإن مصالحها مشتركة، وإنها في مجموعها تؤلف وحدة جغرافية واحدة. ووعد الوزير البريطاني أن يبلغ هذه الامنية إلى حكومته. وجاء رد الحكومة البريطانية مشتملاً على ثلاثة أمور هي:

- ١- إن المثل الأعلى للاستقلال والوحدة العربية، يحظيان بالعطف التام من الحكومة البريطانية على أن هذه القضية يرجع أمرها إلى تبصر العرب أنفسهم، وذلك عندما يكون الميدان أكثر جلاءً (يعني عند انتهاء الحرب).
- ٢- إن بريطانيا ترى أن كل تقرب من الحكومة السورية، أو من أية حكومة أخرى، ينبغي إرجاؤه ريثما تبدو الحالة أكثر استقراراً.
- ٣- إن بريطانيا سوف تصون المصالح المشروعة، لسمو أمير شرق الأردن، وحكومته، في الوقت المناسب.

وبين أبو الهدى أنه بعد إتصالات لاحقة مع لندن، يعتقد بأن الانجليز إقتنعوا بأنه لا بأس من أن يعمل شرق الأردن للاتحاد مع سوريا. ولكن الاختلاف يرجع إلى

(١) الكتاب الأردني الأبيض و- ٤٢، ص ١٠٦ وانظر أيضاً، أحمد الشقيري، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠. وأحمد طريبن: مرجع سابق، ص ٢٩١.

شيء واحد - هو الوقت المناسب لهذا العمل. فالانجليز يرون أن لا يكون قبل نهاية الحرب، والاردن ترى أن الحرب لا تحول دون عمل كهذا^(١).

وفي إجتماعات اللجنة التحضيرية في ٧ أكتوبر ١٩٤٤، أكد أبو الهدى على أن الاردن يعتبر نفسه دائما جزء من سوريا. ويسره أن يتمكن من الاندماج في سوريا، لتكون دولة موحدة تنضم إليها فلسطين إن أمكن ذلك كما أكد أبو الهدى في هذه الاجتماعات على وجهة النظر الاردنية بالنسبة لسوريا الكبرى. ولم يخرج حديثه في مجمله عما أفضى به أثناء المشاورات، وقد دعى أبو الهدى جميل مردم رئيس وزراء سوريا الى ضرورة الاتصال بين الحكومة الاردنية، والسورية للاتفاق على وضع الخطوط الاساسية للمشروع، حتى إذا جاء الوقت المناسب لا يكون هناك عائق للتنفيذ، ولكن الموقف السوري لم يتغير عما كان عليه في المشاورات عام ١٩٤٣ كما سنرى فيما بعد. وبين جميل مردم: إن أسبابا فنية تحول دون إتفاق سوريا مع شرق الاردن. حسب رأى حزب الكتلة الوطنية الحاكم وجميل مردم أحد أعضائه^(٢).

أما من شكل التعاون بين البلاد العربية المختلفة، فقد وافق أبو الهدى على رأي نوري السعيد باستبعاد فكرة الحكومة المركزية. ورأى الأخذ بالرأى الاول الذي طرحه نوري السعيد وهو: إيجاد إتحاد ذو سلطة تنفذه، وإذا لم يرض الآخرون فلا مانع من الأخذ بالشكل الثاني: وهو على شكل مجلس استشاري دون سلطة تنفيذية^(٣).

نلاحظ من خلال هذه المشاورات - أن الوفد الاردني ركز على فكرة الوحدة السورية، ومناشدة الحكومة المصرية المعاونة في تحقيق هذا الهدف، وإن أي مشروع للعمل العربي المشترك، سيكون قليل الجدوى، إذا كانت بلاد الشام ستدخله مجزأه وبأقطارها الاربعة.
الموقف السعودي:

بدأت المشاورات بين الوفد السعودي برئاسة الشيخ يوسف ياسين، ومصطفى النحاس في ١١/١٠/١٩٤٣، وقد أجمل الوفد السعودي رأيه في الوحدة العربية على النحو التالي

(١) أحمد طربين: الوحدة العربية، ص ٢٣٥

(٢) أحمد الشقيري، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠. وانظر أيضا أحمد طربين مرجع سابق، ص ٢٩٠-٢٩١

(٣) أحمد الشقيري مرجع سابق، ص ٥١. وانظر أيضا طربين مرجع سابق، ص ٢٩١

- ١- أمنية السعودية، بأن تصل البلدان العربية لما تتمناه من الهناء والمساعدة.
 - ٢- شعور الملك إبن السعود نحو البلاد الشامية جمعاء، وما يتمناه لها من عز وإستقلال في حكمها الجمهوري القائم في كل من سوريا ولبنان.
 - ٣- تعمل المملكة العربية السعودية كل ما في وسعها لخلاص فلسطين مما هي فيه وترى أن تكون الكلمة في شأن فلسطين- لما يجتمع عليه أهلها. فهم يقررون الشيء الذي يرونه صالحا لبلادهم.
 - ٤- إن الحكومة السعودية مستعدة للتعاون مع سائر البلاد العربية في المسائل الاقتصادية، والثقافية، إلا أنها ترمي إلى تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسي في ذلك الوقت إلى أن تتغير الظروف القائمة^(١).
- وهذا معناه، أن الحكومة السعودية ترفض الاقتراح القائل بإيجاد حكومة مركزية تجمع الدول العربية تحت لوائها. كما ترفض مشروع سوريا الكبرى على الصورة التي أقترحها نوري السعيد وتوفيق أبو الهدى، وتؤيد المحافظة على إستقلال كل من سوريا ولبنان، مع المحافظة على النظام الجمهوري القائم في كل منهما^(٢).
- ففي قول الشيخ يوسف ياسين، "إن شعور الملك إبن السعود نحو البلاد الشامية جمعاء، وما يتمناه من عز واستقلال في حكمها الجمهوري القائم في كل من سوريا ولبنان" بيان واضح في معارضته لمشروع سوريا الكبرى، والهلل الخصيب اللذان طرحهما كل من الاردن والعراق. وإصرار إبن السعود على احترام سيادة واستقلال هذه الدول، ضمن الحدود التي رسمها الاستعمار. وكان هدفه من وراء ذلك؛ عرقلة جهود الهاشميين الوحدوية التي كان يعتقد أنها تهدف إلى السيطرة على المشرق العربي، وبالتالي تشكيل قوة تفوق قوته، بحيث تشكل خطر عليه من الشمال.
- وإن هذه القوة الهاشمية ستعود إلى المطالبة بحقوقها في الجزيرة العربية.
- وقد التفت إتجاهات إبن السعود- المعارضة لمشروع سوريا الكبرى- مع الاتجاه المصري الذي أدرك أن مصلحته تقتضي حصار الهاشعيين، والحيلولة دون ظهور كتلة عربية على درجة من القوة في بلاد الشام والعراق، بشكل قد يؤدي إلى عزل مصر عن زعامة الوطن العربي. ومن هذا المنطلق عملت مصر كل جهدها للحيلولة دون إنضمام

(١) أحمد طربين، مرجع سابق، ص ٢٩٢، سامي الحكيم، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) أحمد طربين : مرجع سابق، ص ٢٩٣. سامي الحكيم: مرجع سابق ، ص ٢٩.

سوريا الى الدعوات الوحدوية التي إنطلقت من عمان أو بغداد، خاصة وأن الملك فاروق كان يتطلع الى زعامة العرب، وتكريس سيطرة مصر على الجامعة العربية، لهذا عمل على اعتراض مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب، حيث كان يعتقد أنها تشكل خطر على زعامة بلاده للوطن العربي^(١).

ويذكر عزت دروزه، أن ابن السعود لم يرسل مندوبه الى مشاورات الوحدة بدافع إيمانه بإمكان تحقيق الوحدة العربية، حيث كان يعتقد أنه لا يمكن تحقيقها، وخاصة في ذلك الوقت - على الأقل بسبب أحوال البلاد العربية السياسية، وخضوعها للاجنبي بدرجات متفاوتة. إنما أرسل مندوبه لاستطلاع الامر ومناهضة الرغبات الهاشمية التي كان يدور حولها لغط شديد في العواصم العربية. وقد جعل ابن السعود احتفاظ كل قطر من الاقطار العربية المدعوة للمشاورات بحالته الراهنة، دون تبدل شرطاً أساسياً لاندماجه في الحركة، ولم تندمج السعودية بهذه المشاورات الا بعد تضامن مصر معها في هذا الشرط. وأخذوا يقفوا في كل مناسبة وأزاء كل حركة تهدف الى تحقيق شيء من الوحدة أو الاتحاد موقف الممانعة.

كما أن التحفظات السعودية الكثيرة، التي انتهت منذ بدء أعمال اللجان المختلفة، إتسمت بالغلو والتشكيك والريبة. وما خدمت الامر الذي كان العرب يصده. وربما لو إتخذ المندوب السعودي موقفاً أقل حذراً وإحتياطاً- خلال أعمال اللجان- لكان لذلك أثره في مقرراتها، ولالتزم المندوبون الآخرون جانب الوضوح والصراحة^(٢).

ومما يؤكد الموقف السعودي المعادي لمشروع سوريا الكبرى، ما بينه المندوب السعودي الشيخ يوسف ياسين من الاسس التي ينبغي أن يكون اجتماع كلمة العرب عليها، أثناء مشاركته في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في ٤/شباط/١٩٤٤

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى بحوث ودراسات مهداة الى الدكتور عبد الكريم غرايمة، بحث بعنوان - صفحة من تاديخ العلاقات السعودية البريطانية ومشروع اتفاقية الدفاع المشترك، ص٢٥٦، وسأرمز له أحمد عبد الرحيم مصطفى صفحة من تاديخ العلاقات السعودية البريطانية

(٢) محمد عزت دروزه : حول الحركة العربية الحديثة، ص ٨٠-٨١.

وقد جاءت هذه الاسس على شكل ضمانات وقائية لمواجهة ما يمكن أن يلحق بها من أضرار وأخطار قد تصيبها من وراء تحقيق مشروع سوريا الكبرى والهلل الخصيب، فقد نص البند الأول: على ضرورة عقد حلف بين الدول العربية، يرمي الى تكاملها وتعاونها بشكل يضمن سلامة كل منها، ويحافظ على علاقات حسن الجوار بينها.

أما البند الثاني، فقد نص على أن لكل دولة عربية، أن تعقد مباشرة اتفاقات لسلامتها مع أية دولة عربية أخرى، من غير أن تكون ضارة باحدى الدول العربية، مما يضمن حسن الجوار والتعاون الاخوي. وهدف السعودية من وراء ذلك، موجه كما يبدو ضد ما يحتمل أن يقوم بين شرق الاردن والعراق من إتفاقات وتعاون قد تشكل خطرا عليها.

أما البند الثالث والرابع، فقد نصا على تحريم اللجوء الى القوة والحرب، وفرض مبدأ التحكيم الجبري الذي يحافظ على إستقلال كل دولة عربية، ضمن حدودها القائمة وعدم السماح لأي دولة من ضم الأخرى بالقوة. وكان هدف ابن السعود من وراء ذلك هو منع أي محاولة من جانب الاردن أو العراق، تهدف الى إعادة توحيد سوريا الكبرى والهلل الخصيب عن طريق القوة العسكرية

وقد أوضح الوفد السعودي معارضته لمشروع سوريا الكبرى، وتمسكه الشديد بنظام الحكم الجمهوري في كل من سوريا ولبنان، بشكل واضح وصريح في البند الخامس الذي نص على ما يلي: "اجتنابا للمشاكل بين الدول العربية، يجب أن يكون مفهوما من البداية أن نظام سوريا ولبنان- كجمهوريتين- سيستمر وكما هو مفهوم إن استقلالهما التام متفق عليه" وكان قصد السعودية من وراء ذلك هو الحيلولة دون بلوغ الأمير عبد الله، أو غيره من الأمراء الهاشميين في العراق لعرش سوريا^(١)

الموقف السوري:

تمت المباحثات بين الوفد السوري برئاسة سعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا، ومصطفى النحاس في ٢٦/١/١٩٤٣، وقد فتح النحاس باب الحديث

(١) دك و- بغداد ج.٢١١/٤٦٨، مشاورات الوحدة العربية ١٩٤٤-١٩٤٦ و١٩٤١

ص ١٩٨-١٩٩ وسأرمز له. دك و- بغداد ج.٢١١/٤٦٨، ج ١/٤.

مع الوفد السوري في ٢/٢/١٩٤٢، لبحث مصير سوريا الشمالية، وهل تقبل الاتحاد مع بقية الاقطار الشامية، أم تبقى مستقلة؟ وكيف يكون شكل الاتحاد ونظامه وإختصاصه؟ إذا انتهى الامر الى الموافقة عليه.

وكان رد الجابري على تساؤلات النحاس: بأن بلاد الشام تؤلف وحدة جغرافية واحدة، وهذه البلاد لم تكن مجزأة - فيما مضى- وكانت حدودها تمتد من كليكية شمالا الى رفح جنوبا، ومن الابيض المتوسط غربا الى داخل الصحراء شرقاً، وكانت تؤلف مجموعة عربية متماسكة طوال فترات تاريخها الطويل.. ولما احتلت جيوش الحلفاء بلاد الشام قامت بتجزئتها، فكانت سوريا ولبنان وشرق الاردن وفلسطين حسب تقسيمات سايكس بيكو في الوقت الذي كان ينتظر أن تكون هذه البلاد- دولة واحدة تتحد مع العراق والحجاز واليمن.

وحديث الرئيس السوري هذا يعبر تعبيراً شاملاً عن وجهة نظر أهالي بلاد الشام في مقاطعاتها الاربعة. وخاصة أن التجزئة في الاربعينات لم يكن قد مضى عليها إلا عشرون عاماً. وكانت الاجيال الموجودة آنذاك - في بلاد الشام- باقاليهما المختلفة - قد ترعرعت فترة طويلة من حياتها في حدود وطنها الكامل^(١).

لقد حدد الرئيس السوري موقف حكومته بكل تفصيل من وحدة سوريا، والاساس الذي تقوم عليه الوحدة في قوله: "إن الجيل الذي نشأنا فيه هو الذي حمل أعباء الدعوة العربية، وكانت دمشق مبعثها. فلا تستطيع عمان أو القدس أو حلب أن تحل محلها، فدمشق هي التي حفظت وصانت العروبة وهي التي يخفق قلبها لكل عربي، وتضطرب اذا لحق الاذى بأي عربي، وفيها وجد الناطقون بالضاد دوماً ملجأ لهم. وكل قضية عامة تولد في دمشق وتنتشر منها، ودمشق لا تستطيع أن تتنازل عن مركزها، وهي جمهورية وقدرها أن تحافظ على نظامها هذا، لانها تعتقد فيه الخير لها وللعرب... ودمشق لا ترضى عن نظامها الجمهوري بديلاً".

وقد أكد الرئيس السوري على العوامل الاساسية التي تدعو الى توحيد الاقطار السورية، هذا التوحيد الذي كان يعتبر الهدف الاساسي الذي سعى أهالي سوريا إلى تحقيقه، دون قيد أو شرط^(٢). ولكن على الرغم من إدراكه لارادة الشعب السوري،

(١) أحمد الشقيري. مرجع سابق، ص٤٠، وانظر أيضاً أحمد طربين، مرجع سابق، ص ٢٩١

(٢) أحمد الشقيري. مرجع سابق، ص ٦٧. انظر أيضاً سامي الحكيم، مرجع سابق، ص ٤

ورغبته في الوحدة بنظام حكم ملكي كما ثبت ذلك بميثاق ٨/أذار/١٩٢٠- إلا أنه يصر على النظام الجمهوري الذي أوجدته التجزئة الاستعمارية فقد قال في هذا الصدد " غير أنه بعد مرور عشرين عاماً، تعود فيها كل قطر على حياته الخاصة، وطاقته الخاص وقد استدعى ذلك تبديل الأسلوب ، وسلوك طريق الاسترضاء والاستمالة فإتينا نصر على التوحيد استناداً لرغبة البلاد، هذا مع المحافظة على دمشق كعاصمة والنظام الجمهوري كأساس^(١)؛ بمعنى أن الوفد السوري كان يتكلم حسب رأى الحزب الحاكم، ولم يطرح فكرة الاستفتاء الشعبي حول الجمهورية أو الملكية.

وقد حاول الوفد السوري في مشاورات الوحدة عام ١٩٤٢، إثارة كل العراقيل التي من شأنها إفشال مشروع سوريا الكبرى. فعند مناقشة وضع فلسطين ولبنان في الوحدة السورية، بين الرئيس السوري أن الوحدة التي يرغب بها السوريون تعترضها مصاعب كثيرة ومشاكل عديدة، من ذلك مشكلة الصهيونية في فلسطين، والنزعة المسيحية في لبنان.

ففيما يتعلق بفلسطين قال: "إن الحل المقترح في الكتاب الأبيض أصبح العرب مبالغون لقبوله، بحكم الأمر الواقع ، وعلى ما أظن بعد أن حصل ما حصل وثبتت الهجرة اليهودية الى فلسطين فعلاً، واستقروا فيها مدة عشرين عاماً، وهو يحوي الخطوط الكبرى لحلول أساسية: كمنع بيع الأراضي، وتحديد الهجرة، وتشكيل حكومة وطنية، وضمان حقوق الاقليات، وهذه حلول عامة مقبولة. ولكن الصعوبة تنشأ لدى التفاصيل، فلا بد من تحديد وتوضيح، ولذلك فإننا نرى أن يجتمع ممثلو البلاد العربية، مع ممثلي فلسطين في مؤتمر، ويقررون الحل الذي يرونه موافقاً لقضية فلسطين... وهناك نقطة خطيرة يجب التفكير فيها لمعرفة معناها تلك هي: إمكان انتشار اليهود من فلسطين الى الاقطار العربية المختلفة، وذلك اذا وافقت فلسطين على الانضمام للوحدة، وهذا الانتشار لا نرضى به مطلقاً ولا نوافق عليه"^(٢)

أما فيما يتعلق بلبنان فقد بين الرئيس السوري أن لبنان لم يكن له وجود مستقل في شكله الحالي، وأنه لا يمكن القول بأن لبنان كان مستقلاً بالمعنى الصحيح في يوم من الأيام، وكل ما في الأمر، أنه على أثر حوادث طائفية كان وراءها التدخل

(١) الكتاب الأردني الأبيض : ج ٢، ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) سامي الحكيم: مرجع سابق، ص ٢٥ انظر أيضاً أحمد طربين: مرجع سابق، ص ٢٩٨

الاوروبي، أنشأت الدولة العثمانية متصرفية جبل لبنان ومنحتها امتيازات خاصة في ظل حكم لامركزي، وبعد الحرب العالمية الأولى فصلت فرنسا جبل لبنان عن سوريا، وضمت إليه بعض المناطق السورية، وهي بعلبك، والبقاع، وطرابلس، وصيدا، وصور، ومرج عيون، وعلى هذا فإن لبنان الكبير خلقه الفرنسيون بالقوة، وهذا ما يعرف باسم مشكلة القضية الأربعة.

وقد بين الرئيس السوري أن مطالبه كانت تقوم على جعل لبنان في وضعه الطبيعي بالنسبة لسوريا. فإما أن تقوم الصلات بين الطرفين على أسس الاتحاد، وإما أن ترد إلى سوريا الأجزاء التي انتزعت منها، ويعود لبنان إلى ما كان عليه من قبل. وقد بين الجابري أن هذه ليست مطالب سكان سوريا وحدهم، بل هي رغبة سكان هذه الأجزاء التي ألحقت بلبنان مرغمة وظلت معارضة للوضع الذي أجبرت على الخضوع له بجميع الأساليب المعارضة.

ورغم هذه الأمور التي كانت تدركها سوريا، فقد اعترفت أثناء المشاورات باستقلال لبنان بحدوده التي حددتها فرنسا. وإقامة علاقات معه على أوسع مدى كما أكد أن شرق الأردن جزء من سوريا، ولكن شرق الأردن لا يرضى أن يصبح تابعا لدمشق على أساس النظام الجمهوري^(١).

وفي اجتماعات اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية، في شهر ٢/ ١٩٤٤، أكد رئيس وزراء سوريا على ما بينه في مشاورات عام ١٩٤٣، حيث قال "لاشك أننا نحن راغبين في أن تكون هناك وحدة شاملة لكل البلاد العربية، فمن باب أولى أن نرغب في تحقيق هذه الوحدة لسوريا الكبرى" ولكن مع ذلك فإنه من المتعذر تحقيق هذه الرغبة في الظروف القائمة المتمثلة باختلاف التطورات السياسية لكل جزء من الأجزاء الشامية وانظمة الحكم فيها. فسوريا جمهورية ومتمسكة بهذا النظام. والأردن ملكية. كما إن الوحدة يجب أن تكون بانضمام بقية الأجزاء الشامية إلى سوريا. كما بين إن الأقليات اليهودية في فلسطين والمارونية في لبنان ترغب في التمتع بالاستقلال التام في المناطق المخصصة لها^(٢). وهكذا أوضح الرئيس السوري.

(١) أحمد طربين مرجع سابق، ص ٢٠٠ سامي الحكيم. مرجع سابق، ص ٢٧. أحمد الشقيري مرجع سابق، ص ٦٥

(٢) أحمد طربين مرجع سابق، ص ٢٢٧

أن توحيد الاقطار الشامية الاربعة ليس له حظ من النجاح، وإن بحث موضوع سوريا الكبرى في تلك الظروف سابق لأوانه.

إن التدقيق في موقف الوفد السوري من مشروع سوريا الكبرى في مشاورات الوحدة عام ١٩٤٣، يدفعنا الى القول: إن ما بينه هذا الوفد من وجود عوامل أساسية، وحقوق طبيعية، وإرادة جماهيرية، تقوم عليها هذه الوحدة، وما بليت به هذه البلاد من تجزئة، هو وليد إتفاقات ومصالح أجنبية فرضت على أهل البلاد بالقوة هذا الموقف ناتج عن عدم قدرة الوفد على تجاهل ذلك أمام الشعب السوري الذي عاش فترة طويلة من حياته ضمن وحدته الطبيعية، قبل أن يقوم الاجنبي بتجزئتها الى وحدات سياسية متعددة.

ولما كانت الزعامات السورية تخشى على مصالحها الشخصية، رأت أن تقوم بعرقلة هذا المشروع، متذرة باختلاف أنظمة الحكم في الاقطار الاربعة، ووجود الاقلية فيها مع أن هذه الامور لم تكن في نظر الامير عبد الله والحكومة الاردنية سوى مسائل ثانوية من السهل التغلب عليها.

ففيما يتعلق بما ذكره الرئيس السوري من تمسك سوريا بالنظام الجمهوري، وعدم استعداد الاردن للتخلي عن النظام الملكي. مخالف للحقيقة فجميع البيانات والتصريحات الصادرة عن الامير عبد الله والحكومة الاردنية، وممثلي الشعب الاردني: من مجلس نيابي، وأحزاب، واضحة كل الوضوح في هذا المجال، حيث أكدت جميعها على الوحدة الوطنية أولاً، والسيادة القومية ثانياً. وأما فيما يتعلق بشكل الحكم فقد رأى الاردن أن يترك القرار في هذا الامر أولاً وأخيراً للشعب ليقرر بنفسه نظام الحكم الذي يراه مناسباً. وفيما يتعلق بانضمام سوريا الى الاردن أو العكس، فقد كانت وجهة النظر الاردنية تقوم على أنها لا تريد ضمها أو إنضماماً إنما تريد تلاقياً. أما مخاوف الرئيس السوري من انتشار اليهود في بقية الاقطار العربية في حالة إنضمام فلسطين الى الوحدة السورية- فذلك مناف لحقيقة المشروع فقد بين مشروع سوريا الكبرى بكل دقة الحالة التي ينبغي أن يكون عليها وضع اليهود في هذه الوحدة، بحيث يمنحوا ادارة شبه ذاتية في المناطق المخصصة لهم والتي يشكلون فيها اكثرية، على أن يخضعوا لسلطة الدولة العربية الموحدة، مع تحديد الهجرة اليهودية الى فلسطين بشكل لا يتعارض مع حرية سكان البلاد من العرب بالإضافة إلى منع اليهود من شراء الاراضي العربية.

وفيما يتعلق بلبنان فقد بين المشروع بشكل واضح - أن أمر إنضمامه الى الوحدة السورية سيترك له ، إضافة إلى حقه في إختيار شكل الحكم الذي يراه مناسباً أما مسألة لبنان الكبير فهي من جملة الحقوق السورية التي لا ينبغي إغفالها؛ وذلك لرغبة سكان جميع المناطق التي ضمها الفرنسيون إلى الجبل، لتكوين لبنان الكبير، في الوحدة التامة مع سوريا. وبالتالي فلا يوجد مبرر لما قامت به سوريا من الاعتراف باستقلال لبنان بالشكل الذي حدده الاستعمار، سوى إنها أرادت تأكيد استقلال هذا الجزء من الديار الشامية، لعرقلة مشروع سوريا الكبرى^(١)

أما بالنسبة لمستقبل الوحدة بين البلاد العربية فقد كانت سوريا تفضل قيام حكومة مركزية واحدة لجميع الاقطار العربية على الرغم من أنها كانت لا تجهل ما يعترض ذلك من عقبات. أما إذا تعذر ذلك، فقد رأت قيام نوع من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف، يشمل كل من مصر والاقطار الشامية الاربعة، والعراق والسعودية واليمن.

وهكذا جاءت هذه المشاورات مع سوريا، لكي تدعم وجهة النظر المصرية والسعودية المعارضة لقيام الوحدة السورية بالشكل الذي طرحه الاردن^(٢)

الموقف اللبناني:

بدأت المحادثات بين الوفد اللبناني برئاسة رياض الصلح رئيس الوزراء، ومصطفى النحاس في ٩/٢/١٩٤٤، ويرجع السبب في تأخر لبنان عن المشاورات ، الى الازمة الانتخابية التي عاشتها عام ١٩٤٣. وقد بين الوفد اللبناني موقفه في مشاورات الوحدة في بيان قدمه للنحاس، وقد برز في صدر هذا البيان، إن لبنان لا يأل جهداً للعمل في سبيل التعاون والتكاتف بين البلدان العربية، لما في ذلك من خير للجميع. وقد ذكر البيان مجموعة من العوامل جعلت لبنان يقترب من القضية العربية، ويقبل على المشاركة فيها، تمثلت في:

١- ضعف المؤثرات الاجنبية التي كانت تسيطر عليه خلال السنوات الخمس والعشرون الاخيرة.

(١) أحمد طربين - مرجع سابق، ص ١٠٣. وانظر أيضاً أحمد الشقيري. مرجع سابق، ص ٦٨

(٢) أحمد طربين مرجع سابق، ص ٣٠١. وانظر أيضاً أحمد الشقيري. مرجع سابق، ص ٦٨

٢- تفهم الدول العربية لموقفه المتحفظ من الوحدة العربية تفهما جعلها تعترف بكيانه وحدوده الحالية كدولة مستقلة ذات سيادة.

٣- تفهم لبنان لضرورات التعاون مع البلدان العربية الشقيقة المجاورة لمصلحة كيانه السياسي والاقتصادي معا.

وبعد سرد هذه العوامل اعلن البيان اللبناني تلميناً للدول العربية: "بأن لبنان لا يرضى بان يكون اداة للاجنبي يستعملها بما يضر مصلحة البلدان العربية، وهذاما تعهدت به اول حكومة دستورية للبنان في بيانها الوزاري الاول بعد الاستقلال والمصادقة عليه من قبل المجلس النيابي بالاجماع في ١/١٩٤٢"، كما اعلن البيان "ان لبنان لا يقل رغبة وإقتناعاً عن بقية الاقطار العربية بفوائد التعاون المشترك، وكانت أولى خطواته العملية. إقامة صلات مع سوريا قامت على اساس تأسيس مجلس مشترك لإدارة المصالح المشتركة، على الوجهتين التشريعية، والتنفيذية. وقد باشر هذا المجلس اعماله بالفعل وقد اثر لبنان الانفراد في مسألتى الدفاع والشؤون الخارجية ويمكن ايجاد تعاون وثيق بين البلدين، في الناحيتين الثقافية والاجتماعية بحيث يؤدي الى توحيد انظمة التعليم ومناهجه، ويأمل لبنان ان تقوم علاقته مع بقية البلدان العربية على منوال علاقته مع سوريا^(١).

وهكذا نلاحظ من خلال البيان اللبناني ان لبنان لم يؤيد الوحدة السورية الشاملة ورأى ان يقتصر التعاون على الشؤون الاقتصادية والثقافية فقط.

اما عن موقف لبنان من قضية الوحدة العربية، فكان مماثلاً لموقف مصر، حيث رغبت أن يكون تعاوننا مع جميع الاقطار العربية على أساس السيادة والمساواة^(٢).

ونستطيع أن نستخلص من هذا البيان أن الموقف اللبناني تجاه قضية الوحدة العربية قام على أساس التحفظ الذي جاء بتوجيه وتشجيع من الولايات المتحدة الامريكية، على اثر الزيارة التي قام بها الجنرال (هورلي) الى لبنان في

(١) احمد طربين مرجع سابق، ص ٢٠٨-٢٠٩ احمد الشقيري مرجع سابق، ص ٧-٧١. وسامي الحكيم مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) جلال يحيى العالم العربي الحديث ، ص ١٠٢ على المحافظة موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ، ص ١٧٢. وأحمد طربين: الوحدة العربية ، ص ٣٩، وأحمد الشقيري مرجع سابق، ص ٧٢

شباط/١٩٤٤، واجتمع خلالها بالرئيس اللبناني، حيث أوضح له أن استقلال لبنان يجب أن يقترون بضمان خاص من الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا، نظرا للأغلبية المسيحية فيه.^(١)

كما أن موقف لبنان في الإصرار على الانفراد بمسألتي الدفاع والشؤون الخارجية عن سوريا، وبالتالي عن بقية الدول العربية الأخرى، معادل لموقف المملكة العربية السعودية في مشاورات الوحدة، عندما فضلت تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسي، وتأييد العلاقات بينها وبين مصر خاصة يضاف إلى ذلك: إن ما بينه الوفد اللبناني من أن موقف حكومته تجاه قضية الوحدة العربية، سيكون معائلا لموقف مصر يشبه إلى حد كبير موقف العربية السعودية، عندما أظهرت رغبتها في تدعيم علاقتها بمصر بشكل خاص وهذا يعني أن لبنان ينظر إلى مشروع الوحدة العربية على أساس تكوينه من وحدات دولية مستقلة إستقلالا كاملا وذات سيادة تامة.^(٢)

ولكن السؤال: لماذا ربط لبنان موقفه بالموقف المصري؟ ولم يربطه بالموقف السعودي؟ الذي يشترك معه بعنصر هام جدا، وهو التخوف من المشاريع الهاشمية التي تهددهما أكثر من مصر.

لقد رأت الحكومة اللبنانية أن صيغة مصر المدنية أقرب إليها من الصيغة الدينية للملكة العربية السعودية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لم تكن تعرف الحكومة اللبنانية الموقف السعودي على وجه التحديد لتجعل موقفها مرتبطا بالموقف السعودي.

وهكذا نلاحظ أن الحكومة اللبنانية أصرت في مشاورات الوحدة على التمتع بالاستقلال التام، ضمن حدودها القائمة يومئذ، إلا أنه مع هذا الحرص أبدى استعدادا للمسير مع الدول العربية في مجالات العمل المشترك، دون أن يؤثر ذلك على سيادته وحريته.^(٣)

(١) F.O. 371/40300. No.98 weekly political summary syria and lebanon secret dated. 16/Feb/1944

(٢) جلال يحيى العالم العربي الحديث، ص. ١٠٢

(٣) سيد نومي: مرجع سابق، ج ١، ص ٥١ وانظر أيضا البشير ع ٧٨١٦/٧٠٢/١٩٤٤، وع ١٠١٥/٧٠٢/٢٧/١٩٤٤

وقد أكد الوفد اللبناني على ذلك في مباحثات اللجنة الفرعية السياسية لوضع ميثاق الجامعة في ٤/ شباط/ ١٩٤٤، وذلك عندما اقترح المندوب السعودي ضرورة الأخذ بمبدأ التحكيم الجبري، الذي يعطي مجلس الجامعة سلطة نافذة على جميع الاعضاء، بهدف عدم تمكين الهاشميين من تحقيق مشاريعهم الوحدوية. أمام ذلك احتج المندوب اللبناني الذي نظر إلى المسألة من ناحية ثانية، حيث خشي أن يتعرض هذا التحكيم لسيادة لبنان وإستقلاله، ويوافق المجلس على إحبار لبنان في الانضمام إلى مشروع سوريا الكبرى، أو غيره من المشاريع الاتحادية العربية. -أو على أقل تقدير - إعادة القضية الأربعة إلى سوريا، بعد أن اقتطعها الفرنسيون منها وضموها إلى الجبل، ليكون لبنان الكبير، وعندها لا يمكن للبنان من رفض قرار التحكيم؛ لأنه ملزم بقبوله قانونياً، ولذا أصر على مبدأ التحكيم الاختياري ولم يكتف بذلك بل طالب أن يستثنى من هذا التحكيم أصلاً المسائل المتعلقة بسلامة أراضي وسيادته وإستقلاله، وهذا ما جعل مادة حسم النزاع التي أقرها الاعضاء في شكلها الأول على جانب كبير من الضعف^(١). وهذا ما يدل على تمسك لبنان بالسيادة والاستقلال، ورفض المشاريع الوحدوية أو الاتحادية.

الموقف اليمني؛

على الرغم من أن اليمن لم تبد أي موقف واضح في مشاورات الوحدة عام ١٩٤٣ تجاه قضية سوريا الكبرى. إلا أنه ينبغي علينا الإشارة إلى موقفها على إعتبار أنها أحد الأطراف المشاركة في هذه المشاورات.

لقد بدأت المباحثات بين الوفد اليمني ومصطفى النحاس في ٣/ شباط/ ١٩٤٤، وقد أظهر الوفد اليمني ترحيباً شديداً بفكرة التعاون بين البلدان العربية في الميادين الثقافية، والاقتصادية، على أساس إحتفاظ كل دولة من الدول العربية بكامل حقوقها وسيادتها، وعدم تقيدها بأي قيد، إذا كانت أي دولة أخرى قد قيدت نفسها به تجاه الدول الأجنبية، وخاصة في مسألة المعاهدات والاتفاقات مع الدول الأوروبية. وقد أصر مندوب اليمن على أن يكون التعاون قائماً على أساس المساواة التامة بين كل الدول العربية، في الحقوق والواجبات، وقد رأى المندوب اليمني أن لا يجب بهذا الأمر بشكل نهائي، إلا بعد إستشارة ملك اليمن وإعطاء رأيه النهائي فيه.

(١) أحمد طربين، مرجع سابق، ص ٣١١.

وفيما يتعلق بالتعاون العسكري، فقد بين أنه في حالة الاعتداء على أي بلد عربي مرتبط بالاتفاق الاتحادي، فإن من حقه أن يطلب المساعدة بكل ما يمكن. وإن كان البلد العربي غير مرتبط بهذا الاتفاق، فلكل دولة عربية أن تطلب مساعدته، ويكون على جميع الدول العربية في الصورتين معا تلبية هذا الطلب، وتقديم كل ما يمكن من المساعدات المادية والمعنوية^(١)

ويتضح من خلال ذلك، أن اليمن كانت بعيدة كل البعد عن التفكير في قيام تعاون سياسي بين الوحدات العربية الواقعة في الميدان الدولي. وكان هذا الموقف يشبه - إلى حد كبير - موقف المملكة العربية السعودية التي لم تؤيد قيام سلطة تنفيذية للدول العربية. كما إن الموقف اليمني كان يتسم بالتحفظ الشديد، والتوجس من الاندماج والارتباط باتحاد أو تحالف مع دول عربية متصلة بحضارة الغرب وانظمة الحديثة إتصلا يخشى منه الامام يحيى على بلاده من دخول بدع العصر، ومن انتقام سيادة بلاده وإستقلالها^(٢)

الموقف المصري:

كان موقف مصر أثناء المشاورات بشكله الظاهري يعيل إلى دور الموفق بين الآراء العربية المتضاربة حول الوحدة، وسط المفارقات والمتناقضات السائدة بين الحكومات العربية يومئذ، ومحاولة الخروج بنظام للتعاون العربي يحد من الخلافات القائمة، ويبين مصر أنها توافق على ما يلتقي عنده الرأي لتضعه في قالبه القانوني، ليخرج ميثاقا يرضى عنه الجميع، ويكون بداية متواضعة للسير في طريق الوحدة المأمولة^(٣).

لقد رأى مصطفى النحاس خلال المشاورات أن مصر أصبحت بين وجهتي نظر، الأولى: تمثلها الأردن والعراق. والتي تنادي بوحدة سوريا الكبرى كأساس في قيام الوحدة العربية والثانية. تمثلها السعودية وسوريا ولبنان، حيث تعارض هذا

(١) أحمد طرمين: نفس المرجع، ص ٢١١ جلال يحيى مرجع سابق، ص ١١٥. وعيد الدالي مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢) جلال يحيى: مرجع سابق، ص ١١٥.

(٣) سيد نوفل: مرجع سابق، ص ٥٢.

المشروع، وترى ضرورة المحافظة على سيادة وإستقلال كل دولة عربية، ضمن الحدود التي كانت عليها يومئذ^(١). وقد مال النحاس الى وجهة النظر الثانية، لمواجهة المشاريع الهاشمية واحباطها، لانه كان يعتقد أن هذه المشاريع تهدف إلى وضع الاسرة الهاشمية في موقع الزعامة للامة العربية وقيادتها، وهذا الأمر لا ترضاه القيادات المصرية؛ لأنها تطمح في قيادة الامة العربية. وكانت بريطانيا تشجع هذا الاتجاه في السياسة المصرية^(٢)، يؤكد ذلك خلدون ساطع الحصري، حيث يقول: إن بريطانيا لم تعارض إنتقال الزعامة العربية في مشاورات الوحدة من العراق إلى مصر، والسبب في ذلك يعود إلى أن بريطانيا كانت ترى في النحاس الزعيم العربي الأكثر إعتدالا وإن جهوده ستكون أقل احتمالا في تشابك القضية العربية بالعداوات، والمناقشات العميقة الجذور في المنطقة العربية. كذلك كانت تستحوذ على نوري السعيد فكرة إيجاد تجمع إقليمي يأخذ العراق وجيشه على عاتقهما القيادة فيه. وكانت التجربة البريطانية في العراق قد أظهرت مخاطر السماح لهذا القطر القيام بدور مركزي وقيادي في المنطقة؛ وذلك بسبب قوة الاتجاه الوحدوي العربي فيه. أما مصر فبباعتادها التقليدي عن القضايا العربية، وإنشغالها بالمشاكل الداخلية، كانت مؤهلة أكثر للعب هذا الدور. بالإضافة الى عدد سكانها الكبير، وثروتها، وإمكاناتها. وهكذا أخذت مصر زمام المبادرة من العراق، وبدأت باستطلاع آراء الحكومات العربية^(٣).

وهكذا نستطيع أن ندرك أن هناك ثلاثة إتجاهات برزت في مشاورات الوحدة العربية:

الاول: حول مشروع سوريا الكبرى. بزعامة الامير عبد الله بن الحسين، يدعمه نوري السعيد الذي رأى في هذا المشروع خطوة أولية نحو تحقيق وحدة الهلال الخصيب.
الثاني: يدعو الى قيام دولة موحدة تشمل أقطار الهلال الخصيب بزعامة العراق.

(١) أحمد طربين: مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٢) جميل جبوري: مجلة شؤون عربية، ع ٢٥، ص ٢٢.

(٣) خلدون ساطع الحصري: مجلة المستقبل العربي: ع ٤ سنة ١٩٧٨، ص ١٧٧، وانظر أيضا جميل جبوري: مرجع سابق، ص ٢٢.

الثالث: يدعو إلى وحدة أو إتحاد أشمل وأكبر، بحيث يضم مصر والسعودية^(١) واليمن وسوريا والعراق والاردن وفلسطين. ولكن ثار الاختلاف حول شكل هذا الاتحاد حيث كان الاردن والعراق يرغبان في إتحاد له سلطة تنفيذية وجمعية تمثل فيها الدول العربية الداخلة فيها، على أن يعاون مجلس الاتحاد لجنة تنفيذية تمثل جميع نواحي التعاون السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، ويكون لقراراتها قوة تنفيذية على الدول الداخلة في الاتحاد، كما جاء في محضر اللجنة التحضيرية في الاسكندرية. ولكن لم يرض الآخرون بفكرة الوحدة والاتحاد والحلف، بناء على اعتبارات إقليمية وشخصية لا تمت بأي صلة إلى المصلحة القومية العامة، وأصرروا على بقاء الدويلات العربية في الشكل الذي كانت عليه، وإحتفاظ كل منها بكيانها القائم، وكان نتيجة لذلك، أن تراجع الأولون عن الفكرة القومية الحديثة التي قام مجدهم الوطني عليها، وكان من جراء هذا أن قامت جامعة الدول العربية^(٢)

وهكذا كانت أهم العقبات التي قامت في وجه مشاورات الوحدة العربية هي الأوضاع السائدة آنذاك، وحرص كل دولة عربية على كيانها وتمسكها به، ومعارضة قيام إتحادات جزئية بين الدول العربية.

ويذكر سيد نوفل، إن قيام مثل هذه الاتحادات - مهما كانت نوازع الدعوة إليها ومصادر الوعي بها- من شأنه تقريب الشقة نحو الوحدة المأمولة، وهكذا جاء ميثاق الجامعة العربية كضربة قاصمة لمشروع سوريا الكبرى من ناحية، والتأكيد على تجزئة الدول العربية وعدم وحدتها من ناحية ثانية^(٣). وبعد هذا العرض يمكن إجمال نتائج مشاورات الوحدة العربية على النحو التالي:

١- القضاء على فكرة الوحدة العربية التامة والحكومة المركزية وطرحها جانبا في ذلك الوقت.

(١) على المحافظة موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية. ص ١٧٢. وانظر أيضا جاسم العدول تاريخ الوطن العربي المعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، سنة ١٩٨٦، ص ١١٢، وسأرمز له، جاسم العدول الوطن العربي المعاصر.

(٢) محمد عزت دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، ج ١ ص ٣١.

(٣) سيد نوفل: مرجع سابق، ج ١ ص ٧٠.

- ٢- الاعتراف باستقلال سوريا ولبنان ضمن حدودهما القائمة
- ٣- العدول عن مشروع سوريا الكبرى والهلل الخصب، بسبب اختلاف النظم السياسية القائمة في الاقطار الشامية، ووجود الاقليات المارونية في لبنان، واليهودية في فلسطين.
- ٤- لم تكن مصر- وهي التي تولت الدعوة الى مشاورات الوحدة- مقتنعة بمشروع سوريا الكبرى الذي دعى إليه الامير عبد الله بن الحسين، ولا مشروع الهلال الخصيب الذي دعى اليه نوري السعيد كما أن السعودية ولبنان أعلنتا معارضة المشروع علناً. وأكدت على ضرورة إستقلال كل دولة من الدول العربية استقلالا تاما، وإقتصار التعاون على النواحي الاقتصادية، والثقافية، وعدم التدخل في شؤون الدفاع والسياسية الخارجية لكل دولة، أما سوريا فقد إعترفت بحقوق البلاد السورية الطبيعية في الوحدة. ولكن رأت أن الظروف غير ملائمة؛ بسبب وجود موانع داخلية تحول دون قيام الوحدة.

٢- أثر قيام الجامعة على مشروع سوريا الكبرى:

وهكذا انتهت مشاورات الوحدة العربية إلى عقد مؤتمر من قبل جميع الدول العربية التي اشتركت في المشاورات. وقد إستمرت أعمال هذا المؤتمر من ٢٥/أيلول ١٩٤٤ - ٧/١/١٩٤٤، وتم الاتفاق فيها على تأسيس جامعة عربية من جميع الدول التي اشتركت في المشاورات، والراغبة في الانضمام إليها، على أساس سيادة وإستقلال كل منها ضمن حدودها القائمة يومئذ^(١) وفي ٢٢/آذار/١٩٤٥، تم التوقيع في قصر الزعفران بالقاهرة على الصيغة النهائية لميثاق الجامعة العربية؛ من قبل الدول التي وقعت على بروتوكول الاسكندرية^(٢).

لقد كانت أولى النتائج التي ترتبت على قيام الجامعة العربية. توجيه ضربة قاضية لمشروعات الوحدة العربية المقتصورة على المشرق، وبشكل خاص مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب، حيث عبر ميثاق الجامعة عن قيام إرتباط بين دول

(١) دك و- بغداد م.ر. ٢١١/٤٦٨ ج ٤/٦، ١٤٣، ص. ٢٢، وانظر أيضا الشبرع ٧١٨٢،

١١/١/١٩٤٤، وعلى المحافظة موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ص. ١٧٤

(٢) دك و- بغداد م.ر. ٢١١/٤٦٨ ج ٤/٦، ١٤٤، ص. ٢٣٧، وانظر أيضا الهدي، ج ٢٥٥، ١٠/١/١٩٤٦،

وعلى المحافظة: مرجع سابق، ص. ١٧٧.

ذات سيادة كما أن الضمانات الواردة في الميثاق - حول سيادة كل أعضاء الجامعة - قد شلت أي محاولة من جانب الأردن والعراق للاندماج مع سوريا^(١)

وجاء ميثاق الجامعة مكرسا لتجزئة المشرق العربي، فأكثر مواده تؤكد ذلك بطرق مختلفة، وأولها المادة الثامنة التي تنص على " أن تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، ويعتبر حقا من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بأي عمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها^(٢) .

ومنذ تأسيس الجامعة حتى شهر ٢/١٩٤٦، شهد مجلس الجامعة مجادلات عنيفة بشأن سوريا الكبرى. ففي شهر ٢/١٩٤٥، حين كان مجلس الجامعة العربية منعقدا في القاهرة، نشرت إحدى وكالات الأنباء الأجنبية تصريحاً، نسبته إلى الأمير عبد الله - يومئذ - ينص على أن سموه سيطرح على مجلس الجامعة - للنظر - مشروع وحدة أو إتحاد سوري يحقق آماني الأقاليم السورية ومصالحتها المشتركة^(٣). وعلى الرغم من أن هذا التصريح لم يصدر عن الأمير عبد الله، بل كان خبرا مدسوسا، فإن مضمونه لم يكن مستنكرا لدى العاملين في حقل السياسة العربية. ومن غير تثبيت من حقيقة الأمر بالطرق الدبلوماسية، أسرع وزير خارجية لبنان حميد بك فرنجية بعقد مؤتمر صحفي أدلى فيه بتصريح استنكر فيه فكرة الوحدة السورية، واعتبرها منافية لميثاق الجامعة العربية. وبين أن هذه الجامعة قامت على أساس احترام سيادة وإستقلال كل دولة من الدول الداخلة في عضويتها، وأكد في حديثه على أن " لبنان دخل الجامعة العربية على أساس إستقلاله التام الناجز بحدوده الحاضرة، وهو لن يرض عن هذه السياسة بديلا. وقد تعاونت الدول العربية معا في جميع الأمور المشتركة بينها بكل إخلاص، وأملى الوطيد أن لا تعود هذه النغمة إلى الظهور، لئلا تعكر الجو الرائع الذي نعمل فيه متضامنين لخير الجميع^(٤) .

(١) باترك سيل: مرجع سابق ص ١٧٧

(٢) الجزيرة ع ١٠٥١، ١١/١٢/١٩٤٥، وانظر أيضا: سيد ثوقل - مرجع سابق، ج ١ ص ٦٧

(٣) الكتاب الأردني الأبيض: و.و. ٨٠ ص ٢٢٢ وانظر أيضا الهدى ع ٢٥٦٤ ١١/١٢/١٩٤٦.

(٤) الكتاب الأردني الأبيض: و.و. ٨٠ ص ٢٢٢ انظر أيضا

وقد أوجب هذا التصريح رد وزير الخارجية الاردني محمد الشريفي، الذي كان يومئذ يشارك في إجتماعات مجلس الجامعة. وقد جاء هذا الرد في مؤتمر صحفي على شقين:

الشق الاول: تناول فيه الاسس والدوافع التي تقوم عليها الدعوة لتحقيق الوحدة السورية، حيث بين أن فكرة الوحدة أو الاتحاد السوري، مبدأ مجمع على إحترامه في سوريا الشمالية وشرق الأردن، وله أنصار كثيرون في لبنان أيضاً، وليس هو بالنفمة التي من شأنها أن تعكر الجو الرائع الذي ينبغي العمل فيه لخير الجميع، وإن قضية الوحدة أو الاتحاد هي أحب النفمات إلى الأذان العربية، لأنها صوت الثورة العربية الكبرى، وصدى لقرار ٨ / آذار / ١٩٢٠، الذي مثل جميع المناطق السورية ساحلا وداخلا وشمالا وجنوبا، لذلك إعتبر الشريفي أن تمسك الأردن بمشروع سوريا الكبرى يعني الالتزام بميثاق الامة المشترك، والإرادة الشعبية العامة التي عبر عنها الشعب السوري في أكثر من مناسبة كما بينا سابقا.

أما الشق الثاني من الرد فقد تناول الحديث عن مدى ملاءمة المشروع لميثاق الجامعة العربية، حيث بين أن دعوة الأردن إلى وحدة أو إتحاد الديار الشامية، لا تخرج عن حدود ميثاق جامعة الدول العربية، وقد عبر عن ذلك بقوله " إن القول بأن مشروع وحدة أو إتحاد سوريا، يناقض ميثاق جامعة الدول العربية، قول غير صحيح، لان المادة التاسعة نصت على أن لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق - أن تعقد بينها ما تشاء من الاتفاقات لتحقيق هذا الغرض " . كما بين أن هذه الدعوة تسير على هدى الإرادة الشعبية العامة في كل إقليم من الاقاليم الشامية، ولا تشكل أي مساس بأنظمة الحكم القائمة، وقد عبر عن ذلك بقوله، " إن ما نص عليه ميثاق الجامعة من إعتبار نظام الحكم في كل دولة منظمة إليه، حقا من حقوق تلك الدول، هو ما تتمسك به الحكومة الاردنية، وعميد البيت الهاشمي دائما. حيث جعلت دعوتها الى الوحدة أو الاتحاد مردوده إلى إرادة الشعب ذو الشأن نفسه، وإلى إختيار الحكومات المسؤولة نفسها. وإن إرادة الشعب السوري تتطلع إلى الوحدة، وهذا ما جهر به فارس الخوري رئيس وزراء سوريا في رده على رسالة الامير عبد الله عام ١٩٤٣^(١).

(١) الكتاب الاردني الابيض: و.ر. ٨٠ ص ٢٣٤-٢٣٦، الجزيرة ١٧/١٥/١٩٤٥.

وكان نتيجة لهذه التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الاردني- حول موقف الاردن من قضية الوحدة السورية- أن قامت ضجة عنيفة لدى الدوائر الرسمية في لبنان. وفي أثناء تلك الضجة المفتعلة عقد وزير الخارجية الاردني- أثناء وجوده بالقاهرة- مؤتمرا صحفيا آخر، أكد فيه على ما جاء في المؤتمر الاول من موقف الاردن تجاه مشروع سوريا الكبرى^(١).

وفي شهرت ١٩٤٦/٢، ثار الجدل حول مشروع سوريا الكبرى، بين وزراء خارجية سوريا ولبنان والاردن أثناء وجودهم في القاهرة لحضور جلسات مجلس الجامعة العربية.

ففي ٢٢/٢/١٩٤٦، صرح السيد(فليب تقلا) لوكالة الصحافة الفرنسية بحديث أكد فيه على ما ذكره في البيانات السابقة التي ترفض فكرة الوحدة السورية، وتعتبرها مناقضة لميثاق الجامعة العربية.

وقد عبر عن ذلك بقوله " إن لبنان دخل الجامعة العربية على أساس استقلاله التام الناجز بحدوده الحاضرة، وإستقلال كل دولة من دول الجامعة، وعلى ذلك فإن القضية التي تثار من وقت لآخر تحت إسم سوريا الكبرى، لا يمكن أن تكون موضوع بحث".

وقد بين الوزير اللبناني فوائد بقاء الاقطار الشامية مجزأة بقوله " فخير أن يكون لها في الهيئات الدولية عدة أصوات، من أن يكون لها صوت واحد" وأعلن عن أسفه في إثارة هذه القضية في وقت يجتمع فيه الزعماء العرب لتنسيق شؤون الجامعة، وبين الوزير اللبناني أن دعوة الشريقي لا تنم إلا عن عقيدة شخصية لديه ليست بذات قيمة أساسية^(٢).

وقد رد الشريقي على هذه التصريحات اللبنانية في مؤتمر صحفي عقد في ٢٤/٢/١٩٤٦، أكد فيه على أن دعوة سوريا الكبرى تمثل إرادة الشعب السوري، والاماني العربية العامة، وتنطلق من ميثاق الجامعة العربية، وخاصة المادة التاسعة التي تسمح بتعاون أوثق بين الاقطار العربية خارج نطاق الجامعة. وأبدى الشريقي

(١) الكتاب الاردني الابيض، و.ر. ٨٠، ص ٢٢٦-٢٢٧

(٢) نفس المصدر و.ر. ٨١، ص ٢٥٥.

استفراجه لهذه السياسة اللبنانية التي تطالب بتكريس التجزئة والفرقة ومقاومة الافكار الوجودية. وقد عبر عن ذلك بقوله " وجب أن نتساءل لماذا يجوز للبنان أن يكبر على حساب الاقاليم السورية من غير إختيارها ؟ ثم لا يجوز لسوريا المجزأة، بل المقطعة الاوصال والارحام، أن تتحد بمحض إختيارها وإرادتها لتكبر على حساب حقوقها القومية والطبيعية في نطاق أقاليمها"^(١)

وفي ٢٦/٢/١٩٤٦ أثناء عقد جلسات الجامعة، أثار سعد الك الجابري رئيس وزراء سوريا موضوع سوريا الكبرى في مجلس الجامعة بصورة فجائية، دون أن يكون مدرجا في جدول أعمال الجامعة، وأعلن أن الحكومة السورية لا تريد مشروع سوريا الكبرى من أساسه، وتصر على التمسك بميثاق الجامعة. وقد أبدى في ذلك مندوب لبنان أيضا بقوله: " ونحن أيضا نرفض مشروع سوريا الكبرى من أساسه " وكانت الغاية من هذا الطلب السوري اللبناني- كما بين الوزير السوري- قفل الجدل في موضوع الوحدة أو الاتحاد السوري، لان ذلك يحقق مصلحة العرب في رأيه وكان مصلحة العرب توجب تجزئة بلاد الشام.^(٢)

وقد أوجبت هذه التصريحات السورية اللبنانية رد وزير الخارجية الاردني في نفس الجلسة، بحيث اعتبر إثارة مثل هذه المواضيع في مجلس الجامعة دون سابق علم، وبشكل مفاجيء. يتناقض مع إختصاص المجلس نفسه، وذلك لان مجلس الجامعة مقيد بميثاق لا يسمح له النظر في أي نزاع، أو خلاف بين دولتين من دول الجامعة، إلا إذا عرض الامر عليه من كلا المتنازعين، من قبيل التحكيم، والنظر في الامر على اساس الوساطة، وطبقا لأصول غير متوفرة في ذلك الوقت.

وأكد الشريفي على مدى تمسك الاردن في التضامن العربي بقوله: " إن المملكة الاردنية في طبيعة الذين يحافظون على التضامن بين دول الجامعة، ويعتزمون ميثاقها، وما يثار من جدل حول قضية الوحدة السورية نابع من خصوم ميثاقها الوطني، وقضية الوحدة السورية هي قضية بحتة تتعلق بالوجدان العربي العام، ومبادئ الثورة العربية الكبرى، وجهاد الامة خلال ثلاثين سنة".

(١) نفس المصدر و٨١، ص ٢٥٧. وانظر أيضا وثائق سوريا الكبرى ص٦١، وفلسطين ع ٢٦٦٤ ٦٤٧١ ٩/٢/١٩٤٦

(٢) الكتاب الاردني الابيض و٨١، ص ٢٢٨.

كما تطرق الشريقي في رده إلى توضيح الدعوة الاردنية لتحقيق الوحدة السورية، من حيث مفهوم ودلالة سوريا الكبرى، والاسس والدوافع التي تقوم عليها، والهدف من تحقيقها بشكل لم يخرج عما ذكرناه سابقا.

وفي نهاية الرد، طرح الشريقي بعض التساؤلات، استغرب فيها مواقف الدول العربية المعارضة لفكرة الوحدة السورية، ومما يوضح ذلك قوله " وما يجب أن نتساءل عنه الآن هو إذا جاز لنا الجهاد المشترك لتحقيق الوحدة أو الاتحاد السوري، ونحن تحت السيطرة الأجنبية المباشرة، فلماذا لا يجوز لنا أن ننجز تصميمنا وميثاقنا، وقد تحررت بلادنا - أو على الأقل - توفرت إمكانيات عملنا المشترك أكثر من ذي قبل".

كما استغرب أن تعتبر قضية الوحدة أو الاتحاد المنبعثة من الإرادة الشعبية والوجدان العربي العام، تجاوزا على أنظمة الحكم القائمة في الدول العربية، وقد عبر عن ذلك بقوله: "إن الغريب إعتبار أمنية الوحدة أو الاتحاد المنبعثة من الوجدان العربي العام، تجاوزا على نظام الحكم القائم في دولة عربية، مع العلم أن الوطنية شيء، والتجاوز على النظام القائم، شيء آخر، وإن هذا الأمر مرده إلى إرادة الشعب الذي هو مصدر السلطات جميعا^(١)."

وقد طالب الشريقي في نهاية حديثه، أن لاتثار هذه المسألة في المجلس حسب أهواء كل دولة، وأن تحال القضية إلى لجنة خاصة تقوم ببحثها وإتخاذ قرار فيها.

وقد رفع الشريقي مذكرة إلى رئيس مجلس الجامعة، أكد فيها على تمسك الاردن بميثاق الجامعة، ووجهة النظر الاردنية الخاصة في مشروع سوريا الكبرى، وقد جاء في هذه المذكرة التركيز على النقاط التالية:

- إن الدعوة إلى أي وحدة أو إتحاد قومي بالطرق السياسية والبيانات القومية المشروعة، دون تجاوز على أي حق للغير، لا تعتبر محل خلاف لأن الاصل في كل قطر عربي وحدة أقاليمية أو إتحادها

(١) انظر النص الكامل لخطاب الشريقي- الكتاب الاردني الابيض، ص ٨١، ٢٦٣، ٢٦٤ وانظر أيضا

وثائق سوريا الكبرى، ص ٢. فلسطين ٢٠٦١-٢٠٦٢، ٢٥/٢/١٩٤٦ وانظر أيضا

- إذا توفرت أسباب الوحدة أو الاتحاد، وإمكانياتها المشروعة- من غير أي إجحاف بحق خاص أو عام- سيكون من الخير للعرب زوال التجزئة، لأنها ضرر قومي يتعارض مع خير البلاد وأمانها وأمالها.
- إن الدعوة الاردنية لتحقيق الوحدة السورية، لا تتعارض مع احترام واستقلال أية دولة من دول الجامعة، أو نظام الحكم القائم في كل منها، ما دام الامر في أية وحدة أو إتحاد سيكون مردوداً إلى الإرادة الشعبية العامة^(١)

وقد إنتهى نقاش موضوع سوريا الكبرى، والتسليم باستبعاد الصفة الرسمية عن الموضوع، مع بحثه بحثاً خاصاً بين وزراء الخارجية العرب، وإصدار بيان مشترك يؤكد إتفاق الجميع في وجهات النظر وقد تم بالفعل مناقشة هذا الامر من قبل وزراء خارجية الدول العربية، وانتهوا إلى وضع قرار^(٢) أعلنه فاضل الجمالي رئيس المجلس نيابة عن وزراء الخارجية العرب، بتاريخ ٢٨/٢/١٩٤٦ نص على ما يلي

“ أثير في الآونة الاخيرة جدل حول مشروع سوريا الكبرى، فترتب على ذلك أن إجتمع وزراء خارجية الدول العربية إجتماعاً خاصاً، ودرسوا الامر من جميع وجوهه، فتبين أن أحداً لم يقصد تناوله هذا الموضوع التعرض لإستقلال وسيادة إحدى دول الجامعة، والنيل من نظام الحكم القائم فيها، وعليه فقد أكدوا أن دول كل منهم متمسكة بميثاق الجامعة، وعاملة وتعمل على احترامه وتنفيذه نصاً وروحاً^(٣).

صحيح أن هذا القرار وضع حداً لمناقشة المشروع داخل الجامعة العربية، ولكنه لم يمنع الملك عبد الله من مواصلة السعي لتحقيق المشروع بشكل أكبر داخل الاردن، وعلى الساحة العربية، والساحة الدولية ومن ناحية ثانية استمر موقف الدول العربية المعادي للمشروع^(٤).

(١) انظر نص مذكرة الشريفي ملحق رقم (١٥) من وثائق الكتاب الاردني الابيض.

(٢) فلسطين، ع٢١٦ - ١٤٧١/٢٩/٢/١٩٤٦، الهدى: ع١٨٨ - ٩/٢/١٩٤٦، محمد عزت دروز/حول الحركة العربية الحديثة: ج٢، ص٧٦.

(٣) الكتاب الاردني الابيض و٨١ ص٢١٧، وانظر أيضاً وثائق سوريا الكبرى، ص٦٢، وانظر أيضاً F.o. 371/52355 No 309 F.o.371/52355, Kirkbrd to Bevin. 18/12/1946

(٤) انظر جهود الامير عبد الله والحكومة الاردنية بعد قرار الجامعة الفصل الاول من هذه الدراسة

٣- موقف الملك عبد الله من الجامعة العربية

كان موقف الملك عبد الله من جامعة الدول العربية واضحاً منذ البداية، حيث كان يرغب بقيام وحدة على أسس مدروسة وسليمة، وليس بالطريقة الارتجالية التي قامت عليها الجامعة، ومما يوضح ذلك ما ورد في مذكراته حيث قال:

" الجامعة العربية صوت فاه به نوري السعيد، وتلقفه مصطفى النحاس، وأيده المستر (انتوني ايدن)، فهي جراب أدخل فيه سبعة رؤوس: اليمن والعراق وسوريا ولبنان ومصر وشرق الأردن بسرعة عجيبة، في وقت كانت فيه سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني، ومصر والعراق تحت المعاهدتين الساريتين إلى الآن، فالدول العربية كانت حينذاك في قيود إنتدابية وعهدية ما عدا اليمن ونجد، فانهما كانتا حرتين وفي هذا يتجلى للامة العربية التسابق المجيب بين دولها السبع تسابق بين مقيد ومطلق، إما قيد إحتلال وإما قيد عهد وإما قيد جهالة، وفي نظر الدول نفسها نعم الحجاب الساتر لما يريدون كتمه، ونعم التمدح غير المجدي بما يريدون إذاعته وظن الغريب الراضي عن هذه الجامعة أنها ستكون خير أداء لدوام الانتداب، ودوام الاحكام العهدية، وأني تارك لغيري تفسير هذه الظنون^(١)."

لاشك أن الملك عبد الله يعد من أول أنصار الوحدة العربية. وإن هذا الموقف من جلالته تجاه الجامعة، نابع من فهم وإدراك عميق للاوضاع السياسية العربية والدولية في تلك الفترة، ونتيجة لذلك فقد رأى أن الجامعة- بالشكل الذي قامت عليه- ليست بالوسيلة التي تحقق أمل العرب، فمن حيث نشأتها - فإنها قامت على أسس إرتجالية وغير مدروسة، في وقت كانت فيه الاقطار العربية في أوضاع سياسية غير متكافئة، وبالتالي كان ينبغي أن تلجأ الزعامات العربية إلى تصفية الاوضاع الداخلية من تحقيق الاستقلال، وتحقيق الوحدات الاقليمية، ليكون الاساس سليماً في بناء الوحدة، وبالتالي فإن قيام الجامعة على هذا سيجعلها أداة للمستعمر لتكريس سيطرته على الدول العربية مجتمعة، وتغليب المصالح الشخصية لبعض الاقطار العربية، وإسدال الستار على القضايا القومية والوطنية، التي ينبغي أن يكون لها المقام الاول في أهداف الجامعة، وليس تكريس تجزئة هذه الاقطار كما بين ميثاق الجامعة.

(١) عبد الله من الحسين مصدر سابق، ص ٢٣٨

وكان إعتراض الملك عبد الله على الجامعة يأتي بالدرجة الأولى من الشخصيات التي تولت زعامتها حيث كان البعض منها قليل الخبرة في شؤون البلاد العربية مثل مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر، الذي كان له الدور البارز في مشاورات الوحدة، وتأسيس الجامعة. وقد بين الملك عبد الله في مذكراته^(١) إن النحاس باشا زعيم في مصر، قليل في معلوماته، بالنسبة لدول العرب، لأن الجدل بين الوفد والاحزاب الأخرى، صرفه عما سوى مصر، أما عزام باشا الذي تولى منصب أمين سر الجامعة، فهو مصري الجنسية، وهو ممن لا يتأخر في تحطيم أي شيء يعترضه لتحقيق مصلحة مصر^(٢).

وهكذا فإن زعامة الجامعة تولتها شخصيات مصرية، البعض منها قليل الخبرة في الشؤون العربية، والبعض الآخر يؤيد تغليب مصلحة مصر الخاصة على المصلحة العربية العامة.

كما كان الملك عبد الله يعيب على الجامعة جهل الرجال القائمين على أمرها، وعدم قدرتهم على فهم الحقائق المختلفة في البلاد العربية. بالإضافة إلى أنها تقوم على أسس إرتجالية غير مدروسة.

ومما يوضح ذلك ما ذكره جلالته في مذكراته، حيث قال:

" إن ما يلفت النظر: دعوة الجامعة العربية فجأة وإرتجالاً ومن غير سابق درس - إلى مواضيع ترسل بها رؤوس أقلام، فيجتمع وزراء الدول العربية ليتباحثوا بشيء لم يقتلوه درساً وتمحيصاً. مثال ذلك هذا الضمان الجماعي، فنحن نرى أن هذا لا يكون نافعا إلا بإفتاء رؤساء أركان حرب هذه الدول، بعد إطلاعهم على مبلغ قوات كل دولة، وإستطاعتها في الضمان والوقوف التام على مبلغ طاقتها المالية، وقواها العسكرية، وما لديها من أعددة إحتياطية، حتى يقول أحدهم أستطيع أن أصمن، أو يقول الآخر أنت لا تستطيع الضمان. وهذه ملحوظة يجب أن توضع نصب عيون وزراء خارجية الدول العربية ووزراء الدفاع فيها^(٣)

بالإضافة إلى ذلك، فإن الملك عبد الله أبدى اعتراضه وإنتقاده الشديد للجامعة بعد قيامها، لأنها أصبحت تسخر لخدمة المصالح المصرية بالدرجة الأولى وقد أكد

(١) نفس المصدر: ص ٢٢٩.

(٢) عبد الله بن الحسين مصدر سابق، ص ٢٢٩

جلالته ذلك في حديثه للوفد السوري بزعامة ناظم القدسي رئيس وزراء سوريا - آنذاك - الذي زار الاردن في ٢٨/١١/١٩٥٠، حيث قال: "إن الجامعة يتزعمها رجال لا يعرفون الحقائق ، وعلى رأس الجامعة رجل يدير شؤونها لمصلحة وطنه مصر، ويوظف أبناء قومه لتحقيق هذه الغاية وحدها. فعصر عنده كل شيء، ويجب أن تسخر مصالح العرب وأن تزداد التفرقة بينهم لمصلحة مصر". وقد أكدت ذلك أيضا التقارير التي أرسلها المندوب السامي البريطاني في بغداد (ستونهيورييرد)، حيث قال: "إن الجامعة أصبحت تسخر لخدمة مصالح فرعية لا مصالح عامة، حيث أنها تسخر لخدمة المصالح المصرية دون النظر إلى المصالح العربية بشكل كلي وكامل. ومن الأمثلة التي توصلح هذا النهج المصري: تصريحات عبد الرحمن عزام أمين سر الجامعة في ١٦/فبراير/١٩٤٦، والتي جاء فيها إن كل الدول العربية يجب أن تتعاطف مع أماني مصر الوطنية الخاصة بالجلاء ووحدة وادي النيل^(١)."

كما أن عبد الرحمن عزام كان يتصرف كما لو كان رئيسا لدولة عظمى، بدلا من أن يلتزم بدوره الحقيقي، الذي كان لا يزيد عن مجرد أمين عام لهيئة استشارية^(٢).

كما بينت التقارير البريطانية أنه كان يوجد مساعي منظمة من جانب مصر والسعودية وسورية^(٣). وقيام الملك فاروق بتوثيق علاقته بآبن سعود، وشكري القوتلي، من أجل إقامة كتلة مناوئة داخل الجامعة للهاشميين، وذلك من أجل عزلهم ومحاصرتهم، وإحباط جميع توجهاتهم الوحدوية^(٤).

(١) نفس المصدر ص ٢٧١ أنظر أيضا ناصر الدين النشاشيبي، مصدر سابق، ص ٥٢. وانظر أيضا

F.O.371/52426, From Stonhewer Bird to Baxtor, F.O.Dated/Feb/1946.

F.o.371/52426, No.278. Stonhewer Bird to Baxtor, Dated 9/4/1946.

F.o.141/1084 No. 17, Baghdad to Cairo Dated 1/2/1946.

F.o. 371/52426. No.278.

(٢)

F.o. 371/52355. F.o. to B.M.E.O Dated 4/12/1946. F.o. 371/52426 No 17

(٣)

F.o.141/1084, No.17 F.o.371/1084 Cairo to F.o. Dated 1/5/1946.

(٤)

F.o. 141/1048 Jarosalim to Cairo Dated 1/4/1946.

كما أن من أسباب معارضة الهاشميين للجامعة أن عبد الرحمن عزام لم يكن يكثر بالتشاور مع الأردن والعراق، والتحقق من رغباتهم قبل أن يتحدث باسم الجامعة، وهذا ما دفع الوفد العراقي عام ١٩٤٦، إلى الالاح بشدة على الانسحاب من الجامعة^(١). ولكن رئيس وزراء العراق حمدي الباجهجي إعترض على الانسحاب واستطاع التأثير على الوصي على العرش ووزير الخارجية نوري السعيد، وإقناعهما بالعدول عن ذلك^(٢)

وهكذا نستطيع أن نلخص الأسباب الرئيسية التي دفعت الملك عبد الله إلى إبداء معارضته للجامعة العربية بأنها كانت بيد رجال يجهلون حقيقة الاوضاع في العالم العربي، ويعملون على تفسير هذه الجامعة وفقا لما تملبه عليهم مصالحهم الشخصية، وتعيين المصريين في وظائفها تحقيقا لهذا الغرض. ويرون ضرورة إخضاع مصالح العرب لمصلحة مصر، وإستعداد هذه الزعامات إذا اقتضى الامر تشجيع الانقسامات العربية خدمة لاهدافهم الشخصية.

F.o. 141/1048. No. 10, From Kellera to F.o. Dated 1/5/1946.

(١)

F.o. 371/52426. No. 113, From Bird to F.o. Feb/1946.

F.o.371/52426, No 131 From Bird to F.o. 1/2/1946, F.o. 371/52426. No 15 From Bird to

(٢)

Garosalem 29/1/1946, F.o. 371/52426 No. 17, Canighan to C.o, 26/1/1946.

الفصل الرابع

موقف الجمهورية العربية السورية من المشروع

١- الساحة الحكومية (الموقف الرسمي)

٢- الساحة البرلمانية

٣- الساحة الحزبية

٤- الساحة الشعبية

يمكن التعرف على الموقف السوري من مشروع سوريا الكبرى، ومسامي الملك عبدالله بن الحسين لتحقيق الوحدة السورية من خلال الساحات التالية -

١- الساحة الحكومية (الموقف الرسمي)

٢- الساحة البرلمانية

٣- الساحة الحزبية

٤- الساحة الشعبية العامة.

١- الساحة الحكومية (الموقف الرسمي):

لقد تعرض مشروع سوريا الكبرى لمعارضة شديدة من قبل الحكومة السورية منذ عام ١٩٤٢ كما بينا سابقاً. ولكن هذه المعارضة أخذت تتبلور بشكل أكثر وضوحاً بعد عام ١٩٤٦. فعلى أثر جلاء القوات الفرنسية عن سوريا، وحصولها على الاستقلال التام، اعتقد الملك عبدالله أن المجال أصبح مفتوحاً أمامه لتحقيق وحدة الديار الشامية - خاصة وأن دستور الكتلة الوطنية التي كانت تتولى زمام الأمور في سوريا يومئذ، يتفق مع قرار الجمعية التأسيسية الصادر في ٨ آذار ١٩٢٠ السالف الذكر، فقد نصت المادة الأولى من دستور الكتلة على ما يلي - "إن الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وإيصالها إلى الإستقلال التام، والسيادة الكاملة، وجمع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره، ضمن حدوده القديمة"^(١) إلا أن إستجابة الزعامات السورية الحاكمة، كانت بعيدة عما توقع الملك عبدالله، فعلى أثر خطاب العرش الذي أعلنه جلالتة في شهر ت ١٩٤٦ - مؤكداً فيه على تمسك الأردن بميثاق الوحدة السورية، ومواصلة السعي بكل جدية لتحقيق ذلك^(٢) - ثارت موجة إستنكار عنيفة لدى الجهات الرسمية والبرلمانية السورية يؤكد ذلك ما جاء في البيان الذي القاه خالد العظم - وزير الخارجية السورية بالوكالة - في ٢٢/٢/١٩٤٦ رداً على ما جاء في خطاب العرش الأردني، حيث إعتبر أن الدعوة الأردنية مخالفة للمبادئ العامة للقانون الدولي، وتناقض ميثاق جامعة الدول

(١) م و ت - دمشق: م. ر ٢٢، أوراق الكتلة الوطنية، و ر ١١/١١

(٢) م. م. ت - الأردنني. جلسة ١٨/٢/١٩٤٦.

العربية الذي ينص على إحترام كل دولة لنظام الحكم القائم في الدول العربية الاخرى^(١).

وقد أكد خالد العظم على هذا الموقف، في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ٢ ك ١٩٤٦^(٢) رداً على التصريح الذي أدلى به ابراهيم هاشم رئيس وزراء الاردن في ٢٦/٢/١٩٤٦^(٣).

لقد جوبهت دعوة عبدالله بن الحسين للوحدوية بكثير من الاتهامات، والتشكيك من قبل الحكومة السورية. فعلى اثر البيان الذي أذاعه جلالتة في ٤/أب/١٩٤٧ يدعو فيه إلى توحيد سوريا الطبيعية، زعم الانفصاليون في سوريا، وراحوا يهاجمون الدعوة الاردنية بتهم مختلفة، تدّاع على الناس من غير أن يسمح بأذاعة ما ينقضها، ومن غير أي نظر في المقترحات المعلنة. مع اضطهاد أنصار الدعوة وإصطناع سياسة الترغيب والترهيب في مناوأتها^(٤). ولم تترك الحكومة السورية وسيلة إلا وتبعثها في سبيل تعطيل جهود الملك عبدالله للوحدوية. ففي شهر/أيار/ ١٩٤٧ قامت الحكومة السورية بالاتصال بمفوضيتها في لندن، لمعرفة رأي الحكومة البريطانية بتصريحات الملك عبدالله الهادفة الى توحيد سوريا الكبرى. وقد أجمع نجيب الارمنازي، المفوض السوري في لندن، يوم ٢٣/أيار/ ١٩٤٧ بالمستر (مكنيل) وزير الدولة البريطاني، والمستر (تنبلر) وكيل وزارة الخارجية البريطانية. وبين لهما أن دعوة الملك عبدالله سيكون لها تأثير سيء على العلاقات السورية البريطانية بسبب ارتباط شرق الاردن مع الحكومة البريطانية بمعاهدة تحالف^(٥).

(١) انظر النص الكامل لبيان خالد العظم مذكرات المجلس النيابي السوري: جلسة ٢٣/٢/١٩٤٦

(٢) الكتاب الاردني الابيض، و. و. ٨١، ص ٢٦٨-٢٦٩

(٣) انظر لمزيد من التفصيلات حول تصريحات ابراهيم هاشم، ص ٧٦-٧٧ من الفصل الثاني

(٤) الوحدة السورية الطبيعية حقيق قومية ازلية، و. و. ٥، ص ١٧

(٥) نجيب الارمنازي: عشرة سنوات في الدبلوماسية في صميم الاحداث العربية والدولية، دار الكتاب العديد، بيروت، سنة ١٩٦٣، ج ١ ص ١٠٣، وسأرمز له نجيب الارمنازي: عشرة سنوات في الدبلوماسية

وقد بينت الحكومة البريطانية للمفوض السوري بأن لا شأن لها بهذا الموضوع الذي يخص السوريين وحدهم^(١).

ان حصول الحكومة السورية على تأكيدات من الحكومة البريطانية بحيادها تجاه مشروع سوريا الكبرى، دفعها إلى إثارة حملة من التشجيع على هذه الدعوة الوحدوية بشكل أكبر من ذي قبل^(٢)، حيث بدأت الاتصالات في هذه الفترة بين الحكومتين السورية واللبنانية نظراً لمساس الموضوع بسياستهما الخارجية الموحدة تقريباً.

ففي ٢٧/ آب/ ١٩٤٧ قام شكري القوتلي بزيارة الى بشارة الخوري، لبحث الموقف السياسي القائم وكان بصحبة القوتلي جميل مردم رئيس الوزراء السوري، ومحسن البرازي أمين سر القصر الجمهوري. وقد اسفر الاجتماع الذي دام يومين، بين الحكومة السورية واللبنانية في قصر بيت الدين، عن استنكار الطرفين لمشروع سوريا الكبرى، وإعتبار بيان الملك عبدالله تدخل في شؤون جمهورتي سوريا ولبنان وإعتداءً صريحاً على نظام الحكم القائم فيهما بشكل يخالف ميثاق جامعة الدول العربية، والقانون الدولي. واتفق الطرفان على العمل معاً لمعارضة المشروع بكل الوسائل الممكنة^(٣).

كما تقرر دعوة مجلس النواب في القطرين السوري واللبناني لمناقشة الموضوع، وشجبه وإثارته بشدة، في إجتماع مجلس الجامعة العربية القادم. وطلب وضع حد له، كما تقرر عدم اجابة الملك عبدالله على بيانه، وعلى الكتاب الذي وجهه الى رئيس الجمهورية السورية مع محمد الشريفي^(٤).

وبعد عودة الوفد السوري الى دمشق، القى جميل مردم في مؤتمر صحفي عقد في دمشق بياناً رداً على تصريحات الحكومة الاردنية الداعية لتحقيق الوحدة

(١) F O 371/52355, No. 941 F.O to Beirut 8 October 1947.

(٢) الوحدة السورية الطبيعة حقيقة قومية ازلية و ٤ ص ١٠-١١

(٣) انظر ملحق رقم (٢١) من وثائق البلاط الملكي العراقي. انظر ايضاً د. ك و بغداد ملف رقم ٢١١/٤٨١٣ تقارير المفوضيه العراقية في دمشق و- ١٧ ص ٢٥ وسامر له د.ك-بغداد م.ر ٢١١/٤٨١٣ وانظر ايضاً جريدة البلاد السعودية ع ٦٦٩٤/١٦٩٤/١٩٤٧.

(٤) د.ك.و- بغداد: م.ر. ٢١١/٢٦٤٩، و- ٤٨ ص ٨٢

السورية، وقد هاجم الوزير السوري الحكومة الاردنية بأسلوب جارح دون ان يناقش قضية الوحدة أو الاتحاد مناقشة موضوعية، ومما جاء في هذا البيان:-

- ١- ان مجلس الجامعة العربية قرر علي هذا الموضوع، وإعتبره مضرراً بمصلحة العرب لأن إثارته في أوقات معينة وخطره في حياة الأمة العربية، يدل على أن هناك أيدي خفية تحركها لمآربها الخاصة.
- ٢- يجب احترام قرار مجلس الجامعة العربية وميثاقها الذي وقعت الدول العربية عليه، وأعترفت باحترام الاوضاع القائمة في كل بلد
- ٣- ستتخذ الحكومة السورية الموقف الحازم الواجب إتخاذه في هذا الظرف الدقيق، للحيلولة دون التضليل والتمويه وخدمة المآرب الاستعمارية. كما أن الحكومة السورية متمسكة بالنظام الجمهوري، وبإستقلالها التام غير المقيد.
- ٤- ان قيام إتحاد بين سوريا وشرق الاردن، يجب ان يكون على أساس انضمام الاردن الى سوريا
- ٥- كما أنهم الرئيس السوري مشروع سوريا الكبرى بأنه مشروع صهيوني استعماري يهدف تقسيم فلسطين، وإقامة دولة يهودية فيها^(١).

وقد شجع بيان جميل مردم الصحف السورية التي كانت موالية لنظام الحكم، مثل صحيفة الحزب الوطني، والقبس والانشاء، وبردى على شن حملة شديدة على مشروع سوريا الكبرى مؤكدة فيها على تصريحات الحكومة السورية، التي قالت بأن المشروع استعماري صهيوني. كما راحت تذيع هذه الصحف بأن اليهود يؤيدون المشروع لكي يضفروا بفلسطين.

ونتيجة لهذه الضجة المفتعلة في سوريا حول بيان الملك عبدالله، فقد أرسل جلالته رسالة مع محمد الشريفي الى رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي في ١٤/أب/١٩٤٧ لتوضيح الغرض المقصود من البيان الملكي. موضحاً فيها الاهداف والضرورات التي توجب تحقيق الوحدة السورية^(٢). وبعد ان تسلم الرئيس السوري رسالة الملك عبدالله لم يحدد موقفه بشكل واضح من الدعوة الاردنية، وانتهت المحادثات بين الطرفين بوعد منه بأن يقوم بدراسة الموضوع، دون ان يرد مباشرة على ما حمله الشريفي من آراء حول موضوع سوريا الكبرى^(٣).

(١) كلمة السوريين والعرب في مشروع سوريا الكبرى، ص ٥٦-٥٩.

(٢) د.ك.و- بغداد، م ر ٢٦٤٩/٣١١، و- ٢٥، ص ٥١.

(٣) د.ك.و-بغداد، م. ر. ٢٦٤٩/٣١١، و- ٤٦ ص ٧٩.

والواقع ان الحكومة السورية كانت قد اتخذت موقفاً حازماً بالتعاون مع لبنان في معارضة مشروع سوريا الكبرى، وذلك في الاجتماع الذي عقد في قصر بيت الدين السالف الذكر. ولكنها رأت قبل ان تشرع في تنفيذ مخططها ان تستمزج رأي الحكومات العربية الاخرى^(١). ولمعرفة ذلك قام الرئيس السوري شكري القوتلي بإيفاد محسن البرازي في نهاية شهر آب عام ١٩٤٧ الى السعودية لمعرفة موقفها من دعوة الملك عبدالله^(٢). ثم سافر مندوب الرئيس السوري بعد زيارة الرياض إلى القاهرة لإطلاع الملك فاروق على بيان الملك عبدالله، ومعرفة موقفه من ذلك. وفي نفس الوقت اتصل رئيس وزراء سوريا بالحكومة العراقية وطلب رأيها في الموضوع^(٣). ويذكر نجيب الأرمنازي ان الرئيس السوري شكري القوتلي زوده بكتاب لإطلاع الأمير عبدالله الذي كان في زيارة الى لندن في شهر آب عام ١٩٤٧، وكان هذا الكتاب بمثابة شكوى على الملك عبدالله وما يقوم به من تدخل في شؤون سوريا، خاصة بعد أن وقع الملك عبدالله ميثاق جامعة الدول العربية، وتوقيع وزير الخارجية الاردني بالاشتراك مع وزراء خارجية الدول العربية المجتمعين بالقاهرة، على قرار عدم إثارة موضوع سوريا الكبرى فيما بعد، وطى أمرها. كذلك كلف الأرمنازي بتبليغ الأمير زيد مغير العراق في لندن بما ورد في الكتاب المبلغ للأمير عبدالله^(٤).

وهكذا أصبح الموقف العربي تجاه المشروع بغاية الدقة، ووصل الموقف السوري المعادي الى غايته، فبعد أن حصلت الحكومة السورية بعد إجراء هذه الاتصالات مع الحكومات العربية على تأييد كل من مصر والسعودية في معارضة المشروع، راحت تهاجم الملك عبدالله ودعوتة الوحدوية بجدية أكبر من ذي قبل، وتتبع كافة الوسائل للتشكيك في نزاهة المشروع بهدف إفشاله ففي ٢٨/٢/١٩٤٧ أدلى جميل مردم رئيس وزراء سوريا بتصريح لمراسلي الصحف استنكر فيه مشروع سوريا الكبرى،

(١) نفس المصدر. و ر ٥١، ص ٦٦، و ر ٤٦، ص ٧٩ انظر جريدة الهدى، ع ٢/١٣٥ ٢ أيلول ١٩٤٧.

(٢) الهدى، ع ١٣٥، ٢ أيلول ١٩٤٧

(٣) د.ك.و- بغداد: م. ر ٣١١/٣٦٤٩، و ر ٥١، ص ٨٧، و ر ٥٣، ص ٩١، و ر ٤٦، ص ٨٠.

(٤) د.ك.و- بغداد: م. ر ٣١١/٣٦٤٩، و ر ٤٦، ص ٧٩ انظر أيضاً نجيب الأرمنازي، عشرة سنوات في الدبلوماسية، ص ١٢٧.

وبيان الملك عبدالله الصادر في ٤/آب/١٩٤٧، كما راح يواجه التهم المختلفة للمشروع بشكل لم يخرج عما بينته تصريحات الحكومة السالفة الذكر^(١).

ويمكن القول إن الموقف السوري المعادي للمشروع، ظهر بكل جلاء في الخطاب الذي القاه شكري القوتلي في دمشق بتاريخ ١٥/٩/١٩٤٧، حيث هاجم المشروع هجوماً عنيفاً، بتوجيه شتى التهم التي لا تمت الى حقيقة المشروع بصلة من بعيد او قريب، وكان الهدف من وراء ذلك تجريده من المعاني القومية والوطنية السامية التي كان يحملها.

فلو أخذنا كل واحدة من هذه التهم على حده، وناقشناها بصورة موضوعية لأتضح لنا حقيقة هذه التهم، وحقيقة الدعوة الاردنية..

لقد ذكر الرئيس السوري في خطابه "أن دعوة الملك عبدالله لتحقيق الوحدة السورية تجاوزت الاعراف والتقاليد الدولية والدبلوماسية، وتشذ عن المنطق السائد وما يؤكد ذلك قوله: "ومن العجيب ان يعتمد رئيس دولة منتقصة السيادة الى نعت جمهوريتين ذاتي سيادة كاملة (اي سوريا ولبنان) وداخلتين في هيئة الامم المتحدة، بحكومات إقليمية يجب ان يضمها الى عرشه ويخضعها الى مصيره تحت ستار معوه من وحدة أو إتحاد"^(٢).

والواقع ان هذا القول من الرئيس السوري، بعيد كل البعد عن الحقيقة ف قضية الوحدة السورية هي قضية تخص الشعب السوري وحده أولاً وقبل كل شيء، وقد عبر هذا الشعب عن إرادته وتصميمه على تحقيق الوحدة في أكثر من مناسبة، سواء أمام لجنة التحقيق الامريكية في عام ١٩١٩ او قرار ٨/أذار/١٩٢٠. وهو القرار الذي مثل ارادة الشعب السوري تمثيلاً حقيقياً، لأنه صادر عن ممثلي كافة الاقاليم لاسورية ساحلاً وداخلاً وشمالاً وجنوباً. وبالتالي فان الالتزام بإرادة الشعب، لا تعني خرق التقاليد والاعراف الدولية. كما إن المنطق يقضي بأن تتحد هذه الاجزاء الشامية التي تشترك مع بعضها بالتاريخ والجغرافيا، والدين واللغة والعادات والتقاليد، خاصة وأن ما بليت به من تجزئته هو من عمل المستعمر، وان المحافظة على إستقلال

(١) جريدة الهدى ٨/١٢٩ ايلول ١٩٤٧ البشير ع ٧٦٢٩، ٨/آب/١٩٤٧.

(٢) انظر نص الخطاب ملحق رقم (٢) من مجموعة وثائق الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية.

وسيادة كل قطر من الاقطار الشامية يعني تكريس الحدود التي رسمتها إتفاقية سايكس بيكو، ووعد بلفور وخدمة مصالح الاجنبي.

وفيما يتعلق بما ذكره الرئيس السوري من ان دوافع الملك عبدالله لتحقيق هذه الوحدة، نابعة من رغبته في التربع على عرش سوريا الكبرى، فهذا الكلام غير صحيح، فجميع البيانات الصادرة عن الملك عبدالله ومساعيه الوجدية واضحة كل الوضوح، في عدم رغبته في ملك أو عرش. إنما كان هدفه الاساسي هو توحيد الاقاليم الشامية في كيان سياسي واحد، وتمت سيادة وطنية. ودليل ذلك ان الملك عبدالله كان يؤكد باستمرار على ترك هذه القضية للشعب، فهو صاحب القرار الاول في هذا المشروع. كما إن المشروع بالصورة التي طرحها الملك عبدالله في سياته لم تكن وليدة افكاره الشخصية، إنما كانت بناء على ما قرره المجاهدون الوطنيون في شرق الاردن وسوريا الشمالية، في الاجتماع الذي عقد في عمان يوم ٥ و ٦ / آذار / ١٩٤٣^(١)

ومن بين الحجج التي تذرع بها الرئيس السوري، ما ذهب إليه في خطابه من ان الشعب السوري قال كلمته الواضحة. وأعلن إرادته الصريحة بطريقة الاستفتاء الشرعي والقانوني في إختيار الجمهورية كنظام للحكم في سوريا، وتأكيد على ذلك في اكثر من مناسبة سواء كان ذلك في قرار المجلس التأسيسي السوري عام ١٩٢٨، أو عام ١٩٣٦، أو عام ١٩٤٣ وللمرة الرابعة في شهر تموز عام ١٩٤٧ حيث دعي الشعب السوري للانتخابات، وهو ينعم باوسع ما يتصور من حرية وسلطان قومي، بعد ان تم له الجلاء وأصبح طليقاً من كل عهد يلزمه، أو قيد يحد من سيادته. وأجاب من جديد على هذه الدعوة بانتخابه نواباً أجمعوا على تمسكهم بالمبدأ الجمهوري وكان مجلس النواب السوري أعلن رسمياً في ٢٢/٢/١٩٤٦، عن شجبه بالأجماع مشروع سوريا الكبرى على أثر بيان وزير الخارجية الذي أعلن فيه سياسة الحكومة المستوحاه مما جاء في خطاب رئيس الجمهورية أمام المجلس عام ١٩٤٥، والقائمة على التمسك بالنظام الجمهوري ودفع كل ما يمكن ان يحمل بين طياته من طغيان صهيوني^(٢).

(١) انظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك الفصل الاول، ص ١٠-١٧.

(٢) الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ازلية ر ر ٢٠، ص ٥٥. وانظر ايضاً يوسف الخوري مصدر سابق، ص ١٣٥.

ان هذا القول من الرئيس السوري مخالف لحقيقة الدعوة الاردنية. فكما ذكرنا سابقاً ان وجهة النظر الاردنية الخاصة بمشروع سوريا الكبرى، لم تفرض نظام حكم معين على الوحدة السورية، سواء كان ذلك ملكياً او جمهورياً. والتصريحات الاردنية واضحة كل الوضوح، في هذا الصدد حيث نادت بالوحدة الوطنية أولاً والسيادة القومية ثانياً ونظام الحكم ثالثاً أو رابعاً إضافة الى ذلك فقد كانت المملكة الاردنية ترى ان نظام الحكم هو حق من حقوق الشعب، يقرره بالشكل الذي يراه مناسباً لمصلحته^(١).

يضاف الى ذلك ان اختيار سوريا للنظام الجمهوري القائم يومئذ، لم يكن يعبر عن ارادة الشعب الحقيقية وقد أكد ذلك فارس الخوري في رسالة بعث بها الى الملك عبدالله عام ١٩٤٢، بين فيها بأن وجود الانتداب كان من أهم العوامل لاختيار الجمهورية يوم وضع الدستور سنة ١٩٢٨. لأن الواضعين ارادوا ان يربأوا بعرش سوريا، وينزهوه عن الوجود تحت سلطة أجنبية. اما بعد ان صحت عزيمة اولي الامر على منح سوريا الإستقلال، فلم يعد هناك مانع، في إعادة النظر في الحكم الملكي بما له من المزايا العالية في القطر السوري، وبما له أيضاً من الكثير من الانصار والافياء. كما أن إقرار الجمعية التأسيسية في سوريا لنظام الحكم الجمهوري عام ١٩٢٨، لا يمكن الاعتماد عليه كاساس وذلك لان الشعب السوري لم يكن يتمتع بحريته واختياره إنما كان خاضعاً تحت النفوذ الفرنسي^(٢).

اما فيما يتعلق بما ذكره شكري القوتلي، من أن الشعب السوري قد عبر عن رفضه لفكرة مشروع سوريا الكبرى عن طريق مجلسه النيابي في ٢٢/٢/١٩٤٦. نقول بكل تأكيد ان هذا المجلس لم يكن في يوم من الايام ممثلاً بشكل حقيقي للشعب السوري فمعظم أعضاء هذا المجلس، لم يكونوا منتخبين من قبل الشعب. إنما وصلوا الى مراكزهم عن طريق مساندة الحكومة التي استخدمت كافة وسائل التزوير لضمان نجاحهم في الانتخابات النيابية. وكان معظم هؤلاء النواب، من انصار الحكومة ومعارضى مشروع سوريا الكبرى، ومن اصحاب المصالح الشخصية. وبناء

(١) انظر الفصل الاول، ص ١٠-١٢.

(٢) انظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك، ص ٢٤-٢٥ من الفصل الاول

على ذلك فإن قرار مجلس النواب السوري الخاص بمشروع سوريا الكبرى يعتبر باطلاً وغير ممثل لارادة الشعب السوري^(١).

ورداً على ما تضمنه بيان الملك عبدالله، الصادر في ١/٤/١٩٤٧، من دعوة الى اجراء استفتاء في جميع الاقاليم السورية لتقرير شكل الوحدة، بين شكري القوتلي في خطابه ان الاستفتاء حصل أربع مرات في سوريا الشمالية، ولم يبق إلا الاردن الذي انفصل عن الوطن الام على أثر نكبة الاحتلال، وأقيم فيه وضع انتدابي في ظل عرش اميري، لا يستند إلى أي دستور قانوني. وإذا كان لا بد من الاستفتاء فإنه ينبغي ان يجري في شرق الاردن.

كما بين أن الوحدة أو الاتحاد، لا تتم بانضمام الاصل الى الفرع بل الجزء الى الكل بعد ان يحرر الاول من قيود الانتداب. كما أنه لا مجال للوحدة بين طليق ومقيد، وما دامت القيود موضوعه فلا مجال لهذه الوحدة المنشودة. (يقصد بذلك معاهدة التحالف الاردنية البريطانية)^(٢). لان سوريا خرجت من الحرب العالمية الثانية غير ملتزمة بمعاهدة مع فرنسا وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم توقع .

ان هذه الحجج والدعايات التي حاول الرئيس السوري إقناع الشعب بها، لا تسند في الحقيقة على اساس واقعي. ففيما يتعلق بما ذكره بأن سوريا قالت كلمتها بالاجماع في رفض مشروع سوريا الكبرى، وأنه اذا كان هناك ضرورة لاجراء استفتاء، فينبغي ان يتم في شرق الاردن إن هذا القول بعيد عن الحقيقة كل البعد فكما ذكرنا سابقاً فقد أكد الشعب الاردني، ببرلمانه واحزابه وهيئاته المختلفة، على تمسكه الشديد بمبدأ الوحدة السورية. بل أكثر من ذلك فإن مساعي عبدالله بن الحسين الوجدوية كانت تخضع في كثير من الاحيان بشكل اساسي، لضغط من الشعب الأردني^(٣).

(١) انظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك ص ١٥٩-١٦١ من هذا الفصل.

(٢) الوحدة السورية الطبيعية حقيقة قومية ارضية و ر ٢٠ ص ٥٥ ويوسف الخوري، مصدر سابق، ص ١٢٥.

(٣) انظر لمزيد من التفصيلات. الفصل الاول من هذه الدراسة

أما فيما يتعلق بما ذكره الرئيس السوري، من أن الوحدة ينبغي أن تتم بانضمام الفرع إلى الأصل، أي انضمام شرق الأردن إلى سوريا الشمالية، فقد كانت وجهة نظر الأردن في هذا المجال واضحة كل الوضوح. فالأردن لم ترغب في ضم أو إنضمام إنما كانت تريد تلاقياً حيث كان الملك عبدالله يرى أن الأردن وسوريا الشمالية وفلسطين ولبنان هي أجزاء من كل واحد، وأن أمرها لا يتم إلا بوحدها^(١).

أما ما ذكره القوتلي، من أن المملكة الأردنية نشأت نتيجة انفصالها عن الوطن، على أثر نكبة الاحتلال عام ١٩٢٠، وأنها نشأت في وضع انتدابي تحت ظل عرش أمير لا يستند إلى دستور أو قانون، فهذا الأمر إن صح فهو ينطبق على جميع الأقاليم السورية الأربعة في ذلك الوقت، وليس على إمارة شرق الأردن وحدها. حيث جازت بلاد الشام إلى أربع وحدات إقليمية بعد أن كانت وحدة سياسية واحدة. تتمتع بنظام حكم ملكي، تحت إمرة الملك فيصل بن الحسين. كما أن قبول الأمير عبدالله بشرق الأردن لم يتم إلا بعد أن لقي سموه التأييد والمواقفه من رجال الحركة العربية، الذين حملوا راية القضية العربية في سوريا. يضاف إلى ذلك أن قبول جلالته بشرق الأردن لم يكن إلا مرحلة مؤقتة في طريق النضال الطويل وجعلها نقطة انطلاق لتحرير سوريا الطبيعية. ويتضح ذلك من متابعة السياسة الأردنية منذ عام ١٩٢١-١٩٥١، والتي تمثلت بفتح أبواب الأردن لرجال سوريا، والاعتماد عليهم في بناء كيان الأردن، وبناء الجيش العربي الأردني، على أساس قومي عربي شامل ودعم الأردن للثورات الوطنية في سوريا ضد الفرنسيين^(٢).

أما ما ذكره الرئيس السوري بأنه لا يمكن تصور وحدة بين سوريا المستقلة، وشرق الأردن المقيدة بمعاهدة التحالف الأردنية البريطانية عام ١٩٤٦، فهذا القول مخالف للحقيقة. فمعاهدة عام ١٩٤٦ أعطت الأردن الإستقلال والسيادة التامتين بزعامة الملك عبدالله، وتضمنت المعاهدة الاعتراف بتعيين الصلات التي ستقوم بين ملك بريطانيا والملك عبدالله على أساس كونهما سيدين لدولتين مستقلتين على قواعد الحرية التامة والمساواة والاستقلال. كما نصت المعاهدة على اعتراف الحكومة

(١) انظر لمزيد من التفاصيل الفصل الثاني، ص ٧٨.

(٢) انظر الفصل الثاني، ص ٥٨-٦٣.

البريطانية بشرق الاردن دولة مستقلة استقلالاً تاماً، مع تأسيس تحالف وثيق بين الدولتين، وتشاور في الامور المتعلقة بالسياسة الخارجية، التي قد يكون لها مساس بمصالحهما المشتركة مع تبادل التمثيل الدبلوماسي. كما نصت على أن مسؤولية حفظ الامن الداخلي ومسؤولية الدفاع عن شرق الاردن ازاء الاعتداء الخارجي ينحصران في صاحب السمو امير شرق الاردن. كما نصت أيضاً على تبادل المساعدات العسكرية في حالة هجوم مسلح، يقوم به فريق ثالث كاجراء للدفاع عن النفس، شرط عدم الاخلال بميثاق الامم المتحدة أو أية معاهدات دولية سبق ان التزم بها احد الفريقين المتعاقدين. وقد قيدت المعاهدة اجازة الملحق العسكري من إقامة قوات بريطانية في شرق الاردن بضرورات الدفاع، وتسهيل القيام بالالتزامات المشتركة في هذا الشأن، مع عدم الاخلال في جميع الاحوال بالالتزامات المترتبة، والتي قد تترتب على اي من الفريقين المتعاقدين بمقتضى ميثاق الامم المتحدة او بمقتضى أي اتفاقات ومواثيق ومعاهدات أخرى^(١).

إن ما تضمنه الملحق العسكري بالمعاهدة، من إقامة قوات بريطانية في بعض المناطق بشرق الاردن، نابع من باب الجواز وليس الوجوب كما نصت على ذلك المادة الاولى من الملحق العسكري. وهذا الامر لم ينقص من سيادة الاردن في ذلك الوقت ففي جميع البلدان المتحالفة عسكرياً تقتضي الامور عندما توجب ضرورات الدفاع المشترك عن النفس أن يتبادل الفريقان المساعدات العسكرية. وكانت إقامة بريطانية لقوات عسكرية في بعض مناطق شرق الاردن مقيدة بالامور التالية -

- ١- ان يكون ذلك تسهيلاً للمساعدة الفورية، في حالة هجوم مسلح من فريق ثالث، او لاجراءات الدفاع الضرورية في حالة خطر اشتباك عدائي مدام. وذلك بعد تشاور الفريقين وإتفاقهما.
- ٢- إن إقامة القوات عندما توجد الضرورة للدفاع المشترك، لا تخل -كما هو صريح في المادة (١٢) من المعاهدة- في أي حال من الاحوال، في الحقوق والالتزامات

(١) د.ك.و- الاردنية و.ر.م. هـ ج/٢. انظر ايضاً و.ر.م. هـ ١٠/٢٩. و الكتاب الأردني الابيض و.ر. ٦٥. ص ١٤٢-١٤٩. وجريدة فلسطينك ع ٢٦-٢٢٨٢، ٣٠ آذار ١٩٤٦ والدفاع ع ٣٢٩٧، ٣ آذار ١٩٤٦، الجزيرة ع ١١٠٥ ٢٥ آذار ١٩٤٦.

المرتبة عليها، أو التي قد تترتب على أي من الفريقين السامين المتعاقدين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة أو أي إتفاقيات وعهود ومعاهدات أخرى^(١)

كما بين الرئيس السوري ان دعوة الاردن منافية لميثاق جامعة الدول العربية، لانها تتدخل في شؤون دولة عربية مستقلة وشقيقة. وتخلق الاضطرابات فيها بغية تحقيق أطماع خاصة والتأمر على نظام الحكم القائم فيها، وإشغال البلدان العربية في موضوع مصطنع وفي وقت هي احوج ما تكون إلى جمع كلمتها وتوحيد جهودها، لمعالجة قضاياها الحيوية الكبرى، والتي تتمثل بشكل أساسي بالقضية الفلسطينية التي تتعرض لخطر الصهيوني، الذي يهدد مستقبل العرب جميعاً. وقد طالب الرئيس السوري في نهاية الخطاب بمقاومة المشروع والقضاء عليه لما يحمله من طغيان صهيوني^(٢).

ان ما ذكره الرئيس السوري عن مخالفة مشروع سوريا الكبرى لميثاق الجامعة، قد لا يتفق مع حقيقة الامر. فالمادة التاسعة من ميثاق الجامعة تنص على "إن لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق، وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ان تعقد بينها ما تشاء من الاتفاقات، لتحقيق هذا الغرض".

ورغم ما توصلت اليه الاقطار العربية من إستقلال ضمن حدودها القائمة يومئذ وما تبع ذلك من اعتراف كل دولة باستقلال وسيادة كل دولة من الدول الاخرى في حدودها القائمة فإن هذا لا يمنع تلك الدول، وخاصة اذا كانت إقليمية كما هو الحال في أقطار بلاد الشام، من الاتحاد بمحض إختيارها، وبمقتضى حقوقها وسيادتها

وفيما يتعلق بما ذكره من ان المشروع يحل بين طغيان الصهيونية، فهذا قول غير صحيح فإن المشروع كان واضحاً كل الوضوح فيما يتعلق بوضع اليهود في فلسطين، حيث نص على اعطاء اليهود ادارة شبه ذاتية في المناطق المخصصة لهم والتي يكونون فيها اكثرية على ان يخضعوا لسلطة الدولة العربية الموحدة، مع تحديد الهجرة اليهودية الى فلسطين بشكل لا يتعارض مع حرية سكان البلاد من العرب، بالاضافة الى منع اليهود من شراء الاراضي من العرب. اما إذا تعذر ضم فلسطين الى

(١) د.ك.و- الاردنية و.ر. م هـ ج/٣، ايضاً و.ر. م هـ ٢٩/١.

(٢) الوحدة السورية الطبيعية حقيقية قومية ازلية و.ر. م هـ ٦ وانظر ايضاً يوسف الحوري مصدر سابق، ص ١٣٥

الوحدة السورية في ذلك الوقت، فإنه لا مانع من قيام الاتحاد فوراً بين شرق الاردن وسوريا الشمالية كخطوة أولى في طريق الوحدة السورية الشاملة^(١).

هذا عن موقف سوريا من المشروع في فترة حكم شكري القوتلي. فكيف كان الموقف في عهد حسني الزعيم؟ كان نتيجة لتدهور الأوضاع الداخلية في سوريا على أثر الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ ان انكشفت بوضوح نقاط ضعف الحكومة السورية القائمة، وثار الفوضى والاضطرابات داخل سوريا. حيث كادت الامور ان تنقلب خلال شهر ك ١٩٤٨/١ الى ثورة تلقائية، وقد أدى ذلك الى إستقالة جميل مردم رئيس الوزراء، وقيام حسني الزعيم الذي كان يشغل منصب قائد الجيش بتولي مهمة اعادة النظام الى نصابه.

وقد نجح حسني الزعيم الذي مزج القوة بالاقناع، في إنقاذ سوريا من التحطيم والواقع ان حسني الزعيم لم يكن في البداية من اعداء مشروع سوريا الكبرى بل انه رأى أن السبب في فشل الحكومة السورية في حرب ١٩٤٨ هو عدم قبولها بفكرة الوحدة السورية، التي كان لها انتصار كثيرون في سوريا، يرون ان إتحاد سوريا بشكل أوثق مع الاردن والعراق سيقوي من مكانتها ويجعلها قادرة على مواجهة الكوارث وقد أخذ حسني الزعيم من هذا الامر وسيلة للوصول الى الحكم^(٢)

وعندما جوبهت جماعة القوتلي بالانتقاد المر في كل مكان، حاول بدوره القاء اللوم في الفشل الذي منبت به الحكومة في حرب ١٩٤٨ على عاتق الجيش. مما كان له الاثر الاكبر في دفع حسني الزعيم والضباط الموالين له الى القيام بانقلاب عسكري في ٣٠ آذار/ ١٩٤٩ لحماية انفسهم. وهذا ما أكدّه خالد العظم في مذكراته. حيث قال: "ان السبب الرئيسي الذي دفع حسني الزعيم الى القيام بانقلاب على شكري القوتلي، لم يكن -كما يظن- سوء الحالة في البلاد، ورغبة الشعب في التخلص من القائمين على الحكم . صحيح ان الاحوال كانت سيئة ولكن لا تعتبر سبباً حقيقياً لوقوع الانقلاب. بل يمكن اعتبارها من عوامل إنجاحه" ثم يعلل الاسباب بقوله اما الاسباب الحقيقية فتتجسد في كونها حركة طائشة، قام بها رجل متهور، هو حسني الزعيم. اراد حماية نفسه من العزل والاحالة على المحاكمة بتهمة الاشتراك في صفقات

(١) انظر حول ذلك ص ١١-١٧ من الفصل الاول.

(٢) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق، ص ٧٧

حربية خاسرة تعاقبت عليها مصلحة التعموين في الجيش مع بعض الملتزمين الذين قدموا بضاعة وقبضوا ثمنها مضاعفاً وعندما ادرك حسني الزعيم ان مركزه أصبح معرضاً للخطر، اخذ يقوم باقناع عدد من الضباط في الجيش بمدى الخطر الذي يحيط بهم، وإغرائهم للسير معه من أجل تنفيذ خطته^(١).

ومهما يكن من اسباب الانقلاب، فإن الزعيم تمكن من النجاح بإنقلابه، وإعتقال شكري القوتلي، والسيطرة على مقاليد الحكم في سوريا. وقد صادف هذا العمل الذي قام به الزعيم تأييداً عاماً من قبل الشعب السوري. بسبب كرهه لحكم القوتلي.

وكان الزعيم يستند في حكمه الى فئتين تختلفان في المبدأ أحدهما الجيش والاخرى اوساط الشباب التي كانت تدعو الى الاصلاح، وإجراء تبدل جذري في الاوضاع القائمة في سوريا. وكان الشباب الإصلاحي، يعتمد أتباعه من جماعات مختلفة مثل فرع الحزب السوري القومي في حماه وهذا الحزب كان يؤيد مبدأ الوحدة السورية، مدفوعاً باعتبارات ايدلوجية وعملية للتعاون مع العراق والاردن، وفقاً لما كان يريده دعاة الاتحاد. خاصة وأن هذا التعاون توجبه الضرورات العسكرية والسياسية لسوريا، في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات الهدنة مع اسرائيل، وبالتالي فإن قيام تعاون وثيق بين الاقطار السورية والعراق سيكون من نتائج تعزيز موقف سوريا، وضمان حمايتها من خطر الاحتلال الصهيوني.

يضاف الى ذلك ان تعهدات الزعيم للشعب السوري بالاصلاح الاقتصادي كان من الضروري ان تخرج الى حيز التنفيذ، ولا تبقى مجرد كلمات جوفاء. وإن تحقيق ذلك كان يقتضى ايجاد تعاون مع الخارج وبشكل خاص مع الاردن والعراق اللتان كانتا تأخذان حوال ٦٠٪ من صادرات سوريا وخاصة الحبوب. لذلك كان توسيع الاتحاد معهما يعد عاملاً أساسياً في انتعاش الحالة الاقتصادية في سوريا، ولذلك دخل حسني الزعيم في مفاوضات مع الدولتين: الاردنية والعراقية، حالما تسلم مقاليد الحكم لتحسين أوضاع سوريا الاقتصادية بالاضافة الى الحصول على الاعتراف الدبلوماسي بنظام حكمه^(٢).

(١) مذكرات خالد العظم ط ٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت سنة ١٩٧٣، ص ١٨١ ومارمز له، خالد العظم المذكرات

(٢) جورج لنشوفسكي مرجع سابق، ص ٧٧-٧٨

ان ما يهمنا هنا بشكل خاص، هو موقف حسني الزعيم من مشروع سوريا الكبرى الذي طرحه الملك عبدالله، والواقع ان الملك عبدالله أيد منذ البداية نظام حكم حسني الزعيم، ولم يكن ذلك نكاية بشكري القوتلي، الذي كان يعيش في ركاب مصر والسعودية المعارض للمشروع، وليس محاولة من الملك عبدالله لابعاد دسائس عزام باشا ومناوراتهم عن الاقاليم الشامية ولا محاولة مختلفة منه لكي يسبق بغداد للوصول الى دمشق وتحقيق الوحدة معها لقد أيد الملك عبدالله حسني الزعيم حباً بالشعب السوري بأسره وتذكيراً له بالرسالة الكبرى الملقاه على عاتق كل عربي في الوصول الى الوحدة، ومناصرة لموقف سوريا في مفاوضاتها القادمة مع اسرائيل في رودس.

ولكن الزعيم بدلاً من ان يقدر موقف الملك عبدالله ويتجاوب معه، ذهب الى العراق حيث اعتقد ان التوصل الى اتفاق عسكري بين سوريا والعراق -في الوقت الذي كانت فيه محادثات الهدنة بين اسرائيل وسوريا في الأفق- كفيل بتقوية موقفه اثناء المفاوضات، وقد بين الزعيم للحكومة العراقية ان كل ما يتمناه الشعب السوري في العهد الجديد هو تنفيذ مشروع الاتحاد بين سوريا والعراق على اساس الحكم الذاتي لكل منهما، ولكن بشرط ابعاد الاردن عن مثل هذا المشروع^(١).

ولما كان الزعيم تواقاً، الى الحصول على الاعتراف الدبلوماسي بنظام حكمه ورغبته في الحصول على المساعدات الاقتصادية العاجلة من الخارج قام بإيفاد رسل الى ابن سعود الذي كان يعارض أي اتفاق عسكري، أو إقتصادي بين سوريا والعراق والاردن. وهو نفس الاتجاه الذي كانت تؤيده الحكومة المصرية. وكان ذلك بداية الانعطاف في موقف الزعيم ازاء مشروع الوحدة مع العراق^(٢) يضاف الى ذلك ان فرنسا كانت تعارض أي ارتباط بين سوريا والهاشعيين، وتشك في نوايا بريطانيا وتبدي عداها للقومية العربية، ولهذا كانت تعارض الوحدة العربية بشكل عام، وإتحاد سوريا وشرق الاردن والعراق بشكل خاص. ولما كان نفوذها قوياً في الدوائر العسكرية السورية، وبخاصة لدى الضباط الذين تربوا في كنفها ومنهم حسني الزعيم، لهذا سعت الى توثيق علاقاتها بسوريا منذ ان تولى الزعيم السلطة. وسعت

(١) ناصر الدين النشاشيبي مصدر سابق، ص ١٠٤.

(٢) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق، ص ٧٩.

الى حث الدول الاخرى على الاعتراف بنظامه لقطع الطريق امام أي محاولة لاستمالاته من جانب الاردن او العراق^(١). كما وافقت بالوقت نفسه على بيعه صفقة أسلحة حرصاً منها على عدم تمكين الملك عبدالله من ضم سوريا الى الاردن عن طريق القوة العسكرية. بسبب ضعف الجيش السوري في ذلك الوقت إذا ما قورن بالجيش العربي الاردني^(٢) وإزاء هذا الموقف من فرنسا والسعودية ومصر تراجع حسني الزعيم عن الاتفاق مع العراق، وخاصة بعد توقيع الهدنة السورية الاسرائيلية. ولم ينقش ثلاثة اسابيع على الانقلاب الذي قام به، حتى قام بزيارة القاهرة في ٢١/نيسان/١٩٤٩ بناء على دعوة من الملك فاروق. حيث استقبل هناك استقبالاً ودياً، وحصل في نفس الوقت على إعراف مصر بنظام حكمه، إضافة الى وعد الحكومة المصرية بتقديم المساعدات العسكرية والمالية. وهذت السعودية هذو مصر إذ تعهد له ابن سعود بمنحه قروض ومساعدات مالية كبيرة. وبحصول هذه التطورات لم تتأخر لبنان عن الاعتراف بنظام حكمه

وقد اشترى حسني الزعيم هذا النصر الدبلوماسي بثمن غير يسير إذ كان الثمن استنكاره لمشروع سوريا الكبرى، ورفضه لأي تقارب مع الاردن او العراق وهكذا نلاحظ ان الزعيم عندما خير بين الوعد بالشفاء الاقتصادي البطيء لبلاده عن طريق التعاون السياسي مع المملكتين الهاشميتين: الاردن والعراق. وبين المنافع الاقتصادية والسياسية العاجلة عن طريق التعاون مع مصر والسعودية. مقابل معارضة مشروع سوريا الكبرى، قرر اختيار الاخير. يضاف الى ذلك ان حلاً مثل هذا كان مفضل لدى الزعيم لاعتبارات شخصية بحتة، وذلك لأعتقاده بان مشروع سوريا الكبرى إذا وضع موضع التنفيذ، سيحد من سلطته ولن يجعله أكثر من رئيس مؤقت، يسير الامور خلال دور الانتقال^(٣).

(١) مذكرات خالد العظم: ج ١، ص ٢٨٥.

(٢) باترك سبيل. مرجع سابق، ص ٨٥، انظر ايضاً النشاشيمبي: مصدر سابق ص ١٠٤.

(٣) جورج لنشوفسكي مرجع سابق، ص ٥٧، ٢٢٦ انظر ايضاً مذكرات خالد العظم، ج ٢، ص ٢٠٤ وصلاح العقاد: مرجع سابق، ص ٥٢.

وهكذا فإن زيارة حسني الزعيم لمصر غيرت مجرى الأحداث في المنطقة. وكانت بمثابة ضربة قاصعة لمساعي الملك عبدالله لتوحيد سوريا الكبرى. خاصة وأنه كان من أبرز أعوانه - قبل أن يقوم بالانقلاب - بالدعوة لتحقيق المشروع داخل سوريا لكنه لم يكد أن يصل إلى الحكم حتى إستنكر المشروع، وراح يهاجم الملك عبدالله بشتى التهم ويضطهد دعاة المشروع في سوريا، خاصة وأنه كان يعرف معظمهم^(١).

وقد أكد حسني الزعيم على موقفه المعادي للمشروع في البيان الذي أدلى به يوم ٢٦ نيسان ١٩٤٩ في دمشق، بعد عودته من القاهرة. وما جاء في هذا البيان "كانت رحلتي إلى القاهرة مفاجأة غير سارة للاردن والعراق فقد إعتقد سادة عمان وبغداد أنني أكاد أقدم إليهم تاج سوريا على طبق من فضه، ولكن خاب أملهم فالجمهورية السورية لا تريد سوريا الكبرى، ولا الهلال الخصيب وسوف توجه قواتنا ضد هذين المشروعين اللذين أوصى بهما الاجنبي".

كما قام بحشد قواته على الحدود السورية الجنوبية، تحسباً لأي إجراء تقوم به الاردن بهدف تحقيق الوحدة السورية. وقرر تقديم جميع الاشخاص الذي يناهضون المشروع في سوريا للمحاكمة العسكرية، بتهمة الخيانة العظمى وحكمهم بالاعدام. كما قام باغلاق الحدود مع الاردن لمدة ٢٤ ساعة مدعياً أن ذلك إجراء احتياطي لمواجهة مساعي الملك عبدالله الوحدوية ولم يلبث أن أعلن أنه يستند إلى مثلث القاهرة الرياض دمشق في معارضته جميع المساعي الهاشمية الوحدوية^(٢) وأعلن أيضاً انه على استعداد للاعتراف بالملك فاروق سلطاناً على كل العالم العربي، وأن سوريا ترهب باعتبار مصر زعيمة للعالم العربي^(٣).

والواقع ان حسني الزعيم لم يكن يهمه المصلحة القومية العامة. فقد بين الملك عبدالله بحديثه لناصر الدين النشاشيبي "انه لولا فرنسا لما إستطاع حسني الزعيم أن يبقى في كرسي الحكم لحظة واحدة، فقد أيدته فرنسا منذ اللحظة الاولى للإنقلاب نكاية بالهاشميين الذين كانوا يعملون من أجل توحيد سوريا في نطاق دولة واحدة.

(١) محمد الفرحاني فارس الخوري، (دون)، بيروت، سنة ١٩٦٤، ص ٢٠٠ وسارمز له محمد الفرحاني فارس الخوري.

(٢) باترك سيل: مرجع سابق، ص ٨٤-٨٥، وحيد الدالي مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٣) F.O. 816/147. From priie cordan 10/July/1949

وبالتالي فإن تحقيق هذا الأمر سيحرم فرنسا من مصالحها في المنطقة. وما قاله جلالت في هذا الصدد أيضاً: "إن الزعيم رجل فرنسي يتحدث الفرنسية أكثر من العربية، وولاءه لفرنسا، ومستشاره الأول طيلة أيام حكمه القصيرة كان السفير الفرنسي نفسه، وأسلحته من فرنسا، فكيف تريد لمثل هذا الرجل أن يخلص للعرب، ويؤمن بفكرة الوحدة مع أي بلد عربي"^(١).

ومما يؤكد ذلك ما بينه سامي الحكيم -مراسل جريدة الاهرام- في حديثه عن الاوضاع السياسية القائمة في سوريا، للمفوض العراقي في القاهرة، بعد عودته من الزيارة التي قام بها الى سوريا خلال شهر تموز عام ١٩٤٩. ويمكن إجمال أقواله عن الوضع السياسي في سوريا على النحو التالي -

- ١- بانت بصورة قاطعة ان فرنسا تسيطر سيطرة تامة على الاقتصاد في سوريا فوزير سوريا المفوض، ومدير بنك سوريا ولبنان وهو فرنسي. يدبران السياسة المالية والاقتصادية هناك وقد نجحا في تعطيل معامل النسيج في حلب ودمشق حتى لا ينافس الانتاج الفرنسي المستورد.
- ٢- مساعدة الزعيم لبنك سوريا ولبنان في السيطرة على المزارعين، وأصحاب الأراضي، وذلك بسن قانون للقروض الزراعية من المصارف الأجنبية، وإعطائها وحدها حق إقراض المزارعين وأصحاب الأراضي بفائدة تبلغ ٣٠٪ واعطاء هذه البنوك الحق في رهن كل أملاك المدنيين حتى يسدد الدين كاملاً.
- ٣- حصول حسني الزعيم على مبالغ ضخمة من بنك سوريا ولبنان لقاء الخدمات التي يقدمها لفرنسا وأصحاب الاعمال الفرنسيين^(٢).

هذا فيما يتعلق بسياسة حسني الزعيم تجاه مشروع سوريا الكبرى. وكان نتيجة لهذا الانحراف في سياسته تأثيرات عاجلة داخل سوريا. فقد أدى تخليه عن العمل من أجل إتحاد وثيق مع العراق وشرق الأردن الى ابتعاد معظم العناصر الوطنية الميالة الى الاتحاد، والتي أزرته في البدايه عن دعمه وتأييده وهذا ما دفعه الى الاعتماد بشكل أكبر على الجيش، مما أدى إلى نفور عدد كبير من الشباب السوري الطامح من هذه السياسة. كما أدى حل الزعيم لجميع الأحزاب السياسية في سيف

(١) ناصر الدين النشاشيبي: مصدر سابق، ص ١٠٤.

(٢) د.ك.و- بغداد م ر ٣٦١/٢٦٦٨، تقارير المفوضية العراقية في مصر، و.ر. ٧٢، ص ١٩٣.

عام ١٩٤٩ وعجزه عن تشكيل حزب خاص به إلى قيام فراغ سياسي خطير في سوريا، يدل على عدم براعته في تصريف شؤون الدولة الداخلية والخارجية^(١). وقد أدت هذه السياسة إلى إستياء عدد من الضباط بقيادة العقيد سامي الحناوي الذي كان على اتصال مع العراق وقد انتهى الأمر بسقوط حكم حسني الزعيم في ١٤/ آب/ ١٩٤٩ بانقلاب عسكري قام به العقيد سامي الحناوي. وبدأت الاتصالات من جديد بين دمشق وبغداد وعمان من أجل الوحدة. وكان الإتجاه السياسي لسامي الحناوي يختلف عن الزعيم. ففي الوقت الذي مال فيه الأخير إلى جانب مصر والسعودية وفرنسا، رأى الحناوي أن مصلحة سوريا تكون بالارتباط مع العراق والأردن. وأن على بريطانيا أن تدرك أن هذا الاتحاد في صالح الشرق الأوسط ككل وفي صالح بريطانيا ذاتها. خاصة وأن الرأي العام في سوريا يطالب بتحقيق الوحدة بين الأقاليم السورية والعراق. ومساعدة بريطانيا له لمواجهة مؤامرات مصر والسعودية وفرنسا في صفوف الجيش السوري^(٢).

وقد أعلن سامي الحناوي، في بيان أصدره بعد الإنقلاب، أن الهدف من عمله هذا هو تحقيق أهداف الإنقلاب الأول بعد أن تنكر لها الزعيم وحكومته. ثم طلب الحناوي من رئيس الجمهورية السابق هاشم الاتاسي بتشكيل حكومة مؤقتة حتى يتم انتخاب مجلس تأسيسي جديد.

وقد عمل الحناوي على قلب سياسة الزعيم الودية إزاء مصر والسعودية، وأعاد فتح المفاوضات مع العراق والأردن، لتأسيس تقارب سياسي أوثق، فأيده في عمله هذا حزب الشعب السوري، الذي ظل مثابراً على السعي لتحقيق مشروع سوريا الكبرى بثبات وعندما اجتمع المجلس التأسيسي السوري في ١٢/ ك/ ١٩٤٩ لأول مرة بعد إنقلاب الحناوي، أعطى قضية الوحدة مع الأردن والعراق، أقدمية فائقة باعتبارها مشكلة دستورية أساسية. ومن الجدير بالذكر أن حزب الشعب كان يشكل الأغلبية داخل المجلس حيث كان يتمتع ب ٤٢ مقعد من واقع ١١٤ مقعداً^(٣).

(١) جورج لنشوفسكي مرجع سابق، ص ٨٠-٨١

(٢) F.O. 141/1334, No. 116 From the chary J Affaires to F.O No dated.

(٣) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق ص ٨١-٨٢

ولكن العقبات لم تلبث ان أعترضت محاولات تنفيذ مشروع سوريا الكبرى والهلل الخصيب، خاصة وأن حزب الشعب، لم يكن يقبل بنظام حكم يتزعمه الأمير عبدالاله. كما كانت ترمي العراق. يضاف الى ذلك ان الحزب كان يخشى ان تنطبق المعاهدة البريطانية العراقية عام ١٩٣٠ على سوريا بشكل يؤدي الى حلول الهيمنة البريطانية مكان الهيمنة الفرنسية^(١).

كما ان السعودية وفرنسا سخرتا نفوذهما داخل صفوف الجيش السوري وخارجه لعرقلة إتمام الاتحاد، وإشاعة التهم بان بريطانيا تقف وراء هذه المشروعات. مما كان له الاثر الاكبر، في ايجاد تشكيلة كبيرة من الضباط السوريين أخذت تعمل في الخفاء على افشال هذا المشروع يضاف الى ذلك ان مصر اعتبرت المشروع تهديداً لاستقلال سوريا خاصة وان الرئيس السوري السابق شكري القوتلي آل الى القاهرة وسعى بمساعدة مصر الى الظهور كرمز لإستقلال سوريا والبقوة التي يلتف حولها خصوم الوحدة والاتحاد. وراح يثبّع بان المشروع يهدد إستقلال سوريا بسبب معاهدة الصداقة والتحالف الموقعه بين العراق وبريطانيا عام ١٩٣٠^(٢).

وكانت النتيجة ان تعثر المشروع ولم تقدم بريطانيا له أي مساعدة تذكر فعندما إتصلت الحكومتان السورية والعراقية بوزارة الخارجية البريطانية لإقناعها بالاشتراك في المفاوضات القائمة بين سوريا والعراق^(٣)، رد وزير الخارجية البريطاني ارنست بيفن بأنه غير مستعد للإشتراك في هذه المفاوضات السرية كما نصح العراق وسوريا باشتراك حكومة الولايات المتحدة في الرأي قبل ان تتطور الامور، وبين ان هذه المسألة تمس العلاقات البريطانية الفرنسية، كما أكد بيفن لوزير الخارجية الأمريكي أنه شديد الالتزام بسياسة بريطانيا المعلنة الخاصة بمعارضتها لاستخدام القوة في تحقيق الاتحاد، ولكن دون ان تعترض على أي إتفاق

(١) F.O 141/1334, No. 231 From Bagdad to F.O dated 8/10.1949.

(٢) F.O. 141/1246 No. 93 Campbell to F.O dated 17/10/1949.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل عن المعادثات السورية العراقية التي جرت في ٢٧/٩/١٩٤٩ حول وحدة البلدين. د.ك. وبيغداد. م.ر ٣١١/١٨١٤. مسوده المباحثات بين الحكومة العراقية والسورية حول الوحدة. وسامز له. د.ك. وبيغداد: م.ر ٣١١/١٨١٤.

ناتج عن الإرادة الحرة^(١) كما بين (بيفن) أن رغبة بريطانيا في عدم الاشتراك في المشاورات الجارية بين بغداد ودمشق، ترتبط بعدم رغبتها في تحمل المسؤولية في نجاح المشروع أو فشله. كما رفض الوزير البريطاني القيام بدور الوسيط بين سوريا والعراق من ناحية، وبين الحكومات التي كانت تعارض المشروع من ناحية ثانية، وبين أن بإمكان البلدين أن يقوموا بما يريانه في صالحهما على أن يمضيا في سبيل تنفيذ ما يتفق عليه بطريقة دستورية^(٢) ويرجع السبب في عدم تدخل بريطانيا في هذه القضية إلى خشيتها أن تصبح طرفاً في الخلافات العربية، مما يعرقل مشروعاتها الدفاعية في المنطقة.

وفي وسط هذه الظروف قام أديب الشيشكلي بانقلاب عسكري يوم ١٩/١٠/١٩٤٩ تمكن من خلاله الإطاحة بنظام سامي الحناوي، وقد أعلن الشيشكلي أن هدفه من وراء هذا الانقلاب هو إنقاذ النظام الجمهوري في سوريا من النفوذ البريطاني، وحماية سوريا من أطماع الأردن والعراق.. وكان الشيشكلي يمثل الاتجاه المعادي للمشروعات الوحدوية^(٣)، فبعد أن تمكن من السيطرة على مقاليد السلطة في سوريا، أعلن على الفور معارضته لمشروع سوريا الكبرى، وقامت حكومته الجديدة التي تشكلت برئاسة خالد العظم بتجديد العلاقة مع كل من مصر والسعودية، وكان نتيجة ذلك أن منح ابن سعود سوريا في هذه الفترة قرصاً كبيراً بهدف تعضيد حكمها ضد الهاشميين، وكان نتيجة لهذه السياسة التي سار عليها الشيشكلي أن توترت العلاقة بينه وبين حزب الشعب المؤمن بقضية الوحدة السورية، وإنتهى الأمر إلى إضمحلال إمكانية اتحاد سوريا والعراق وشرق الأردن، وهي القضية التي كانت ما تزال أبعد ما تكون عن النسيان لدى الشعب السوري، كما قام باضطهاد الشعبين ومقاومتهم بكافة الوسائل، بتهمة المساعدة على تحقيق الاتحاد والدعوة لمشروع سوريا الكبرى والهلل الخصيب، من أجل إعادة العرش والقضاء على استقلال سوريا.

(١) F.O 141/1084 No 210. F.O to Cairo dated 5/10/1949.

انظر أيضاً د.ك.و- بغداد: ٣١١/٤٨١٤، ج ٢، ص ٩.

(٢) F.O. 141/1226, No 177. F.O to Cairo dated 17/10/1949.

انظر أيضاً، د.ك.و. بغداد: م. ٣١١/٤٨١٤، ج ٢، ص ١٠-١٢.

(٣) باترك سميل، مرجع سابق، ص ٢٦-١٢٧.

وهكذا انتهى الامر الى اضمحلال إمكانية إتحاد سوريا والاردن والعراق وهي القضية التي كانت ما تزال ابعد ما تكون عن النسيان لدى الشعب السوري^(١). هذا فيما يتعلق بالموقف الرسمي السوري من مشروع سوريا الكبرى.

٢- الساحة البرلمانية:

اما على الساحة البرلمانية فقد برز الموقف السوري بشكل واضح، على اثر خطاب العرش الذي اعلنه الملك عبدالله في ١١/٢/١٩٤٦، حيث قام الرئيس السوري شكري القوتلي بدعوة أعضاء المجلس النيابي زمرة زمرة وطبخ معهم خطة لمقاومة المشروع^(٢).

وفي جلسة المجلس النيابي السوري المنعقدة يوم ٢٢/٢/١٩٤٦، اثار عدد من أعضاء المجلس قضية سوريا الكبرى، بشكل استنكروا فيه المشروع والمساعي الاردنية الهادفة الى تحقيقه. ويمكن إجمال آرائهم على النحو التالي:-

ان الدعوة الاردنية لتحقيق وحدة سوريا الكبرى، تعد تجاوزاً فاضحاً على حقوق الحكومة السورية وسيادتها، وإستقلالها. كما ان هذه الدعوة تعد ضربة لميثاق الجامعة العربية الذي ينص على ضرورة إحتواء كل دولة من الدول العربية، لسيادة وإستقلال الدول الاخرى، الداخلة في الجامعة. كما بين النواب السوريون أنه لا يمكن ان تقوم الوحدة الكاملة بين دولة ملكية مقيدة بمعاهدة تحالف مع بريطانيا. وأن الوحدة ينبغي ان تكون على أساس انضمام الجزء الى الكل أي انضمام الاردن الى سوريا، وراح النواب السوريون يوجهون ألتهم المختلفة الى المشروع، حيث ذكروا انه

(١) باتوك سيل: مرجع سابق، ص ١٠٦-١٢٧.

(٢) وثائق وزارة الخارجية العراقية وثيقة رقم ٦٠٠/٩١٤/٩١٤ تقرير من المفوضي العراقية في دمشق الى بغداد، بتاريخ ١٠/١٩٤٦.

مشروع استعماري تكمن وراءه الاطماع الصهيونية. وأن هدف الملك عبدالله من وراء هذه الدعوة تحقيق مطامع شخصية^(١).

وبعد ان انتهى النواب من الحديث القى خالد العظم، وزير الخارجية السورية بالوكالة، بياناً أوضح فيه موقف الحكومة السورية من المشروع، وقد استنكر في هذا البيان المشروع وأعتبره اعتداء على سيادة سوريا واستقلالها، إضافة الى أنه مخالف لميثاق جامعة الدول العربية كما ذكرنا سابقاً^(٢).

وقد إزدادت حدة الموقف النيابي السوري المعادي للمشروع على أثر البيان الذي القاه الملك عبدالله في ٤/أب/١٩٤٧ حول الوحدة السورية، فقد قام المجلس بعقد جلسته في ٢٩/أيلول لمعالجة هذا الموضوع، وبعد ان أدلى عدد من النواب بأرائهم حول هذا الموضوع بشكل لم يخرج عن ما بينوه في الجلسة المنعقدة يوم ٢٣/ت/١٩٤٦، قدم المجلس اقتراحاً ينص على ضرورة وضع قرار حاسم في هذا الموضوع، وتقديمه الى المجلس ليصوت عليه وقد تألفت بالفعل لجنة من بعض النواب لوضع صيغة القرار، وقد صوت المجلس بالاجماع على القرار الذي وضعته اللجنة، والذي نص على ما يلي -

"يقرر مجلس النواب السوري بالاجماع استنكار مشروع سوريا الكبرى الذي تستتر وراءه مطامع شخصية وأغراض صهيونية، وقيود الزامية، من شأنها أن تمس استقلال سوريا وسيادتها، ونظام الحكم القائم فيها، وان تنتهك ميثاق جامعة الدول العربية، وأن تخالف ميثاق منظمه الامم المتحدة، وتخرق القانون الدولي العام، مؤيداً في ذلك خطاب حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم الذي القاه في ١٥ أيلول، مرحباً بوحدة ينظم فيها الفرع الى الاصل، سالماً من كل قيد أو معاهدة، تحت لواء الجمهورية والاستقلال، طالباً إلى الحكومة إتخاذ التدابير الفعالة، للقضاء على المحاولات التي ترمي الى تحقيق ذلك المشروع الخطر على سوريا وعلى جميع بلاد العرب، ويرجو المجلس من الحكومة أن ترفع الى اصحاب الجلاله ملوك العرب والى

(١) مذكرات مجلس النواب السوري- جلسة. ٢٣/ت/١٩٤٦ وانظر ايضاً وثائق سوريا الكبرى، ص ٢٣-٢٥، الكتاب الاردني الابيض: و. ٨١، ص ٢٥٨-٢٦٠، ويوسف الفوري: مصدر سابق، ص ١١٥-١٢٠، وانظر ايضاً وثائق وزارة الخارجية العراقية وثيقة رقم. ٦٠٠/٩١٤/٩١٤، تقرير من المفوضي العراقية في دمشق الى بغداد، بتاريخ ٢٦/ت/١٩٤٦.

(٢) مذكرات المجلس النيابي السوري- جلسة ٢٣/ت/١٩٤٦.

حكوماتهم شكر الشعب السوري لتأييدهم سوريا في موقفها المستقيم من هذا المشروع، فأرجو إبلاغ ذلك لمجلس جامعة الدول العربية وللمقامات ذات الشأن^(١).

ولكن هل كان هذا القرار -الصادر عن مجلس النواب السوري- يعبر حقاً عن إرادة الشعب السوري، في رفض مشروع سوريا الكبرى الذي طرحه الملك عبدالله والحكومة الأردنية؟ وهل كان يعبر بالفعل عن تمسكه بالنظام الجمهوري كما بين قرار مجلس النواب السوري في ٢٩ أيلول ١٩٤٧.

إن الوقوف على حقيقة هذا الأمر، تدفعنا إلى التطرق لحقيقة الانتخابات النيابية في سوريا، لمعرفة مدى موافقتها مع حرية وإختيار الشعب.

يقول مايلز كوبلاند مدير المخابرات الأمريكية في هذه الفترة "يظهر في كل من سوريا ولبنان ومصر والعراق أن السياسيين الحاكمين قد تسلموا مقاليد الحكم نتيجة انتخابات من الشعب ولكننا نتساءل أي انتخابات تلك؟ لقد كان الفائزون بالانتخابات من مرشحي القوى الأجنبية، ومن مرشحي الاقطاعيين الذين يلزمون الفلاحين والمستخدمين بانتخاب من يخدم إقطاعهم، ومن الرأسماليين الجشعين، الذين يشتررون أصوات الشعب لحساب أعوانهم، بنفس طريقتهم المعتادة في الحصول على ما يريدون، عن طريق الخداع والصوصية" وهذا ما أكدته بالفعل الوثائق التي اشارت الى حقيقة الانتخابات النيابية في سوريا عام ١٩٤٧^(٢).

لقد كانت السلطات القائمة على امر الانتخابات في سوريا، تدرك مدى تعلق الشعب السوري بفكرة الوحدة السورية، وتأييدهم للبيت الهاشمي، وهذا ما أكدت جريدة الهدى في عددها الصادر يوم ٢٢/تموز/١٩٤٧ حيث قالت: "إن الشعب السوري في انتخابات عام ١٩٤٧ كان يؤيد فكرة مشروع سوريا الكبرى، والبيت الهاشمي، وإن نتائج هذه الانتخابات ستكون مقدمة لإنقلاب سياسي، وذلك لأن الذين سيفوزون يعتقدون مذهباً سياسياً يخالف مبادئ القائمين على زمام الحكم. وأنه سيكون هناك

(١) مذكرات مجلس النواب السوري- جلسة ٢٩/أيلول/١٩٤٧ انظر ايضاً، م.وت-دمشق. مجموعة وثائق وزارة الداخلية وثيقة رقم ١٣/٢٠/د وجريدة البلاد السعودية ٧/١/١٩٤٧. وجريدة الهدى: ع ١٤٣، ٥/١/١٩٤٧

(٢) مايلز كوبلاند لعبة الامم، ط١، تعرب مروان خير، مكتبة الزيتونة، بيروت، سنة ١٩٧٠، ص ٤٤ وسارمز له كوبلاند لعبة الامم.

مفاجآت خطيرة تتبناها الوجوه الجديدة في المجلس النيابي الجديد، وهي معروفة بتمسكها بميثاق الولاء للبيت الهاشمي. ويخشى ان يثار هذا الميثاق في إحدى جلسات المجلس القريبة ويثبت المجلس ان مبايعة سوريا للملك فيصل الاول لا تزال امان في عنقه^(١).

وهكذا ولما كانت الزعامات الحاكمة في سوريا تدرك في هذه الفترة ان قضية سوريا الكبرى ستزال المقام الاول في انتخابات عام ١٩٤٧، لأنها تهم القطاع الاكبر من الناس، وتحظى بتأييد قسم كبير من المرشحين للانتخابات، وبالتالي فانه من المؤكد ان يفوز النواب المؤيدون للمشروع، وهذا ما لا ترضاه الحكومة القائمة، بسبب معارضتها لفكرة المشروع، لان تحقيقه يقضي على مصالحها الشخصية، لذلك فان هذا الامر دفع الحكومة السورية الى التدخل في الإنتخابات وتسييرها لصالحها. وقد أكدت ذلك تقارير المفوضية العراقية في دمشق المرسلة الى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، خلال فترة الانتخابات النيابية في سوريا، التي جرت في شهر تموز عام ١٩٤٧، حيث بينت ان هذه الانتخابات تحظى باهتمام كبير من قبل الشعب السوري، نظراً لما يحتمل ان تؤدي اليه من تطور سياسي خطير في سوريا حيث انها أول انتخابات تجرى في عهد الاستقلال كما أنها اول انتخابات تجرى في سوريا بعد تبديل قانون الانتخابات^(٢).

وقد بينت هذه التقارير، الكتل والاحزاب السياسية التي خاضت المعركة الانتخابية وتوجهاتها السياسية. وموقف الحكومة منها، وهذه الاحزاب هي -

- ١- الحزب الوطني: وكان يضم الاكثرية الساحقة من الكتلة الوطنية التي تسيطر على مقاليد الحكم في ذلك الوقت، ويدين هذا الحزب بالنظام الجمهوري ويؤيد شكري القوتلي، وكان أقوى الاحزاب نظراً لتأييد الحكومة له، ومن اهم شخصيات هذا الحزب سعد الله الجابري ومظهر ارسلان.
- ٢- حزب الاحرار ويميل هذا الحزب الى النظام الملكي، ويؤيد مشروع سوريا الكبرى ومعظم اعضاء هذا الحزب يتصفون بالنزعة الملكية. امثال حسن الحكيم وسعيد حيدر وزكي الخطيب ويأتي في الدرجة الثانية بعد الحزب الوطني وكان هذا الحزب يلقي معارضة شديدة من قبل الحكومة نظراً لنزعته الوحدوية الملكية.

(١) جريدة الهدى ع ١٠٥، ٢٢/تموز/١٩٤٧

(٢) د.ك.و - بغداد - م.ر. ٢٦٤٩/٢٦١ و.ر. ٢٢ ص ٣٤

- ٣- الحزب السوري القومي الاجتماعي: وهو حزب انطون سعادة، وهذا الحزب من أشهر الأحزاب والهيئات السياسية التي تؤمن بفكرة الوحدة السورية في حدودها الطبيعية. وكانت له إتصالات مع الملك عبد الله. ومن أشهر أعضائه منير الرئيس، ومنير العجلاني.
 - ٤- عصبة العمل القومي وهي من أقوى الأحزاب في سوريا زمن الاحتلال الفرنسي. وكانت هذه العصبة تؤيد المشروع.
 - ٥- حزب البعث: هذا الحزب كان على عداوة شديدة مع رجال الحكم في سوريا ويهتمهم بالتقصير في تحقيق آماني الأمة العربية في الوحدة، والاستقلال، والتقدم، وكان هذا الحزب يؤيد مشروع سوريا الكبرى، ولكن بنظام حكم جمهوري.
 - ٦- جمعية الأخوان المسلمين وكانت هذه الجمعية تؤيد مشروع سوريا الكبرى ولها اتصالات مكثفه مع عمان وبغداد.
 - ٧- الحزب الشيوعي: كان من أعداء المشروع.
 - ٨- رابطة الطلاب: ورغم أنه لم يكن لها مرشحون في الانتخابات إلا أنها كانت تقوم بدعاية واسعة ضد الحكومة، وطالبت بتنحي حكومة جميل مردم، ومجرء حكومة حياضية^(١).
- وقد حدث في هذه الانتخابات أن إتحدت جميع الأحزاب المعارضة للكتلة الوطنية والمستقلة. ووحدت جهودها لمقاومة قائمة الحزب الوطني الذي تدعمه الحكومة
- وهكذا، نلاحظ أن معظم الأحزاب التي ترشحت للانتخابات، كانت تؤيد الوحدة السورية، وتعارض سياسة الحكومة القائمة، ولم يكن يؤيد الحكومة سوى حزى واحد هو الحزب الوطني^(٢).

(١) د.ك.و. بغداد م.ر. ٢٦٤٩/٣١١ و.ر. ٢٢، ص ٢٤. انظر أيضاً لمزيد من التفصيلات من موقف الأحزاب والهيئات السياسية في سوريا من مشروع سوريا الكبرى ص ١٦٤-١٨٣. من هذا الفصل.

(٢) د.ك.و. بغداد م.ر. ٢٦٤٩/٣١١ و.ر. ٢٢، ص ٢٤.

وكان نتيجة الانتخابات الاولى التي جرت في ٧/تموز/١٩٤٧، ان فشلت قائمة الحزب الوطني في جميع المحافظات، ونجح كثير من المعارضين غير البرلمانيين والمستقلين، كما فازت قائمة الاخوان المسلمين من رابطة العلماء^(١)

ولكن حدث العكس في الانتخابات التكميلية التي تمت في ١٨ تموز ١٩٤٧، حيث فاز الحزب الوطني، وقاطعت رابطة العلماء الانتخابات، بسبب تدخل الحكومة وحصول تزوير منها ولصالحها^(٢). ومما يؤكد ذلك انه قبل اجراء الانتخابات التكميلية، قامت الحكومة باعتقال ثلاثة من مرشحي البوكمال وهم الشيخ مشرف الدندل ودهام الدندل ورمضان باشا شلاش بتهمة إتصالهم بالاردن والعراق والعمل على بث الدعاية لمشروع سوريا الكبرى^(٣) ومن الأمثلة على تدخل الحكومة في الانتخابات النيابية ما حدث في دمشق حيث ان جمهور الناخبين وأكثرهم من العوام انتخبوا رابطة العلماء من الاخوان المسلمين، ولكن الكتاب الذين عينوا على الصناديق في الانتخابات التكميلية، كانوا من عناصر الحكومة، لذلك كانوا يكتبون الاسماء التي يريدونها بينما كان الناخبون، ومعظمهم من الاميين يملون اسماء السادة العلماء اضافة الى ذلك فقد تعرض وزير الداخلية السوري الى ضغط وتهديد من قبل رئيس الجمهورية، وبعض مرشحي الحزب الوطني من أجل العمل لصالح هذا الحزب

أما في محافظة الجزيرة والفرات، فلم تسمح الحكومة للمعارضين برفع اصواتهم كما هو الحال في دمشق وحلب، ومن الجدير بالذكر ان مشروع سوريا الكبرى في هاتين المحافظتين كان يحظى بتأييد كبير جداً^(٤) اما في جبل الدروز فقد اجلت الحكومة الانتخابات فيه عن بقية المناطق ثم اجرتها مع الانتخابات التكميلية يوم ١٨ تموز ١٩٤٧ وعلى الرغم من تدخل الحكومة في انتخابات الجبل الا انها جاءت لصالح قائمة الطرشان التي كانت تعارضها الحكومة. ونتيجة لذلك فقد أصدرت الدولة

(١) د.ك.و. بغداد م.ر ٢٦٤٩/٢١١ و.ر ٥٢، ص ٩٣

(٢) د.ك.و.سيفداد: م.ر ٢٦٤٩/٢١١ و.ر ٥٦ ص ٩٤.

(٣) د.ك.و.سيفداد م.ر ٢٦٤٩/٢١١ و.ر ٥٥، ص ٩٣. انظر ايضاً م.و.ت. دمشق مجموعة وثائق وزارة الداخلية السورية، و.ر ٦٠/٢٠/٤.

(٤) د.ك.و. بغداد م.ر ٢٦٤٩/٢١١ و.ر ٢٢، ص ٣٦ وانظر ايضاً م.و.ت. دمشق مجموعة وثائق وزارة الداخلية السورية، و.ر ٦٠/٢٠/٤.

المرسوم القانوني بتثبيت جميع نواب محافظات الجمهورية السورية، باستثناء نواب محافظة جبل الدروز^(١) وكان حجة الحكومة في ذلك هي ان الحالة الداخلية في الجبل، لا تساعد الحكومة على اتخاذ قرار حاسم يصدر الانتخابات التي جرت هناك.^(٢) ولكن السبب الحقيقي الذي يكمن وراء موقف الحكومة ازاء انتخابات الجبل، يرجع الى قضية سوريا الكبرى، خاصة وان آل الاطرش وعلى رأسهم سلطان باشا كانوا يؤيدون هذا المشروع، وتقوم بينهم وبين الملك عبدالله اتصالات وثيقة بهذا الشأن^(٣)

وهكذا نستطيع القول، من خلال ما تقدم، ان الانتخابات النيابية في سوريا، لم تكن نزيهة، وسخرت لخدمة مصالح السلطة الحاكمة، كما إن معظم النواب الذين وصلوا الى البرلمان لم يكونوا مختارين من قبل الشعب، بل بدعم وتأييد من قبل الحكومة. وهذا ما يدفعنا إلى القول ان ما صدر عن المجلس النيابي السوري من قرارات، وخاصة المتعلقة بمشروع سوريا الكبرى لا تعبر عن رغبة الشعب وإرادته، وانما كانت تعبر عن سياسة الحكومة التي تعارض المشروع، حفاظاً على مصالحها الشخصية.

٣- الساحة الحزبية:

أما على المستوى الحزبي فقد وجد في سوريا عدد من الاحزاب التي كان لها وجهة نظر واضحة تجاه قضية الوحدة السورية، ومن أهم هذه الاحزاب

(١) د ك و - بغداد م ر ٣١١/٢٦٤٩ و ر ٢٢/٣٦٤٩.

(٢) د ك و - بغداد م ر ٣١١/٢٦٤٩ و ر ١١، ١٨.

(٣) د ك و - بغداد م ر ٣١١/٢٦٤٩ و ر ٥١، ٨٦.

أ - الحزب السوري القومي الاجتماعي (حزب انطون سعادة):-

يرجع تأسيس هذا الحزب حسبما تشير معظم المصادر التاريخية الى عام ١٩٣٢. وهو من اهم الاحزاب، والهيئات السياسية التي كانت تعمل في سوريا من أجل تحقيق وحدة الديار الشامية بحدودها الطبيعية.

ان ما يهمنى في هذا الصدد هو مفهوم الوحدة السورية لدى الحزب بشكل عام وموقفه من مشروع سوريا الكبرى الذي دعا اليه الملك عبد الله بن الحسين بشكل خاص.

ففي ما يتعلق بنظرة الحزب الوحدوية، فيمكن الاستدلال عليها من خلال منهاج الحزب الذي قام على مجموعة من الاسس والمبادئ، التي تناولت في معظمها قضية واحدة، هي قضية حياة (الامة السورية) وإرتقانها^(١)

فالمبادئ السبعة الاولى من المنهاج، اعتبرت الشعب الذي يسكن البلاد السورية بحدودها الطبيعية، أمة قائمة بذاتها، متميزة عن غيرها، يجب أن تتحرر، بحدود وطنها الكامل، وتخضع لسيادة وطنية، حتى لا تبقى عرضة للإدعاءات والمصالح الخارجية، كما يرى الحزب أن الوطن السوري ملك عام، وأن القضية السورية هي قضية واحدة غير قابلة للتجزئة، ولا يحق لشخص معين، أو إقليم معين، التصرف به بصفة مفردة وإلغاء فكرة الوطن الواحد. لأن سلامة الوطن هي الاساس الذي يقوم عليه سلامة الامة ووحدةها.

والواقع ان هذه النظرة لمفهوم الامة والوحدة السورية لدى الحزب تتفق، وتختلف في نفس الوقت، مع المبادئ التي قام عليها مشروع سوريا الكبرى الذي دعا اليه الملك عبدالله.

فقد اعتبر الحزب السوري القومي ان الشعب الذي يسكن الديار الشامية، امة متميزة عن غيرها، يجب ان تتحرر وتتحد في حدود وطنها الكامل، إضافة الى ان القضية السورية قضية قومية قائمة بنفسها، مستقلة كل الاستقلال عن أي قضية اخرى، (أي بمعنى آخر أن الحزب ينظر الى سوريا بشعبها وأرضها وقضيتها

(١) د. سهيلة الريماوي، الحياة الحزبية في سوريا من سنة ١٩٢٠-١٩٤٥، ص ٦٤، ومقالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، سنة ١٩٧٨، وسارمزه دسهيلة الريماوي، الحياة الحزبية في سوريا

ومستقبلها، على انها مستقلة عن بقية أجزاء الوطن العربي من ناحية التاريخ، والارض والمستقبل المشترك).

اما عبدالله بن الحسين فقد كان يرى بان الشعب السوري لا يحمل صفة أمة، انما هو جزء من الامة العربية. وان الوحدة السورية هي خطوة أولية على طريق الوحدة العربية الشاملة كما بينما سابقاً^(١) وعلى الرغم من هذا الاختلاف بين الطرفين، فإنهما كانا يتفقان، على أن الوطن السوري ملك عام ليس من حق شخص، او إقليم معين التصرف به بصفة مفردة. وقد عبر الحزب عن ذلك في المادة الاولى من المنهاج والتي نصت على ما يلي: "ان الوطن ملك عام لا يجوز حتى ولا لأفراد سوريين التصرف في أرضه تصرفاً يلغي او يمكن أن يلغي فكرة الوطن الواحد، وسلامة وحدة هذا الوطن ضرورية لسلامة وحدة الامة السورية". وهذا يعني في نظر الحزب أن جميع القضايا المتعلقة بأرض سوريا هي اجزاء من قضية واحدة غير قابلة للتجزئة^(٢)

اما عن حد ود الوطن السوري فقد بين الحزب في المادة الخامسة من المنهاج بانها تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي، وجبال البختاري في الشمال الشرقي، الى قناة السويس والبحر الاحمر في الجنوب، شاملة شبه جزيرة سيناء، وخليج العقبة، ومن البحر الابيض المتوسط في الغرب شاملة جزيرة قبرص الى قوس الصحراء والخليج العربي ويعبر عنها بالهلال الخصيب وتجمته جزيرة قبرص.

نلاحظ من خلال هذا المبدأ ان مشروع الحزب السوري القومي، يختلف عن مشروع سوريا الكبرى الذي طرحه الملك عبدالله من ناحية الحدود، بحيث يشمل بالإضافة الى سوريا الشمالية وشرق الاردن وفلسطين ولبنان جزءاً من الاراضي التركية والمصرية^(٣).

(١) مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته مشروحة بقلم انطون سماعة، (دن) (دم)، سنة ١٩٥٠، ص ١٠-٢٢ ومبار مزله مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي.

(٢) نفس المصدر، ص ١٠.

(٣) نفس المصدر ص ١٣-٢٢.

- ومن خلال دراسة مبادئ الحزب نستطيع ان ندرك الملاحظات التالية -
- ١- ان المبادئ الاساسية تتكرر في بعض المبادئ. فالمبدأ السادس الذي ينص على ان الامة السورية مجتمع واحد، متضمن في المبدأ الاول الذي ينص على ان سوريا للسوريين والسوريين امة تامة. وهذا ينطوي بالضرورة حسب فكرة الحزب على ان الامة السورية مجتمع واحد.
 - ٢- ان المبدئين الثاني والثالث، يكونان في الحقيقة مبدءاً واحداً، فكل واحد منهما متضمن في الآخر حيث اعتبر الحزب -في هذين المبدئين- (ان القضية السورية هي قضية قائمة بذاتها، ومستقلة كل الاستقلال عن أي قطر آخر، كما انه لا يمكن الفصل بين الامة السورية والوطن السوري).
 - ٣- ان تعريف الامة السورية على النحو الوارد في المبدأ الرابع، والوطن السوري على النحو الوارد في المبدأ الخامس، هما تعريفاً كفيان لا تسندهما وقائع التاريخ او المنطق.
 - ٤- تعبر مبادئ الحزب -بالشكل الذي شرحه انطون سعاده- عن موقفه الذاتي الرافض للاعتراف بوحدة الامة العربية، ووحدة قوميتها ووطنها.
 - ٥- لا يمكن تفسير اللاحاح الوارد في تلك المبادئ -والقائل بان السوريين امة تامة- والقضية السورية هي قضية قومية قائمة بنفسها، مستقلة كل الاستقلال عن كل قضية اخرى، ومصلحة سوريا فوق كل مصلحة -إلا بانه تأكيد لفصل سوريا وقضيتها عن الامة العربية^(١).

وقد اكد الحزب على نظورته المتعلقة بقضية الوحدة السورية، في المذكرة التي رفعها في نهاية عام ١٩٤٥ الى زعماء الدول العربية بمناسبة انتهاء الحرب العالمية الثانية وتشكيل لجنة وزراء خارجية الدول الكبرى الخمس وإقتراب انعقاد مؤتمر الصلح لحل المشاكل الدولية المعلقة ومما جاء في هذه المذكرة: "ان كل عمل سياسي عام تقوم به الحكومات السورية لا يحقق فائدة للشعب السوري، إذا كانت هذه الحكومات تتجاهل وجود القضية السورية، كما ان كل حل لهذه القضية لا يستند الى وجود امة سورية واحدة، ذات مصلحة عامة واحدة رغم وجود كيانات سياسية مختلفة- هو حل فاسد. لا يلبث ان يصطدم بالواقع وينهار" لذلك اعتبر الحزب في مذكرته ان الحل الأمثل للقضية السورية، يكمن في توحيد اتجاهات الحكومات القائمة في البلدان

(١) د. سهيلة الريماوي: الحياة الحزبية في سوريا ص ٦٤-٦٥.

السورية بحيث تنسجم وتتفق وتنصب ضمن إتجاه واحد ينبثق عنه حقيقة الوحدة القومية، ويكون هدفه النهائي الوحدة السورية الشاملة^(١) هذا فيما يتعلق بمفهوم سوريا في نظر الحزب.

أما فيما يتعلق بموقف الحزب من مشروع سوريا الكبرى، فيمكن القول ان الاتصال كان قائماً بين الحزب والملك عبد الله في القضايا القومية، ففي شهر تموز عام ١٩٤٢ قدم الحزب مذكرة الى الملك عبدالله (سمو الامير يومئذ) لكي يقوم بتبليغها الى الحكومة البريطانية. وقد تضمنت هذه المذكرة انتقاداً شديداً من قبل الحزب للسياسة البريطانية تجاه البلاد العربية وتنكرها للوعود التي قطعتها لهم. وقد رفع جلالته بالفعل هذه المذكرة الى الحكومة البريطانية، مؤيداً ما ورد فيها ومبيناً رغبته في تنجيز المطالب القومية.

ان هذه المذكرة تدل على ان اعضاء الحزب، كانوا يكشفون عن آرائهم، ويبثون شكائهم الى الملك عبدالله دون سواه لانه معقل رجائهم وأمانيتهم، وهذا شعور طبيعي. فالاردن جزء من الديار الشامية، وللهاشعيين نضال مجيد في سبيل سوريا كما هو معروف^(٢).

وقد اخذ موقف الحزب ينكشف بشكل اكثر وضوحاً- تجاه مشروع سوريا الكبرى، ومسامي الملك عبدالله الوجدانية، بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وما تبع ذلك من إجتماع شمل الحزب بعد طوال تشتت، وعودة الاستاذ سعادة من المنفى الى لبنان في الوقت الذي كان فيه الحديث عن سوريا الكبرى، يشغل الاوساط السياسية والشعبية في البلاد العربية^(٣).

ففي بداية شهر اذار عام ١٩٤٧ قام انطون سعادة بزيارة الى عمان والقي خطاباً في اليوم التالي اعلن فيه عن تمسكه بمبادئ الحزب الاولى رغم جميع التطورات التي حدثت في سوريا ولبنان، ومؤيداً فكرة الوحدة العربية بشكل عام، والوحدة السورية بشكل خاص ومسامي الملك عبدالله بهذا الصدد. وقد قال في هذا الخطاب:-

(١) مجلة الرائد: ج ١٢، ٢٦/١ ت/ ١٩٤٧، ص ٩.

(٢) انظر نص المذكرة ملحق رقم (٧) من وثائق الكتاب الاردني الابيض.

(٣) الهدى: ج ٨، ١٠٣، تموز ١٩٤٧.

"انتم ناضلتُم عن هذه الامة وحيدين، وأنقذتم شرف الامة وحيدين، يوم كان رجالكم القائمون في السجون مكبلين، ولكن رؤوسهم ظلت مرتفعة، وإرادتهم ثابتة وعزيمتهم صادقة، لا يحزنون هاماتهم ولا يتراجعون قيد شعره، عن المطالب العليا التي وقفنا النفس عليها. وأنتم كنتم أمل الامة الصادق ... وإن عملكم القومي كان اصدق تعبير عن إرادة الامة في لبنان والشام، وفلسطين، وشرق الاردن وما بين النهرين"^(١)

وهذا الخطاب يدل على ان انطون سعادة زعيم الحزب، كان يؤيد مساعي الملك عبدالله الوندوية، وبدأ سعادة يجري اتصالاته عن طريق اعوانه بالملك عبدالله للتباحث معه حول مشروع سوريا الكبرى، خاصة وان هذا المشروع كان له كثير من الانصار داخل سوريا ولبنان وفلسطين وكان اعوان سعادة ينتقلون باستمرار بين بيروت وعمان، ويحملون رسائل الاستاذ سعادة الى القصر الملكي، ورسائل القصر الملكي الى الاستاذ سعادة وكان من شأن هذه الاتصالات ان مهدت لعقد اجتماع بين انطون سعادة والملك عبدالله في الاردن

ففي ٢٨/ايار/١٩٤٧ غادر انطون سعادة بيروت متخفياً الى شرق الاردن، حيث التقى بالملك عبدالله في منطقة غور الاردن وقد أكد سعادة للملك عبدالله على شدة إخلاصه وتمسكه بفكرة الوطن السوري الكبير، ودار الحديث بين الطرفين في مجمله حول قضية مشروع سوريا الكبرى وتذكر جريدة الهدى، ان انطون سعادة كان يوافق الملك عبدالله بما ذهب اليه من ضرورة قيام وحدة بين الاقطار السورية المجزأة، ولكنه اشار بصراحة الى تخوفه من ان يكون لبريطانيا يد في هذا المشروع، وبين ان الشعب السوري لم يجاهد لتحرير سوريا من الاحتلال الفرنسي حتى يقع تحت الاستعمار البريطاني، ولهذا فقد اعلن استعداده على تحقيق مشروع سوريا الكبرى بالتعاون مع الملك عبدالله، شرط ان لا تتدخل من اجل هذه الغاية اية دولة اجنبية، وطلب ان يناط امر تحقيق المشروع من جميع الوجوه بالسوريين انفسهم، وان لا يعتمد في تنفيذ الفكرة على المال الذي يعتبر عنصراً تافهاً في ميدان العمل القومي.

وفي هذه المقابلة أعرب الملك عبدالله عن مدى حرصه الشديد على عدم إراقة الدماء. كما اعلن الاستاذ سعادة ان لديه نفس الرغبة والحرص رغم ان تحقيق المشروع غير ممكن بمجرد استخدام الوسائل السلمية، كما اجتمع سعادة بعد ذلك باعضاء حزبه

(١) الهدى، ع ٩، آذار ١٩٤٧.

في عمان وكان اكثرهم من طلاب الجامعة الامريكية القدماء. ولما عاد سعادة الى لبنان وجد ان قوات الامن تلاحقه وذلك بسبب معارضة الحكومة اللبنانية لفكرة الوحدة السورية^(١).

ب - حزب الشعب (حزب عبد الرحمن الشهبندر):

اسس هذا الحزب في دمشق في بداية عام ١٩٢٤ بزعامة عبد الرحمن الشهبندر، وعدد من الوطنيين السوريين من اشهرهم يوسف الحكيم، حسن الحكيم، ويوسف الفاخوري، وعمر الفاخوري^(٢). ويعتبر هذا الحزب من اهم الاحزاب السورية التي كانت تؤيد قضية الوحدة السورية، وهذا ما يتضح من خلال المادة الثانية من دستور الحزب، التي نصت على ما يلي: "حزب الشعب يعتقد ان البلاد السورية ضمن حدودها الطبيعية مأهولة بشعب واحد، تجمعهم روابط الجنس واللغة، والعادات، والاخلاق، وله ان يتمتع بوحدته، ويستفيد من نتائجها المادية، والمعنوية. وليس للمنافع ان تحول بينه بين الاهداف التي يرمي اليها. وقد استقصى حقاً من اصرح حقوق السوريين وأعتمد السعي الى غاية يتمناها السوريون كافة بل هي الركن الذي لا تقوم لهم قائمة بدونه"^(٣).

ان ما بينه الحزب في دستوره من ايمان بحقيقة الوحدة السورية بحدودها الطبيعية، يتفق مع المبادئ والاسس التي قام عليها مشروع سوريا الكبرى، الذي دعا الى تحقيقه الملك عبد الله.

وعلى الرغم من توقف هذا الحزب عن ممارسة نشاطه عام ١٩٢٧ بسبب نفى السلطات الفرنسية لزعيمه الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ومجموعة من أعضائه البارزين إلى مصر. إلا أن الشهبندر أعاد تأسيسه بعد عودته إلى سوريا في أواخر

(١) الهدى: ج ١، ٢، ٣ تموز ١٩٤٧.

(٢) أنظر دسهيلا الريماوي الحياة الحزبية في سوريا، ص ٢٢-٢٣.

(٣) م. و. ت - دمشق م. ر. ٢٣، اوراق حزب الشعب، و. ر. ٢/١٨٤ - وسارمز له. م. و. ت - دمشق م. ر. ٢٢ أنظر ايضاً، دوقان فرقوط تطور الحركة الوطنية في سوريا، ص ٥.

الثلاثينات تحت إسم الهيئة الشعبية^(١) ولكن يبقى السؤال القائم وهو ما هو موقف حزب الشعب من هذا المشروع؟

يمكن القول إن موقف الحزب من المشروع اتضح بشكل أساسي بعد عام ١٩٣٩، على أثر الزيارة التي قام بها وفد من زعماء الحزب، وبعض الزعماء الوطنيين في سوريا، والذي بلغ عددهم ٦٠ رجلاً بزعامة الدكتور عبدالرحمن الشهبندر الى عمان، بحجة تقديم العزاء للأمير عبدالله بسبب وفاة ابن أخيه الملك غازي، والحقيقة ان هذه الزيارة كان هدفها تنسيق الجهود مع الأمير عبدالله لتحقيق وحدة الاقاليم السورية وتأييد مساعي الوحدة في هذا المجال. يؤكد ذلك، ما ذكره عبدالرحمن الشهبندر للاستاذ صبحي زيد الكيلاني صاحب جريدة اللواء عن اسباب هذه الزيارة، حيث بين ان سبب قدومه على رأس وفد من رجالات سوريا الى عمان، هو من أجل تقوية اواصر المودة والتعاون بين الرجال العاملين في القضية العربية في كل من دمشق وعمان، كما بين ان الشعب السوري، يرى في الأمير عبدالله اميراً هاشمياً عظيماً، وبطلاً من أبطال الثورة العربية، والشعب السوري يقدر له مواقفه في سبيل القضية العربية عامة والقضية السورية خاصة، ويعلق على جهوده المقبلة اعظم الامال.

اما عن إتحاد سوريا وشرق الاردن فقد بين انه ضرورة قومية. ومن الواجب التعاون بين الهيئات العاملة في القطرين الشقيقين لتحقيق هذا الاتحاد. وهذا ما يتضح في قوله "ونحن في سوريا، نعمل جهدنا لتحقيق هذه الغاية، وندعو لها ما استطعنا ونعتبرها اكبر جزء من برنامجنا، وأسمى ما تشتمل عليه مبادئنا إذ لا حياة لسوريا ولا سبيل الى ظهورها بمظهر القوة والمنعة، إلا باتحاد اجزائها، وبتعاون رجالها، وإتفاق كلمة ابنائها"^(٢).

وقد بين تيسير ظبيان -احد اعضاء الوفد، في الكلمة التي القاها في عمان - اسباب هذه الزيارة حيث قال، "نحن لم نقم بهذه الرحلة، ونأت إلى هذه الديار لكي نقوم بواجب العزاء أو نعرب عن تعلق سوريا بالبيت الهاشمي فقد قام السوريون

(١) دسهيلة الريماوي. نفس المرجع، ص ٤٨٥.

(٢) تيسير ظبيان مصدر سابق ص ٦٣٤ انظر ايضا

بهذا الواجب، وأعربوا عن شعورهم القومي نحو البيت النبوي في مختلف المناسبات، والظروف، لكن جئنا لأمر أجل وأسمى إنها الذكريات الخالدة هي التي حفزتنا اليكم، ذكريات التاريخ اللامع، والدم الجامع، والماضي القريب، والاهداف المشتركة، بل هي الأناث الوجيعة، أنات الحق الهظيم والوطن الذبيح والقلوب المحطمة، والامال المهشمة، والواصل المفككة.

جئنا لنذكر سليل منقذ العرب بعبادىء الثورة العربية التي وضعها والده العظيم، وقد تحقق جزء يسير منها فيجب ان يحققها كلها بصفته الوارث الاكبر للامانة المقدسة التي القاها في عنقه^(١).

وقبل ان يغادر الوفد عمان، اعلن عبدالرحمن الشهبندر بان الوحدة العربية في خطر، وان الاميرعبدالله هو الحاكم الوحيد، القادر على إدراك الوحدة العربية التي مزقتها القوى الاستعمارية، ثم قال "نحن لم نأت إلى عمان لنقول ان الملك غاوي قد مات، ولكن لنقول عاش ملك سوريا وشرق الاردن".

وكان الشهبندر قد اوضح للحكومة البريطانية بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية أن القيادات الحاكمة في سوريا من الكتلة الوطنية، غير صالحة لتولى امر سوريا كما ان مصلحة بريطانيا في الحرب تقتضي مساعدة العرب على تحقيق الوحدة السورية تحت قيادة عبدالله بن الحسين^(٢).

وهكذا نلاحظ ان حزب الشعب كان يسير على خطى الامير عبدالله ويعلق آمالاً كبيرة عليه في تحقيق الوحدة السورية.

ج - حزب الاحرار:

يعتبر هذا الحزب، من أكثر الاحزاب السورية تأييداً لمبدأ الوحدة السورية بنظام ملكي وقد ضم طائفة من الشخصيات المعروفة بنزعتها الملكية، مثل سعيد حيدر وحسن الحكيم وزكي الخطيب. وكان مركز هذا الحزب في مدينة دمشق، ورغم انه لم يكن له فروع خارجها إلا ان كان له أنصاراً ومؤيدين كثيرين في المحافظات، ويأتي هذا الحزب في المركز الثاني بعد الحزب الوطني، من حيث مركزه السياسي.

(١) تيسير ظبيان: مصدر سابق، ص ١٧٢.

وكان هذا الحزب يواجه ضغوطاً شديدة من قبل الحكومة السورية، نتيجة لبيوله الملكية^(١).

ويمكن التعرف على اتجاهات الحزب الوحدوي المتعلقة بقضية الوحدة السورية من خلال دستوره الذي نص على ما يلي: "إننا لا نتخلى عن مطالبنا المنحصرة في استقلال سوريا المتحدة، من أقصى حدودها الشمالية إلى رفح جنوباً، ورفض الهجرة الصهيونية، وإن ما بليت به بلاد الشام من تجزئة لم يكن نتيجة لطبيعة بلاد الشام السياسية والجغرافية، وإنما كانت وليدة اتفاقات، ومصالح أجنبية سرية وعننية، فرضت على الناس بالقوة"^(٢). وقد بين الحزب موقفه من الوحدة السورية، في المذكرة التي رفعها المقرر العام لحزب الأحرار إلى وزير الخارجية السوري في شهر أيلول عام ١٩٤٥.

فقد جاء في هذه المذكرة أن أمر تحقيق الوحدة السورية في غاية السهولة، إذا عقد العزم على السعي بجديه لتحقيقها، ومما جاء في هذا الصدد "وأما الوحدة السورية، فإنها قد تبدوا لبعض الأجانب قضية معقدة ومعسيرة الحل ولكنكم ستظهرون للعالم أنها جداً سهلة متى نظر إليها نظرة مجردة من كل هوى".

ثم أشار الحزب في مذكرته إلى الأسس والمبادئ التي تقوم عليها هذه الوحدة. حيث قال: "أن لسوريا حدوداً طبيعية جداً واضحة. ففي الشمال جبل، وفي الشرق نهر، وفي الجنوب صحراء، وفي الغرب بحر. وهي بين كل أولئك كالجذيرة تكاملت مناطقها، وتداخلت بحيث إذا انشئت فيها دول منفصلة لم تستطع واحد منها أن تحمي نفسها من الناحية العسكرية، ولا من الناحية الجمركية". إضافة إلى ذلك فإن سكان هذه المنطقة يرتبطون مع بعضهم البعض بروابط الدين، والجنس، واللغة، والعادات، والتقاليد، والقيم والأعراف، وإرادة الحياة المشتركة التي عبر عنها الشعب السوري بشكل رسمي، أمام لجنة التحقيق الأمريكية عام ١٩١٩، وقرار ٨/أذار/١٩٢٠، كما أكد على ذلك أيضاً الدستور السوري عام ١٩٢٨، حيث نصت المادة الثانية منه والتي عطلها الفرنسيون فيما بعد -على أن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة

(١) د. ك. و - بغداد: م. ر. - ٢٦٤٩/٢١١، و. ر. - ٢٢ ص ٢٢.

(٢) عرفان حجازي. سوريا الكبرى، ص ٢٢.

العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ ولا عبء بكل تجزئة طرأت عليها منذ نهاية الحرب العالمية الاولى.

وقد بين الحزب موقفه من الجامعة العربية حيث قال، "يريد الشعب السوري وهو جزء من الامة العربية - أن تقوم بين البلاد العربية وحدة حقيقية، لا مجرد تعاون محدد وإذا كان الوقت غير ملائم لتحقيق الوحدة بين جميع البلاد العربية، فإن وحدة الاقطار الشامية مع العراق، تعد خطوة اولى نحو الهدف المنشود، وما ينبغي للسياسات الاجنبية ان تحول دن تحقيقها، ان التطور الفكري في كل من القطرين وتطبيقهما خلال فترة طويلة لتشريع واحد وتضامن مصالحهما الاقتصادية، والثقافية والعسكرية، بالاضافة الى إنهما جزءان من أمة واحدة. كل ذلك يجعل اندماجهما أمراً مرغوباً فيه وجزيل النفع، ومن الخير ان يكون الفصل في وحدتهما في يد أبنائهما ورهن إستفتاء شعبي حر ... وقد دلت السنوات الماضية على عظم الاضرار التي أصابت كلا القطرين بسبب بقائهما متباعدين^(١) ويذكر (تالبوت) القائم بالاعمال البريطانية في بيروت بان هذا الحزب كان يؤيد مساعي الملك عبدالله لتحقيق وحدة سوريا من وراء ستار. كما كان هذا الحزب يعمل بالتنسيق مع الحزب العربي على مناصرة المشروع^(٢)

د - الاتحاد الوطني العام:-

تأسس هذا الحزب في سوريا عام ١٩٢٢ ونستطيع ان ندرك نظرتة الوحدوية من خلال ميثاقه الذي نص على ما يلي:-

- ١- البلاد السورية وحدة سياسية لا تتجزأ داخلاً وساحلاً. ولسكان لبنان الصغير الخيار بالاحتفاظ بإمتهيازه القديم، او بالانضمام الى الوحدة السورية.
- ٢- البلاد السورية مستقلة على اساس السيادة القومية، والتعتيل الخارجي.
- ٣- الحكومة السورية دستورية نيابية.
- ٤- دخول سوريا عصبة الامم.

(١) مجلة الرائد ع. ١٠، ١٩ / أيلول / ١٩٤٥، ص ٤-٧.

F.O. 371/52355. No. 151, From tallbott to F.O. dated 22 Agust 1946.

(٢)

٥- عقد معاهدة بين سوريا وفرنسا، تحدد فيها العلاقات المتقابلة، على أن تصدق من قبل المجلسين النيابي السوري والفرنسي. شريطة أن لا يمس السيادة القومية والاستقلال والوحدة^(١)

وقد بين الحزب في بيانه أن الامه جميعها تدين بمبدأ واحد، هو استقلالها التام وسيادتها في بلادها الموحدة. وأن الحزب سيسعى بكل جهد، لتحقيق وحدة الصفوف وميثاق الامه. ويرى أن كل شذوذ عن هذه المبادئ المسطرة في ميثاق العاملين المخلصين في القضية العربية، والخروج عن بنودها التي يجب أن تكون فوق الاشخاص والجماعات وكل مفاوضة تجري على أقل من هذه الاسس هو خروج على اجماع الامه^(٢).

وفي بيان آخر للاتحاد جاء فيه^٣ أن اللجنة المركزية للاتحاد الوطني تستنكر كل إتفاق يعقد على حساب الوطن العزيز كما أنها تسحب ثقتها من كل حكومة لا تقوم سياستها على الاعتراف بأن سوريا وحدة سياسية مستقلة، ساحلاً وداخلاً، من جبال طوروس، حتى خليج العقبة، تؤول الى وحدة عربية شاملة^(٤).

وقد كان هذا الاتحاد يعارض سياسة الكتلة الوطنية التي كانت تتولى زمام الحكم في سوريا، ويعتبرها عاجزة عن تحقيق آمال الامه، لأنفرادها بالسلطة دون اشراك غيرها من الاحزاب والجماعات. ولهذا فإن كل ما يصدر، عنها يعتبر غير شرعي وغير ممثل لارادة الامه^(٥). كما كان هذا الحزب يلح باستمرار على الحكومة من أجل عدم قبول أي مفاوضات، أو عقد أي معاهدات مع فرنسا وغيرها، ما لم تقم بالدرجة الاولى على اساس الوحدة السورية الطبيعية^(٦).

(١) م.و.ت-دمشق م.ر ٢٢، اوراق الاتحاد الوطني العام، و.ر ١٧٥/٢٧، وسارمز له م.و.ت-دمشق،

م.ر ٢٢، انظر ايضاً م.و.ت-دمشق م.ر ١٠، اوراق الاتحاد الوطني العام، و.ر ١٢ ص ٤ ايضاً نفس المصدر و.ر ٢٢، و.ر ٥٦/٨، ايضاً و.ر ٩ ودسهيلا الريماوي، الحياة الحزبية، ص ٥٢

(٢) م.و.ت-دمشق م.ر ٢٢ و.ر ٩/٩، انظر ايضاً نفس المصدر، و.ر ١٠، و.ر ١١، و.ر ١٩.

(٣) م.و.ت-دمشق: م.ر ١٠، و.ر ١.

(٤) م.و.ت-دمشق: م.ر ٢٢، و.ر ٩/٩

(٥) م.و.ت-دمشق: م.ر ٢٢، و.ر ١٦١/١٢

وفي نفس الوقت الذي كان فيه الاتحاد الوطني العام يوجه إنتقادات شديدة للحكومة السورية القاشعة، كان على علاقات قوية مع الأمير عبدالله، وتقوم إتصالات كبيرة بين الطرفين، حيث كان الأمير يقوم بإرسال التوجيه والدعم للاتحاد، وكان الاتحاد بدوره يؤيد الأمير عبدالله في مساعيه الوحدوية، ويعلق عليه الامال في تحقيق الامال الوطنية، يؤكد ذلك الرسالة التي بعث بها احمد حلمي العلاف معتمد شباب الاتحاد الوطني العام، الى الأمير عبدالله في ٢٦/محرم ١٩٣٩، حيث أشار فيها الى تعجيد الدور الذي يقوم به الأمير عبدالله في خدمة القضية العربية، وتكاتف شباب الاتحاد الوطني معه في هذا المجال^(١).

هـ - حزب الجبهة الوطنية المتحدة:

تأسست هذه الجبهة في ٢٢/١/١٩٣٥ من مجموعتين: الاولى انشقت عن حزب الكتلة الوطنية، ويتزعمها زكي الخطيب، والثانية بقيادة حزب الشعب الذين لم ينضموا الى الكتلة عند تأسيسها، ومعنى ذلك ان دوافع قيام هذه الجبهة، تكمن في معارضة الكتلة الوطنية^(٢).

ويمكن إدراك وجهة نظر هذه الجبهة الوحدوية من خلال منهاجه الاساسي الذي نص على مجموعة من الامس والمبادئ.

فقد نصت المادة الثانية من المنهاج على ما يلي: "إن سوريا بحدودها الطبيعية جزء لا يتجزأ من الوطن العربي العام، وإن الهدف الاصلي لهذه الجبهة هو تحرير سوريا المذكورة، وإلغاء جميع قيود الانتداب وكل سلطة اجنبية عنها، وإستقلالها إستقلالاً فعلياً صحيحاً ضامناً لها سيادتها الحقيقة، وجميع حقوقها وحرياتها السياسية، والدستورية لتتمكن من الوصول في المستقبل الى الهدف الاسمي بالانضمام الى الوحدة العربية العامة.

(١) انظر لمزيد من التفاصيل من الاتصالات بين الأمير عبد الله والاتحاد الوطني العام، م.ت-دمشق م.ر ٢٣ و.ر ١٥٢/٥ ايضاً و.ر ١٧٨/٢٦ وانظر ايضاً م.ت-دمشق ملف رقم ٢٨، اوراق الملك عبد الله، و.ر ٢/١. وسارمز له م.ت-دمشق م.ر ٢٨.

(٢) دسهيلا الريماوي: الحياة العزيبية في سوريا، ص ٤٨

ان هذه النظرة من قبل حزب الجبهة الوطنية للقضية السورية، تتفق الى حد كبير مع نظر عبدالله بن الحسين، حيث اعتبر الطرفان ان البلاد السورية جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، ولكن ينبغي العمل أولاً وقبل كل شيء على تحرير سوريا من السيطرة الاجنبية، وتحقيق وحدتها الطبيعية لتكون اكثر فعالية في مجال العمل العربي المشترك^(١).

اما المادة الرابعة فقد نصت على "انه فيما يتعلق بسوريا المحتلة من قبل الفرنسيين، فان الجبهة تستهدف للوصول الى الهدف المعين في المادة الثانية، وحدة هذا القسم ساحلاً وداخلاً مع اجتياز قاعدة اللامركزية على ان يستثنى جبل لبنان بحدوده حتى عام ١٩١٤ ويعطى حق تقرير مصيره، لينظم إلى الوحدة السورية متى تهيأت له الاسباب، أو إتضحت فيه فكرة الانضمام اليها".

وهذا يعني ان الجبهة الوطنية تقبل بتحقيق الاستقلال للبلاد السورية على مراحل، وتقبل بالتراجع الاقليمي الى حد حصر قضيتها على القسم السوري المحتل من قبل الفرنسيين، مع إستثناء جبل لبنان بحدوده القائمة زمن الدولة العثمانية^(٢) هذه النظرة من قبل الجبهة وإن كانت تتفق مع وجهة نظر الملك عبدالله فيما يتعلق بلبنان بالوضع الذي كان عليه قبل عام ١٩١٤، الا انها تختلف فيما يتعلق بمعالجة القضية السورية بشكل عام، حيث لم يؤمن جلالته بحل هذه القضية على أساس سياسة المراحل إنما كان يسعى الى معالجتها بشكل كلي وشامل.

اما المادة الخامسة من المنهاج فقد بينت وجهة نظر الجبهة الوحدوية الشمولية، وقد عبرت عن ذلك بما يلي: "لا يجوز أن يتنافى العمل المحلي مع مصلحة القضية العربية العامة التي هي الهدف القومي الاول للعاملين في هذه القضية".

وفي المادة السادسة من المنهاج جاء تأكيد الجبهة على الالتزام بمبادئها السالفة الذكر بهدف تحقيق اهدافها الوحدوية، وقد عبرت عن ذلك بما يلي: "لا يجوز لاحد من أعضاء الحزب الاشتراك في حكومة لا تؤلف على الاسس المذكورة في هذا المنهاج"^(٣).

(١) م. و. ت. دمشق: م. و. ٢٢، و. ١٤/١.

(٢) م. و. ت. دمشق: م. و. ٢٣، و. ١٤١/١. انظر ايضاً دسهيلا الريماوي، مرجع سابق، ص ٥١.

(٣) م. و. ت. دمشق: م. و. ٢٣، و. ١٤١/١.

أما عن موقف هذه الجبهة من عبدالله بن الحسين ومشروع سوريا الكبرى، فقد كانت تنادي بقيام اتحاد فدرالي يضم سوريا وفلسطين وشرق الأردن بزعامة عبدالله بن الحسين^(١).

و - الحزب القومي العربي:

تأسس هذا الحزب في عام ١٩٣٩ من قبل زكي الأرسوزي^(٢). وقد تميز هذا الحزب عن بقية الأحزاب التي ذكرناها، بأنه كان يدعو إلى قيام وحدة عربية شاملة، ويتضح ذلك من خلال دستور الحزب الذي يتكون من مجموعة من الأسس والمبادئ تدور في معظمها حول تعريف القومية ووحدة البلاد العربية.

ففي تعريفه للوطن العربي بين في المادة الأولى في الدستور، بأنه، 'بقعة الأرض التي تمتد من جبال طوروس، وجبال يشنكويه، وخليج البصرة، والبحر العربي، وجبال الحبشة، والصحراء الكبرى، والمحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط، وهي وحدة كاملة لا يجوز التخلي عن أي جزء من أجزائها'.

وفي المادة الثانية والثالثة من الدستور، بين أن الشعب الذي يسكن هذه المنطقة يشكل أمة واحدة، وقومية واحدة.

أما عن مفهوم سوريا في نظر الحزب فقد بين في المادة الخامسة والسادسة من الدستور بأن الشعب السوري جزء من الأمة العربية، والبلاد السورية جزء من الوطن العربي الكبير^(٣).

من خلال ذلك نستطيع القول إن التوافق كان كبيراً بين وجهة نظر الملك عبدالله والحزب القومي العربي فيما يتعلق بضرورة تحقيق وحدة الأمة العربية في حدود وطنها الكامل، وأن الشعب السوري جزء من الأمة العربية، والبلاد الشامية جزء من الوطن العربي الكبير.

(١) دسهيلا الريماوي: الحياة الحزبية في سوريا، ص ٥٦.

(٢) م. و. تدمشق، م. ر. ١٠، و. ر. ١٩٩٢.

(٣) م. و. تدمشق، م. ر. ١٠، و. ر. ٤٨/٤٩. وانظر أيضاً نفس المصدر، و. ر. ٤٧/٤٨٩.

إلا أن الاختلاف كان يكمن في طريقه تحقيق هذه الوحدة. ففي الوقت الذي كان يرى فيه الحزب القومي العربي ضرورة تحقيق هذه الوحدة على مرحلة واحدة، كان الملك عبد الله يؤمن بتحقيقها على مراحل، بحيث تتحد الاقاليم السورية أولاً، ثم تنضم إليها العراق لتشكل وحدة الهلال الخصيب، ثم بقية الدول العربية الراغبة في هذا الاتحاد، كما بينا سابقاً.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف في طريقة تحقيق الوحدة بين الطرفين، إلا أن الحزب لم يكن يعارض مشاريع الوحدة العربية الجزئية، وبشكل خاص مشروع سوريا الكبرى، وهذا ما أكدته المذكرة التي أرسلها المقيم البريطاني في بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٢/أب/١٩٤٦. حيث ذكر أن في دمشق أربعة أحزاب تعمل لإظهار مشروع سوريا الكبرى هذه الأحزاب هي الحزب العربي القومي، وحزب الأحرار، وعصبة العمل القومي، والحزب السوري القومي، وحزب البعث. وقد بذلت الجهود لتنسيق التعاون بين هذه الأحزاب لدعم مشروع سوريا الكبرى. وقد كان حسن الحكيم فعال في هذا المجال. كما بينت المذكرة بأن المشروع يحظى بتأييد ومساندة قطاع هام من رجال الصحافة والأطباء والمحامين في سوريا، إضافة إلى المساندة الكبيرة التي يلقاها المشروع بين أفراد الجيش السوري، والتي تزيد عن ٥٠٪ كما جاء في المذكرة^(١).

ز - عصبة العمل القومي:

تأسست هذه العصبة في دمشق في آب عام ١٩٣٢^(٢)، ومن أشهر أعضائها عدنان الاتاسي، عبد الدايم الاتاسي، فهمي الحايدي، وعرفان الجلاذ^(٣). وقد كانت هذه العصبة من أقوى الأحزاب في سوريا زمن الاحتلال الفرنسي، حيث كان لها انتشار واسع على مستوى سوريا ولبنان. وقد تميزت هذه العصبة بأنها كانت ذات نظرة وحدوية شمولية، ولم تعنى بقطر عربي دون الآخر^(٤)، وقد حددت العصبة هذه النظرة في

(١) انظر نص المذكرة ملحق رقم (٩) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

(٢) دسهيلا الريماوي، الحياة العزبية في سوريا، ص ٢٨

(٣) دسهيلا الريماوي، نفس المرجع، ص ٧٣-٧٥

(٤) د. ك. و. بغداد م. و. ٢٦٤٩/٢١١، و. و. ٢٢، ص ٣٣

البيان الذي أصدرته في مؤتمرها الأول المنعقد في قرنايل بلبنان يوم ٢٤/أب/١٩٢٨، والذي نص على مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها تمثلت فيما يلي:-

١- سيادة العرب وإستقلالهم.

٢- الوحدة العربية الشاملة.

لقد كانت العصبية ترى ان البلاد العربية وحدة اقتصادية واحدة، ويجب مقاومة الاستثمار الاجنبي للبلاد العربية، ومহারبة الاقطاعية، وتحديد مقدار التملك العقاري. كما كانت ترمي الى مقاومة الاستعمار، والقيام بنهضة إيجابية عامة، وإعداد الامة الى الهدف الاسمي، وتأسيس الحركة على أساس شعبي منظم، وتوحيد حركة المقاومة في الاقطار العربية، والقضاء على التغيرات الاقليمية، ومقاومة المعصبية الطائفية، وعدم الاعتراف بغير المعصبية القومية، وجعل اللغة العربية وحدها لغة التعليم في شتى البلاد العربية^(١) وعلى الرغم من نظرة العصبية الشمولية لقضية الوحدة العربية، إلا انها لم تكن تعارض المشاريع الوجودية الجزئية؛ وخاصة مشروع سوريا الكبرى الذي كان يدعو اليه الملك عبدالله. وهذا ما اكده السفير البريطاني في بيروت في تقريره السالف الذكر. حيث بين ان عصبية العمل القومي من بين الاحزاب التي تدعم حركة سوريا الكبرى ومساعي الملك عبدالله الوجودية^(٢)

ج- حزب البعث:

بدأت فكرة هذا الحزب عام ١٩٤١، ومن أشهر اعضائه مشيل عفلق وزكي الارسوزي^(٣)، وقد كان هذا الحزب من مؤيدي قضية الوحدة السورية على اساس نظام الحكم الجمهوري، ويتضح ذلك من خلال بيانه الصادر في عام ١٩٤٥، الذي نص على مايلي:- "ان في اعتقادنا ان مصلحة العرب العليا، تقضي بان لا يرضوا عن الحكم الدستوري بديلاً، وان يسموا الى النظام الجمهوري كفاية، لانه اضمن لتطورهم وتحقيق امكانياتهم القومية، ولكن لا يعقل ان يقيموا هذا النظام عقبه في طريق

(١) يوسف الفوري. مصدر سابق، ص ٩٥-١٠٠.

FO 371/52355. No. 151.

(٢) دسهيلا الريماوي. الحياة الحزبية في سوريا، ص ١٠٣.

تقدمهم نحو الوحدة. وعليهم ان يعتبروا اخيراً ان الخطورة الجدية الحاسمة في طريق هذه الوحدة، هي توحيد سوريا والعراق^(١).

وعلى الرغم من تمسك هذا الحزب بنظام الحكم الجمهوري، إلا انه لم يكن يؤيد نظام الحكم القائم في سوريا يومئذ، بل كان يتهمة بالتقصير في تحقيق امانى الامة في الوحدة والاستقلال والتقدم^(٢).

اما عن موقف هذا الحزب من مشروع سوريا الكبرى، فقد اكدت الوثائق البريطانية على انه كان يؤيد مساعي الملك عبدالله لتحقيق الوحدة السورية، ويعمل بالتنسيق مع حزب الاحرار وعصبة العمل القومي لتحقيق هذه الغاية^(٣)، وهذا التأييد من قبل الحزب للمشروع طبيعياً ومنطقياً. فعلى الرغم من تمسك الحزب بنظام الحكم الجمهوري في الوقت الذي ترك فيه الملك عبدالله هذه القضية للشعب يقررها حسب مصلحته، فإن الطرفين كانا متفقاً على ان الوحدة السورية تعد مطلباً قومياً عاماً، تحتّمها حقوق البلاد الطبيعية والارادة الشعبية العامة، كما أن هذه الوحدة هي الاساس والخطوة الاولى في طريق الوحدة العربية الشاملة.

ط - الحزب الشيوعي:

أسس هذا الحزب عام ١٩٤٣^(٤)، وكان هذا الحزب يعتبر مشروع سوريا الكبرى مشروعاً استعمارياً محرّكاً بدوافع من القوى الاجنبية، لتثبيت اقدامها في المنطقة، ويتضح ذلك من خلال البيان الذي أذاعه الحزب في شهر ايلول عام ١٩٤٧ بمناسبة ذكرى استقلال سوريا، حيث هاجم الحزب في هذا البيان المشروع هجوماً عنيفاً معتبره مشروعاً استعمارياً، يهدد استقلال سوريا، ونظام الحكم الجمهوري القائم بها^(٥).

(١) د.ك.و-بغداد: م.ر. ٣٦٤٩/٣١١، و.ر. ٢٢، ص ٣٣

(٢) د.ك.و-بغداد: م.ر. ٣٦٤٩/٣١١، و.ر. ٢٢، ص ٣٣

(٣) F.O. 371/52355. No. 151.

(٤) دسهيلة الريماوي، الحياة الحزبية في سوريا، ص ٨٤.

(٥) الهدى، ج ١٤، ١٠/ايلول ١٩٤٧.

ي - جماعة الاخوان المسلمين:

انشئت هذه الجماعة سنة ١٩٣٥، حيث أسس أول مركز لها في مدينة حلب^(١). وكانت في البداية عبارة عن جمعية دينية، تسمى لنشر الفضيلة والاخلاق الاسلامية. لكنها سرعان ما إنقلبت الى حزب سياسي له فروع وأنصار في جميع انحاء سوريا، وكانت هذه الجماعة تلقى الدعم والتأييد من رابطة العلماء في دمشق وتنطق بلسانها جريدة المنار ومن اهم اعضائها مصطفى السباعي ومعروف الدواليبي^(٢).

اما عن موقف هذه الجماعة من مشروع سوريا الكبرى، فيمكن الاستدلال عليه من خلال التقارير المرفوعة الى وزارة الداخلية السورية، ورئاسة الوزراء عن المشروع وأنصاره داخل سوريا.

ففي تقرير رفعه محافظ الفرات الى وزارة الداخلية السورية في ٢/ايلول/١٩٤٧ جاء فيه "ان اكثر الذين يعملون باخلاص وعقيدة، لتحقيق مشروع سوريا الكبرى، هم شخصيات كثيرة تنسب الى جماعة الاخوان المسلمين كما أكد التقرير على ان الذين يقومون ببث الدعاية لتحقيق المشروع، هم زعماء جماعة الاخوان المسلمين^(٣)، وفي تقرير آخر من مدير الشرطة في سوريا الى وزارة الداخلية السورية في ٢١/أب/١٩٤٧ جاء فيه:- "اصبحت البوكمال في الونة الاخيرة مسرحاً خصباً للدعاية الملكية، حتى يمكننا التكهن بانها اصبحت مركزاً اولياً للمؤامرات وبات يخشى ان تكون البوكمال اول ثغرة تفتح في وجه الملك عبدالله .

فالاجتماعات تتوالى في دار الاخوان المسلمين، الذين اضحوا هناك حجر الزاوية في العمل للملكية والدعاية لها، كما بات كل شيء يدل على عدم سير الامور في طبيعتها^(٤).

(١) سهيلة الزيماري: مرجع سابق، ص ٩٨.

(٢) د.ك.وسفدات: م.ر ٣١١/٢٦٤٩، و.ر ٢٢، ص ٢٢.

(٣) م.وت-دمشق م.ر ٤، مجموعة وثائق وزارة الداخلية السورية، و.ر د/٢٠/٦٠.

(٤) م.وت-دمشق م.ر ٤ مجموعة وثائق وزارة الداخلية السورية، و.ر د/٢٠/٢.

هذا إضافة الى العديد من التقارير المرفوعة من قبل خباط الدرك في المناطق الحدودية، الى وزارة الداخلية ورئاسة الوزراء مشيرة الى وجود إتصالات مكثفة بين عناصر هذه الجماعة، وعدد من الشخصيات الأردنية العاملة على تحقيق المشروع^(١).

هذا عن موقف الاحزاب والهيئات السياسية في سوريا من قضية الوحدة السورية ومشروع سوريا الكبرى.

٤- الساحة الشعبية:

لقد سجل القائم بالاعمال البريطانية في بيروت (المستر تالبوت) في تقرير له مرسل الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٢/أب/١٩٤٦ تحليلاً وانياً لمشروع سوريا الكبرى، ففي معرض حديثه عن الاتجاه الشعبي العام، في سوريا ولبنان نحو مشروع سوريا الكبرى الذي يدعو اليه الملك عبدالله بن الحسين، بيّن ان الاتجاه العام الى إقامة نظام ملكي في سوريا الكبرى، كان يتسجم مع أوضاع البلاد والسكان الطبيعية وأن السوريين وبدرجة أقل اللبثانيون يميلون الى الملكية في قرارة انفسهم، وأن فيصل بن الحسين كان لا يزال المؤسس الحقيقي، لاستقلال سوريا في نظرهم، كما ان سكان سوريا ولبنان يفضلون النظام الملكي اكثر من الجمهوري وذلك نتيجة لكون النظام الجمهوري في كل من سوريا ولبنان من المستحدثات التي أدخلها الفرنسيون خدمة لأهدافهم.

وأضاف (تالبوت) ان عرب سوريا، من سكان الاقاليم، كانوا يحتقرون حكومة الكتلة الوطنية التي كان يؤيدها تجار دمشق، والتي اخذت تتميز بالفساد وإستغلال النفوذ، وفقدت شعبيتها القديمة بين هؤلاء السكان الذين يتطلعون الى هيئة الملكية وتقاليدها وبهجتها. وإن معظم السوريين كانوا مقتنعين تماماً، بعدم وجود رئيس سوري يستطيع التخلص من السياسة الحزبية، وأن سوريا الكبرى كانت باستمرار في نظر الشعب السوري تشكل كتلة واحدة سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً طيلة ما ينوف عن عشرة قرون ثم جرى تعزيقها -في أعقاب الحرب العالمية الاولى- الى وحدات لا تنسجم مع أي حدود طبيعية وبالتالي فإن مملكة سوريا الكبرى تعني

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول ذلك نفس المصدر، و.د/٢٠/٢.

بالنسبة الى الجماهير السورية، العودة إلى النظام الطبيعي بعد إختفاء النفوذ الاجنبي الذي ادى الى تفتيت وحدة البلاد^(١).

وكان نتيجة لضعف الحكومة السورية، وعدم قدرتها على تسيير امور الدولة بسبب ما اتصفت به من فساد، وعدم قدرتها على معالجة القضايا الاقتصادية، والسياسية القائمة في سوريا في ذلك الوقت، كان نتيجة لذلك أن فتح المجال امام الشعب السوري -الذي اكره على قبول النظام الجمهوري- الى دعم ومناصرة مشروع سوريا الكبرى بنظام ملكي.

واصبحت دعوة الملك عبدالله لتحقيق الوحدة السورية، تجد أذنأ صاغية لدى الاغلبية الكبرى بين أفراد الشعب السوري. وأخذ انصار الملكية ومشروع سوريا الكبرى الذي يدعو اليه الملك عبدالله يتزايدون بشكل مطرد، في جميع المحافظات السورية بعد عام ١٩٤٦^(٢) وهذا ما دفع الملك عبدالله الى بذل المزيد من المساعي مع الوطنيين السوريين المخلصين، من اجل تحقيق امل الشعب السوري في وحدة دياره^(٣).

وهذا ما اكدته تقارير وزارة الداخلية، ورئاسة الوزراء السورية في هذه الفترة. فقد بينت هذه التقارير ان الدعوة في محافظة حوران لتحقيق المشروع كانت نشطة جداً كما ان معظم اهالي هذه المحافظة كانوا مؤيدين لها^(٤)، كما بينت التقارير ان زعماء هذه المحافظة، كانوا يقومون بشكل مستمر ومكثف في زيارة شرق الاردن، حيث يجتمعون مع الشخصيات الأردنية القائمة على امر المشروع، ثم يعودون الى سوريا لتنظيم حركة الدعوة هناك، ومن بين هذه الشخصيات احمد بن فارس الزعبي، ومزيد الحاميد، وهم من أعضاء مجلس النواب السوري^(٥). وتشير هذه التقارير ايضاً الى مجموعة من زعماء هذه المحافظة كانوا يعملون بنشاط كبير لتحقيق المشروع، فقد جاء في التقرير الذي بعث به محافظ حوران الى وزارة

(١) F.O. 371/52355. No. 151.

(٢) اسطر حول ذلك ملحق رقم (١٠) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية

(٣) F.O. 371/52355. No. 151. Op. Cit.

(٤) م.و.ت-دمشق م.ر ٤. مجموعة وثائق وزارة الداخلية السورية وثيقة، رقم د/٧، و.ر د/٩/٢٠

(٥) نفس المصدر، و.ر د/٨/٢٠. ايضاً و.ر د/١٠/٢٠.

الداخلية في ١٩٤٧/٩/٩ أن الشيخ عبدالقادر الرفاعي، شيخ عشيرة الرفاعية بحوران، يقوم بنشاط ملحوظ في الدعاية لمشروع سوريا الكبرى الذي ينادي به الملك عبدالله^(١). كذلك الشيخ خلال أبو سليمان، زعيم عرب اللجاء يسلك هذا الاتجاه أيضاً^(٢).

وكانت جميع هذه التقارير تطالب الحكومة باتخاذ التدابير الزجرية لمقاومة المشروع، لما له من آثار خطيرة على الحكومة السورية.

كما أن الدعوة كانت نشطة جداً في محافظة الفرات، من قبل جماعة الإخوان المسلمين الذين أخذوا على عاتقهم العمل على تحقيق المشروع ففي تقرير بعث به محافظ الفرات إلى وزارة الداخلية في ١٩٤٧/٣/٢٠ بين فيه أنه بعد أن أعلن الملك عبدالله بيانه في ١٩٤٧/٤/٢٠ نشطت الدعوة للمشروع في هذه المحافظة. وهذه الدعوة تجد أذنًا صاغية من معظم أهاليها^(٣).

وفي تقرير آخر من مدير الأمن العام إلى وزارة الداخلية السورية في ١٩٤٧/٨/٣١ جاء فيه، أن السبب في إنتشار الدعوة في هذه المحافظة، يرجع إلى الاتصالات بين السوريين والعراقيين الموجودين وراء الحدود. وهذه الاتصالات تجرى على مرأى ومسمع، وبدافع من رجالات وكبار موظفيها الذين جرفهم تيار الدعاية، فأصبحوا من أكبر مشجعي مشروع سوريا الكبرى. وهذا ما يضمن الخطر ويجعله مباشراً على كيان الدولة، كما بين التقرير أن انصار الملكية في البوكمال يقومون باجتياز الحدود إلى العراق. ومن ثم ينتقلون إلى عمان، ومن بعدها يعودون إلى البوكمال مزودين بالتعليمات اللازمة لرؤساء العشائر، حتى وللموظفين السوريين المؤيدين ومنهم قائمقام البوكمال، سعيد السيد، ومدير المال تركي الحمش، بالإضافة إلى الشيخ عبدالرزاق باشا العلي، شيخ مشايخ عرب الدليم التي تنتشر في سوريا والعراق. والشيخ عفتان الشرجي، زعيم قبيلة أبو محل ورئيس بلدية البوكمال

(١) نفس المصدر و.ر.د/١٢/٢٠

(٢) نفس المصدر و.ر.د/١١/٢٠

(٣) م.و.ت-دمشق م.ر.د ٤ و.ر.د/٦/٢٠

عبدالله الدبس، والمفتي النقشبندي ومخاتير معظم القرى^(١).

كما كانت حركة سوريا الكبرى نشطة في شمال سوريا. حيث كانت تلقى الدعم والتأييد من معظم أهالي حلب وعلى رأسهم نقيب الاشراف في الوقت الذي عجزت الحكومة السورية عن إيجاد حلول للمشاكل الكثيرة التي كانت تواجهها في البلاد^(٢).

يضاف الى ذلك، فقد حظي المشروع بتأييد كبير من قبل الدروز. فقد ذكر سامي الحكيم في هذا المجال: "أن بني معروف سكان جبل الدروز، وعلى رأسهم آل الاطرش، وسائر الزعماء في الجبل ومشايخ الدروز كانوا من اكبر انصار الوحدة السورية منذ زمن الملك فيصل"^(٣).

وقد بدأ الدروز يقومون بنشاط واضح لدعم المشروع، منذ عام ١٩٢٨ عندما إتصل عبدالغفار باشا الاطرش -أحد قادة جبل الدروز (بجلبرت ماكروس) القنصل البريطاني في دمشق- وطلب منه- بالنيابة عن قادة جبل الدروز، بأن يساعدهم بالانضمام الى شرق الأردن. والدروز يعلنون بدورهم الاستقلال ووفاءهم للأمير عبدالله^(٤).

وقد أكد سلطان باشا الاطرش على موقفه من المشروع في اللقاء الصحفي الذي اجري معه في ١٨/تموز/١٩٤٧. ففي معرض رده على احد الاسئلة، حول موقف الدروز من المشروع قال: "أن رجال الحكومة السورية الحاليين، هم انفسهم الذين وصعوا هذه المشروع وهو مشروع الامة العربية، وليس ثمة خلاف حوله، اما نحن فقد حاربنا في سبيل العرب ونحن مستعدون لمتابعة النضال حتى تتحقق امانيتهم"^(٥).

(١) م.ج.ت-دمشق م. ر. ٤، و.ر.د/٢٠/٣، و.ر.د/٢٠/٤، و.ر.د/٢٠/٥، و.ر.د/٢٠/١١

(٢) F.O. 371/52355. No. 151.

(٣) يوسف الحكيم سوريا في العهد الفيصلي، ص ٨٢

(٤) Middle eastern studies: Op. Cit pp 177-178.

(٥) جريدة الهدى ع ١٠٧، ٢٤ تموز ١٩٤٧، ايضاً ع ٢٥٢/٥ ١٩٤٧

وفي شهر ت ١٩٤٧/١ ادلى سلطان باشا بتصريحات، حدد فيها موقفه بشكل أكثر دقة من الملك عبدالله ومساعيه الوحدوية حيث قال: "نحن مع الملك عبدالله، ويجب الاستجابة لما يطلب. وماذا يقصيرنا في موالة ملك عربي كريم، عرف بالوفاء والعدل" كما قامت في هذه الفترة مظاهرات في جبل الدروز تهتف باسم الملك عبدالله. وهذا ما دفع الحكومة السورية الى القبض على حوالي مئة شخص ممن لهم علاقة بتنظيم المظاهرة^(١).

وقد كانت الاتصالات تقوم بشكل مكثف، بين زعماء جبل الدروز وعمان بعد عام ١٩٤٦، حيث كان هؤلاء الزعماء يقومون بالاتصال بالملك عبدالله، وبتنسيق الجهود معه لبث الدعوة في سوريا، وترتيب امر إنضمام جبل الدروز الى الأردن^(٢).

ومما يؤكد ذلك ما بينه المفوض العراقي بدمشق في تقرير له الى وزارة الخارجية العراقية في شهر ايلول ١٩٤٧ جاء فيه: "ان هناك إتصلاً جدياً بين سلطان باشا الاطرش وبعض الرجال المسؤولين في عمان، لتهيئة الوسائل اللازمة لعقد اجتماع بين الطرفين لمناقشة موضوع سوريا الكبرى، كما بين التقرير بأن توفيق الاطرش وحسين الاطرش وهما من أبناء عمومة سلطان الاطرش، ومعهما أشخاص آخرون من جبل الدروز، قد وصلوا الى عمان مرتين عام ١٩٤٧، وتشرفوا بمقابلة الملك عبدالله في رئاسة الوزراء، حيث دار الحديث بين الطرفين حول قضية سوريا الكبرى^(٣)."

كما بينت وثائق وزارة الداخلية السورية، ان كلاً من الأمير متعب الاطرش، وصياح الاطرش وهائل الاطرش، وحسين ونايف الاطرش، وتوفيق الاطرش، كانوا يعملون على بث الدعاية لتحقيق مشروع سوريا الكبرى. كما كانوا ينتقلون

(١) جريدة الاصلاح ع ١٢٠٦/٩ ت ١٩٤٧

(٢) د.ك. - بغداد م ٣١١/٢٦٤٩، و ٢١، ص ٢٩، انظر ايضاً

F.O. 371/52355, No. 151.

(٣) د.ك. - بغداد م ٣١١/٢٦٤٩ و ٥٠، ص ٨٥-٨٦ انظر ايضاً جريدة الهدى، ع ٢٢/١٠٥/٢٢

باستمرار بين الأردن وسوريا سعياً وراء هذه الغاية^(١).

ويذكر باترك سيل ان الأمير حسين الأطرش قد دعا الملك عبدالله عام ١٩٤٧ لدخول الجبل واحتلاله وضمه الى شرق الأردن. ولكن الحكومة البريطانية قامت بمعارضة الملك عبدالله في ذلك^(٢).

وقد بينت الوثائق البريطانية ان الدروز والعرب، والاسماعيلية، والقبائل البدوية يدعمون دعوة سوريا الكبرى. وأن هؤلاء غير راضين عن الحكومة المركزية السورية القائمة وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة السورية لتحديد سلطان الأطرش عن دعم المشروع الا انها لم تفلح في ذلك^(٣).

وهذا ما اكدته رسالة الأمير حسن الأطرش الى الملك عبدالله في ٢٥/أيار/١٩٤٩ حيث اكد فيها على دعمه، وتأييده، وولائه للمساعي التي يقوم بها الملك عبدالله في هذا الصدد^(٤).

إضافة الى التأييد الحزبي، والشعبي الذي حظي به مشروع سوريا الكبرى في سوريا، فقد وجدت شخصيات سورية ذات مكانة سياسية، عرفت بتأييدها للمشروع بشكل خاص. فقد كان آل الكيلاني وعلى رأسهم سعيد الكيلاني - من أنشط زعماء الدعوة للحركة الملكية في سوريا. كما كان لهم نشاط وثيق مع عمان^(٥) وكان سعيد الكيلاني يرى "ان لورثاء الملك فيصل الاول حقوقاً واضحة، وشرعية في عرش سوريا، وليست سوريا هي التي قوضت ذلك العرش، بل الفرنسيون هم الذين قوضوه.

(١) م. وث - دمشق م ر ٤ مجموعة وثائق وراثة الداخلية السورية و. ر. د/٢٠/٢. ايضاً و. ر. د/٢٠/١

(٢) باترك سيل؛ مرجع سابق، ص ٢٠.

(٣) F.O. 371/52355, No. 151.

(٤) د. و. - الاردنية و. ر. م. هـ/١٢/٢

(٥) F.O. 371/52355 No 151.

ولما كان العرش أصلاً للهاشميين، لذلك يجب ان يعود اليهم، فعندما جاء فيصل الى الشام بايعة السوريين وبايعوا ورثاءه من بعده. ثم مات فيصل بعد ذلك ولكن المبايعة لا تزال قائمة وليست هناك وثيقة تقول بتنازل ورثائه عن عرش الشام، لذلك فإن الحق الهاشمي لا يزال قائماً والمطالبه به حق صريح وشرعي. ويعتبر هؤلاء الملكيون أن الجمهورية القائمة في سوريا، في ذلك الوقت، امر عارض فرضه الفرنسيون على سوريا بالقوة، دون رضى اهلها^(١).

بالاضافة الى آل الكيلاني، فقد كان حسن الحكيم من اكبر الشخصيات التي تؤيد مشروع سوريا الكبرى، والملك عبدالله بن الحسين^(٢)، فعلى أثر الضجة التي ثارت في سوريا بعد توقيع ميثاق الجامعة العربية في شهر اذار ١٩٤٥، وما اعقبها من بيانات وتصريحات للملك عبدالله، تدعو الى تحقيق مشروع سوريا الكبرى، وما ترتب على ذلك من ردة فعل لدى الحكومة السورية وبرلمانها، تمثلت باستنكار شديد لهذه الدعوة ومهاجمتها بمختلف الطرق والوسائل. أمام ذلك تقدم حسن الحكيم بمذكرة عنوانها (سوريا الكبرى) في ٢٥/اذار/١٩٤٦ الى رئيس وزراء سوريا وقد إشمكت هذه المذكرة على الدفاع عن المشروع من الوجهات القومية، والتاريخية، والعنصرية والجغرافية، والحقوق السياسية. كما طالب الحكومة بمناصرة المشروع وتنفيذه. وقد اكد الحكيم في هذه المذكرة على ما بينه الملك عبدالله من ضرورة تحقيق الوحدة السورية حيث قال: "لا جدال بان الوحدة العربية السياسية، هي الهدف الاسمي لكل عامل وطني مخلص، يعتز بوطنيته وقوميته، ويريد ان يكون لامته اثرها المحمود في عالم الحضارة، وصوتها المسموع بين الامم الحرة، ومساهمته الفعلية في خدمة السلم العام، ولكن إذا تعذر تحقيق هذه الامنية العالية الآن، وكان طريق الوصول إليها لا يزال شاقاً وطويلاً يحتاج الى كثير من التمهيد، وكثير من الصبر، فلا أقل من أن يبدأ فيها بتشبيد كل قطر بناءه تشييداً محكماً، بحيث يجمع شتات اجزائه ويؤسس كيانه على عناصر تفيض عليه الحياة، وتنفع في جسمه الروح خصوصاً اذا كان كل جزء من هذه الاجزاء لا يستطيع ان يعيش بدون الآخر. وهذا ما يستدعي -قبل كل شيء- توحيد اجزاء بلاد الشام (سوريا وشرق الأردن وفلسطين

(١) الاصلاح ع ١١٠٦ ١/ شباط/ ١٩٤٧

(٢) بعد عودة حسن الحكيم من المنفى عام ١٩٣٧ لم ينتظم الى اي حزب ومقي يعمل مستقلاً في الحقل

الوطني انظر م. و. ت. دمشق ملف رقم ٢٨، اوراق حسن الحكيم وثيقة رقم ٢٨/٢٨

ولبنان) وإنشاء دولة سوريا الكبرى فيها، ضمن دائرة الجامعة العربية^(١)، وقد أكد في هذه المذكرة على تأييد وسيوره في صفوف الداعين إلى تحقيق وحدة سوريا الكبرى كما بين الأسس التي تقوم عليها هذه الوحدة من الناحية الجغرافية، إضافة إلى روابط اللغة والجنس والدين، والعادات، والتقاليد، والإرادة الشعبية المشتركة، في الوحدة والاتحاد، والتي عبر عنها الشعب السوري في أكثر من مناسبة كما ذكرنا سابقاً^(٢).

أما عن المشروع والصهيونية، فقد ذكر حسن الحكيم في مذكرته ما يلي "وأما المخاوف التي تساور النفوس من الصهيونية، فالعرب على حق بالطبع فيها إذ إن خطر الصهيونية لا يقتصر على فلسطين وحدها بل سيمتد إن عاجلاً أو آجلاً إلى سوريا، والعراق وشرق الأردن، ومصر وغيرها من الاقطار العربية، وهذا ما يقتضي بأن تكون فلسطين وديعة في أيدي الأمة العربية بجميع أقطارها، ويوجب على هذه الاقطار التعاون على درء الخطر الذي يهددها بجميع الطرق، مما يصون حقوق عرب فلسطين القومية، والسياسية في وطنهم الخاص الموروث عن الآباء والأجداد، ومن البديهي أن سوريا الكبرى تكون أقوى، وأقدر في المساهمة مع الدول العربية في دفع هذا الخطر عن سوريا المجزأة.

وعليه أرجو من دولتكم بذل المساعي الجدية التي يملها الواجب الوطني في سبيل تحقيق هذه الأمنية^(٣).

وقد بين حسن الحكيم موقفه بكل وضوح تجاه الملك عبدالله وسياسته الوحدوية على أثر الموقف العدائي، الذي اتخذته الحكومة السورية تجاه الأردن عام ١٩٤٦ بسبب دعوة الأردن الوحدوية، ورفض الحكومة السورية الاستجابة لدعوة الحكومة الأردنية للمشاركة باحتفالات أعياد الاستقلال، وقيامها بوضع العراقيل في وجه الشخصيات السورية التي رغبت في القدوم إلى الأردن للمشاركة في هذه الاحتفالات. أمام ذلك رفع حسن الحكيم مذكرة إلى رئيس الجمهورية السورية في شهر أيار عام ١٩٤٦، إنتقد فيها سياسة الحكومة السورية تجاه الأردن. ومما جاء في هذه المذكرة.

(١) د.ك.و- الأردنية ور م.هـ/٤٣/٢

(٢) م.و.ت- دمشق، م.ر ٢٨ ملف الاعلام، أوراق حسن الحكيم، ور ٨٢/٨٢، وانظر أيضاً جريدة الجزيرة ع ١٠٧٢/٥ تموز/١٩٤٥ وانظر أيضاً، يوسف الخوري، مصدر سابق، ص ٣٦-١٣٤ أيضاً الجزيرة، ع ١٠٨٦/٩ ت ١/١٩٤٥.

دعيت لحضور الاحتفال، بإعلان وإستقلال الأردن والبيعة بالملك لسيد البلاد وعميد البيت الهاشمي، وريث النهضة العربية، عبدالله بن الحسين، وكنت أظن أن الحكومة السورية ستبتهج بهذا العيد القومي. وتوفد من يمثلها فيه رسمياً، اسوة بالحكومات العربية الاخرى ومقابلة لمشاركة هذا القطر الشقيق لنا أفراسنا في مهرجان الجلاء عندنا. ولكن كم كانت دهشتي عظيمة عندما علمت بان الحكومة لم تكتف بعدم الاشتراك. بل راحت تحول -عن طريق الامن العام- دون سفر كل من يزيد حضور هذا الاحتفال. كما أنها أوفدت لي من يبلغني بان لا يحق لي ان استعمل في شخوص الى عمان، جواز سفري الخاص المعطى إلي من وزارة الخارجية السورية، إذا أردت الاشتراك بالاحتفال المذكور.

كما قام بانتقاد سياسة الحكومة السورية العدائية تجاه الأردن والملك عبدالله، حيث قال في هذا الصدد:- "أنا اعلم يا فخامة الرئيس، أن الحكومة السورية أظهرت في عدة مناسبات كثيراً من الجفاء نحو البيت الهاشمي الرفيع العماد، وناسية أياديه البيضاء على هذه البلاد بانقاذها من يرثن جمال باشا السفاح، وتحريرها من الحكم التركي. ومتناسية تضحياته في الثورة العربية الكبرى، التي أعلنها وقادها من أجل وحدة العرب وإستقلالهم، ومتجاهلة ايضاً فضل امارة شرق الأردن نفسها على مجاهدي الثورة السورية، الذين كانت تغمرهم بعطفها، وتحولهم برعايتها. ولكن لم يدرك في خلدي ان هذا الجفاء يتجاوز حدود ما يسمى بالعرف والسياسة مجاملة ولباقة ... خصوصاً وان ميثاق جامعة الدول العربية، يقضي بتثبيت العلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين هذه الدول ... حقاً إنها تدابير غير صائبة، وأعمال تنقصها الفطنة". وأختتم الحكيم رسالته بتحذير الرئيس السوري من هذه السياسة العدائية الاقليمية، التي يتبعها تجاه الأردن^(١).

وقد أكد حسن الحكيم موقفه بشكل واضح من فكرة الوحدة السورية، في الاجتماع الصحفي الذي عقده في شهر شباط عام ١٩٥١ وذلك في رده على السؤال الذي وجه اليه من أحد الصحفيين، والذي يدور حول أنجح الطرق التي يجب ان تسلكها سوريا تجاه خطر حرب عمومية أو تجاه خطر يهودي - ومما قاله في هذا المجال:-

(١) م. م. ح. دمشق ج. ٢٨، أوراق حسن الحكيم، ر. ٥٠/٥٠.

- ١- ان على الدول العربية ان تسارع الى اتحاد جماعي فيما بينها فإذا تعذر هذا الاتحاد، بسبب المشاكل والصعوبات التي تعترض كل قطر عربي على حدة، فإنه ينبغي الخروج بوحدة تضم سوريا وشرق الأردن ولبنان والعراق هذا الاتحاد الجزئي يمكن من خلاله مجابهة الطوارئ، وذلك لأن هذه الاقطار هي المعرضة للخطر أكثر من غيرها، كما ويبقى الباب مفتوحاً لمن يود الاشتراك من الدول العربية الأخرى.
- ٢- إقامة تفاهم بين سوريا الموحدة وتركيا، وعقد معاهدة دفاع مشترك، أو معاهدة صداقة وحسن جوار على الأقل بين الطرفين، ما دامت تركيا تقف في الخط الأول في الدفاع عن الشرق الأوسط والعرب في الخط الثاني.
- ٣- الانضمام الى الكتلة الغربية من أجل الحصول على السلاح والمعونة، والتي لا يمكن الحصول عليها الا عن طريق هذه الدول التي ترتبط معظم الدول العربية معها بمعاهدات سياسية. كما ان على هذه الاقطار ان تنحاز طوعاً وإختياراً، بدلا من ان يفرض عليها وقد بين ان هذا الانحياز الاختياري سيضمن سلامة العرب، وحریتهم كما سيعمل على حل قضاياهم المعلقة، وخصوصاً قضية فلسطين اذا ما استطاع العرب أن يسلكوا في المفاوضات الطريق القويم.
- ٤- وقال - "ان الحياض ضرب من الخيال، ما دمنا ضعفاء، وما دام القوي لا يحترم حياض الضعفاء فإذا قضت ضرورات الحرب بأجتياح بلاد الحياضين، فلن يترددوا في ذلك، وإذا كان هذا الحياض شراً فإنه شر لا بد منه، إذ إن الحياض معناه الصحيح -في مثل تلك الظروف- عداة لهذه الدول العظمى، ثم قال: "إذا لم تكن أقوىاء فلا أقل ان نكون حكماء"^(١).
- اما عن شكل الحكم في سوريا، فقد بين الحكيم انه امر ثانوي بالنسبة للوحدة التي هي مطلب أساسي، وإن هذا الامر سيتروك أولاً وأخيراً للشعب السوري، يقرره بالشكل الذي يرضاه وهذه النظرة من قبل حسن الحكيم الوحدة السورية تتفق الى أبعد الحدود مع نظرة الملك عبدالله^(٢).

(١) م. ب. ت - دمشق: م. ٢٨، و. ١٣/١٣، أيضاً و. ١٤/١٤.

(٢) م. ب. ت - دمشق: م. ٢٨، و. ٨٢/٨٢ انظر أيضاً، الجزيرة، ع ١٠٧٢، ٥ تموز ١٩٤٥

الفصل الخامس

موقف بقية الدول العربية من مشروع سوريا الكبرى

- ١- الموقف اللبناني
- ٢- الموقف العراقي
- ٣- الموقف السعودي
- ٤- الموقف المصري
- ٥- الموقف الفلسطيني

الموقف اللبناني من مشروع سوريا الكبرى:

لم تكن الحكومة السورية هي الحكومة الوحيدة التي عارضت مشروع سوريا الكبرى بل واجه المشروع معارضة من جميع الحكومات العربية، القائمة آنئذ ف فيما يتعلق بالموقف اللبناني فيمكن التعرف عليه من خلال الساحات التالية

أولا: الساحة الحكومية (الموقف الرسمي)

ثانيا: الساحة البرلمانية

ثالثا: الساحة الحزبية

رابعا: الساحة الشعبية

أولاً: الساحة الحكومية (الموقف الرسمي):

يمكن القول إن النزعة الإقليمية الانفصالية، كانت تعد حقيقة واقعية في لبنان. تقاوم النزعة الاتحادية العربية، التي تعتنقها معظم الهيئات السياسية، في الأقاليم السورية^(١). ويرجع السبب في ذلك إلى هيمنة الطائفة المسيحية، على بقية السكان في لبنان وما كانت تحظى به هذه الطائفة، من مساندة وتأييد من فرنسا والدول الأوروبية الأخرى. وهذا ما كان يدفع الحكومة القائمة أن تسلك دائما مسلكا حذرا، في التعاون العربي بشكل لا يعمس سيادة لبنان، إستقلالها وشخصيتها الإقليمية كما أنه يمكن القول إن هذا العامل، هو الأساس الذي كان يدفع لبنان دائما إلى مقاومة مشروع سوريا الكبرى، الذي كان يدعو إليه الملك عبد الله. والاصرار على احتفاظ أعضاء الجامعة العربية بسيادتهم التامة. كما أوجب هذا العامل على لبنان أن يبقي الباب مفتوحا دائما للتفاهم مع الغرب، ونيل الضمانات، حتى لا ينفمس في محيطه المسلم^(٢)، وذلك لأن كثيرا من المسيحيين في لبنان، كانوا يرون أن مبدأ الوحدة العربية مرتبط ارتباطا وثيقا بالوحدة الإسلامية. وعلى ذلك إذا تحققت الوحدة العربية فإن المسيحيين سيتحولون إلى أقلية صغيرة، في وسط المحيط الإسلامي^(٣).

(١) أحمد طربين مرجع سابق، ص ١١ أنظر أيضا F.o.371/524455, No. 151

(٢) جورج لنشوفسكي، مرجع سابق، ص ٦٧، أنظر أيضا د.ك-وبقदार: م.ر.٢٦٤٩/٢١١، و.ر.٢٥، ص ٥٢

(٣) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص ١٨٥-١٨٦

والواقع إن القوى السياسية في لبنان، خلال هذه الفترة، كانت موزعة بين الزعماء الدينيين الذين كان أكثرهم نفوذاً البطريرك الماروني وبين لأحزاب السياسية التي تتركز حول شخصيتين هما: بشارة الخوري، الذي شكل ما عرف بالكتلة الدستورية، وكان هدفها الدفاع عن الدستور، وكانت هذه الكتلة تحبذ تكوين علاقات أوثق مع البلاد العربية، والشخص الثاني هو إميل إدة الذي أنشأ حزباً باسم الكتلة الوطنية، التي كانت تصر على استقلال لبنان التام، وأعلن إدة أن الشعب اللبناني هو من ذلك العنصر الفنيقي القديم، الذي أسهم في الحضارة العالمية.

ولم يرحب إدة بالفكرة القائلة إن اللبنانيين عرب، إنما آمن إميل إدة وحزبه المسمى بالكتلة الوطنية بقومية لبنانية ذات كيان خاص، وطابع لبناني متميز، يخشى عليه من أي وحدة، أو اتحاد، أو مجرد تقارب عربي^(١). وهكذا نستطيع القول إن الاتجاه السياسي العام في لبنان، لم يكن يحبذ أي نوع من الوحدة العربية، سواء كانت جزئية أو شاملة ولم تزد رغبة لبنان بالوحدة في أحسن الظروف ولدى أكثر الاتجاهات إعتدالاً عن التعاون الثقافي والاجتماعي، مع تمتع لبنان بشؤون الدفاع والسياسة الخارجية، والمحافظة على سيادة وإستقلال لبنان، ضمن الحدود التي وضعتها إتفاقية سايكس بيكو. ولهذا فقد رفضت لبنان مشروع سوريا الكبرى جملة وتفصيلاً.

والواقع أن الموقف الرسمي للحكومة اللبنانية لم يختلف عن موقف الحكومة السورية في معارضة المشروع إلا أنه بدأ يأخذ معالمه الواضحة منذ عام ١٩٤٢، أي بعد أن حصلت كل من سوريا ولبنان على الاستقلال وما تبع ذلك من نشاط مكثف من قبل الملك عبد الله لتحقيق الوحدة السورية، معتقداً أن المجال أصبح مفتوحاً أمامه، لتحقيق هذا الأمل كما بينا سابقاً^(٢).

هذا النشاط الذي أظهره الملك عبد الله في هذه الفترة، كان له ردة فعل كبيرة لدى الدوائر السياسية اللبنانية؛ ففي شهر شباط عام ١٩٤٤ أدلى رئيس الجمهورية بشارة الخوري بتصريح رسمي عن موقف حكومته من الوحدة السورية، جاء فيه، أن حكومة لبنان لا ترغب في الانضمام إلى سوريا أو أية وحدة، بل تؤثر الاحتفاظ

(١) جورج لنشوفسكي مرجع سابق، ص ٤٧، وانظر أيضاً، أحمد طربين مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢) أنظر لمزيد من التفصيلات حول نشاط الملك عبد الله في هذه الفترة، الفصل الأول، ص ٢٢-٢٠.

بولاؤها لباقي الاقطار العربية، والتعاون معها. وأضاف الرئيس اللبناني إن الحزب الدستوري يعمل على تحقيق خطته، وهي إقامة دولة لبنانية على أساس إقتصادي، وسياسي، وإنه لا يجهل وعورة الطريق، بالنظر إلى تعدد الطوائف في لبنان، ولكنه شديد الايمان بإمكان تحقيق أمنيته. كما أضاف " بأن لبنان ترغب بالاستقلال الناجز ضمن حدوده الحاضرة وكيانه الحاضر، وتعاونه الوثيق مع البلاد العربية"^(١).

ومما زاد في حدة الموقف اللبناني المعادي لمشروع سوريا الكبرى، ما نشرت وكالة رويتر في شهر ٢/٢/١٩٤٥ من تصريحات نسبتها إلى الامير عبد الله، وتوسعت الصحف المصرية بنشرها.

وتتلخص هذه التصريحات بأن الامير عبد الله تلقى وعودا رسمية بعرش سوريا الكبرى، وأنه سيطرح على مجلس الجامعة العربية للنظر في مشروع وحدة، أو اتحاد يحقق أمانى الاقاليم السورية ومصالحها المشتركة. ورغم أن هذه التصريحات لم تصدر عن الامير عبد الله، بل كانت خبرا مدسوسا، فإن مضمونها لم يكن مستنكرا لدى العاملين في القضية العربية ومن غير تثبت من حقيقة الامر بالطرق الدبلوماسية، أسرع وزير خارجية لبنان حميد بك فرنجية بعقد مؤتمر صحفي أدلى فيه بتصريح استنكر فيه فكرة الوحدة السورية، وأعتبرها منافية لميثاق جامعة الدول العربية، حيث بين أن هذه الجامعة، قامت على أساس احترام سيادة وإستقلال كل دولة، من الدول الداخلة في عضويتها. وأكد في حديثه على " أن لبنان دخل الجامعة العربية على أساس إستقلاله التام الناجز، بحدوده الحاضرة، وهو لن يرضى عن هذه السياسة بديلا وقد تعاونت الدول العربية معا، في جميع الامور المشتركة بينها بكل إخلاص . وأملى الوحيد أن لا تعود هذه النغمة إلى الظهور، لئلا تعكر الجو الرائع الذي نعمل فيه لخير الجميع"^(٢). وهذا ما أكده أيضا فليب تقلا في بيانه الذي ألقاه على أثر الضجة والاحتجاجات الشديدة التي أثارها بعض الصحف اللبنانية، نتيجة للتصريحات التي ألقاها محمد الشريفي، وزير الخارجية الاردني،

(١) جريدة الهدى ع١٩٨/٤/أذار/١٩٤٤ انظر أيضا، جريدة الإصلاح ٨/شباط/١٩٤٤

(٢) F.o. 371/523355, No.309 Bowker to F.o. Dated 30/Nov/1946

انظر ايضا: الكتاب الاردني الابيض، و٨١، ص ٢٢٢.

وانظر أيضا، الجزيرة، ع١٠٩١ ٧١/١/١٩٤٥

في مجلس النواب الاردني حول وحدة سوريا الكبرى. وقد جاء في بيان وزير الخارجية اللبناني الذي أدلى به إلى وكالة الصحافة الفرنسية، يوم ٢٠/٢/١٩٤٦، أثناء وجوده بالقاهرة مايلي " أن موقف لبنان كان دائما صريحا من هذه المسألة فلا نريد سوريا الكبرى مع لبنان أو بدونه، ولا ينطبق موقفنا على مطامح الشعب اللبناني فقط، ولكن أيضا على التعهدات التي قطعتها على نفسها كل من البلدان العربية عند التوقيع على ميثاق القاهرة .. وأن لبنان إشتراك في الجامعة العربية على أساس استقلاله فقط، ضمن حدوده الحالية، وعلى أساس إستقلال كل من الدول الأخرى في حدودها الخاصة. فاني أعجب إذن أن أرى قضية سوريا الكبرى تثار كل مرة، في آجال معينة كما يظهر. ولا أعتقد أن الدول المقصودة توافق على رأي الشريفي. . فقد نسي معاليه توقيع معتل بلاده، ومصصلحة العرب الحقيقية، وفي حظيرة الأمم إن عدة أصوات أفضل قيمة من صوت واحد فمن المؤسف إذن، بعد أن دفنت المسألة من مدة طويلة بموافقة الشعوب العربية الاجماعية؛ أن تنبعث من جديد إلى حيز الوجود في الوقت الذي يجتمع فيه المندوبون العرب من أجل تنسيق جهودهم كي يتوصلوا إلى تحقيق أهداف الجامعة العربية ولا أرى في تصريحات الشريفي باشا إلا عقيدة شخصية ليس لها أية قيمة سياسية، والفرض منها خدمة لدعاية محلية بحتة^(١)

وقد تصاعد الموقف اللبناني المعادي لمشروع سوريا الكبرى على أثر البيان السالف الذكر الذي أذاعه الملك عبد الله في ٤/آب/١٩٤٧ وما أخذت تذييعه بعض الصحف السورية الموجهة من أن المشروع يهدد كيان لبنان وشخصيتها. هذا الأمر أدى إلى زيادة الاتصال بين الحكومتين السورية واللبنانية بهدف مقاومة المشروع، وانتهى الأمر إلى عقد إجتماع في ٢٧/آب/١٩٤٧ في قصر بيت الدين بلبنان تمخض عنه إستنكار كل من الحكومة السورية واللبنانية للمشروع كما ذكرنا سابقا^(٢). وقد

(١) الكتاب الاردني الابيض و٨١، ص ٢٥٥. وأنظر أيضا، وثائق سوريا الكبرى، ص ٣١، جريدة فلسطين ع ٢١١-٢١٦، ٢١/٢/١٩٤٦، وأنظر أيضا، يوسف الخوري مصدر سابق ص ١١٥، وجريدة الهدى ع ٢١٥، ٤/٢/١٩٤٦، والبشير، ع ٨٧٣٣ / ٣/شباط/١٩٤٧، وكلمة السوريين العرب في مشروع سوريا الكبرى، ص ١١-١٢

(٢) أنظر لمزيد من التفاصيل حول ذلك، الفصل الرابع ص ١٣٩-١٤٠.

بين وزير الخارجية اللبناني في حديثه للمفوض العراقي في بيروت في شهر أيلول/١٩٤٧ أن بيان الملك عبد الله يعتبر منافيا لميثاق الجامعة العربية، ومن شأنه إحداث البلبلة والارتباك بين دول الجامعة العربية، في الوقت الذي فيه العرب باشد الحاجة إلى تضافر القوى، لمجابهة المشاكل الخارجية. كما طلب من المفوض العراقي بأن تقوم الحكومة العراقية بالضغط على الملك عبد الله لانهاء هذه القضية^(١).

هذا عن موقف الحكومة اللبنانية الرسمي من مشروع سوريا الكبرى.

ثانياً: الساحة البرلمانية:

أما على الساحة البرلمانية، فقد برز الموقف اللبناني بشكل واضح تجاه مشروع سوريا الكبرى، على أثر خطاب العرش الذي ألقاه الملك عبد الله في ١١/٢/١٩٤٦ وما تبع ذلك من تصريحات لوزير الخارجية الاردني حول الدعوة لتحقيق وحدة سوريا الكبرى حيث قام عدد من أعضاء المجلس النيابي اللبناني بإثارة القضية في جلسة المجلس المنعقدة يوم ١٢/٢/١٩٤٦، وطلبوا من الحكومة بيان موقفها من التصريحات الاردنية.

وقد بين فليب تقلا وزير الخارجية اللبناني في رده على استفسارات النواب، موقف الحكومة على النحو التالي: "إن لبنان دخل جامعة الدول العربية على أساس استقلاله بحدوده الحاضرة وإستقلال كل من دول الجامعة، وعلى ذلك فإن القضية التي تثار من وقت لآخر تحت إسم سوريا الكبرى، لا يمكن أن تكون موضوع بحث. فنحن لا نريد سوريا الكبرى ولا نقبلها على أي وجه من الوجوه".

كما بين أن مشروع سوريا الكبرى، يخالف ميثاق الجامعة نصاً وروحاً وخاصة المادة الثامنة التي تنص على وجوب احترام كل دولة من دول الجامعة لنظام الحكم القائم في دول الجامعة الاخرى^(٢).

(١) د.ك. وجداد.م. ر. ٢٦٤٩/٢٦١١. ج. ٢٦. ص ٥٢.

(٢) الكتاب الاردني الابيض. و. ٨١. ص ٢٥. أنظر أيضا وثائق سوريا الكبرى. ص ٢٥، وجريدة الدفاع ع ٢٥١٢. ٥/١/١٩٤٦، والبشير ع ٢٦٨٥، ٢٨/٢/١٩٤٦، فلسطين ع ٢١٧-٢٨. ٦٤٧٢/٢٨. ٢/١٩٤٦، الهدى. ع ٢٠٢. ١٩/١/١٩٤٦.

ولم يكتف المجلس النيابي اللبناني بذلك، بل خصص جلسة المجلس المنعقدة يوم ٢٦/٢/١٩٤٦ لمناقشة الموضوع حيث تكلم عدد من النواب أعربوا عن إستنكارهم للمشروع، وطلبوا من الحكومة مقاومته بكافة الوسائل الممكنة.

والواقع أن آراء النواب في هذه الجلسة، حول الموضوع، لم تخرج عما جاء في بيان فليب تقلا في جلسة المجلس المنعقدة في ١٣/٢/١٩٤٦^(١).

وبعد أن انتهى النواب من الادلاء بأرائهم حول المشروع، تحدث وزير الخارجية اللبناني بالوكالة، بحديث بين موقف الحكومة من المشروع، بشكل لم يخرج عن البيان الذي أدلى به في ١٣/٢/١٩٤٦، وفي نهاية الجلسة، أصدر المجلس بيانا نص على ما يلي: "بعد أن تناقش المجلس بخصوص التصريحات التي أدلى بها وزير خارجية شرق الاردن بمناسبة اجتماع الجامعة في القاهرة، يستنكر المجلس ما في تلك التصريحات من تلميح إلى حدود لبنان وسلامتها ويؤيد كل التأييد ما أعلنته الحكومة مرارا من أن لبنان حرا ومستقلا استقلالا تاما وناجزا في حدوده الحاضرة، وأنه لا يقبل بديلا عن ذلك مهما كلف الامر"^(٢).

وعلى الرغم من صدور هذا القرار عن مجلس النواب اللبناني إلا أن النقاش في الموضوع لم ينته بعد ذلك ، من قبل أعضاء المجلس، كما أنه لم يخرج عن الشكل الذي بيناه^(٣).

ولكن يبقى السؤال الذي يدور بالذهن ' وهو هل كان هذا المجلس ممثلا بالفعل تمثيلا حقيقيا للشعب اللبناني؟ وأن ما صدر عنه من قرارات تعبر عن رغبة الشعب وإرادته.

(١) وثائق سوريا الكبرى، ص ٢٥. جريدة البشير ع ٢٦٨٥، ٨/٢/١٩٤٦، الهدى، ع ٢٠٢، ١٩/٢/١٩٤٦، الهدى، ع ٢٥٦، ٤/٢/١٩٤٦، يوسف الخوري مصدر سابق ص ١٢٠-١٢٣ بشارة الخوري حقائق لبنانية، ص ١٩٢، ٢٧٦.

(٢) يوسف الخوري، مصدر سابق، ص ١٢٣

(٣) أنظر حول ذلك جريدة الهدى: ١٣٥٤، ٥/١/١٩٤٦، أيضا ع ٢٣٩، ١٣/شباط/١٩٤٧، فلسطين ع ٢٦١-١٥٣٢، ١١/شباط/١٩٤٧، أيضا ع ٢٨٤٤، ٥/١/١٩٤٦، الإصلاح ع ١٠٩٥٤، ٢٤/١/١٩٤٦.

في الواقع إن المجلس النيابي اللبناني لم يكن يختلف عن المجلس النيابي السوري، فلم يكن أعضاؤه منتخبين من قبل الشعب بمحض حريته واختياره، بل كانوا من مرشحي القوى الأجنبية، والقوى الاقطاعية، ذات المصالح الشخصية وصاحبة النفوذ الفعلي في لبنان. لهذا قامت الانتخابات على أساس الاكراه، والتزوير، والضغط، من قبل الحكومة وانصارها من أصحاب المصالح الشخصية^(١)

وهذا ما اكده كتاب المطران مبارك إلى رئيس الجمهورية اللبنانية، والوثائق المختلفة، التي نشرت عن حقيقة الانتخابات النيابية اللبنانية في هذه الفترة. حيث أكدت جميعها على أن الانتخابات، قامت على أساس الضغط، والارهاب، والتزوير، وشراء الضمائر. تحت مسموع من الحكومة وبتوجيه منها. كما أن غالبية الفائزين كانوا من مرشحي الحكومة^(٢) ومن أصحاب المصالح الشخصية، والتي تقف موقفا عدائيا من القضايا الوطنية العامة وبالتالي فإننا نستطيع القول : إن ما صدر عن هذا المجلس، من قرارات، وخاصة ما يتعلق بموضوع سوريا الكبرى والوحدة السورية، لا يعد قرارا معثلا لارادة الشعب اللبناني.

والواقع أن هذه الضجة التي أثارته الحكومة اللبنانية حول مشروع سوريا الكبرى، لم تكن سوى ضجة مفتعلة، فجميع البيانات والتصريحات الصادرة عن الملك عبد الله، والحكومة الاردنية بشأن سوريا الكبرى، كانت تنص على احترام استقلال لبنان، وتمتعه بامتيازاته الخاصة التي كان يتمتع بها منذ العهد العثماني، وإن قضية انضمامه في وحدة أو إتحاد مع سوريا، ستترك لرغبة الشعب اللبناني ليقررها بالشكل الذي يرغب فيه^(٣)، كما أن الاردن كانت قد اعترفت باستقلال لبنان كما جاء في البند الخاص بذلك من ميثاق جامعة الدول العربية، ولكن في الحقيقة أن ما

(١) مايلز كوبلاند: مصدر سابق، ص ٢٢.

(٢) أنظر لزيد من التفاصيل عن التزوير في الانتخابات النيابية اللبنانية في ٢٥/أيار/١٩١٧ حزب الكتلة الوطنية جريمة ٢٥/أيار (كيف جرت الانتخابات في جبل لبنان، من مقررات الكتلة الوطنية اللبنانية في اجتماع ٧/أيار/١٩٤٧

Fo. 141/1034 lord Killoran to Cairo Dated 26/Dec/19045

أنظر أيضا يوسف الخوري مصدر سابق ، ص ١١٢ الجزيرة ع ١١٥٣ ، ٢٥/١/١٩٤٧/الاصلاح ١٩٥٤ ٢/نيسان/١٩٤٦

أثارته الحكومة اللبنانية، ومجلس نوابها، لم يكن دفاعاً عن استقلال لبنان وسيادته إنما كان يهدف إلى خدمة الأغراض الأجنبية، التي تبث سمومها في نفوس أعداء الوحدة الذين لم يكتفوا بالمطالبة بالاستقلال فقط، بل طالبوا بالحماية الأجنبية لصيانة هذا الاستقلال، من الدول العربية المجاورة، وخاصة التي تسمى إلى توحيد المنطقة السورية.

ولتحقيق أغراضهم راحوا يبتشون الدعاية ضد مشروع سوريا الكبرى، لتخويف الشعب اللبناني وإقناعه بأن هذا المشروع يهدف إلى القضاء على سيادتهم، وشخصيتهم ولضمان ذلك طالبوا بالحماية الأجنبية^(١).

ثالثاً : الساحة الحزبية:

أما فيما يتعلق بالساحة الحزبية ، فقد وجد في لبنان مجموعة من الأحزاب كان لها موقف واضح من مشروع سوريا الكبرى، وهذه الأحزاب هي: الحزب السوري القومي، وعصبة العمل القومي والحزب العربي، وجماعة الأحرار، وهي أحزاب سورية لبنانية، وقد بحثنا موقفها من الوحدة السورية في الفصل السابق. أما الأحزاب التي انفرد وجودها في لبنان فقط فهي، حزب الكتائب والنجادة.

أ- حزب الكتائب:

إن هذا الحزب عبارة عن منظمة لبنانية تمثل الانتمالية الضيقة والطائفية المتزمتة، وشعارها: " الله، الوطن، الأسرة " وسياستها قائمة على الاعتقاد بأن لبنان حقيقة جغرافية وتاريخية وطبيعية، وأنه يجب أن يبقى كذلك.

ويهدف هذا الحزب من وراء ذلك إلى خلق وعي لبناني بين جيل الناشئين ليرفض أي تهديد لاستقلال لبنان، سواء كان ذلك عن طريق الوحدة أو الاتحاد، أو حتي التضامن والحنف^(٢).

(١) الجزيرة: ع ٧/ك ١٩٤٥.

(٢) أحمد طربين: مرجع سابق ، ص ٦٣

وقد برز موقف هذا الحزب بشكل واضح من المشروع- على أثر التصريحات التي أدلى بها محمد الشريفي عام ١٩٤٦، حول مشروع سوريا الكبرى- حيث قام الحزب بعقد إجتماع طرح فيه التصريحات الاردنية السالفة الذكر على بساط البحث، وبعد مناقشة طويلة قرر توجيه برفية احتجاج إلى جامعة الدول العربية نصت على ما يلي:

١- إن تصريحات وزير الخارجية الاردني للصحافة المصرية، تمس باستقلال لبنان، ومنافية لبدأ قبول الدخول في الجامعة، وباسم الكتائب اللبنانية، نحتج عليها مناشدين ايضاحها، معلنين تمسك لبنان باستقلاله الناجز المطلق، بعيدا عن الوحدة أو الاتحاد كما قام زعيم الحزب بيار الجميل بزيارة إلى رئيس الجمهورية اللبنانية - في خلال هذه الفترة - لتنسيق الجهود ووضع الخطط اللازمة للمحافظة على استقلال لبنان، ومقاومة المشاريع الاتحادية.^(١) وقد ثارت ثائرة هذا الحزب على أثر الخطاب الذي أعلنه إنطون سعادة- رئيس الحزب القومي السوري- في عمان يوم ٢/أذار/١٩٤٧، الذي أيد فيه فكرة الوحدة العربية بشكل عام، والوحدة السورية ومساعي الملك عبد الله الهادفة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى بشكل خاص. فقد أصدر بيار الجميل بياناً أوضح فيه موقف حزبه من ذلك، حيث هاجم إنطوان سعادة وحزبه هجوما عنيفاً، ورأى في تأييده لمشروع سوريا الكبرى ومساعي عبد الله بن الحسين الوندوية، مخالفة لمبادئ الحزب القومي السوري، وإرادة الشعب اللبناني في الاستقلال التام.^(٢)

حزب النجادة:

تأسس هذا الحزب عام ١٩٣٧، ويدين بالفكرة العربية، ويقاوم النزعة المحلية الانعزالية، ويقبل العمل من أجل اتحاد البلدان العربية، على أن يقوم كل بلد عربي بتصريف شؤونه الداخلية بنفسه^(٣)، أما عن موقف هذا الحزب من مشروع سوريا الكبرى، فيمكن الاستدلال عليه من خلال ما جاء في الخطاب الذي ألقاه زعيم الحزب

(١) الهدى: ع ٢٥١/٤، ك/٢، ١٩٤٦.

(٢) جريدة الهدى، ع ١٩، ٢٠/أذار/١٩٤٧.

(٣) احمد طربين: مرجع سابق، ص ٦٢.

في رده على خطاب انطون سعادة الذي ألقاه في عمان يوم ٢/ آذار/ ١٩٤٧، حيث قال: "إننا لم نتفق يوماً مع الحزب القومي السوري، ولا مع رئيسه، ولا نذكر على الاستاذ سعادة نفوذه بين أتباعه، كما أن حزبه أول حزب سياسي تأسس في البلاد، واضطهد في عهد الانتداب، ولكننا لم نتبين حقيقته ومراميه، وحقيقة الجهات التي تدمه بالمساعدة.

أما مشروع سوريا الكبرى، فلسنا من خصومه فحسب، بل إننا نعلن عليه حرباً لا هوادة فيها؛ لأنه مشروع أجنبي، رغم مختلف التكذيبات؛ ونحن نؤيد استقلال لبنان بحدوده الحاضرة مع جميع الاقطار العربية^(١).

وعلى الرغم من هذه النظرة العدائية من قبل حزبي النجادة، والكتائب، لقضية الوحدة السورية ومشروع سوريا الكبرى- التي تميزت عن نظرة بقية الأحزاب في الاقاليم السورية، التي رأت في الدعوة لتوحيد سوريا الطبيعية دعوة حق كما بينا سابقاً- إلا أنها كانت قليلة الشأن في التأثير على الدعوة لتحقيق المشروع؛ وذلك لأنها محدودة الانتشار بين الاوساط الشعبية الشامية بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى، إضافة إلى أنها لا تمثل سوى الطائفة المسيحية في لبنان فقط.

رابعاً: الساحة الشعبية:

أما فيما يتعلق بالموقف الشعبي اللبناني تجاه مشروع سوريا الكبرى، فيمكن تقسيمه إلى قسمين:

القسم الأول، ويضم المسلمين من أهل السنة والشيعة والدروز، وهؤلاء يؤلفون ما يزيد عن نصف سكان لبنان، وقد كان شعورهم بالعروبة قوياً، ويصرّون باستمرار على إتحاد لبنان مع سوريا، ودليل ذلك في مطالباتهم المستمرة في الوحدة السورية، وعدم إعترافيهم بلبنان الكبير، ويصعب على الباحث أن يحصي عدد العرائض والمطالبات التي قدمها مسلمو لبنان للمراجع المختلفة، والتي تبدو فيها صراحة نزعتهم العربية في الاتحاد مع سوريا، وربط مصيرهم بمصيرها. كما كان الوضع قبل إنشاء دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ ورفض المسلمين في لبنان أن يعتبروا أنفسهم لبنانيون وملأت دعوتهم للوحدة أجواء المناطق التي ألحقت بلبنان أثناء الثورة

(١) جريدة الهدى ع ١٩٤٠، ٢٠/ آذار/ ١٩٤٧.

السورية الكبرى. كما أكدوا على هذا المطلب عندما أقبل المجلس التمثيلي اللبناني على وضع الدستور عام ١٩٢٦^(١).

ومما يؤكد على تمسك مسلمي لبنان بالوحدة السورية، ما قام به أهالي طرابلس وصور وبعبك، وهيدا وبيروت من المسلمين بتقديم احتجاج للحكومة الفرنسية على هاقهم بلبنان الكبير، وقد جاء في الاحتجاج: "نحن المفوضون من الطائفة الاسلامية في ولاية بيروت نتقدم إلى المفوضية العليا برفع مطالب الاهلين، التي لا تنحصر فقط في الطائفية الاسلامية بل هي رغائب الاكثرية الساحقة من أهل الولاية، وتلك المطالب والرغائب تنحصر موجزة في طلب الانسلاخ عن متصرفية جبل لبنان، وبقاء الولاية مستقلة ولالتحاق بالوحدة السورية على شرط اللامركزية"، وقد استندوا في هذا المطلب على الحقائق التالية:

- ١- إن إلحاق لواء بيروت وطرابلس في الساحل تم بدون رضى الاهالي، وبدون استفتاء شعبي مشروع.
- ٢- إن الوحدة السورية أجزل خيرا، وأعم نفعاً، وجبل لبنان جزء من سوريا، والمنطق يقضي بعدم عزله عن سوريا.
- ٣- إن القول بأن الاقضية الاربعة، التي ألحقها بـجبل لبنان، تعد جزءاً من حدوده الطبيعية مخالف للحقيقة التاريخية التي أجمع عليها المؤرخون والتي تنص على أن حدود الجبل تبدأ من الشمال من مكان فوق طرابلس الشام يدعى (قم الميزان) وتنتهي حدوده جنوباً في وادي نهر الشقيف المسمى بالجرمق^(٢) وشرقاً عند معلة زحلة وغرباً نهر بيروت وقرن الشباك^(٣).

وجاء تأكيد مسلمو لبنان على رغبتهم في الوحدة السورية، في مؤتمرات الساحل التي عقدت في ١٩٢٨/٦/٢٧، و ١٩٢٨/٦/١٦، و ١٩٢٣/١١/١٦، و ١٩٣٦/٧/١، ونصت قرارات جميع هذه المؤتمرات على ما يلي

- ١- يؤيد المؤتمر ميثاق البلاد القومي، ويطلب إلى الجمعية التأسيسية تحقيق وحدة البلاد السورية العامة بضم جبل الدروز والبلاد المسماة العلويين والبلاد التي

(١) م.وت- دمشق، م.ر. ٢٠ أوراق الوحدة السورية اللبنانية، و.١/١٥٨، أحمد طربين - الوحدة العربية، ص ٦٥

(٢) يوسف الخوري، مشاريع مصدر سابق، ص ٤٨-٥٠.

ضمت إلى لبنان القديم من سوريا. وذلك بوضع مادة خاصة في صلب الدستور تنص على أن سوريا المؤلفة من البلاد المذكورة ، هي دولة واحدة مستقلة ذات سيادة.

- ٢- تأييد كل الهيئات والأحزاب، وكل عامل على تحقيق هذا الميثاق.
- ٣- الوحدة السورية مطلب قومي وحيوي، ولا يمكن التخلي عنها بأي شكل من الأشكال. وقد ضمت هذه المؤتمرات وفودا من بيروت وجبل عامل وحيدا واللاذقية وطرابلس والبقاع وبعبك^(١). ولم يقتصر التأييد الشعبي في لبنان للوحدة السورية على مسلمي الساحل فقط، بل وجدت القضية التأييد، أيضا، من أهالي جبل الدروز الذين كانوا من أنشط الجماعات في سوريا ولبنان في الدعوة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى. بزعامة الملك عبد الله بن الحسين. كما أوضحنا سابقا^(٢).

القسم الثاني:

ويضم المسيحيين من الموارنة، والكاثوليك، والارثوذكس، والروم والارمن. ورغم أن المسيحيين في لبنان يشكلون نسبة أقل من المسلمين، من حيث العدد إلا أنهم كانوا يسيطرون على المراكز السياسية في لبنان. وبشكل عام فقد أظهر المسيحيون معارضتهم للاتحاد مع سوريا منذ القديم. حيث كانوا يعتقدون أن تحقيق الاتحاد السوري، سيؤدي إلى تغليب الطابع الاسلامي على هذه الوحدة ، وإن المسيحيين بالتالي سيتراجعون إلى أقلية ضئيلة ويعيشون في بلادهم كالغريباء^(٣). أما سبب هذا الخوف فيعود إلى سياسة المستعمرين من الاتراك والفرنسيين ؛ تلك السياسة التي استندت إلى التفريق بين المسلمين والمسيحيين. وكان من نتيجة تطبيق ذلك أن أصبحت الطوائف المسيحية تخشى من المسلمين، وتحذر جانبهم، وتحاول العيش مستقلة عنهم، ولو اقتضى ذلك أن يصبحوا تحت سيطرة دولة أجنبية إستعمارية^(٤).

(١) أمين سميد مصدر سابق ، ج ٢، ص ٥١٥-٥١٧ ويوسف الخوري. مصدر سابق ، ص ٥٢-٦٠.

(٢) أنظر لمزيد من التفاصيل عن موقف الدروز من مشروع سوريا الكبرى. الفصل الرابع، ص ١٨٦-١٨٧.

(٣) F.o.371/52355, No 151.

(٤) F.o 371/52462, 129 Craffity Smith to F.o 13/ Mar/ 1946

وهكذا فإن وجود الطوائف المسيحية في لبنان، وخاصة الموارنة والكاثوليك، كان مما يعرقل سير الحركة العربية في لبنان، وخاصة بعد أن حصلت فرنسا منذ القرن السابع عشر على امتيازات تمنحها حق حماية الكاثوليك في الشرق وبشكل خاص في بلاد الشام. وما قامت به من إرسال البعثات التبشيرية الفرنسية والتي كانت تعلم في معاهدها تاريخ فرنسا، ولغتها، وثبتت أفكارها في نفوس من يقبل عليها من الموارنة والكاثوليك، وتنتفیرهم من الفكرة العربية، وهذا ما أدى إلى جعل جمهرة المتعلمين في هذه المدارس أن يقوموا بمناهضة العرب والعروبة. ويدعوا إلى إيجاد كيان لبنان المستقل تحت حماية فرنسا.^(١)

لذلك أبدى المسيحيون وخاصة الموارنة والكاثوليك، معارضتهم الشديدة لمشروع سوريا الكبرى وأعلنوا عن رغبتهم في التمسك باستقلال لبنان التام ضمن حدوده القائمة^(٢) بل أكثر من ذلك فقد كان البعض يرى التخلي عن الإقضية الأربعة، التي ضمت إلى لبنان بعد عام ١٩٢٠ ليبقى لبنان مستقلاً إستقلالاً تاماً. ومثال ذلك ما طالب به أحد الصحفيين الموارنة في باريس بوجوب فصل بعض المناطق التي ألحقت بلبنان وذلك لا زهداً منه بهذه المناطق التي تمسك بها كثير من الموارنة في الماضي ولكن لادراكه أن معظم سكان هذه المناطق من المسلمين، وبفصلها يقل عدد المسلمين للبنانيين ويقل عدد نوابهم وبالتالي يصبح لبنان مسيحياً صرفاً، يعيش بعزلة تامة عن سوريا وعن كل بلد عربي. وعندها يستطيع لبنان المسيحي إعلان استقلاله الناجز وطلب الحماية من فرنسا^(٣).

وكان من جملة المساعي التي بذلها مسيحيو لبنان للحيولة دون تحقيق مشروع سوريا الكبرى، تلك الوثيقة التي رفعها المطران مبارك إلى لجنة التحقيق الدولية التي زارت المنطقة عام ١٩٤٧ حيث دعا في هذه المذكرة لجعل لبنان وطناً

(١) أحمد طريبن: مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢) الجزيرة ع ١٠٩٨/٨/شباط ١٩٤٦ الهدي ٧/شباط ١٩٤٧، و ع ١/٢٧٢/٤/هزيران ١٩٤٧.

(٣) كامل القطان كيف أفهم الوحدة السورية ومشروع سوريا الكبرى والقضية الفلسطينية ((د.ن.)) سنة ١٩٤٥ - ص ١٦ وسارمز له . كامل القطان كيف أفهم الوحدة السورية.

قوميا للنصارى في الشرق الأدنى، وجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود^(١)، ولم يكتف أعداء المشروع ببذل هذه المساعي، بل ابتدع فريق منهم حيلة جديدة للتخلص من وحدة العرب، وهذه الحيلة هي التخلص من العروبة نفسها. فقد أصدر السيد شارل القوم مجلة شهرية، ظهر منها ستة أعداد تدعو إلى الفثيقية، وإلى التخلص من العرب والعروبة ووحدتهم وأتباعهم. وقد أطلق علي هذه المجلة اسم العرب الاحياء^(٢)

الموقف العراقي من المشروع:

إن فكرة قيام وحدة عربية بين أقطار الهلال الخصيب (العراق وسوريا والاردن ولبنان وفلسطين) قد وجدت في ذهن الملك فيصل بن الحسين منذ قدومه إلى سوريا على رأس جيش الثورة عام ١٩١٦، وكان يؤيده في هذا المسعى، الكثير من الوطنيين في سوريا والعراق وخاصة الذين شاركوا في الثورة العربية الكبرى^(٣).

وفي عام ١٩٣٢ تجدد أمل الملك فيصل في وحدة سوريا والعراق؛ وذلك نتيجة لمساعي أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في هذا الصدد فقد أوفدت اللجنة التنفيذية سكرتيرها أسعد داغر وسامي السراج إلى بغداد، حيث قدموا مذكرة للملك فيصل باسم اللجنة، تنص على الرغبة في العودة بالمسألة العربية إلى طورها الاول، الذي قامت لاجله الثورة العربية الكبرى، وهو استقلال الامة العربية كلها والبدء بوحدة أراضي الهلال الخصيب^(٤)

أمام ذلك، قام الملك فيصل الاول بتأليف لجنة في ٢٩/نيسان/١٩٣٢، من كبار رجال العراق للعمل مع أعضاء اللجنة التنفيذية على إستئناف السعى لوحدة الامة العربية، وإستقلالها على أن يكون البدء باتحاد العراق وسوريا الكبرى، بالإضافة إلى عقد مؤتمر عربي عام في بغداد لبحث الامور المتعلقة بالإتحاد العربي. وقدمت اللجنة التنفيذية مقترحات خاصة في هذا الامر، نصت على ما يلي:-

- (١) أنظر نص المذكرة ملحق رقم (١١) من وثائق البلاط الملكي العراقي
- (٢) البشير ع. ٩، ١٨/١٨/١٩١٦ - الهدى ع ١٣٤/٦/أيلول/١٩١٦
- (٣) جميل جيبوري، مجلة شؤون عربية، ع ٢٥، ص ٦.
- (٤) شكيب أرسلان، السيد رشيد رضا وأخاء أربعين سنة، ط١، مطبعة ابن زيدون، دمشق ١٩٣٧، ص ١٤٧-١٤٨ وسأرمز له ، شكيب أرسلان: السيد رشيد رضا.

- ١- بحث مسألة الوحدة العربية على قاعدة البدء بوحدة سوريا الطبيعية مع العراق.
- ٢- السعي لعقد حلف بين الحكومات العربية المستقلة.
- ٣- السعي لتوحيد نظام التربية والتعليم والثقافة العربية العامة.
- ٤- التعاون بين الأحزاب والجمعيات السياسية العربية.^(١)

لقد كان العراق يجاري الاردن في سياسته الخارجية، لاسيما المتعلقة بقضية مشروع سوريا الكبرى، وهو وإن لم يعلن معارضته لجهود الملك عبد الله الرامية إلى تحقيق المشروع إلا أنه لم يبارك تلك المساعي، بل كان يعرقلها سرا.

وقد بدأ يتضح الموقف العراقي من المشروع بعد إعلان تصريح إيدن الأول عام ١٩٤١، وما تبعه ذلك من نشاط كبير من قبل الأمير عبد الله مع الحكومة البريطانية، لاقتناعها بضرورة تحقيق المشروع لما فيه خير العرب وصالح بريطانيا كما بينا سابقاً^(٢)، وأمام ذلك أخذ نوري السعيد يقوم بنشاط معاكس لنشاط الأمير عبد الله مع الحكومة البريطانية، من أجل إقامة اتحاد فدوالي عربي، يشمل العراق وسوريا الطبيعية، ولتحقيق هذا الغرض قام السعيد في شهر ك ١٩٤٢/١ بزيارة إلى القاهرة حيث التقى (برتشارد كيزي) وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط^(٣) وأجرى معه مفاوضات حول مستقبل البلاد العربية، مستنداً في ذلك إلى التصريحات التي أدلى بها (انتوني إيدن) في مجلس العموم البريطاني عام ١٩٤١، وإلى أن بريطانيا هي التي كانت تنفرد بتصريف شؤون الشرق العربي من ناحية ثانية، وخاصة بعد سقوط فرنسا، ولذلك رأى نوري السعيد أن عبء تحقيق أمانى البلاد العربية في الوحدة والاستقلال، كان يقع على عاتق بريطانيا بصفتها صديقة للعرب.

(١) شكيب أرسلان : نفس المصدر ، ص ٦٥٢ - ٦٥٦.

(٢) أنظر لمزيد من التفاصيل حول نشاط الملك عبد الله مع الحكومة البريطانية في هذه الفترة من ٣٠-٣٩ من الفصل الأول.

(٣) على المحافظة موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ص ١٦١-١٦٥.

وقد طلب الوزير البريطاني من نوري السعيد، أن يضع آراءه ومقترحاته في مذكرة رسمية، بصفته رئيس حكومة حليفة لبريطانيا وخبيراً في شؤون العالم العربي، وكان هذا بداية موقف العراق الواضح تجاه مشروع سوريا الكبرى^(١)

وفور عودة نوري السعيد ، من زيارة القاهرة إلى بغداد، وضع مقترحاته في مذكرة رسمية وأرسلها إلى القاهرة، وهذه المذكرة تعرف باسم " الكتاب الأزرق"^(٢) ويتلخص المشروع الذي اقترحه نوري السعيد بالأمور التالية:

- ١- أن يعاد توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن في دولة واحدة.
- ٢- أن يبت سكان هذه الدولة أنفسهم، في نوع الحكومة التي تتخذها هذه الدولة سواء أكانت ملكية أم جمهورية؛ وأيضاً سواء أكانت وحدة أو إتحاداً.
- ٣- أن تنشأ عصبة عربية ينضم إليها العراق وسوريا فوراً، على أن يباح للدولة العربية الأخرى الانضمام إليها متى شاءت .
- ٤- أن يكون لهذه العصبة العربية مجلس دائم ، ترشحه الدول العربية المنخرطة في سلك هذه العصبة؛ ويرأسه أحد رؤساء الدول بحيث يتم إختيار بطريقة تقبلها الدول ذات الشأن .
- ٥- أن يكون مجلس العصبة العربية مسؤولاً عن شؤون الدفاع والسياسة الخارجية، والعمل والمواصلات والجعارك وحماية حقوق الاقليات والتعليم
- ٦- يمنح اليهود إدارة شبه ذاتية، في المنطقة التي يكونون فيها أكثرية، مع منحهم حق في إدارة مناطقهم الريفية والمدنية، ويشمل ذلك المدارس والمؤسسات

(١) جلال يحي مرجع سابق ، ص ١٧ والمحافظة العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٢٢

(٢) بذكر سامي الصلح أن بريطانيا أوعزت إلى نوري السعيد بتقديم مشروعه وفقاً لمخطط ارادته، وهذا ما يؤكد حديث الملك عبد الله لناصر الدين النشاشيبي حيث قال " نوري لم يؤمن بفكرة الوحدة أو الاتحاد إلا عندما طلب منه الانجليز أن يؤمن بها، وكان ذلك بأمر مباشر من (انثوني أيدن) وزيره في القاهرة (المستر كيسي) وكان ذلك قبل أن تقوم دولة إسرائيل، وأما الآن وبعد أن أصبحت الوحدة تهدد الوجود الاسرائيلي فلا الانجليز ولا أمريكا ولا نوري باشا سيعملون لوحدة العرب ، وكان نوري يضع المراقيل ويطلق الصماب وينصرون المستحيلات لكي يمنع تحقيق مثل هذا الاتحاد"

انظر حول ذلك، وناصر الدين النشاشيبي مصدر سابق ، ص ١٠٦، وسامي الصلح احتكم إلى التاريخ ، دار النهار بيروت، سنة ١٩٧٠، ص ٦٠ وسارمز له سامي الصلح: احتكم إلى التاريخ

الصحية والشرطة علي أن تكون هذه المؤسسات تابعة لاشراف الدولة السورية بوجه عام

٧- تكون القدس مدينة يباح دخولها لجميع الاديان ، بقصد الزيارة والعبادة، وتتألف لجنة خاصة من معثلي الاديان الثلاث السائدة لضمان ذلك .

٨- إن يمنح الموارنة في لبنان اذا شاءوا إدارة ممتازة ، على نحو ما كانوا يتمتعون به في خلال السنوات الاخيرة في عهد الدولة العثمانية وستسند هذه الادارة الخاصة أسوة بالادارة التي ستؤسس وفق أحكام الفقرة ٦ و ٧ السابقتين إلى ضمان دولي^(١) وقد أكد نوري السعيد في هذه المذكرة، على الفوائد المتبادلة بين العرب وبريطانيا في حالة قيام هذه الوحدة، حيث بين أن إرضاء الحقوق والامال السياسية المشروعة للعرب، ستساعد علي عودة السلم وبشكل يؤدي إلي خدمات جليلة للحلفاء في فترة الحرب العنيفة، كما أشار إلى أخطار بقاء دول صغيرة في المنطقة خاصة، وأن هذه الدول تسعى إلى تكوين إتحادات إقليمية حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها، ورأى أن قيام الوحدة بين أقاليم العالم العربي ستسمح لحلفائهم من الدول الكبرى، بالقيام بمساهمة أكبر في خدماتهم الدفاعية، ولذلك فإن الاوضاع العالمية تعلي على العرب وعلى حلفائهم ، ضرورة الانصراف عن فكرة الاحتفاظ بدول تسمى سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن، وما دامت فرنسا قد وافقت في تصريحات عديدة على إستقلال سوريا ولبنان، كما أن بريطانيا لا تمنع في استقلال العرب ووحدتهم أو إتحادهم، فإن ذلك يسمح بالاعتراف بحق العرب الطبيعي في سوريا التاريخية، لكي يتعاونوا في إنشاء دولة إتحادية أو يجتمعوا في جامعة إقليمية. هذا علاوة على أن بلاد العرب تكون فعلا جماعة واحدة من حيث اللغة والثقافة والاقتصاد^(٢).

نلاحظ من خلال هذا المشروع الذي طرحه نوري السعيد لتوحيد أجزاء سوريا

(١) نوري السعيد استقلال العرب ووحدتهم (مذكرة في القضية العربية) الكتاب الأزرق، مطبعة الحكومة - بغداد، سنة ١٩٤٣، ص ٢٠-٢١ - وسأرمز له - نوري السعيد الكتاب الأزرق، أنظر أيضا F.o 371/34955, No.25. The Letter Addressed To British Minister Of State Egypt By The Prime Minister Of Iraq Nurisaid With Which Was Enclosed "Note on the arab cause, with suggestions for the solution of its problems" Bagdad. Jan/14/1943.

(٢) نوري السعيد: نفس المصدر ص ٢٠-٢١ أنظر أيضاً

الطبيعية أنه لا يختلف عن مشروع سوريا الكبرى، موضوع هذه الدراسة، من ناحية الخطوط العامة، ولكن الاختلاف يرد في معالجة تفصيلات هذه الوحدة. ففي الوقت الذي حدد فيه مشروع سوريا الكبرى نظام الحكم، وسيادة الدولة ووضع الاقليات اليهودية، والمارونية ضمن الوحدة السورية، وخطوات تحقيق هذه الوحدة. تركها مشروع نوري السعيد دون تحديد.

والواقع أن هدف نوري السعيد، من تقديم هذا المشروع، لم يكن رغبة منه في الوحدة السورية، وإنما كان هدفه عرقلة مساعي الامير عبد الله لتحقيق مشروع سوريا الكبرى، فبعد أن أعلن (المستر إيدن) تصريحه الثاني في ٢٤/شباط/١٩٤٢، في مجلس العموم البريطاني حول الوحدة العربية اعتقد الملك عبد الله، أن الوقت أصبح مناسباً، لتحقيق المشروع، وخاصة بعد أن حصلت كل من سوريا ولبنان على الاستقلال، لذلك قام في هذه الفترة، بجهود مكثفة مع الزعامات العربية والحكومة البريطانية، لتحقيق وحدة الاقاليم السورية. كما قام في نفس الوقت بالدعوة إلى عقد مؤتمر لممثلي الدول العربية في عمان، لبحث قضية الوحدة السورية. إلا أن تلك الدعوة لم تلق قبولا من الزعامات العربية^(١).

أمام ذلك سارع نوري السعيد إلى الاتصال بالسفير البريطاني في القاهرة، وبحث معه تلك الدعوة مبديا شكوكه حول إمكانيات تحقيقها، وخاصة إذا تضمن جدول أعمال المؤتمر مستقبل سوريا السياسي، أما إذا كانت بريطانيا تؤيد عقد المؤتمر، فقد بين أنه من المفضل أن تدور أعمال المؤتمر حول القضايا العربية بشكل عام دون تحديد، كما نصح نوري السعيد السفير البريطاني، بعدم الموافقة على عقد هذا المؤتمر. مدعياً أن الامير عبد الله ليس بالشخص المؤهل والمرغوب به لرئاسته^(٢).

(١) أنظر لمزيد من التفصيلات نوري السعيد؛ مصدر سابق. أنظر أيضا

F.O. 371/34955, No. 25

(٢) أنظر لمزيد من التفصيلات حول نشاط الامير عبد الله في هذه الفترة الفصل الاول ص ٢٤-٢٠. أنظر أيضا

F.O. 371/34955, No. 25

ونتيجة لشكوك الامير عبد الله حول موقف العراق الحقيقي من مشروع سوريا الكبرى، قام نوري السعيد بالاتصال بالامير عبد الله، لتبديد شكوكه وطمأنته بأن بريطانيا تدعم مشروع الاتحاد السوري^(١).

كما بدأ نوري السعيد - في هذه الفترة - يقوم بنشاط معادل لنشاط الامير عبد الله، لتحقيق مشروع سوريا الكبرى؛ حيث قام بإيفاد رسله إلى زعماء الدول العربية، لاقتناعهم بمقترحاته في محاولة لاخراجها إلى حيز الوجود. ولكن الخارجية البريطانية نصحتة، بأن لا يقدم على مثل هذه الخطوة بدون علم ابن سعود والحكومة المصرية، لانهما يعتقدان أن الهدف من هذه المساعي هو ترشيح الوصي على عرش العراق الامير عبد الله لعرش سوريا، وقد ألزم نوري السعيد بتوصيات الحكومة البريطانية بحيث أوصى مبعوثيه إلى البلدان العربية بعدم الدعوة لترشيح عبد الله لعرش سوريا. كما أكد جميل المدفعي رئيس الوفد العراقي إلى البلدان العربية عام ١٩٤٢، في حديثه مع السفير البريطاني في بغداد بأنه لن يأتي عملاً مخالفاً لارشادات الحكومة البريطانية^(٢).

وقد بذل نوري السعيد آخر محاولة لضمان مستقبل الحكم في بلاد الشام بما يتفق وخطوط مشروعه. في مشاورات الوحدة التي أكدت على إستقلال وسيادة الاقطار العربية. وفقاً للحدود السياسية القائمة في ذلك الوقت^(٣). وكان في مقدمة الاسباب التي دفعت نوري السعيد إلى التخلي عن الدعوة للمشروع. بالاضافة إلى الضغط البريطاني السالف الذكر، مساعي الامير عبد الله المستمرة والمتوالية لتحقيق مشروع سوريا الكبرى.

فبعد أن لمس نوري السعيد المعارضة الشديدة من قبل وفود الحكومات العربية في مشاورات الوحدة عام ١٩٤٣ لمشروع سوريا الكبرى، تراجع عن مشروعه خشية أن يتهم بالتعاون مع الامير عبد الله. ومما يؤكد ذلك ما حدث على أثر عودته إلى بغداد بعد أن أنهى محادثاته مع مصطفى النحاس، وقبل أن ينهي النحاس محادثاته الثنائية مع بقية الوفود العربية. حيث صرح في ٥/١/١٩٤٤ في المجلس النيابي

(١) F.O. 34955, No 252. SirKinchon Coronellis, Baghdad to F.O. 12/3/1943

(٢) أنظر حول ذلك، الفصل الثالث، ص ٩٨

(٣) أنظر لمزيد من التفصيلات حول ذلك الفصل الثالث، ص ١٠٤-١٠٦

العراقي قائلا: " ليس بخاف على الرأي العام في العراق وخارجه أنثي من مؤيدي وحدة سوريا الكبرى... ولكنه تراجع عن هذا التصريح بعد أن أجرى النحاس محادثاته مع الوفد اللبناني في ١٧/شباط/١٩٤٤ حيث قال: " إن العراق يحترم ويؤيد رغبات وأمانى سكان جميع الاقطار العربية وبضمنها سوريا ولبنان مهما كانت. وعليه ليس لنا أن نتدخل في شؤونها"^(١).

وقد أكد نوري السعيد ذلك في إجتماعات اللجنة التحضيرية في شهر أكتوبر/١٩٤٤. حيث قال فيما يتعلق بموضوع سوريا الكبرى: " بعد أن خطونا هذه الخطوة واعترفنا باستقلال لبنان وثبت هذا في كل مناسبة فلا داعي للتعرض للبنان، كذلك لا نستطيع أن نتعرض في الوقت الحاضر للاقسام الأخرى من سوريا الكبرى لأن الظروف القائمة لا تمكننا من بحث هذا. ولا يمكن أن نبحث في هذا الشأن. إلى أن تحل المشاكل الموجودة في هذه الاقطار والمشاكل الدولية ومن ضمنها قضية فلسطين أما إذا رغب أهل هذه الاقطار، في الوحدة أو أرادوا تأليف حكومة مركزية فهذا يكون من شأنهم."^(٢)

لقد أخذ الموقف العراقي، تجاه مشروع سوريا الكبرى بعد عام ١٩٤٦ يتصف بالتحفظ وأخذت بيانات الحكومة العراقية بعد هذه الفترة، تنكر أي صلة لها بأي مساعي تبذل لتحقيق المشروع، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الوقوف على الموقف العراقي من المشروع في هذه الفترة، فبعد أن حصلت الأردن على الاستقلال، قامت بنشاط مكثف لتحقيق الوحدة السورية، وكان نتيجة ذلك أن شنت السياسة السورية واللبنانية والمصرية هجوما عنيفا على الأردن بشكل عام، وعلى الملك عبد الله بشكل خاص. أمام ذلك سارعت السياسة العراقية إلى التنصل من التظاهر بمؤازرة الملك عبد الله في دعوته للوحدة.

ففي تصريح أدلى به توفيق السويدي جاء فيه " ليس للعراق دخل في مشروع سوريا الكبرى ولا شأن للعراق بسياسة الأردن، وأن العراق لا يزال شاعر بمسؤولياته وواجباته نحو البلاد العربية، وإن ما يقال عن دعم العراق للمشروع يجب أن تتلقاه الدول بحذر وعدم ثقة"^(٣).

(١) د.ك.ربغداد:م.ر. ١٣٨١٣/٢١١ ج. ٢٢، ص ٤٩.

(٢) مدوح الروسان: مرجع سابق، ص ١٦.

(٣) مدوح الروسان : مرجع سابق، ص ١٦١.

كما صرح نوري السعيد لجريدة العالم العربي في ٢٩/١١/١٩٤٦ بقوله "أنا كعراقي لا دعوة لي في هذا الشأن، ولست بصاحب الفكرة، والشعب السوري يقرر ما يراه في مصلحته، وأكرر قولي إن مشروع سوريا الكبرى يخص الشعب السوري نفسه ويجب أن تحكمه رغبة الشعب لا رغبة الأفراد"^(١).

كما أكد ذلك محمد فاضل الجمالي في تصريح له لمراسل جريدة الدفاع خلال شهر شباط هام ١٩٤٧ جاء فيه:

"إنه ليس للعراق أي ضلع في مشروع سوريا الكبرى وإن للسوريين وحدهم الحق في الاعراب عن رغبتهم في تنفيذ المشروع، وليس لأحد غيرهم أن يتدخل في شؤونهم"^(٢).

وقد أكدت الحكومة العراقية ذلك في بيان أصدرته في ١١/شباط/١٩٤٧، على أثر ما أشاعته بعض الصحف العربية من أن نوري السعيد، لا يريد أن يؤيد القضية المصرية إلا إذا أيدت مصر مشروع سوريا الكبرى، وقد نص البيان على ما يلي "منذ أكثر من سنتين يوالي فخامة نوري السعيد رئيس الوزراء تصريحات بشأن مشروع سوريا الكبرى مؤكداً بأن لالعلاقة له بهذا المشروع الذي يتعلق بالسوريين . ورغم كل هذه التصريحات نشرت جريدة أخبار اليوم المصرية في عددها الأخير، نبأ مفاده أن فخامة الرئيس، لا يريد أن يؤيد القضية المصرية، إلا إذا أيدت مصر مشروع سوريا الكبرى وقد بينت الحكومة العراقية في بيانها أن هذا الخبر محض إختلاق من سماسرة الصهيونية الذين نشطوا في جميع أنحاء العالم، لبحث الفساد بين الدول العربية في هذه الظروف الخطرة"^(٣).

كما راحت الحكومة العراقية تذكر أية صلة لها ببعض السوريين المتعاونين مع الملك عبد الله كالثيخ رمضان شلاش والشيخ مشرف الدندل وولده دهام، الذين كانوا يتصلون باستمرار بالملك عبد الله عن طريق العراق، وما يؤكد هذا الموقف

(١) جريدة الاصلاح: ع ١٩٥، ١٤/١٤/١٩٤٧.

(٢) جريدة الدفاع ع ٢٩٠/١٧/شباط/١٩٤٧

(٣) جريدة فلسطين، ع ٢٧٨ - ٦٥٢٣، ٢٧/شباط/١٩٤٧ أيضا ع، ٢٧٦ - ٦٥٣١، ٩/شباط/١٩٤٧، والاصلاح ٧/١/١٩٤٧

العراقي، البرقية التي بعثتها وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٧/٧/١٠ إلى مفوضيتها في بيروت حول ما نشرته جريدة البيرق تحت عنوان "هل تأمروا مع العراق" وقد إتهمت البيرق في هذا المقال العراق، في التعاون مع هؤلاء الشخصيات، الذين إعتقلتهم السلطات السورية بحجة الترويج، والدعوة لمشروع سوريا الكبرى.

وقد طلبت الخارجية العراقية، في هذه البرقية من مفوضيتها، مراجعة السلطات المعنية لاتخاذ التدابير اللازمة، للحيلولة دون تماهي الصحف في نشر مثل هذه الأراجيف. وقد ردت المفوضية في ١٩٤٧/٧/١٢، تقول: "قابل الوزير المفوض مدير الخارجية اللبنانية لبحث مزاعم البيرق، فأبدى الوزير اللبناني إعتذاره الشديد للحادث وقال إنها جريدة معارضة، ووعد باتخاذ الاجراءات اللازمة بحققها" وقد وصف (لونجرك) موقف الحكومة العراقية إتجاه مشروع سوريا الكبرى بقوله، "كان موقف العراق الرسمي يتعمم بالحذر وعدم التورط"^(١).

وقد أكد أيضا رئيس وزراء العراق موقف بلاده الحيادي من مشروع سوريا الكبرى، في شهر أيلول عام ١٩٤٧، حيث أخذت الشائعات تروج في هذه الفترة بأن العراق يدعم مساعي الملك عبد الله لتحقيق الوحدة السورية، مما أثار ضجة لدى الدوائر السياسية في سوريا ولبنان. وللتحقق من مدى صحة هذه الاشاعات أرسل رئيس الجمهورية السورية مبعوثا، وهو عقيف الصلح، إلى بغداد للوقوف على جلية الامر، ومعرفة الموقف العراقي تجاه هذه القضية فكان رد رئيس الوزراء العراقي يتلخص في أن الملك عبد الله يحمل مبادئ الوحدة، وهو أحد أبطال الثورة العربية الكبرى الذي يجب إحلالهم محل الرفع، وإن جلالته إذا كان يدعو إلى الوحدة فدعوته عن عقيدة وإيمان ويجب أن تقابل هذه الدعوة بالتقدير والاحترام. وإذا كانت الظروف غير ملائمة لذلك، فمن الواجب أن تسود العلاقات الطيبة بين الجهتين، وأن يتم التفاهم. إذ أنه لا خير لاحد في التقاطع والتنابد، وأن العراق يقف دوما موقف الخدمة لآخوانه، وهو يتمسك بمبادئ الوحدة والاخوة، على أن يكون هذا في جو من التفاهم والصفاء منبعا من رغبات الشعب ومتعشبا مع الرسالة القومية الكبرى التي قام من أجلها الشريف حسين بن علي وأولاده، كما أخبر رئيس الوزراء العراقي

(١) الرومان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص ٦٢.

عفيف الصلح، عدم إرتياح الحكومة العراقية من بعض التصريحات الأخيرة التي أدلى بها دولة جميل مردم، والتي من شأنها أن تزيد من تأزم الحالة بين البلدين^(١).

كما أكد نوري السعيد ذلك، في بيان رسمي أعلنه في مؤتمر صحفي، في شهر آب عام ١٩٤٩ حيث نفى فيه نفيا تاما، ما كان يشاع من أن للعراق مطمعا في تحقيق مشروع سوريا الكبرى. ومما جاء في هذا البيان:

“ أنني أبدي عجبي وإستنكاري لما يشاع من أن العراق يؤيد مشروع سوريا الكبرى أو مشروع الهلال الخصيب وأؤكد أن هدف العراق هو الوحدة الشاملة والتعاون التام، الذي يتحقق بوسائل مشروعة لا إكراه فيها، ولا إغراء. ولن يكون العراق سببا في إضعاف الكيان السياسي لأي بلد عربي يرغب في التعاون مع بلد عربي آخر بمعاهدات أو إتفاقات، ولست أرى فيها ضررا ما على مصالح البلاد العربية وقد عقدت معاهدات عديدة بين الدول العربية، لرعاية مصالحها، ولا ريب في أنها الحجر الاساسي، لبناء صرح تعاون تام وشامل بينها. وإنني أبذل الجهود لتوثيق عرى التعاون والاخوة بين الدول العربية^(٢)”

وهكذا يتضح مما تقدم أن الموقف العراقي العلني تجاه مشروع سوريا الكبرى لم يكن يتصف بالثبات في إتجاه معين فبعد أن أدركت العراق شدة المعارضة العربية للمشروع أخذت تتنصل من كل صلة لها بالمشروع بعد أن أيدته في البداية وبشكل خاص في مشاورات الوحدة العربية عام ١٩٤٢.

(١) ملحق رقم (١٨) من وثائق البلاط الملكي العراقي.

(٢) جريدة الاردن : ع ١٤٢٩، ٢٥/١/١٩٤٩.

٣- الموقف السعودي من المشروع:

يمكن القول أن السعودية كانت من أكبر أعداء مشروع سوريا الكبرى، حيث كانت تعارض أي اتحاد بين قطرين أو أكثر في المشرق العربي تحت القيادة الهاشمية، بحجة أن مثل هذا الاتحاد، سوف يخل بميزان القوى في العالم العربي، ويضر بالمصالح السعودية^(١).

والواقع أن دوافع السعودية في معارضة الاتحادات الجزئية في المشرق العربي بزعامة هاشمية وبشكل خاص مشروع سوريا الكبرى، يعود بشكل رئيسي إلى تخوفهم من أن هذا المشروع سيؤدي إلى قيام دولة قوية، تحت حكم الملك عبد الله في شمال الجزيرة العربية يكون لها خطراً كبيراً على آل سعود، حيث كانوا يعتقدون أن تحقيق المشروع سيمنح الملك عبد الله القوة، وبالتالي سيندفع إلى استعادة الحجاز بعد أن استولى عليها آل سعود بالقوة، وأخرجوا الشريف حسين منها^(٢).

ومن هذا المنطلق عارضت السعودية أي اتحاد في المشرق العربي، كما أنها رفضت الاشتراك في مثل هذا الاتحاد ولو اعترف لها بمركز بارز في هذه الوحدة، بحيث تكون على قدم المساواة مع الدول العربية الأخرى الداخلة في هذا الاتحاد، ويرجع السبب في ذلك إلى أن ابن سعود كان يدرك أنه كرئيس لأقل الدول العربية تقدماً في ذلك الوقت، سيكون دوره محدوداً وأن بلاده ستبطل، بعد موته، من قبل جارتها الأكثر تقدماً وخاصة العراق والأردن، ولذلك ظل يصر باستمرار على ضرورة أن تحصل كل دولة عربية على استقلالها وتحافظ عليه وكان يرى أن أفضل صورة يجب أن تكون عليها الدول العربية هي مجموعة من الدول المستقلة استقلالاً تاماً يجمعها تحالف عام، يضمن لها ترتيبات أمنية جماعية وتحتل فيها بريطانيا دوراً مركزياً، ما دام لا يوجد زعيم عربي قوي في نظره أو حيادي يتولى قيادة الباقين، كما كان يرى ابن سعود أن بريطانيا تتمتع باحترام جميع العرب، وبإمكانها أن تساهم في تسوية خلافاتهم، ودعم وحدتهم عن طريق حماية مصالح كل دولة في علاقاتها مع

(١) على الحافظة موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ص ١١٦ أنظر أيضا جريدة الهدى ٢٥٦/١١/٢٤٦/١٩٤٦.

(٢) F.o. 371/52462, No. 129, Graffity smith to F.o. 13/Mar/1946.

W M R Roger. OP.Cit 350-352 Middle eastern studies , Op.Cit.PP 177

الدول الاخرى^(١) وقد أكد ابن سعود على هذا الموقف العدائي لمشروع سوريا الكبرى في المباحثات التي دارت في جده بينه وبين السفير البريطاني في القاهرة يوم ٢٨/١٠/١٩٤٢. فقد أكد ابن سعود على أنه يؤيد فكرة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية بإشراف بريطانيا، ولكنه لا يؤيد فكرة التعاون السياسي، بحجة أنه لا توجد مصلحة لأية دولة أن تستبدل النفوذ البريطاني بالهيمنة المصرية أو العراقية؛ وأضاف إن الذين يدعون لوحدة العرب، إنما يسعون لتحقيق أطماعهم الشخصية. فالعراقيون والأردنيون يؤيدون جلاء حكومة جلالة الملك عن فلسطين من أجل أنفسهم^(٢).

وقد بين الملك عبد العزيز آل سعود موقفه - بشكل واضح - من مشروع سوريا الكبرى، في الرسالة التي بعثها إلى نوري السعيد في ٣٠/٧/١٩٤٢ بواسطة المفوضية العراقية في القاهرة. ومما جاء في هذه الرسالة:

- ١- أن أهل سوريا اختاروا الحكم الجمهوري لبلادهم. ونحن نرى أن هذا الأمر لهم، وهم أحق ببلادهم من أي شخص آخر، وإننا نؤيد الجمهورية في سوريا ويجب أن نعزّد أهل سوريا عليها، ما داموا إختاروها لأنفسهم ولا داعي لاثارة الملكية والجمهورية في سوريا بعد أن اختار السوريون النظام الجمهوري
- ٢- إننا لا نرغب أن تحدث أية مشاكل في وجه الحلفاء، في الوقت الحاضر وهم في صراعهم؛ بل يجب أن ننتهز الفرصة المناسبة، التي لا تعرقل أعمالهم، لبيان الطرق التي تفيد العرب حتى نتفق معهم على الطرق المثلى لأن كل مسعى لا يكون -بعد توفيق الله- بالاتفاق معهم مقضي عليه بالفشل

(١) في رسالة بعث بها ابن سعود إلى السفير الفرنسي في جده جاء فيها، أنه لا يؤيد استقلال سوريا ووحدها مع العراق. وأنه يفضل بقاء الاحتلال الفرنسي في هذه الأجزاء على أن تقوم وحدة بينها، كما أكد للسفير الفرنسي عن استعداده الثام للتعاون مع الفرنسيين في سبيل تحقيق هذا الهدف. أنظر م.و.ر - دمشق م.و.ر ٢٠. أوراق اتحاد سوريا والعراق وثيقة رقم ٢

(٢) F n 371/35147 Tele No.42, Ministry of state cairo to F o, Dated 30/Dec/1942

وانظر أيضا على المحافظة موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية، ص ١٦٦

٢- أما سياستنا التي نستهدفها في البلاد العربية، فهي أن تكون كل دولة عربية مستقلة ومحافضة على منزلتها ولا يعتدي بعضها على بعض، والمحافضة على كيان كل بلد منها حفظاً للتوازن، ومنعاً للشحناء والبغضاء بينها^(١).

من خلال هذه الرسالة نستطيع أن ندرك مدى تمسك وتأيد ابن سعود بالنظام الجمهوري في سوريا، ورفضه للنظام الملكي. وكان هدفه من وراء ذلك هو قطع الطريق على الهاشميين في تولي عرش سوريا، على إعتبار أن سوريا أقوت النظام الجمهوري كما تظهر هذه الرسالة عداً ابن سعود للمشروعات الهاشمية فيما ذكره من ضرورة عدم إثارة المشاكل في وجه الحلفاء إبان الحرب وأن يترك العرب مطالبهم إلى الفرصة المناسبة، وأن أي مسمى عربي للتعاون دون تأييد بريطانيا سيكون مصيره الفشل إن ما دفع ابن سعود لوقوف هذا الموقف من الحلفاء والمطالب العربية، هو عرقلة مساعي الأمير عبد الله الذي كان يقوم بها في هذه الفترة، للضغط على بريطانيا مستغلاً دخولها الحرب لتحقيق آمال العرب بالوحدة والاستقلال، وتحذيرها إن لم تستجيب لمطالب العرب- بأن النتيجة ستكون عكسية عليها، وذلك بانضمام العرب إلى جانب المحور.

كما أكد ابن السعود في هذه الرسالة، على عدم موافقته على أي نوع من مشاريع الوحدة، أو الاتحاد سواء كانت جزئية أو شاملة، وعلى ضرورة تمتع كل دولة عربية بحدودها القائمة وسيادتها التامة، وهذا يعني إقرار وتأيد ابن السعود لتقسيمات سايكس بيكو.

ولم يكتف ابن السعود بمعارضة المشروع عن طريق البيانات والتصريحات، بل راح يدعم أعداء المشروع من أعضاء الكتلة الوطنية، وزعماء القبائل، في كل من سوريا ولبنان بالأموال من أجل مناهضة المشروع، والاستمرار في عدائهم لهم. كما كان يقوم بإرسال ممثلين عنه إلى سوريا لمجابهة التأثير الهاشمي^(٢).

(١) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز. ج٢، ط١ (د.ن) بيروت، سنة ١٩٧٠، ص ١١٤٩-١١٥٠، وسأرمز له الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز

فعلى أثر انقلاب حسني الزعيم. رأى حزب الشعب الذي تشكل أصلاً ليمثل مصلحة مدينة حلب والشمال السوري- أن في الاتحاد مع العراق والأردن خير ضمان للاستقرار والازدهار المقبلين. ويذكر ياترل سبل أنه نتيجة لذلك كاد ابن سعود أن يصاب بكابوس وهو يرى الهاشميين أعداءه القدامى يحكمون سوريا وشرق الأردن والعراق، وبالتالي سيتمكنون من السيطرة على المنطقة التي تصل البحر الأبيض المتوسط بالخليج العربي، لذلك فعندما بدأ حزب الشعب مع عدد من المستقلين في إقامة إتصالات مع العراق، في أواخر الأربعينات من هذا القرن، تدخل ابن سعود لكبح هذا الاتجاه. وأخذت الرشوات المالية تتدفق من السعودية إلى سوريا، كما وجه ابن السعود كل موارد السعودية لدق أسفين الخلاف ما بين العراق وسوريا والأردن

وهكذا نجح ابن السعود بالتعاون مع الملك فاروق كما ذكرنا سابقاً بإبعاد حسني الزعيم عن السير في الاتجاه الوحدوي الذي كانت تسير فيه الأردن والعراق، وذلك عن طريق إغرائه بالاموال والدعم السياسي والعسكري. فلم يكف حسني الزعيم يستولي على مقاليد الحكم، حتى إستنكر مشروع سوريا الكبرى بعد أن كان يؤيده وأعلن انضمامه إلى محور القاهرة الرياض دمشق المعادي للمشروع^(١) وهذا ما قام به ابن السعود أيضاً مع أديب الشيشكلي على أثر الانقلاب الذي قام به على سامي الحناوي في محاولة لكسبه إلى جانبه لعرقلة المساعي الهاشمية لتحقيق الوحدة السورية^(٢).

ولم يكتف ابن السعود بذلك، بل راح يسعى إلى إيجاد جبهة معادية داخل الجامعة العربية بالتعاون مع الملك فاروق وشكري القوتلي، لماصرة هاشمي الأردن والعراق وإفشال مساعيهم الوحدوية^(٣).

وقد سعى ابن السعود منذ البداية، إلى الوقوف بشكل واضح على موقف الحكومة البريطانية من المشروع. ففي شهر شباط عام ١٩٤٢ (أبلغ المستر(وكلي) الممثل البريطاني في جدة أن قيام ملكا هاشميا على حكم سوريا يعتبر تهديداً

(١) باتوك سيل مرجع سابق ، ص ٧٢. أنظر أيضاً: مذكرات خالد العظم ، ج ٢ ، ص ١٠٥.

(٢) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق ، ص ٨٧.

(٣) F o. 371/52355, F.o. to B.M.E.O. Dated 14/2/1946, F.o. 371/52355, No 129 Dated 3/4/1964

للعربية السعودية، وسوف يكون مسرورا إذا أوضحت الحكومة البريطانية موقفها تجاه هذه القضية، وأن تكون وجهة نظرها متفقة مع وجهة نظره، وبين ابن السعود في حديثه للمستتر (وكلي) أنه ليس من مصلحة بريطانيا قيام إتحاد بين الدول العربية، كما بين أنه في حالة عدم تدخل بريطانيا في منع تحقيق مشروع سوريا الكبرى فإنه سيكون حر التصرف في إتخاذ ما يلزم لحماية مصالحه^(١).

وجاء رد الخارجية البريطانية في ٢/ آذار/ ١٩٤٢ بمعارضتها لأي نوع من هذه المشاريع سواء أكانت سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب^(٢).

ورغم هذه التأكيدات، من الحكومة البريطانية، فلم يقنع ابن السعود بمعارضة بريطانيا للمشروع. ففي شهر أيلول عام ١٩٤٦، أبلغ المفوض البريطاني في جدة، بأن حكام شرق الاردن والعراق يبذلون كل ما في وسعهم لتشكيل كتلة شمالية تضم سوريا والعراق والاردن، وأن خروج مثل هذا المشروع إلى حيز التنفيذ يشكل تهديدا له، وأضاف أن مصدر قلقه، هو سلوك بعض الموظفين البريطانيين الذين يساندون هذه الحركة بانفاق الاموال، وجعل الناس يعتقدون أن الحكومة البريطانية تساند المشروع، وقد طالب ابن السعود من الحكومة البريطانية أن تثبت عدم علاقتها بالمشروع على الوجه التالي:

- ١- إيضاح موقفها شخصيا.
- ٢- إتخاذ الخطوات اللازمة لكي تثبت عدم صلتها بهذه الحركة.
- ٣- منع كل من لهم صلة بها من التدخل بهذا الشأن.

وكان رد الحكومة البريطانية ينص على " إن هذه الاشاعات التي تذهب إلى أن موظفين بريطانيين يواصلون التآمر لانجاح حركة سوريا الكبرى لا أساس لها من الصحة على الإطلاق". وبينت الحكومة البريطانية، بأنه قد وصلها شكاوي مختلفة حول هذا الموضوع، وثبت بعد التحري أنها لا تستند إلى أي أساس، ومن ذلك أن ابن سعود ذاته كان قد سبق له أن أشار إلى إشاعات مفادها أن (البريجاديير جلوب) قائد الجيش الاردني، يواصل تآمره مع الدروز. وأنه كذب هذه الاشاعات، وحين شكا

(١) F.o. 371/34955, Tere. No 78. Mr. Wekily Djadah. To F.o. Dated 26/2/1946

(أنظر أيضا مدوح الروسان: مرجع سابق، ص ١٥٨).

(٢) الروسان نفس المرجع، ص ١٥٩.

الرئيس السوري من الدعاية الموالية لعبد الله، ومن أن بعض الضباط الانجليز يعملون على سرعانها، قامت المفوضية البريطانية باستجلاء الامر، وتبين لها أن هذه الاشاعات لا أساس لها ، وقد بينت الخارجية البريطانية أنه بعد البحث تبين أن هذه الاشاعات مردها إلى الرئيس السوري شكري القوتلي، الذي أوحى بها إلى ابن السعود^(١).

وعلى أثر النشاط المكثف الذي قامت به الاردن لتحقيق الوحدة السورية بعد حصولها على الاستقلال عام ١٩٤٦، قامت السعودية باثارة عدد من القضايا مع الاردن، لعرقله مساعي الملك عبد الله للوحدة، ففي أواخر ك ١٩٤٦/٢ أثارت السعودية قضية الحدود بينها وبين الاردن، وأعلنت أنها لم تسقط مطالبتها بالعقبة ومعان، وقام ابن السعود في شهر آذار عام ١٩٤٦ بلفت نظر الحكومة البريطانية إلى تصريحات الملك عبد الله لتوحيد سوريا، وما ينطوي عليه هذا الامر من خطورة على السعودية، وطلب الملك السعودي من الحكومة البريطانية المطالب التالية

- ١- أن تتعهد بريطانيا بأن تسلك الاردن مسلكا حسنا.
- ٢- ضم العقبة ومعان إلى السعودية.
- ٣- حماية حقوق السعودية في المرور الحر إلى سوريا عبر الاراضي الاردنية.

نتيجة لذلك أوعزت الخارجية البريطانية إلى سفيرها في جدة، بأن يخبر ابن سعود بأن المعاهدة الاردنية البريطانية لا تلحق بالسعودية الاذي بأي شكل من الاشكال، وأنه يمكن أن تبحث قضية الحدود مع شرق الاردن مباشرة، كما أن إتفاقية (حدا) تضمنت حرية مرور الرعايا السعوديين إلى سوريا^(٢) كما بين السفير البريطاني لابن سعود أن تحديد حدود شرق الاردن قد قوبل بالترحيب من قبل الاسم المتحدة، وقد حصل المشروع على ثقة المجلس. وبما أن غالبية الاعضاء في الامم المتحدة آمنوا بأن الاستقلال سيكون الحصيصة الطبيعية، فقد تقبلوا العرض بإنهاء الوجود البريطاني

F.o. 371/52355, Secretary of state (Sure Sercant) To Baghdad 18/Sep/1946

(١)

انظر أيضا د.ك. وسيلفاد:م.ر. ٢٦٤٩، ص ٨٥-٨٦.

W.M Rogar : OP.Cit 352

(٢)

انظر أيضا نجيب الارمنازي، عشرة سنوات في الدبلوماسية، ص ٢٥. والموسى إمارة شرق الاردن: ص ٢٥

في الاردن.

وأختتمت الخارجية البريطانية برقيتها بالقول: "نحن لم نوافق سابقا على مطالبات ابن السعود بالعقبة ومعان ولا نريد مبررا لهذه المطالبة الحالية"^(١)

وأمام ذلك إستدعى الملك عبد العزيز آل سعود السفير البريطاني وقال له "لولاكم حصلت على العقبة ومعان قبل ٢٥ سنة، وها أنتم تقولون الان أن الوضع الحالي للعقبة ومعان وضع نهائي، وأكدت الخارجية البريطانية على موقفها وأنها غير مستعدة للاستجابة لطلبات السعودية وترى أن تلك المطالب لا مبرر لها.

وجاء رد ابن سعود على برقية الخارجية البريطانية في ٢٢/نيسان/١٩٤٦ على النحو التالي: "فيما يتعلق بالعقبة ومعان سيترك الموضوع علي حاله مادامت هذه رغبة بريطانيا، ولكن إذا طرأ تبدلات فلا نستطيع ترك الموقعين لانها أصلا من الحجاز"، ومع ذلك فإن الامور لم تقف عند هذا الحد فعلى أثر عودة الملك عبد الله عام ١٩٤٦ من بريطانيا وإدلاءه بتصريحات - أكد فيها على ضرورة تحقيق الوحدة السورية قام ابن سعود بإبلاغ السفير البريطاني في جده يوم ١٦/أيار/١٩٤٦، بأن تلك التصريحات تنقص من إستقلال سوريا وتناقض ميثاق الجامعة، الذي ينص على إحترام كل دولة إستقلال وسيادة الدول العربية الأخرى"^(٢).

ونتيجة لتخوف السعودية من السياسة البريطانية وإعتقادها أن المشروع يحظى بدعم وتأييد بريطاني أخذت تعمل على إيجاد حليف قوي يساعدها على إفشال مساعي الهاشميين ومشروعاتهم الوحدوية. ومن هنا بدأ الاتصال بين العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

ففي ١٣/٢/١٩٤٧ قام الامير سعود ولي عهد العربية السعودية، بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الاجتماع الذي تم بينه وبين الرئيس الأمريكي (ترومان) ووزير خارجيته (بيرنز) أعلن الامير السعودي عن عدم رضاه عن السياسة البريطانية، بسبب دعمها للمشروعات الهاشمية حسب إعتقاده، وقد طلب الامير السعودي في هذا الاجتماع، من الحكومة الأمريكية أن تحدد موقفها تجاه

W M. Rogar.: Op.Cit . PP 352.

(١)

(٢) سليمان الموسى إمارة شرق الاردن ، ص ٢٨٢.

مشروع سوريا الكبرى، وهل من الممكن أن تعتمد السعودية على التأييد الأمريكي في حالة قيام اتحاد بزعامة هاشمية يهددها من الشمال.

وقد قوبل المطلب السعودي بالإيجاب من الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أخبرت الخارجية الأمريكية الوفد السعودي، عن تأييد الحكومة الأمريكية الكامل للاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للسعودية، كما أن باستطاعة الملك ابن سعود أن يعتمد على الدعم الكامل من أمريكا في الأمم المتحدة في حال قيام قوى خارجية تهدد بلاده، وأن الولايات المتحدة سوف تؤيد أيضا استقلال سوريا ولبنان للحيولة دون قيام مشروع سوريا الكبرى^(١).

وفي ٩/شباط/١٩٤٧ أرسل الملك عبد العزيز خطابا إلى السفير الأمريكي في جدة أشار فيه إلى مخاوفه من دعم بريطانيا لمشروع سوريا الكبرى، وبين الملك السعودي في خطابه أن تحقيق ذلك يعد مخالفة لمبادئ الأمم المتحدة، وجاء رد السفير الأمريكي بأنه لا توجد أية معلومات من المصادر الأمريكية الرسمية عن أن المشروع وشيك الحدوث، ذلك خلافا لما يعتقد ابن سعود. واستثمرت التخوفات السعودية وتكرر الطلب من الولايات المتحدة بالتدخل، ففي الاجتماع الذي عقد في ١٧/حزيران/١٩٤٧ بين ابن سعود والسفير الأمريكي في جدة، أكد الملك السعودي على المخاطر التي سوف تلحق ببلاده في حالة تحقيق مشروع سوريا الكبرى، لذلك اقترح على الحكومة الأمريكية بأن تباشر في إتخاذ الخطوات اللازمة لتهدئة الموقف بين السعودية وجيرانها، وإثارة موضوع سوريا الكبرى مع الحكومة البريطانية بهدف التوصل إلى اتفاق توقع عليه أمريكا وبريطانيا والدول العربية بشكل يضمن عدم إثارة المشروع مرة أخرى^(٢).

ومع ذلك فإنه يمكن القول أن الموقف السعودي المعادي للمشروع برز بشكل واضح بعد أن أعلن الملك عبد الله البيان الملكي السامي في ٤/أب/١٩٤٧، الذي أكد فيه على ضرورة تحقيق الوحدة السورية، وما تبع ذلك من مساعي قام بها شكري

(١) علي الدين هلال: أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية - القاهرة، سنة ١٩٨٩، ص ٨٩ وسأرمز له ، علي الدين هلال أمريكا والوحدة العربية.

(٢) علي الدين هلال: نفس المرجع ، ص ٩٠-٩١.

القولتي مع العواصم العربية لاستجداء العطف والتأييد ضد الدعوة الاردنية كما ذكرنا سابقا.

أمام هذا الوضع لم تقف الحكومة السعودية مكتوفة الايدي، فقد أعلنت في ٣٠/أب/١٩٤٧، بياناً عن طريق مفوضياتها في جميع العواصم العربية استنكرت فيه مشروع سوريا الكبرى ومساعي الملك عبد الله الوجودية، واعتبرتها منافية للقوانين الدولية، وميثاق الجامعة العربية كما اعتبرتها إعتداءاً على سيادة سوريا ونظام الحكم القائم فيها^(١).

وقد أكد ذلك أيضاً الأمير فيصل بن السعود وزير الخارجية السعودية في الحديث الذي أدلى به في مؤتمر صحفي عقد في القاهرة في شهر أيلول عام ١٩٤٧^(٢).

وقد أوضح الملك عبد العزيز ابن سعود موقفه المعادي للمشروع في تصريحه الذي أدلى به لأحدى الصحف الأمريكية في ١٢/ أيلول/ ١٩٤٧ رداً على بيان الملك عبد الله في ٤/أب/ حيث قال " أن مشروع سوريا الكبرى لا يستند على منطق أو على تاريخ، وهذه القضية ما هي إلا حلم رجل يطمح إلى توسيع ملكه، فشرق الأردن تاريخياً كانت جزءاً من سوريا وربما كان من الواجب أن تعود إلى الأصل، وهذا من حق السوريين إذا أرادوا المطالبة بها ولا شأن للدخيل فيه، وعبد الله ليس سوريا وإن هو إلا موظف صغير في السلطنة العثمانية القديمة، تمكن من أن يوصل نفسه إلى العرش، وإن ما يذيعه من دعوة لتحقيق وحدة سوريا تكمن وراءها المطامع الصهيونية^(٣).

وهذا ما أكدته فؤاد حمزة المفوض السعودي في بيروت لجريدة (التلغراف) حيث قال أن موقف العربية السعودية واضح وصريح جداً، لأنه يستند على الواقع من جهة، ولأن البلاد السعودية كشقيقاتها الأخرى مرتبطة بميثاق جامعة الدول العربية الذي يقضي - أولاً وقبل كل شيء - باحترام إستقلال كل قطر عربي، وإحترام الأوضاع

(١) أنظر البلاغ السعودي ملحق رقم (١٢) من وثائق البلاط الملكي العراقي

(٢) كلمة السوريين والعرب في مشروع سوريا الكبرى: ص ٦٦-٦٧.

W M. Roger : OP.C1 PP 352

وانظر أيضاً : جريدة الهدى: ج ١٤١/١١/أيلول/١٩٤٧.

الراهنه يوم توقيع الميثاق. ولذلك فإن كل محاولة لتغيير هذه الاوضاع تعتبرها الحكومة السعودية مناقضة للعهد ومضرة بمصلحة البلدان العربية، كما إن إثارة مثل هذه المواضيع سيكون له آثار خطيرة على علاقات الدول العربية مع بعضها البعض، وقد ينتج عنها حالة من الاضطراب يكون لها أثر سيئ على هذه العلاقات، وأضاف الوزير السعودي أن سوريا اختارت في الانتخابات النيابية الجمهورية نظاما للحكم، ولذلك فإن أي محاولة- من أي جهة كانت- تعتبر تحديا للرأي العام السوري ونقضا لميثاق الجامعة العربية، وضغطا موجهًا إلى صميم الجامعة العربية، التي تهدف قبل كل شيء إلى تعاون العرب، وإلى ضمانة إستقلالهم، والاحتفاظ بالوضع الراهن في الاقطار العربية^(١).

وكان نتيجة هذه التصريحات السعودية تجاه الاردن أن أرسل رئيس الوزراء الاردني سمير الرفاعي برقية إلى الحكومة السعودية أعلن فيها عن استياء الحكومة الاردنية لمثل هذه التصريحات، وتدخلها في قضية تخص أبناء سوريا وحدهم دون سواهم، فجاء رد الخارجية السعودية على النحو التالي: "إن ما أذاعته الاردن من بيانات حول قضية سوريا الكبرى له مساس بالكرامة والدين، وإذا وافقت الحكومة الاردنية على تكذيب ما نشر من هذا القبيل فإن الحكومة السعودية على أتم إستعداد لتكذيب ما صرح به فؤاد حمزة"^(٢).

كما قامت الحكومة السعودية نتيجة هذا البيان بإجراء إتصالات مكثفة مع الولايات المتحدة الامريكية لمعرفة موقفها بشكل واضح تجاه دعوة الملك عبد الله الودوية، ففي ٢٤/آب/١٩٤٧ أرسل ابن سعود رسالة إلى الحكومة الامريكية تسأل فيها عن نوع المساعدة التي تستطيع السعودية أن تعتمد عليها من الولايات المتحدة، أزاء هذه التحركات الجديدة من قبل الملك عبد الله

وجاء الرد الامريكي مؤكدا على أن مخاوف ابن سعود مبالغ فيها، وأن تحقيق المشروع في ذلك الوقت أمر غير ممكن^(٣)

(١) د.ك. بغداد م.ج. ٢٦٤٩/٣١١ و.ر. ١٧، ص ٣٥-٣٦ و.ر. ٢٥، ص ٥٢ و.ر. ٢٧، ص ٥٥-٥٨، و.ر. ٤٩، ص ٨٣-٨٤ أنظر أيضا جريدة الهدى، ع ١٣٥ ١٣/١٢/١٩٤٧

(٢) د.ك. و-بغداد: م.ج. ٢٦٤٩/٣١١، و.ر. ٢٨، ص ٥٨

(٣) أنظر لمزيد من التفاصيل عن الموقف الامريكي الفصل السادس ٢٧٠-٢٧٣.

إلا أن هذه الاجابة لم تلق القبول التام من قبل ابن سعود، وبقيت مخاوفه قائمة؛ ففي ١٢/أيلول/١٩٤٧ بعث بالشيخ يوسف ياسين إلى المفوض الأمريكي في جدة لكي يخبره بأن ابن سعود فوجيء بهذه الاجابة غير المشجعة، وأنه يصر على تعديد الموقف الأمريكي تجاه مساعي الملك عبد الله بشكل واضح، وبشكل خاص إذا حاول الملك عبد الله القيام بعمل عسكري في سبيل تحقيق طموحاته. وقد ردت الحكومة الامريكية على ذلك في ١٨/أيلول/١٩٤٧ بأنه إذا حدث مثل هذا الامر فإنه ينبغي اللجوء إلى الامم المتحدة وفقاً لمبادئ هذه المنظمة^(١).

الموقف المصري من المشروع:

كانت مصر متأخرة في إيمانها بقضية الوحدة العربية، فالافكار القومية لم يصبح لها تأثير هام في تفكيرها ونهجها السياسي إلا في أواخر الثلاثينات، وبداية الاربعينات من هذا القرن. أما خلال العقود الاولى فقد كانت متخلفة، في حركة القومية العربية عن آسيا العربية والتي أخذت تظهر بشكل أساسي بعد عام ١٩٠٨ كرد على القومية التركية، ثم تحولت إلى حركة ثورية توجت بالثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦^(٢). وكان نتيجة لجهل مصر بالقضية العربية وبالمشاكل القائمة في الولايات العربية في هذه الفترة أن اعتبرت الثورة العربية الكبرى وليدة مطامع شخصية، قامت نتيجة لدهاساتس الانجليز. وتحت هذا الوهم استنكرت مصر هذه الثورة ومقتتها وصارت تكره العرب والعروبة من أجلها^(٣).

وهكذا فبينما كان العرب القوميون - في الحجاز وسوريا والعراق - يعملون في السنوات الاولى من هذا القرن على التخلص من الهيمنة التركية وتحرير أنفسهم منها كان الوطنيون المصريون يعملون بالمقابل إلى البقاء في تبعية الدولة العثمانية، والمحافظة على صلاتهم الإسمية معها^(٤). وأكثر من ذلك فقد كان يعتقد رجال مصر الرسميون وزعمائها الشعبيون أن النزاع القائم بين العرب واليهود في فلسطين، نزاع ديني طائفي، حيث كان يقول البعض منهم إنه يحسن على دعاة

(١) علي الدين هلال: مرجع سابق، ص ٩٤

(٢) باترك سيل: مرجع سابق، ص ٢٢

(٣) ساطع العصري: محاضرات في الفكرة القومية، ص ٢٥٦

(٤) باترك سيل: مرجع سابق، ص ٢٢

القضية الفلسطينية أن يحلوا نزاعهم مع اليهود على النمط الذي حل به المصريون مشكلة الصراع بين المسلمين والاقباط. ويذكر عزت دروزة " أنه بلغ أمر عزله المصريين أن كثير من رجالهم وسياسيهم ومنتوريهم وصحافهم كانوا لا يفرقون أولاً يريدون أن يفرقوا بين مدلول الشعوب الشرقية والإسلامية والعربية، وأنهم يخلطون بينها عن عمد أو غفلة ويضيف دروزة إنه بلغ تخوفهم من التورط في مشاكل البلاد العربية وقضاياها حداً شبهه بعض زعمائهم البارزين بالميت ليس من وراء حملته إلا التعب، وهكذا قامت في أذهان فئات مصرية كثيرة فكرة إقليمية إنعزالية للمروبة والاندماج فيها^(١).

ولكن بعد عام ١٩٤٠ بدأت مصر تدخل ميدان السياسة العربية لا بدافع قناعتها إنما بدافع العداء الشخصي المستحكم بين الملك فاروق ومصطفى النحاس زعيم حزب الوفد، ورغم إن هذا الوضع فرضته الأحداث على مصر، إلا أنه سرعان ما وضعت السياسة المصرية موضع الاستغلال في الصراع المحلي القائم بين القصر والوفد من أجل السلطة^(٢).

(١) محمد عزت دروزة الوحدة العربية، ط١، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٧، ص ٢٢٥، وسأرمز له دروزة، الوحد العربية.

(٢) يرجع النزاع بين الملك فاروق ومصطفى النحاس إلى معاملة النحاس الغفلة للملك فاروق عام ١٩٣٦-١٩٣٧، حيث غمرت الصحافة المصرية مصطفى النحاس زعيم الوفد بالمديح ورفع المطلب الوعدي المتكرر بأن يكون النحاس الممثل الوحيد للامة، وهو مطلب حمل تهديداً مبطناً لسلطة الملك فاروق ثم وصل الخلاف إلى ذروته في شهر شباط عام ١٩٤٢، حيث أحاط الانجليز في حدث مشهور قصر الملك فاروق بدباباتهم وفرضوا عليه بالقوة مصطفى النحاس رئيساً للوزراء، وذلك لانهم يستطيعوا التعاون معه، وقد بدأ النحاس في ذلك الوقت أن التأييد المطلق للقضية العربية ومحاولة الوصول إلى لقب زعيم العرب من الوسائل التي تدعم مركزه في وجه الملك فاروق، فبدأ سلسلة من المعادشات حول الوحدة العربية، بين شهر تموز عام ١٩٤٢- نجم عنها برتوكول الاسكندرية في شهر ١/١٩٤٤، ثم ميثاق الجامعة العربية في آذار/١٩٤٥، ولكن فاروق طرد النحاس نهائياً في اليوم الذي تلى توقيع برتوكول الاسكندرية، وشرع هو بنفسه عن طريق الخطب والرحلات الخارجية والعمليات الصحفية ليصبح بطلاً معترفاً به لمصر والوحدة العربية، وهكذا نستطيع أن ندرك إن كل من القصر والوفد إعتنق قضية القومية العربية ونشد زعامتها بغية الشهرة الواسعة وهذا ما أكدته نجيب الارمنازي أحد أعضاء الوفد السوري في مشاورات الوفد حيث قال " لقد لاحظنا باهتمام ودهشة الصراع ما بين فاروق والنحاس، وقد ادركتنا أن ههما الوحيد من إنشاء الجامعة كان من أجل وضعهم داخل مصر وليس من أجل العرب، ولكننا آععضنا عيوننا على ما رأينا" فقد كنا سعداء بأن مصر تعتبر نفسها من العالم العربي. " انظر ماترك سيل: مرجع سابق، ص ٤٠.

ورغم ما أبدته مصر في مشاورات الوحدة العربية عام ١٩٤٢ ١٩٤٤ من الحياد إتجاه مشروع سوريا الكبرى، وحاولت أن تظهر في دور الموفق بين الآراء المتضاربة في المشاورات، إلا أنها في الحقيقة كانت ضد أية محاولة تهدف إلى الخروج بذوع من الوحدة بين أقطار المشرق العربي^(١) فقد كانت سياسة مصر في الشرق الأوسط، تدور حول فكرة أنها أكثر البلاد العربية تقدماً، وأوسعها ثروة، وقد لعب ساستها دوراً رئيساً في تشكيل جامعة الدول العربية التي وقع ميثاقها في الإسكندرية عام ١٩٤٥ وأصبح عبد الرحمن عزام أميناً عاماً لها. وحرصاً على مركزها المرموق بين الدول العربية فقد عملت منذ البداية على معارضة مشروع سوريا الكبرى^(٢)، حيث كانت تعتقد أن تحقيق المشروع سيؤدي إلى خلق دولة قوية في الشرق العربي تحت زعامة الهاشميين، وبالتالي سيؤدي هذا إلى عزل مصر عن مكانتها المرموقة بين الدول العربية، بالنظر إلى كثرة سكانها ووفرة مواردها بالنسبة إلى الدول العربية الأخرى^(٣) في الوقت الذي كان فيه الملك فاروق يتطلع إلى زعامة العرب وتكريس سيطرة مصر على الجامعة العربية ولهذا كان يرى في تحقيق المشروع خطراً على طموحاته وعلى زعامة بلاده للوطن العربي^(٤).

ولتحقيق هذا الهدف رأت مصر أن مصلحتها تكمن في محاصرة الهاشميين ومنع ظهور أي قوة قادرة على تحديها في المشرق العربي، والمحافظة على الوضع القائم بشكل دول صغيرة ومستقلة تابعة لها. لذلك رأت إبعاد سوريا أولاً وقبل كل شيء عن الاستجابة للدعوات الوحدوية الصادرة عن عمان أو بغداد^(٥) كما قام الملك فاروق عام ١٩٤٦ لتحقيق أهدافه بتوثيق علاقته السياسية، مع زعماء الدول العربية المعادية لمشروع سوريا الكبرى، وخاصة ابن السعود وشكري القوتلي، واستطاع أن يشكل معهم داخل الجامعة جبهة مناوئة للتوجهات الهاشمية الوحدوية^(٦) وصارت

(١) أنظر لمزيد من التفاصيل حول ذلك الفصل الثالث، ص ١٢٢-١٢٥

(٢) جورج لنشوفسكي: الشرق الأوسط، ص ٢٢٦

(٣) F.O. 371/52426 NO 158 Campbell. Cairo to F.o. 22/4/1946.

(٤) F.o 371/52426. No Campbell to F.o 2/2/1947 F.o. 371/52462 No 129, Graffaty Smith to F.o 13 Mar/1946.

(٥) ياترك سيل الصراع على سوريا، ص ٤٢، أنظر أيضاً مدوح الروسان مرجع سابق، ص ١٢٧

(٦) F.o.371/52426. F.o. to B.M.E.O. Dated 14/2/1946

وأنظر أيضاً : جورج لنشوفسكي: الشرق الأوسط، ص ٢٢٦.

الجامعة العربية تسخر لخدمة المصالح المصرية لا المصالح العربية العامة، وهذا ما دفع الاردن والعراق عام ١٩٤٦ إلى الاصرار على الانسحاب من الجامعة^(١)

ولم يختلف موقف مصر المعارض لمشروع سوريا الكبرى، عن موقف الدول العربية السالفة الذكر، فعلى أثر البيان الذي أذاعه الملك عبد الله في ١٤/١١/١٩٤٧ أصدر وكيل رئيس وزراء مصر في ١٤/أيلول/١٩٤٧، بعد اجتماع رسمي مع أعضاء الوزارة بياناً استنكر فيه مشروع سوريا الكبرى حيث نص على ما يلي "بمناسبة ما أثير أخيراً بشأن مسألة سوريا الكبرى، وما صدر منه بيانات مختلفة في موضوعها، ترى حكومة جلالة الملك أن الخير كله في احترام عهد جامعة الدول العربية وميثاقها الذي إرتضاه الجميع، والذي قام على أساس المحافظة على حقوق كل دولة منضمة إليه

وقد سبق أن أصدر مجلس الجامعة في ٣٠/نوفمبر/١٩٤٦ قراراً أيد فيه قرار وزراء خارجية الدول العربية بتاريخ ٢٨ منه، باعتبار مشروع سوريا الكبرى مسألة منتهية، وأكد بصورة إجماعية تعهد الجميع باحترام الميثاق، والعمل على تنفيذه نصاً وروحاً. وتعلن حكومة جلالة الملك استعساكها بعهد الجامعة والقرار المشار إليه وقد لس العرب بجامعة الدول العربية بفضل تضامنها ما في ذلك من أثر جدي في صيانة مصالحها وضمان سلامة سلامتها، وبهذه الطريقة وحدها تحفظ الحقوق وتضامن، وتسد على الطامعين فرصة الوصول إلى مآربهم في تفريق كلمة العرب، وصدع البناء الذي طاموا جاهدوا في سبيل تشييده^(٢).

F.o.371/52426, No. 131 Bired to F.o. 1/2/1946

(١)

وأنظر أيضا

F.o.371/52426, No 17. OP Cit , F.o. 371/52426, No. 15. OP. Cit

أنظر عن موقف مصر تجاه مشروع سوريا الكبرى ملحق رقم (١٣) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

(٢) د.ك. - بغداد م ر ٢٦٤٩/٣١١ و ٢٩٩، ص ٥٩ وأنظر أيضا كلمة السوريين والعرب في مشروع سوريا الكبرى. ص ٦٢-٦٣، والهدى. ع ١٤٣، ١٥/أيلول/١٩٤٧ والاصلاح ع ١٢٠٥ ٧/١٢/١٩٤٧ البلاد السعودية ع ٦٧٠، ٧/أيلول/١٩٤٧

كما راحت الدوائر السياسية المصرية تشجيع أن مشروع سوريا الكبرى، عامل من عوامل الضغط السياسي على مصر وله صلة بانقطاع المفاوضات بين مصر وبريطانيا، وأن الملك عبد الله يسعى للحصول على تأييد بريطانيا له من أجل اعتلاء عرش سوريا الكبرى، كما بينت هذه الدوائر أن بريطانيا تتمنى تحقيق مشروع سوريا الكبرى، حتى يقل عدد الاصوات المرتفعة بتأييد مصر ضد بريطانيا عندما تعرض القضية المصرية على الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية، لأن الموقف الحالي الذي تتمتع به سوريا بمقعد في مجلس الأمن مربك للانجليز^(١).

وقد برز الموقف المصري المعادي للمشروع بشكل أكثر وضوحاً، على أثر إنقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩، فقد كان هذا الانقلاب محط أمل الملك عبد الله لتحقيق الوحدة السورية، خاصة وأن الزعيم كان من أكبر أنصار المشروع. ولكن لم تعض أيام على الانقلاب حتى أعرض الزعيم عن عمان ودار بوجهه إلى الرياض والقاهرة، وكما ذكرنا سابقاً أن السبب في هذا التحول يرجع إلى النشاط المكثف من قبل الحكومة المصرية والسعودية مع الزعيم لابعاده عن الأردن والعراق^(٢).

ومما يؤكد ذلك التحركات السياسية المصرية على الساحة السورية في هذه الفترة، فبعد قيام الانقلاب إتصل عبد الرحمن عزام على الفور بإبراهيم عبد الهادي، رئيس وزراء مصر في ذلك الحين، لدراسة الأحوال الجديدة في سوريا، وانتهى الرأي بينهم على ضرورة إرسال وفد إلى دمشق لانقاذ حياة شكري القوتلي. كما أحرى عزام مباحثات مكثفة مع المسؤولين المصريين في القاهرة، ومع بعض المسؤولين السوريين الذين كانوا موجودين فيها مثل جميل مردم، وأجتمع أيضاً بالشيخ إبراهيم السليمان رئيس ديوان الملك عبد العزيز ابن السعود، الذي قدم إلى القاهرة لبحث الأمر مع عزام، بغية تنسيق العمل السياسي بين القاهرة والرياض تجاه هذه القضية، كما أوفد عبد الرحمن عزام الدكتور محمد عزمي إلى دمشق لدراسة الأحوال فيها عن كثب، وقد مكث فيها أسبوعاً وفور عودته إجتمع بعزام وأقضى إليه بأسباب الانقلاب وهي لا تخرج عما كان يعرفه عزام^(٣).

(١) فلسطين ٢٧٩-٦٠٣٤، ١٣/شباط/١٩٤٧ وانظر أيضاً الهدى ع ٢٦/٣١/أذار/١٩٤٧

(٢) أنظر لمزيد من التفاصيل حول ذلك الفصل الرابع، ص ١٥٩-١٥٢

(٣) وحيد الدالي: مرجع سابق، ص ١٧٠.

وأمام هذا الانقلاب كرست الحكومة المصرية جهودها لكسب سوريا إلى جانبها وإبعادها عن الأردن والعراق، ففي خلال تلك العواصف وصل وفد سوري في ١٦/نيسان/١٩٤٩ إلى القاهرة بزعامة نزيه فحصة سكرتير حسني الزعيم الخاص، وأجرى مباحثات مع عبد الرحمن عزام حول أهداف الانقلاب، ومدى تقبل الشعب السوري له.

وبعد أن أنهى عزام مباحثاته مع الوفد السوري، أجرى مباحثات مع رجال حكومته كما أجرى اتصالات أخرى مع الملك عبد العزيز آل سعود، وقد تقرر بعد هذه المباحثات إرسال وفد إلى سوريا بزعامته، لدراسة الأوضاع فيها دراسة مستفيضة، وقد قام هذا الوفد بزيارة سوريا بالفعل. وأنتهى من مهمته وعاد إلى القاهرة في ٢٢/نيسان/١٩٤٩.

وبعد عودة عزام من دمشق اجتمع من جديد مع الوفد السوري بصفته ممثلاً لملك مصر والسعودية، وقد بين عزام في حديثه للوفد السوري أن تعاون سوريا مع مصر أجدي وأنفع لها من التعاون مع العراق والأردن، نظراً لهيبتها ومكانتها الدولية وكان هدف عزام من وراء ذلك، هو قطع الطريق على أي محاولة هاشمية من الأردن والعراق لتحقيق وحدة سوريا الكبرى والهلل الخصيب، وخلص عزام في حديثه للوفد السوري إلى أن إتحاد سوريا مع العراق أو الأردن لن يكون له أدنى فائدة، وستكون نتيجته الدمار والخراب لسوريا كما بين أن الملك عبد الله يسعى لتحقيق مشروع سوريا الكبرى بوجي من السياسة البريطانية^(١)

وهكذا لم تفض ثلاثة أسابيع علي إنقلاب حسني الزعيم، حتى تنكر لما أعلنه في البداية من تأييد مبدأ الوحدة السورية، ويرجع السبب في ذلك كما ذكرنا سابقاً إلى مساعي مصر والسعودية لإبعاد سوريا عن الأردن والعراق، بسبب خوفها الشديد من أن يؤدي ذلك إلى تحقيق مشروع سوريا الكبرى الذي يهدد مصالحها الشخصية. وهذا الأمر دفعها إلى الإسراع في التفاهم مع الرئيس السوري الجديد حسني الزعيم، وإغرائه بالاموال والدعم السياسي والعسكري إذا قبل الانضمام إلى محور القاهرة الرياض المعادي لمشروع سوريا الكبرى. وكانت النتيجة أن يلتزم حسني الزعيم جانب مصر والسعودية، وكان ذلك بمثابة صربة قاصمة لآمال الملك عبد الله الوحدوية.

(١) وحيد الدالي: نفس المرجع، ص ١٧٢.

وقد تكررت هذه السياسة المصرية السعودية المعادية لمشروع سوريا الكبرى، مع أديب الشيشكلي أيضا على أثر الانقلاب الذي قام به على سامي الحناوي عام ١٩٤٩^(١).

لقد وقفت الحكومة المصرية في كل مناسبة موقفا معاديا تجاه المساعي الاردنية الوحدوية، فعلى أثر انعقاد مؤتمر أريحا في عام ١٩٤٨ الذي نادى بوحدة هفتي الاردن، ثارت ضجة عنيفة لدى الدوائر المصرية احتجاجا على السياسة الاردنية القومية

ففي بداية شهر شباط عام ١٩٤٨ وجه رئيس وزراء مصر رسالة إلى رئيس وزراء الاردن، احتج فيها على أن تتبع أي دولة عربية سياسة مستقلة وأكد على ضرورة ظهور الدول العربية أمام العالم بمظهر الجبهة المتحدة، كما راح الوزير المصري في رسالته يشكك في مقررات مؤتمر أريحا حيث قال " وإن القرارات التي اتخذها مؤتمر أريحا لا تعبر إلا عن رأي أقلية من الفلسطينيين، وليس قرارات شعب فلسطين، لأن من إتخذوها لم يستطيعوا أن يعبروا عن آرائهم بحرية" ومضت الرسالة تقول " أنه لما كانت الدول العربية تتبني حقوق الاغلبية العربية ضد الاقلية، فإن قضيتها المعروضة على الضمير الانساني سيصيبها الضرر نتيجة لذلك الاجراء- إذا كيف يمكن للدول العربية أن تكمل رسالتها في الوقت الذي يجري فيه تجهل آرائها" كما أشارت الرسالة إلى أن قرارات مؤتمر أريحا ستؤدي إلى نتائج خطيرة، إذا لم تتم معالجة الموقف على الوجه الصحيح، وإن الملك فاروق قد إتصل برؤساء الدول العربية على أمل أن يؤدي التعاون إلى تنبيه الملك عبد الله إلى خطورة الموقف الذي يعرض الوحدة للانهدام^(٢).

(١) أنظر عن المساعي المصرية لابعاد حسني الزعيم عن التعاون مع الملك عبد الله لتحقيق مشروع سوريا الكبرى، الفصل الرابع من ١٥٧-١٥٨.

(٢) F.o. 191/1247, No. 1716. Campbell to F.o. Dated 11/12/1948

F.o. 816/142. No.949, Amman to F.o. Dated 13/2/1946.

كما راحت الحكومة المصرية تبت التهم المختلفة ضد الملك عبد الله، للتقليل من قيمة مساعيه القومية، فقد أصدر القصر الملكي في مصر التعليمات للصحافة المصرية لكي تقوم بالهجوم على الملك عبد الله باعتباره خائناً للقضية العربية^(١)

وراحت الصحافة المصرية أمام هذا التشجيع، تستنكر المؤتمر استنكاراً شديداً تساندها البيانات والتصريحات التي أدلى بها الحاج أمين الحسيني، كما راحت هذه الصحف تكيل التهم والادعاءات الباطلة ضد الحكومة الأردنية بشكل عام، والملك عبد الله بشكل خاص، متهمة أياه بالتحالف مع اليهود، والعمل لمصلحة بريطانيا^(٢).

وقد خلق هذا الموقف المصري الرفض لقرارات مؤتمر أريحا مضايقة في صفوف الفلسطينيين الذين أخذوا يتساءلون إلى متى يجب عليهم أن يقاسوا بسبب الاحقاد القائمة بين الدول العربية؟ ولماذا لا يسمح لهم بالإتحاد مع شرق الأردن إذا ما رغبوا في ذلك؟ وأي شيء يعطي مصر حق التدخل في مثل هذه القضية؟ وقد بين مراقبون سياسيون من بريطانيا وأمريكا زاروا الخليل ونابلس بأن فكرة الوحدة بين ضفتي الأردن، كانت تحظى بموافقة وتأييد من قبل معظم أهالي فلسطين^(٣).

وهكذا نستطيع القول إن مصر، كانت من أكثر الدول العربية التي عارضت مشروع سوريا الكبرى في كل مناسبة، وباستخدام جميع الوسائل والامكانيات الرسمية وغير الرسمية

ويمكن بعد هذا العرض للموقف المصري المعادي للمشروع أن نجلل الأسباب التي دفعت مصر إلى إتخاذ هذا الموقف على النحو التالي

١- كانت مصر تعتقد أنه إذا تمت الوحدة السورية الكبرى، فسيكون عدد سكانها ما يقارب ثلاثة عشر مليون نسمة في ذلك الوقت، وبما أن أراضي هذه البلاد من أخصب أراضي حوض البحر الأبيض المتوسط، وأخصب بلاد الشرق، فإن هذه الدولة ستكون محط أنظار العالم الخارجي والهدف الأول لذوي رؤوس الأموال

(١) F.o. 141/1247, No. 1717, Campbell to F.o.11/12/1948

أنظر أيضاً عبد الرزاق الحسيني مصدر سابق، ج ٨، ص ٢١، ١٦٩

(٢) د.ك. و س.ف.د.م. ج. ٢٦٨/٢١١، تقارير المفوضية العراقية بمصر و.ه. ص ٧-١١، و. ٢٧، ص ٦١-٦٧

(٣) F.o. 816/142, No. 952. From Amman to F.o. 14/Dec/1948.

- ٢- إن وجود دولة قوية، مثل دولة سوريا الكبرى في الشرق الأوسط سيضعف مركز مصر من الناحية الدولية من جهة، وسيضعف مركزها بالنسبة للدول العربية من جهة أخرى، وبالتالي فإن من المحتم أن تنتقل زعامة العرب من مصر إلى دولة سوريا المتحدة
- ٣- في حالة قيام دولة سوريا المتحدة ستنتعش البلاد إقتصاديا وثقافيا وسياسيا.. ألخ وبما أن مصر تعتمد في كثير من مواردها على أسواق هذه البلاد فإن هذه الوحدة ستقلل من الدخل الذي يعود على مصر بالفائدة

الموقف الفلسطيني من المشروع:

في الواقع إن الاتجاه الوحدوي العام في فلسطين، لم يكن يختلف عن بقية الاقاليم السورية فالفلسطينيون لم يكونوا في يوم من الايام يرون أن فلسطين جزء مستقل عن بقية الاقطار الشامية، فقد أكدوا في جميع المناسبات على أن الديار الشامية كل واحد لا تقبل التجزئة بأي شكل من الاشكال، وأن فلسطين جزء منها، سواء كان ذلك أمام لجنة الاستفتاء الامريكية عام ١٩١٩ أو في قرار ٨/أذار/١٩٢٠^(١) أو في مقررات المؤتمر السوري الفلسطيني الذي عقد في دمشق خلال شهر شباط ١٩٢٠^(٢)، أو في مصاعي اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني عام ١٩٢٣ مع الملك فيصل والحكومة العراقية لاعادة السعي لتوحيد سوريا الطبيعية والعراق^(٣).

وعلى الرغم من تمسك الشعب الفلسطيني بضرورة تحقيق الوحدة السورية إلا أنه عندما طرح الملك عبد الله بن الحسين مشروع سوريا الكبرى، انقسمت الزعامات الفلسطينية إلى قسمين:

الاول مؤيد للمشروع وسياسة الملك عبد الله الوحدوية ويتزعمه عائلة النشاشيبي. أما الثاني فهو معارض ويتزعمه آل الحسيني وعلى رأسهم المفتي الحاج أمين الحسيني.

(١) انظر أكرم زعيتر: مصدر سابق، ص ١٩-٢١.

(٢) أكرم زعيتر نفس المصدر، ص ٢٢-٢٠.

(٣) أكرم زعيتر نفس المصدر، ص ٢٥.

وكان نتيجة هذا الانقسام داخل الزعامات الفلسطينية أن أصبح من الصعب خلق تماسك وتضامن إجتماعي داخل فلسطين، حتى حين كان يوجد خطر مشترك يهدد وجود فلسطين.

فمائلة النشاشيبي كانت ترى أن مصلحة العرب في فلسطين تقتضي كسب بريطانيا إلى جانبهم لا إثارة عداوتها، في حين كان يرى آل الحسيني أن بريطانيا هي المسؤولة عن وجود اليهود في فلسطين، على اعتبار أن اليهود كانوا يعتمدون كلياً على المساعدات البريطانية^(١).

وقد كان لهذا الوضع تأثير كبير على التأييد الفلسطيني لمشروع سوريا الكبرى، حيث كان آل النشاشيبي وأنصارهم يؤيدون المشروع وسياسة عبد الله بن الحسين الوندوية.

ونستطيع أن ندرك الموقف الفلسطيني المؤيد من خلال ما ذكره أحمد حلمي خليل القائم بأعمال الحاكم الإداري في فلسطين في شهر نيسان ١٩٤٩.

فقد رأى أحمد حلمي أن إنقلا ما يتبقى من الأراضي الفلسطينية، ووضع حد للاطماع الصهيونية المستشرية لا يتم إلا بتوحيد الصف العربي، حيث قال في هذا الصدد: "وإذا لم توحّد صفوف العرب في هذه الآونة الحرجة فإن خسارتنا لا تقف عند حد، بل سنخسر قسماً أكبر من فلسطين"، كما أكد علي تمسك الشعب الفلسطيني بالملك عبد الله، ومساعدته الوندوية. حيث قال: "أن الحل الصالح لقضية فلسطين أصبح في حكم المقرر وذلك لأن أكثر بل لأن معظم أهالي فلسطين قد أعربوا عن مبايعتهم لجلالة الملك عبد الله بن الحسين، لا لأن جلالة ملك الأردن بل لإعتقادهم الراسخ بسياسته وحكمته. ولاغرو في ذلك، فقد أوجد جلالة من الأردن مملكة متعددة النواحي والمسؤوليات، وقامت بنجاح أزاء هذه المسؤوليات وكذلك يمكن أن يفرجهم من هذه الكارثة وهو المخرج الوحيد لهم، لهذا فكلهم أنظار متعلقة بجلالته، ومنتظرة الخير على يده".

(١) مجيد خدوري: عرب ومعاصرون (أدوار القادة في السياسة)، ط١، الدار المتحدة للنشر، بيروت.

١٩٧٢، ص ١٦١ وسأرمز له ، مجيد خدوري- عرب ومعاصرون.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أبدى معارضته الشديدة لتجاهل السياسة السورية لقضية الوحدة السورية التي تعد مطلباً قومياً أصبح من الواجب تحقيقه في ذلك الوقت حيث قال: "وأنتي أنتني من الله أن توفق سوريا لإيجاد حكومة رشيدة تكون مثالا أعلى لبقبة الحكومات العربية، وأن تعمل تلك الحكومة على إيجاد دولة عربية موحدة، إننا كنا نطالب بإزالة الحدود التي أوجدها الاستعمار، فلماذا نرفض ذلك الآن؟ حينما أصبح ذلك بمتناول أيدينا أن سوريا الكبرى هي حلم كل شاب وبايجادها يمكننا أن ندرأ الخطر عنا"^(١)، وهذا ما أكدته أيضا البرقية التي رفعها رؤساء بلديات نابلس وطولكرم وجنين، وكبار التجار ورؤساء الغرف التجارية والوجهاء والاعيان في فلسطين إلى رئيس الجامعة العربية في شهر ت/١/١٩٤٩^(٢).

أما القسم الثاني الذي كان بزعامة آل الحسيني وعلى رأسهم الحاج أمين فقد عارض المشروع ومساعي الملك عبد الله الوندوية بشدة، وذلك لرغبته في الاستقلال التام بفلسطين تحت قيادته بل أكثر من ذلك فقد كان الحاج أمين الحسيني يسعى إلى أن يكون صاحب الزعامة على العرب، ولتحقيق ذلك فقد سعى بشكل مكثف مع ألمانيا وإيطاليا للحصول على دعمها في تحقيق أهدافه^(٣).

وقد بين الحسيني موقفه بكل وضوح من مشروع سوريا الكبرى، في التصريح الصحفي الذي أعلنه في ١١/أيلول/١٩٤٧ علي أثر البيان الذي أذاعه الملك عبد الله في ٧/أب/١٩٤٧ لتحقيق الوحدة السورية، حيث استنكر الحسيني الدعوة الأردنية بشكل لم يختلف عن مواقف الزعامات العربية المعادية للمشروع، ومما جاء في هذا التصريح:

١- إن إثارة مشروع سوريا الكبرى، في تلك الظروف التي تنظر فيه قضية مصر في مجلس الأمن، وقضية فلسطين في هيئة الأمم المتحدة، لا يعود على الأمة العربية إلا بالضرر ويؤدي إلى فهم عرى الجامعة العربية.

(١) الأردن ع/٤٧/١٧/نيسان/١٩٤٩ أنظر أيضا بيان نويهض الحوت القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧-١٩٤٨ ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨١، ص ٢٥، وسارمز له: بيان نويهض الحوت القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين

(٢) الأردن. ع/٤٧/٢٥/ت/١/١٩٤٧

(٣) مجيد خدوري، عرب ومعاصرون ص ١٦٥-١٦٠- أنظر أيضا- W.M. Roger : OP Cit

٢- يعتبر المشروع مخالفا لميثاق الجامعة العربية الذي قام على أساس المحافظة على حقوق الدول المنتظمة إليه، وخاصة المادة الثامنة التي نصت على وجوب إحترام كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة لنظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى. كما أنه مخالف لقرارات وزراء الخارجية العرب في ٢٠/نوفمبر/١٩٤٦ الذي اعتبر مسألة سوريا الكبرى مسألة منتهية^(١).

ومن خلال هذا الاستعراض للموقف العربي، إزاء مشروع سوريا الكبرى، نلاحظ أن المشروع جوبه بمعارضة شديدة من قبل جميع الزعامات السياسية الحاكمة في الدول العربية السالفة الذكر، وكان الدافع الأساسي وراء هذه المعارضة، كما انضج معنا، يكمن في المطامع الشخصية لهذه الزعامات، وتغليب مصلحتها الخاصة على المصلحة العامة.

(١) كلمة السوريين و العرب في مشروع سوريا الكبرى، ص ٦٤

الفصل السادس

الموقف الدولي من مشروع سوريا الكبرى

- ١- الموقف البريطاني
- ٢- الموقف الفرنسي
- ٣- الموقف الأمريكي والصهيوني

١- موقف بريطانيا من مشروع سوريا الكبرى

لقد ساد الإعتقاد في المشرق العربي أن مشروع سوريا الكبرى كان يحظى بمساندة بريطانيا وإن الملك عبدالله حليف قوي لها كما راحت الاشاعات تلوح بان تحقيق المشروع سيمكن بريطانيا من فرض سيادتها على جميع الاقطار السورية.

وسنعرض في هذا المجال الموقف البريطاني تجاه قضية سوريا الكبرى بصورة موضوعية لمعرفة علاقتها بهذا المشروع، ومدى توافقه مع مصالحها في المنطقة

لقد بدأ الموقف البريطاني تجاه مشروع سوريا الكبرى يبرز بشكل أساسي، بعد عام ١٩٤٠، فنتيجة للتصريحات التي اصدرتها إذاعة باري الإيطالية- والتي نصت على إن من أهداف دول المحور السعي لاستقلال الدول الواقعة تحت سيطرة فرنسا وبريطانيا وتحقيق الوحدة السورية. - رأى اهالي البلاد الشامية ان في هذه التصريحات ما يحقق حلمهم في العودة الى الوحدة التي عاشوا في ظلالها قرونا طويلة^(١).

وبعد صدور هذا الاعلان عن دول المحور، ارسل الامير عبدالله الى المندوب السامي البريطاني في فلسطين رسالة في ١٩٤٠/٧/٨، تضمنت ضرورة اصدار تصريح من الجانب البريطاني، يؤيد مبدأ الوحدة السورية رداً على دعاية المحور^(٢). وجاء رد المندوب السامي البريطاني على هذه المذكرة بتقديم النصيحة للامير بان يكون صبوراً، والا يتدخل في شؤون سوريا، وان يمتنع عن تشجيع، ودعم الزعماء السوريين الراغبين في الوحدة، وقد عبر عن ذلك بقوله: "أتوسل لسموكم غاية التوسل ان لا تسمحوا بوقوع اي عمل متسرع قد يعرقل خطط جلالته، وينقلب بالتالي الى الحاق الأذى بالامبراطورية البريطانية وأصدقائها ومعاذنها على السواء" ولم يكتف بذلك، بل حاول في هذه الرسالة، اقناع الامير بعدم صدق نوايا المحور تجاه العرب وإن الهدف من وراء هذه الدعايات هو إثارة سوء الظن والغيرة، بين العرب في جميع اقطار الشرق الأدنى لذلك طلب من الامير بالآخذ بمثل هذه الدعايات، ثم قال مشككا في دوافع السوريين الذين اتصلوا بالامير عبدالله لتحقيق الوحدة السورية - "إن في سوريا وغيرها كثيراً من الافراد، والاحزاب

(١) احمد الشقيري- الجامعة العربية، ص ٢٠.

(٢) انظر نص رسالة الملك عبد الله الفصل الاول ص ٢١-٢٠.

الذين يجدون لأنفسهم في هذا الموقف ... فرصاً وسوانح للقيام بعمل ما قد ينتهي بالنفع الشخصي لهم، ... لذلك يجب ان لا توضع ثقة كبرى، في تأكيدات هؤلاء الناس، ولا في تقديراتهم للموقف كما هو عليه، وكما قد يكون من الافضل ان تتخذ نظراً بعيداً، وان تنظر الى الحوادث حسب تطورها، مسترشدين- في أعمالنا في كل مرحلة - بإرشادات حكومة جلالتهم^(١).

يتضح من خلال هذا الرد، ان بريطانيا، كانت تنظر الى تأييد دول المحور لوحدة البلاد السورية بحدودها الطبيعية على انه عمل عداوي ضد بريطانيا، ويضر باهدافها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فان هذه الرسالة كانت تعمل خيبة الأمل بين طياتها للأمير عبدالله، وتنم في الوقت نفسه عن خشية الانجليز من ان يندفع الأمير عبدالله وانصاره في سوريا الى تحقيق الوحدة السورية (سوريا الكبرى)، رغم ان ذلك ، كان بعيد المنال في ذلك الوقت لأسباب كثيرة في مقدمتها معارضة بريطانيا نفسها على تلك الوحدة. حيث كانت ترى ان تحقيق الوحدة السورية يشكل عملاً عداوياً ضد مصالحها^(٢).

ورغم هذا الرد البريطاني، لم يتراجع الأمير عبدالله في الإلحاح، والضغط على بريطانيا لدعم تحقيق مشروع سوريا الكبرى، ففي ١٩/تموز/١٩٤٠ بعث سموه برسالة الى وزير المستعمرات البريطانية (لويد جورج) لفت نظره فيها الى وجوب مشاركة العرب من أبناء البلاد السورية، في تحرير بلادهم على أساس شعورهم بكيانهم وشخصيتهم. ووجهة نظر الأمير من وراء ذلك واضحة كل الوضوح، حيث كان يرغب في ان تضع بريطانيا يدها في يد العرب في ميادين القتال، بحيث يقدم العرب القوة البشرية، بينما تقدم بريطانيا السلاح، والخبرة الفنية. وبالتالي يتمكنوا عن طريق ذلك من إثبات أنهم موجودون، ويستطيعون الدفاع عن أنفسهم وحمل المسؤولية، وتقتنع بريطانيا بعد ذلك بمنح العرب الاستقلال^(٣).

(١) الكتاب الأردني الأبيض، و. ر. ٢، ص ١٢-٣١

(٢) جميل جبري: مجلة شؤون عربية، ع ٢٥، ص ١٢.

(٣) الكتاب الأردني الأبيض، و. ر. ٢ ص ٢٢.

د. ك. م.

ولكن الحكومة البريطانية لم تعر رسائل الأمير عبدالله إهتماماً، ولم تقبل بمشاركة العرب الى جانبها إلا بعد إنقلاب رشيد عالي الكيلاني في نيسان/١٩٤١^(١) حيث لعب الجيش العربي الاردني الدور الكبير في القضاء على الانقلاب، وإعادة الوحي على العرش الى بغداد، وما تبع ذلك من مشاركة فعلية في القضاء على قوات فيشي في سوريا، وكان نتيجة لهذا الدور الفعلي، الذي لعبه الاردن في الحرب العالمية الثانية، ان القى (أبدن) في ٢٩/أيار/١٩٤١ خطاباً في بلدية لندن أكد فيه على دعم بريطانيا وعطفها على آمال العرب^(٢) وقد نص هذا التصريح على مايلي: "ان لهذه البلاد (بريطانيا) صداقة تقليدية عريقة مع العرب، اكدتها الاعمال والاقوال. ولنا بين العرب عدد لا يحصى من الاصدقاء كما ان لهم اصدقاء عديدين بيننا، فمنذ أيام قلت في مجلس العموم ان حكومة صاحب الجلالة تعطف كثيراً على اماني سوريا بالاستقلال. وأود ان اكرر ذلك الان، ولكنني أريد ان اذهب الى ابعد من ذلك. فقد سار العالم العربي خطوات عظيمة، منذ نهاية الحرب الاخيرة، ويرجو كثير من المفكرين العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة اكثر مما هم عليها الان. وان العرب يتطلعون الى الحصول على تأييدنا في مساعيهم للوصول الى هذا الهدف، ويبدوا لي ان من الطبيعي بل من الحق توثيق الروابط الثقافية والاقتصادية، وحتى السياسية بين البلاد العربية، وستقدم حكومة صاحب الجلالة، دعمها المطلق لأي مشروع في هذا الصدد ينال موافقة الجميع^(٣).

لقد كان هدف بريطانيا من وراء إصدار هذا التصريح، هو تدعيم موقفها في المنطقة العربية ضد المصالح الألمانية، وليس تحقيق مصلحة العرب، ويتضح ذلك من خلال هذا الخطاب الذي يحمل بين طياته الحيلة والخداع البريطاني، فيما نص عليه من وعد بدعم المشاريع العربية الوحدوية التي تنال موافقة جميع الدول العربية، وهذا ما يفتح المجال واسماً امام المناورات السياسية، ويعطي بريطانيا حرية التصرف في هذا الموضوع^(٤).

(١) علي الحافظ: مجلة كلية الآداب، ج ١، ص ٥.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل حول ذلك الفصل الاول، ص ٣١.

(٣) الكتاب الاردني الابيض، د. ر. ٥، ص ٢٢، وانظر علي الحافظ العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١١٨ واحمد الشقيري، مرجع سابق، ص ٢٠-٣١ احمد طريبن، مرجع سابق، ص ٢٢٥-٢٣٨.

(٤) علي الحافظ، مرجع سابق، ص ١١٨. وانظر ايضاً جلال يحيى: مرجع سابق، ص ٥٤.

والواقع أن بريطانيا لم يكن هدفها من وراء هذا التصريح في ذلك الوقت إقامة أي شكل من أشكال التعاون السياسي بين الدول العربية، إنما كان هدفها تسهيل التعاون الاقتصادي، وإزالة الحواجز الاقتصادية بين سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن وهذا ما أكدته وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، في شهر ايلول عام ١٩٤١ حيث قال - أن ما يهم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط، هو تمهيد الطريق أمام تقارب الدول العربية، وإثلاثتها فيما يشبه الحلف أو تضامن يسهل على بريطانيا التعامل معها، ويخفف عنها كثير من الجهود التي يقتضيها الاتصال بكل دولة من الدول العربية على حدة، وتقوم وزارة الشرق الأوسط البريطانية عندئذ، بدورها في الاتصال مع هذه الكتلة العربية، وبذلك تتفرغ بريطانيا للحرب وهي مطمئنة الى ارتباط هذه الكتلة بها والى ولائها^(١) هذا عن الهدف الاول من وراء إصدار تصريح (إيدن) الاول اما الهدف الثاني: فهو سد الطريق على الدعاية المحورية التي كانت تخاطب أماني العرب في الوحدة والحرية، والاستقلال، في الوقت الذي كانت بريطانيا تدرك فيه جيداً أن جميع عناصر الوحدة العربية، والعمل العربي المشترك مهياة ومعينة شعبياً. كما انه لم يكن من السهل التحكم في التيار الشعبي المندفِع نحو الوحدة، فيما لو انتهت الحرب العالمية الثانية دون التوصل الى نوع من الاجماع العربي، على صورة من الصور. وقد كانت بريطانيا مدركة لذلك. فرائت ان تأخذ بيدها زمام المبادرة -وهي ادري من غيرها بما بين الحكومات العربية من خلاف- ومن هذا المنطلق أعلن (إيدن) تصريحه في ٢٩/أيار/١٩٤١ في نفس اليوم الذي اخفقت فيه ثورة رشيد عالي الكيلاني^(٢).

كما كانت بريطانيا تهدف من وراء هذا التصريح الى استخلاص سوريا ولبنان من السيطرة الفرنسية المنهارة يومذاك، وذلك عن طريق ضمانه بريطانيا لاستقلال البلدين أولاً، ثم إدماج البلدين بالحلف، أو التضامن أو الاتحاد العربي الذي أعلن عنه (إيدن) في تصريحه. وتصبح بذلك المجموعة العربية في الشرق العربي مرتبطة بالسياسة البريطانية^(٣).

(١) مدوح الروسان مرجع سابق، ص ٨٤، انظر ايضاً احمد الشقيري، الجامعة العربية، ص ٢٢.

(٢) مدوح الروسان نفس المرجع، ص ٨٤، انظر ايضاً سيد نوفل مرجع سابق، ج ١، ص ٤٧.

(٣) احمد طربين: مرجع سابق، ص ٢٢٨

ومما يؤكد ذلك المفاوضات التي دارت بين (الجنرال كاترو)، قائد قوات فرنسا الحرة في الشرق الأوسط، (وانتوني أيدن) في بداية ت ١٩٤١/١ حول مستقبل سوريا ولبنان وقد توصل الطرفان في هذه المفاوضات الى وضع بيان مشترك حول إستقلال سوريا ولبنان، وقد اقترح (المستر إيدن) في هذه المباحثات، ان يتضمن البيان الفرنسي -الخاص باعلان إستقلال كل من سوريا ولبنان -ضمانة بريطانية للوعد الفرنسي- وكان هدف بريطانيا من وراء ذلك كما بين (الجنرال ديغول) رئيس لجنة فرنسا الحرة في رسالة الى (كاترو) قال فيها: "يلاحظ بوضوح ان شركاءنا يريدون ان يعطوا انطباعاً بأنه إذا نال اللبنانيون والسوريون إستقلالهم، فذلك بفضل بريطانيا ويرغبون في تنصيب أنفسهم حكماً بيننا وبين هاتين الدولتين. فما كان من (كاترو) إلا ان اصدر على انفراد بياناً في ٨/حزيران/١٩٤١ أكد فيه على إلغاء الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، وإعلان استقلالهما. وكان نتيجة لذلك ان قام السفير البريطاني في القاهرة (السير مايلز لامبسون) في نفس اليوم باصدار تصريح اكد فيه على ما جاء في بيان (كاترو). حيث قال - "لقد فوضت من قبل حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة، بان اعلن تأييدها لضعمانات الاستقلال الممنوحة من قبل (الجنرال كاترو)، ونياية عن (الجنرال ديغول) لكل من سوريا ولبنان، ومشاركتها في هذه الضمانات. كما فوضت ايضاً بأن أضمن لكم ان ما أيدتم الحلفاء وأنضويتم تحت لوائهم ان تمنحكم حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة جميع الامتيازات التي تتمتع بها الدول الحرة الحليفة. وسوف يرفع عنكم الحصار الاقتصادي وتدخلون فوراً في كتلة الاسترليني^(١).

لقد إتسم الموقف العربي ازاء هذه التصريحات البريطانية بالتباين. ففي الوقت الذي نظرت فيه الحكومة السعودية الى تصريح ايدن الاول نظرة الشك والحذر، قابلته العراق وسوريا ولبنان بالفتور. في حين رحبت به الاردن^(٢)، فقد رأى الامير عبدالله بتصريح (ايدن) وبيان (كاترو) ان الفرصة اصبحت مواتية لتحقيق الوحدة السورية، لذلك ساهم بقواته بحماس في تحرير سوريا من قوات (فيشي)

(١) مجلة كلية الآداب الجامعة الاردنية، المجلد الثالث، ع ١٠، ١٩٧٢. علي الحافظه مقال بعنوان نظره جديدة في موقف بريطانيا من مشروع سوريا الكبرى، ص ٥١. وسارمز له علي الحافظه مجلة كلية الآداب ع ١

(٢) مدوح الروسان مرجع سابق، ص ٨١.

الموالية للمحور. وبعد ان تم تحرير دمشق من قوات (فيشي)، ارسل سموه الى (المستقر تشرشل) رئيس وزراء بريطانيا في ٢٢/حزيران/١٩٤١ برفقية مذكراً اياه بالوعود التي سبق ان قطعتها بريطانيا للعرب قبل قيامهم بالثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، وبالوعود التي سبق ان قطعها (تشرشل) على نفسه على اثر اجتماعه بالامير عبدالله عام ١٩٢٠ اضافة الى تصريحات (ايدن والجنرال كاترو ومايلز لامبسون)^(١).

كما قام مجلس الوزراء الاردني في ١٤/تموز/١٩٤١، باصدار تصريح أعلن فيه عن إغتيابه بتصريحات (ايدن والجنرال كاترو) حول القضية السورية، وطلبوا من الامير الاتصال بالحكومة السورية واللبنانية والزعامات الفلسطينية لتحقيق الوحدة السورية^(٢)، كما رفع نسخة من القرار الى المعتمد البريطاني في عمان وجاء رد الحكومة البريطانية في ١٤/تموز/١٩٤١. على النحو التالي: "إن المثل الأعلى للوحدة العربية والاستقلال هو مستحوذ على عطف حكومة جلالتك التام، على ان القضية يرجع امرها الى تبصر العرب أنفسهم، عندما يكون الميدان اكثر جلاء مما هو في الوقت الحاضر، اما فيما يتعلق بالقرار الموجود قيد النظر، فإن حكومة جلالتك تلزم رأياها التاكيدي في ان كل تقرب من الحكومة السورية، او من أية حكومة اخرى من الحكومات التي تضعها حكومة شرق الاردن نصب عينها، ينبغي إرجاؤه ريثما تغدو الحالة اكثر استقراراً"^(٣).

وقد أكدت الحكومة البريطانية على هذا الموقف الراقض للمشروع في المباحثات التي دارت مع (اليفر لتلتون) الوزير البريطاني لشؤون الشرق الاوسط الذي زار عمان بناء على دعوة الامير عبدالله له في ١٢/أيلول/١٩٤١ وكان رده على مطالب الامير لتحقيق المشروع بما يلي: "تري حكومة جلالة الملك انه من المستحسن التريث في هذا الامر الى ان يصبح الموقف اكثر إستقراراً"^(٤).

(١) الكتاب الاردني الابيض: و. ٨، ص ٢٩-٣٠.

(٢) نفس المصدر: و. ١٠، ص ٣٣-٣٥.

(٣) نفس المصدر: و. ١١، ص ٣٦.

(٤) نفس المصدر: و. ١٨، ص ٤٨-٥٢.

ورغم هذا الغموض الذي اتصف به الموقف البريطاني تجاه مشروع سوريا الكبرى الذي دعا اليه الملك عبدالله. والهلل الخصيب الذي قدمه نوري السعيد الى وزير الدولة البريطانية بالقاهرة في بداية عام ١٩٤٢ الا انه يمكن القول انها لم تكن تؤيد هذين المشروعين. بل كانت تعارضهما بشدة، ولكن بطريقة غير مباشرة، وأخذ ذلك يظهر بشكل واضح بعد عام ١٩٤٢.

فبعد ان اخذت الحرب العالمية الثانية تميل الى جانب الحلفاء أثبتت قضية الوحدة العربية في مجلس العموم البريطاني في ٢٤/٢/١٩٤٢، حيث وجه أحد أعضاء المجلس سؤالاً الى المستر (انتوني ايدن) عما إذا كانت الحكومة قد اتخذت خطوات لتحقيق تعاون اقتصادي وسياسي اكبر بين الدول العربية في الشرق الاوسط، تمهيداً لإنشاء إتحاد عربي في النهاية. فأجاب المستر ايدن: "إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب، لتعزيز الوحدة الاقتصادية، والثقافية او السياسية بينهم، ولكن من الجلي ان الخطوة الاولى لتحقيق اي مشروع يجب ان تأتي من جانب العرب. والذي أعرف انه لم يوضع حتى الان مثل هذا المشروع الذي ينال استحساناً عاماً^(١)."

ويتضح من ذلك ان الحكومة البريطانية كانت ترى ان مشروع سوريا الكبرى والهلل الخصيب لم يخالا استحسان العرب، ومن هنا رأت ان من مصلحتها عدم تأييد هذين المشروعين^(٢).

إن ما دفع بريطانيا الى اصدار مثل هذا التصريح، يرجع الى ان موقفها العسكري وخاصة في الشمال الافريقي لم يكن يسمح لها بالتفرغ لمعالجة السياسة الداخلية في العالم العربي. لذلك لم يكد يزل خطر المحور عنها في الشمال الافريقي، حتى رأوا الاستجابة ولو مظهرياً لبعض آمال الشعب العربي، وخاصة بعد أن خيبوا آمالهم كثيراً ولمسوا مواقف العدائية أثناء أزمتهم في الشمال الافريقي^(٣).

(١) علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١١٢ سيد نوفل: مرجع سابق، ص ٥٨، سامي الحكيم: مرجع سابق، ص ١٧-١٨ عبد الرزاق العميني: مرجع سابق، ج ٦، ص ١٢٩، احمد الشقيري: مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) جميل جبوري: مجلة شؤون عربية، ع ٢٥، ص ٤٩.

(٣) سيد نوفل: مرجع سابق، ج ٢، ص ٥٨.

إضافة الى ذلك فقد كانت بريطانيا تدرك -في هذه الفترة- نمو الحركات الوطنية في البلاد العربية، ومطالبها المستمرة بالوحدة والاستقلال، ومحاولتها التعامل مع الألمان للحصول على مساعدتهم وتأييدهم في التخلص من السيطرة الاستعمارية، وتحقيق وحدة بلادهم القومية، وقد حدث ذلك بالفعل عندما اتصلت الكتلة الوطنية في العراق بالألمان، وتوج هذا العمل بثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١. كما نشطت الحركة الوطنية في هذه الفترة في كل من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن^(١).

ومن الأسباب التي دفعت بريطانيا أيضاً الى اصدار هذا التصريح انها كانت تدرك ان الوحدة التي دعت اليها في تصريح أيدن الأول عام ١٩٤١، قد أحدثت انقساماً عميقاً بين الحكومات العربية كما رأت ان مصلحتها لا تتحقق بمشروع سوريا الكبرى، خاصة بعد ان رأوا ردة الفعل الشديدة تجاه المشروع لدى جميع الزعامات العربية. وأدركوا ان السير مع الأردن والعراق سيلحق اشد الضرر بالسياسة البريطانية في المنطقة. وانطلاقاً من هذا الاستنتاج رأت الحكومة البريطانية انه أصبح لا بد من التذكير من جديد بموضوع الوحدة العربية في إطار جماعي، وليس في إطار إقليمي يتجسد في سوريا الكبرى، او الهلال الخصيب، وجاء التحرك البريطاني في هذه المرة بالوقت المناسب، حيث كانت الحرب العالمية الثانية تميل الى جانب الحلفاء^(٢).

لقد كانت الاوساط البريطانية جادة فعلاً في ايجاد نوع من التضامن العربي العام إلا انها لم تكن مخلصه في ذلك إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها في جمع كلمة الدول العربية في أي هيئة او منظمة او جامعة^(٣).

لذلك فكر المسؤولون البريطانيون في طريقة تجنب المنطقة العربية الانفجار القومي المعادي لها. لذلك بدأت بالترويج لقيام تنظيم إقليمي، يجمع شمل الدول العربية في منظمة اقليمية واحدة ومن هنا ظهرت فكرة الجامعة العربية، لتكون مكاناً للمناقشات والمجادلات ليس إلا.

(١) جميل جبوري: مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) احمد الشقيري: مرجع سابق، ص ٢٩-٤٠.

(٣) بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص ٤٤١.

فالهدف منها استنفاد مجهودات الدول العربية في مجادلات عقيمة من ناحية، وشغل العناصر الوطنية العربية بهذه المنظمة الاقليمية، وحرفها عن هدفها الحقيقي في الوحدة العربية الشاملة من ناحية ثانية^(١).

وهذا يعني انها لم تكن تؤيد الوحدة بالشكل الذي دعا اليها الامير عبدالله في مشروع سوريا الكبرى، انما كانت ترغب بايجاد نوع من التعاون على شكل تنظيم اقليمي لجميع الحكومات العربية، تتمكن بريطانيا من خلاله فرض سيطرتها على جميع تلك الدول^(٢).

وهكذا يمكن القول ان تصريح (ايدن) الثاني جاء لينهي فكرة مشروع سوريا الكبرى، والهلال الخصيب، ويقضي على امكانية تحقيقهما، وذلك باعطاء اشارة البدء لقيام الجامعة العربية، وإحلال الدول الاقليمية محل المشاريع الوحدوية^(٣). كما يتضح من خلال ذلك ان بريطانيا كانت قد رسمت الطريق لحكام العرب، وما عليهم إلا ان يتفقوا فيما بينهم على خطة لينالوا التأييد البريطاني لخطواتهم المقبلة، وهكذا كان التحرك البريطاني ضمن خطة وهدف، قد وقتا بصورة وثيقة مع التحرك العربي الوحدوي، الذي جاء على صورة مشاريع وحدوية قدمت لبريطانيا، ابرزها مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب وقد اكد ذلك (لنشوفسكي) حيث قال: "كان عمل بريطانيا منذ عام ١٩٤١ فصاعداً عملاً يدل على خطة وهدف. وقد وقت على أحسن وجه مع العمل الذي كان يقوم به العرب أنفسهم".

وكان يخدم المصالح البريطانية، خدمة صالحة في هذا العمل، فريق قوي من المتخصصين بالشؤون العربية مثل، السير (كينهان كورنوليس) السفير البريطاني في بغداد، (والسير ولتون سمارت) السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية بالقاهرة، و(المستر كلايتون)، و(اللورد موبين) وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط، و(الجنرال ادوارد سبيرز) رئيس البعثة البريطانية في بلاد الشرق^(٤).

(١) جميل جبوري: مرجع سابق، ج ٢٥، ص ٢٢.

(٢) جميل جبوري: نفس المرجع، ج ٢٥، ص ٣٠.

(٣) سيد نوفل: مرجع سابق، ج ٢، ص ٥٨.

(٤) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق، ص ٢٥.

ويذكر (باتوك سيل) بأن بريطانيا لم تكن في إعلانها عن تعاطفها مع الوحدة العربية كما جاء في خطاب (إيدن) -جادة بل كانت تسبح مع التيار، محاولة في ذلك استرضاء الرأي العام العربي في تلك الفترة الحرجة من العرب، فهي لم تخلق حركة الوحدة العربية، ولكنها حاولت باعتبارها أكبر قوة في المنطقة توجيهها نحو دروب لا تتعارض ومصالحها^(١).

فالعرب يشتمى اقطارهم كانوا يرغبون بالوحدة والاستقلال، وهذه الرغبة موجودة قبل أي تشجيع أو حافز أجنبي، وكل ما فعلته بريطانيا أنها مهدت للدول العربية سبيل التعاون فيما بينهم تمثيلاً مع المصلحة السياسية والاستراتيجية لها، وتظاهرت بأنها ترغب في تأييد العرب الذين تستهويهم فكرة الوحدة العربية^(٢).

والحقيقة أن هدف بريطانيا من وراء ذلك، هو تقويض فكرة الوحدة العربية الحقيقية وذلك عن طريق إقامة تنظيم إقليمي، يكون عقبة في طريق إقامة وحدة عربية حقيقية، لذلك ترى بريطانيا لا تعطف على مشروع سوريا الكبرى، كما أنها لا تؤيد مشروع الهلال الخصيب، إنما سعت في هذه الفترة إلى إدخال عناصر جديدة في إطار الحركة العربية، ونعني بهذه العناصر حكومتي مصر والسعودية، وكانت بريطانيا ترمي من وراء ذلك إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:-

- ١- إذكاء الروح الانفصالية التي تتمثل في استمرار الدولة الإقليمية المستقلة ذات السيادة
- ٢- مقاومة فكرة الوحدة العربية الحقيقية، والإبقاء على سيطرتها ونفوذها في المنطقة العربية^(٣).

وهكذا نلاحظ أن الحكومة البريطانية قامت بتغيير سياستها التقليدية التي ترمي إلى إيجاد التفرقة بين الدول العربية إلى تكتيل هذه الدول في هيئة تجمعها، وذلك تحت ضغط الظروف الدولية من منطلق حماية المصالح البريطانية، وليس من قبيل الحرص على دفع فكرة القومية العربية إلى الأمام، وهذا ما أكدته برقية اللورد

(١) باتوك سيل: مرجع سابق، ص ٤١.

(٢) محمد عزت دروزة: حول الحركة العربية الحديث، ص ١٠-١١.

(٣) أحمد طوبين: مرجع سابق، ص ٢٦٩.

(كيلران) الى المستر (إيدن) في ٢٣/أذار/١٩٤٣ حيث قال: "أما الآن، وقد تمكن العرب من أنفسهم وبعبارة منهم أن يؤسسوا جامعة عربية، فمن الواضح ان سياسة الحكومة البريطانية يجب ان تكون إدامة موقفها المتسم بالعطف ومحاولة توجيه فعاليات الجامعة بطريقة تحول دون سيرها ضد المصالح البريطانية". ثم قال: "ويجب مواصلة الدعم والتضامن الحقيقي بين الدول العربية، وتشجيعها على طلب المساعدة والتوجيه من بريطانيا"^(١).

ويمكن القول بصفه اساسيه ان هذا التغير في السياسة البريطانية، إنما جاء كرد فعل لمنع دول المحور اثناء الحرب العالمية الثانية من كسب تأييد العرب. فلو حدث ذلك لكان له تأثير على ميزان القوى بين الجانبين المتحاربين.

ومن هنا نستطيع ان ندرك كيف أثرت السياسة البريطانية في بلورة فكرة الجامعة العربية، وليس هذا فحسب بل ندرك أيضاً العوامل الخفية التي دفعت بريطانيا كي تعطف على هذه الفكرة، فالسياسة البريطانية لم تسع في يوم من الايام الى تحقيق اماني الامة العربية بالوحدة والاستقلال. إنما كانت تسعى الى التعامل مع الدول العربية بشكل فردي. عن طريق منظمة اقليمية^(٢).

وبعد هذا العرض يمكن إجمال الأهداف التي سعت بريطانيا الى تحقيقها من وراء قيام الجامعة العربية بما يلي:-

- ١- خدمة وضمان مصالحها المختلفة في المنطقة العربية.
- ٢- التنصل من القضية الفلسطينية، وتحميل الدول العربية مجتمعة مسؤولية حل هذه القضية لتريح بذلك نفسها من مسؤولية هذه المشكلة المعقدة، وتورط الدول العربية مجتمعة في تبني الحل، والعمل على تنفيذ الامر الذي يحول دون المزايدات التي يمكن ان تقوم بها احدى الدول العربية، منفردة بشكل قد يؤدي الى دخول بريطانيا في تسوية لا تخدم مصلحتها

(١) F.O 37/45237, No. 80. Lord Killaran to Mr Eden. F.O. dated 23-Mar 1943

وثيقة منشورة في مجلة الباحث العربي، ع ٢٦، تموز ١٩٨٨

(٢) محمد عزت موزة: مصدر سابق، ص ١٠-١١.

- ٣- أن تكون الجامعة العربية بمثابة الوعاء الذي تفرغ فيه شحنات الوطنية التي بدأت الظواهر تشير الى وصولها الى درجة خطيرة وبهذا ستتجنب بريطانيا امكانية قيام ثورات عربية تهدد مصالحها، تماماً كما حدث في أعقاب الحرب العالمية الاولى، فهي والحالة هذه بمثابة صمام أمان لضغط الآمال، والاماني الوطنية العربية التي عملت بريطانيا على إحباطها سنوات طويلة.
- ٤- أن تكون الجامعة -بالصورة التي ظهرت فيها- أداة لأحباط أي عمل عربي موحد، يخدم المصالح العربية من ناحية، ويهدد المصالح البريطانية من ناحية ثانية^(١).

وهكذا فإن تأسيس الجامعة العربية لم يخدم طموحات الجماهير العربية وتطلعاتها نحو الوحدة العربية، ولكنها كانت خدمة لبريطانيا ومصالحها في المنطقة العربية، وأفراغ المفهوم الوحدوي من محتواه الحقيقي. في إتحاد شكلي يكون أداة لأحباط أي عمل عربي وحدوي حقيقي يخدم المصالح العربية، وينهي الاطماع الاستعمارية في المنطقة^(٢).

لقد أخذ الموقف البريطاني المعادي للمشروع يبرز بشكل واضح بعد عام ١٩٤٢، فبعد أن أعلن (إيدن) تصريحه الثاني إعتقد الامير عبدالله أن المجال أصبح مهيئاً أكثر من ذي قبل لتحقيق الوحدة السورية ، لذلك قام سموه بنشاط كبير في هذه الفترة لتحقيق أماله حيث دعا الى مؤتمر وطني في عمان عقد بين ٥ و ٦ آذار. وقد إنتهى المؤتمر الى الاتفاق على مشروعين لوحدة سوريا الكبرى وإتحادها. وقدم الامير عبدالله هذان المشروعان في ٢١/آذار/١٩٤٢ الى (المستر كيزي) مع مذكرة طلب فيها ان تمارس الحكومة البريطانية الضغوط على فرنسا، للموافقة على الوحدة المنشودة، كما قام الامير في ٤/١٠/١٩٤٢ برفع مذكرة أخرى للحكومة البريطانية، أكد فيها على ضرورة إهتمام بريطانيا بمطالب الاردن، سواء بما كان يخصها مباشرة او ما يخص البلاد السورية، هذه المطالب التي اوضحتها في مناسبات متعددة سواء كان ذلك في مذكرة الحكومة الاردنية في ١/٧/١٩٤٢ والمبلغة للحكومة البريطانية، او بالمذكرة

(١) مدوح الروسان مرجع سابق، ص ١٠١، علي محافظة موقف فرنسا والمانيا وبريطانيا من الوحدة العربية، ص ١٧٨

(٢) سيد نوفل مرجع سابق، ص ٧٣.

التي أرسلها رئيس الوزراء الأردني في ١٩٤٣/١/٦، أو بالقرار الذي صدر في ١٩٤٣/٣/٣١ وبلغ للحكومة البريطانية في حينه

إلا أن هذه المذكرات لم تكن أسعد حظاً من مساعي الأمير عبدالله السابقة، لأن بريطانيا كانت قد قررت، وأعطت الإشارة -في تصريح (إيدن) الثاني- بإنشاء جامعة الدول العربية كمفصلة إقليمية لتعطيل فكرة الوحدة العربية الحقيقية، وتكريس روح الإقليمية لتغذي فيها روح الدولة الإقليمية المعتزة باستقلالها، وسيادتها ضمن حدودها التي رسمها الحلفاء بعد الحرب الأولى^(١).

ومما يؤكد سياسة بريطانيا المعادية للمشروع، ما قامت به من منع توزيع البلاغ الذي أصدره الأمير عبدالله في ٨/نيسان/١٩٤٣ في كل من فلسطين ومصر، وكان الأمير عبدالله قد دعا في هذا البلاغ أهل الحل والعقد إلى عقد مؤتمر سوري خاص في عمان، لبحث مشروع سوريا الكبرى، كما صودر هذا البلاغ ومنع نشره من قبل السلطات الفرنسية في كل من سوريا ولبنان .

وقد كان هذا المنع دليلاً كافياً على أن بريطانيا وفرنسا لا تؤيدان المشروع^(٢)، كما أن التصريحات والوعود الغامضة التي صدرت عن كبار المسؤولين البريطانيين خلال الحرب العالمية الثانية حول الوحدة العربية، كانت تهدف إلى تثبيت زعامة بريطانيا، وتأكيد قيادتها للعالم العربي، وقد اتخذت موقفاً سلبياً من جهود الأمير عبدالله الرامية إلى كسب تأييد الزعماء السوريين واللبنانيين من جهة، وموافقة رجال السياسة في مصر والعراق والسعودية من جهة أخرى على معارضة مشروع سوريا الكبرى، وكان دافع بريطانيا من وراء ذلك -إضافة إلى الأسباب التي ذكرنا سابقاً- هو تجنب أي صدام مع حلفائها الفرنسيين أو اصدقائهم الصهاينة. أثناء الحرب الثانية، بالإضافة إلى عدم إثارة كل من مصر والسعودية والمحافظة على صداقتها مع بريطانيا^(٣).

(١) انظر لمزيد من التفاصيل عن مساعي الأمير عبد الله مع الحكومة البريطانية، الفصل الأول من ٢٩-٣٠.

(٢) بيان نويهض الحوت: مرجع سابق، ص ٤٢٧-٤٢٨.

(٣) علي المحافظة العلاقات الأردنية البريطانية، ص ١٢٦.

وهكذا يمكن القول بكل تأكيد ان ما ذهب اليه بعض الباحثين من ان مشروع سوريا الكبرى كان مشروعاً بريطانياً قول غير صحيح. لان المشروع كان سابقاً لتصريح (ايدن) وان صح ما قيل ان بريطانيا اظهرت تشجيعها لهذه المساعي في البداية، فقد كان الهدف من وراء ذلك، هو ابراز المعارضة العربية للمشروع، وبالتالي الضغط على الدول العربية للقبول بخطتها الجديدة، التي راحت تدعو اليها وهي الجامعة العربية، وكما ذكرنا سابقاً ان مشروع سوريا الكبرى والهلل الخصيب كانا يحظيان بمعارضة شديدة من قبل مصر والسعودية، وكانت بريطانيا تدرك هذه المعارضة، لذلك جاء تصريح ايدن يخاطب الدول العربية قائلاً امامكم ثلاثة مشاريع، الهلال الخصيب، وسوريا الكبرى، والجامعة العربية اختاروا أيها شتمتم.

وقد عملت بريطانيا جاهدة على حمل زعماء سوريا على التسليم بزعامة مصر للمنطقة^(١)، لقد ظهر مشروع سوريا الكبرى على انه يمثل إغراء كبير لبريطانيا التي ستري به اجتاع خمس دول عربية بمعونتها لإنشاء اتحاد إقليمي، أو جامعة عربية في مفترق الطرق العالمية. وبدأ المشروع أنه هام في أوقات الحرب العالمية الثانية، من النواحي الاستراتيجية مثل الأهمية الاقتصادية الواضحة، كما انه فرصة فريدة للتخلص من مشكلة الوطن القومي اليهودي، كما كان يعني امتداد النفوذ البريطاني في كل من سوريا ولبنان استكمالاً لجهودات بريطانيا ضد سلطات حكومة فيشي في هذين الاقليمين، ولكن يجب ان نذكر من ناحية ثانية ان المشروع لا يضمن لبريطانيا السيطرة على كل الأقطار العربية خاصة وأنه ترك مصر والسعودية خارج نطاقه كما كانت بريطاني تري أن تحقيق المشروع سيؤدي الى ارتقاء الموارد في احضان فرنسا، بالإضافة الى اثاره كل من الحكومة المصرية والسعودية، والعناصر الموالية للجمهورية في سوريا ولبنان^(٢)

وهكذا استطاعت بريطانيا بقيام الجامعة العربية تحقيق أهدافها التي رسمتها للعرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هذه السياسة التي كانت تتمثل في التعامل مع الدول العربية بشكل فردي، وتوجيه ضربة قاضية لمشروع سوريا الكبرى بطريقة غير مباشرة.

(١) الروسا: مرجع سابق، ص ١٠٢

(٢) جلال يحيى - مرجع سابق، ص ٧٢

وعندما تجددت دعوة الملك عبدالله لتحقيق المشروع، بعد أن حصلت الأردن على الاستقلال عام ١٩٤٦ وما شهدته هذه الفترة من حملات إعلامية وسياسية قامت بها الدوائر العربية المعادية للمشروع^(١) استدعى هذا الوضع الجديد من أن لحكومة البريطانية تحدد موقفها إزاء ذلك، لذلك تظاهرت بالحياد التام إزاء هذه القضية.

لقد ساد الاعتقاد لدى الدول العربية في هذه الفترة أن المشروع يحظى بمساندة بريطانيا، ولكن الحقيقة كانت غير ذلك. فقد كان (أرنست بيفن) - وزير الخارجية البريطانية الذي كانت مشروعات الدفاع البريطانية في الشرق الأوسط تشغل ذهنه - متحرراً لأقامة تحالفات مع دول الجامعة العربية. وبخاصة مصر، والعراق، وشرق الأردن والسعودية، بهدف ربط المنطقة بدفاع مشترك ضد الاتحاد السوفيتي ويرى أن على العرب أن ينهوا خلافاتهم دون تدخل من جانب بريطانيا التي أثرت اصطناع سياسة الحياد، إزاء الخلافات العربية، حرصاً منها على استكمال مشروعات أحلافها، وقد أعتقد (بيفن) أن قيام مملكة سوريا الكبرى، لن يؤدي إلى استقرار المنطقة العربية، وأن ما يثير الارتباك أن يصود الاعتقاد بأن المشروع يحظى بالمساندة المستترة من جانب بريطانيا التي ذهبت إلى أن المشروع لا يعنيتها في شيء، بقدر ما يشكل مسألة عربية صرفة^(٢)، ولهذا نجد (بيفن) يصدر تعليمات، إلى كل ممثلين بريطانيا في الشرق الأوسط بأن يلتزموا الحياد التام، إزاء الجدل الذي أثاره المشروع^(٣).

ومما يؤكد هذا الموقف البريطاني الراض لمشروع سوريا الكبرى، المذكرة التي قدمها المندوب السامي البريطاني في القاهرة بتاريخ ٢٤/أكتوبر/١٩٤٦ إلى وزارة الخارجية البريطانية حيث قال "أن قلق ابن سعود يزداد من التقارير التي تصل إليه عن المشروع، بالإضافة إلى قلقه من أن بريطانيا تدعم مشروع سوريا الكبرى، كما أن تقارير مماثلة ضد الدوائر الانجليزية وصلت إليه من الرئيس السوري شكري القوتلي، ومن مصادر عربية أخرى. ثم قال: "أنا لا أعتقد أن هناك أساساً لهذه

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول ذلك، صفحات مائة من هذا الفصل.

(٢) F.O. 371/52355, No 70. F.O. to shane. 25/9/1946

(٣) F.O. 371/52355. From clayton to F.O. dated 20/11/1946- F.O 141/1084, No. 754 From F O to Baxlor. Cairo. dated 24/10/1946.

الإدعاءات وفي الوقت نفسه أعتقد أنه من المهم جداً بأن الدوائر الرسمية الانجليزية في الشرق الأوسط يجب ان تولي عناية خاصة، لتجنب أي تهديدات تعطي الانطباع بأن حكومة جلالتها، تدعم وتشجع طموحات الملك عبدالله لعرش سوريا الكبرى، كما أنه من الواجب ان يكون موقف الحكومة البريطانية تجاه الشكل المستقبلي للحكومة في سوريا، وعلاقتها المستقبلية مع العراق وشرق الاردن في تحيز تام^(١) وأضاف بأن السياسيين البريطانيين يجب ان يكونوا حذرين عندما تطرح مثل هذه القضايا معهم، من قبل الاطراف المهتمة، وان الخط السليم لهم هو عدم التدخل بشكل رئيسي في شؤون سوريا، والدول العربية المجاورة، وأختتم مذكرته بقوله: "وسوف أكون سعيد إذا أعطيت التعليمات لكل الدوائر الرسمية الانجليزية تحت سلطتكم بالحياة التام^(٢)".

وقد أكد هذا الامر ايضاً، السفير البريطاني في بغداد في تقرير له، مرسل الى وزارة الخارجية البريطاني في ١٩٤٦/٩/٣ جاء فيه - "ان نجاح المشروع دون وجود قادة مسؤولين بين دعائه سيؤدي الى انتشار الفوضى في سوريا، والى توجيه الاتهامات الى بريطانيا وذلك فيما لو ساندته من جانب الولايات المتحدة والروس والفرنسيين. بانها تثير المتاعب وتجرى وراء مشروعات امبريالية ترتبط باتساع مسؤولياتها في الشرق الأوسط^(٣)".

وهذا ما أكدّه أيضاً السفير البريطاني في جدة في تقرير له مرسل الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٤٦/٢/١٢ جاء فيه - "إن ما يسود المشرق العربي من إعتقاد بأن مشروع سوريا الكبرى، يحظى بتأييد من قبل بريطانيا، اعتقاد غير واقعي، وقد اقترح (سميث) على الحكومة البريطانية في هذا التقرير، ان تعدل من لهجتها، وتجعل مباركتها للاتحاد المقترح (سوريا الكبرى) مشروطاً بمباركة الدول العربية الاخرى (اي مجلس الجامعة العربية)، وان تحت الهاشمين على أن لا يواجهوا الجامعة العربية بأمر واقع، واقترح (سميث) ان يكون تشجيع الاتحاد المقترح، مشروطاً بشمول الدول العربية^(٤)، وقد نبه جرافيتي سميث-في تقرير آخر له بعث به الى

(١) انظر ملحق رقم (١٦) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية

(٢) F.O. 371/52355 No. 151.

(٣) F.O. 371/52426. No 129. Graffety smith to. F.O. dated 31/3 1946.

انظر ايضاً جريدة الهدى، ع ٢٠٢، ٢٠، ١٩٤٦، فلسطين، ع ٢٧-٢٨٣/٢١ آذار ١٩٤٧.

وزارة الخارجية البريطانية في ١٩٤٦/٩/٧- الى ان خروج المشروع الى حيز التنفيذ، من شأنه ان يقوي مركز الملك عبدالله امام الملك ابن سعود، ويسميء الى الرئيس شكري القوتلي الذي ارتبطت أسرته فترة طويلة بال سعود بصلات تقوم على الثقة والصداقة. وقد بين (سميث) ان العالم العربي يرى ان الملك عبدالله العوبة في يد السياسة البريطانية. وأضاف سميث ان مجرد ذكر اسم الملك عبدالله في مصر او السعودية، كان مدعاة للاحتقار، وكان (سميث) يخشى ان يعتبر استيلاء الملك عبدالله على السلطة في سوريا مرتبطاً بالسياسة البريطانية، خاصة وان كان يرى ان تحقيق هذا الامر، سوف لا يحظى بالترحيب من قبل الحكومات العربية، كما كان يرى ان أي إشاعة تتصل بمساعدة بريطانيا ودعمها لمساعي الملك عبدالله الوحدوية، كفيلة بان توفر للفرنسيين كل الدلائل، التي كانوا يتلمسونها لتأكيد شكواهم المتكررة، القائلة بان بريطانيا قد اخرجتهم من سوريا، ولبنان، لكي تحل محلهم وأن الامر لم يكن بحاجة في الواقع الى دلائل واضحة على نشاط بريطانيا لاثارة ردة الفعل العدائية من جانب فرنسا. إذ أن اعتماد عبدالله على حسن نية بريطانيا كان كفيلاً باقناع أي عربي او فرنسي بمسؤولية بريطانيا عن أعماله^(١).

وكان نتيجة لذلك، ان قامت الحكومة البريطانية بتحويل مفوضياتها في العواصم العربية باصدار تصريح في ١٩٤٦/١٠/١٧، رداً على ما أثارته بعض الصحف العربية من أن مشروع سوريا الكبرى، يحظى بدعم بريطانيا. وقد نص التصريح على ما يلي:-

"ان ما ورد في الصحف من اقوال مفادها ان الاوساط البريطانية السياسية تنظر بعين العطف الى مشروع سوريا الكبرى، لا أساس له من الصحة وان وجهة النظر الرسمية البريطانية هي ان المشروع قضية خاصة بالاقطار السورية وحدها دون سواها"^(٢).

كما قامت وزارة الخارجية البريطانية في ١٩٤٧/٣/شباط، بإرسال التعليلات الى مفوضياتها في العواصم العربية، أكدت فيها على أن مشروع سوريا الكبرى، لن يجد أي دعم من الحكومة البريطانية، ونفت نفياً تاماً ما أذاعته بعض الصحف من أن

F.O. 141/1024. No 117 Graffey smith to F.O 7/9/1946.

(١)

F.O. 371/52355, No 816 From F.O. to Beirut. 12/Dec/1964.

(٢)

انظر ايضاً وثائق سوريا الكبرى، ص ٩٤ انظر ملحق رقم (١٩) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

بريطانيا تشجع الملك عبدالله على إقتحام سوريا بالقوة، وإحتلال أراضيها، وإعلان قيام دولة سوريا الكبرى، كما أكدت أيضاً في تعليماتها أن مسألة سوريا الكبرى، هي مسألة خاصة بالسوريين ولا شأن لها بها، وأنها لا ترغب بالاشتراك في أي حركة ترمي إلى هذا الاتجاه^(١).

وأمام حملات التنديد، والاتهامات التي اثارها الدول العربية المعادية للمشروع، صد الملك عبدالله ومساعيه الوجدوية، وخاصة بعد اعلان البيان الملكي الاردني في ٤/أب/ ١٩٤٧ أعلن وزير الدولة البريطاني (ماكنيل) في مجلس العموم البريطاني رداً على سؤال وجه اليه عن موقف الحكومة البريطانية من ذلك: «إن حكومة جلالتة تعتبر هذا الموضوع، من إختصاص سوريا والدول العربية الاخرى، وإن لدى الموظفين البريطانيين لدى بلدان الشرق الاوسط تعليمات واضحة، بأن يكون موقف حكومة صاحب الجلالة من هذا الموضوع هو الحياد التام، وهم حكومة جلالتة الوحيد، هو المحافظة على الاستقرار، والهدوء في الشرق الاوسط^(٢).

وهذا ما أكدته أيضاً الحكومة البريطانية للسفارة السورية في لندن، عندما اتصلت بها لمعرفة رأيها في بيان الملك عبدالله الخاص بالوحدة السورية الصادر في ٤/أب/ ٤٧ حيث جاء رد الحكومة البريطانية على النحو التالي «ان الحكومة البريطانية اصدرت في لندن بياناً رسمياً أكدت فيه ان لا علاقة لها مطلقاً بما يقال عن مشروع سوريا الكبرى، وأنها لا تعلم شيئاً عنه ولا تؤيده ولا تفكر به»^(٣).

لقد اعتبرت الحكومة البريطانية أن مساعي الملك عبدالله الوجدوية، أدت إلى تعكير العلاقات بين الدول العربية فقد أشار (كلايتون) الوزير البريطاني لشؤون الشرق الاوسط في القاهرة إلى أن مساعي الملك عبدالله كانت مثاراً لتعكير العلاقات بين الدول العربية. وأنه على الرغم من التأكيدات البريطانية بعدم تأييد مشروع سوريا الكبرى، فإن خصوم الملك عبدالله يعتقدون انه ما كان بإمكانه المضي في هذا

(١) F.O. 371/52355. No. 816. Op. Cit.

انظر ايضاً فلسطين: ع ٧١٤-٥٤٦٢، شباط ١٩٤٧. البشير ع ١٨.٧٧١٤، شباط ١٩٤٧.

(٢) علي المحافضة: مجلة كلية الاداب: ع ١٠، ص ٦١، والروسان مرجع سابق، ص ٦٥، البشير ع ٨/٧٧١١، شباط، ١٩٤٧.

(٣) د.ك.و بغداد م ر ٣١١/٢٦٤٩، و ر ١٥، ص ٢٢، و ر ٢٥، ص ٥١، انظر ايضاً

السبيل، لولا إعتقاده -على أقل تقدير- بأنه يحظى بعطف الحكومة البريطانية في الوقت الذي كان فيه الموظفون البريطانيون المتصلون به يشعرون بأن نصائحهم له بالتخلي عن فكرة المشروع تثير غضبه^(١) ولما كانت بريطانيا تحرص على إيجاد تفاهم بين الدول العربية، في ظل الجامعة العربية بشكل يخدم مصالحها، فقد أخذت تعمل في هذه الفترة على تهدئة الموقف، وإجراء مصالحة عربية عامة. فقد اقترح الوزير البريطاني في القاهرة على رئيس الديوان الملكي احمد حسنين خشب ضرورة قيام الملك فاروق بمبادرة آزاء الامير عبد الاله الوصي علي عرش العراق. وكان رد احمد حسين أن ملك مصر يفكر باتخاذ إجراء يهدف إلى مصالحة ابن سعود مع عبدالاله والملك عبدالله. كما أزعج الملك فاروق-بابحاء من الدوائر البريطانية في القاهرة بإجراء التنسيق مع ابن السعود بقصد ابداء الود للملك عبدالله للمحافظة على كيان الجامعة العربية، كما اقترح السفير البريطاني في بغداد أن يقوم الملك فاروق بمصالحة الملك عبدالله، ولكن الدوائر المصرية خشيت أن يؤدي ذلك إلى تنامي قوة الهاشميين داخل الجامعة، وبين احمد حسنين أن أساس المشكلة، يكمن في سعي العراق إلى تزعم الجامعة العربية، وأن زعامة العراق للجامعة كقيل بانسحاب عبدالعزيز ال سعود منها خاصة وأنه لم يشترك في الجامعة العربية، إلا نتيجة للجهود التي بذلها الملك فاروق، ولما أبدته مصر من مساندة له في معارضة المشاريع الوحدوية الهاشمية وأضاف احمد حسنين ان إرضاء ابن السعود لدى الحكومة المصرية أكثر أهمية من مصالحة الامير عبدالله^(٢).

وهكذا نلاحظ ان بريطانيا إستنكرت مشروع سوريا الكبرى، وعارضت مساعي الملك عبدالله الوحدوية. وفي نفس الوقت كانت تسعى الى أن يبقى التفاهم قائماً بين جميع الدول العربية في ظل الجامعة.

ونتيجة لموقف مصر المعادي والمهاجم للأردن عام ١٩٤٨، بسبب قرار مجلس الوزراء الاردني بوحدة الضفتين، رأت الدوائر البريطانية ضرورة العمل على إجراء مصالحة مصرية أردنية، حرصاً على المصالح البريطانية في الشرق الاوسط، حتى ولو إستدعى الامر اعطاء مصر جزءاً مما تبقى من فلسطين، كما رأت العمل على حث الملك

(١) F.O. 371/52355, Clayton to f.O dated 20/11/1946.

(٢) F.O. 371/5242, No. 621 Campbell to F.O. 3/7/1948 F.O. 816/112 No 76 From F.O & Amman

dated. 8/2/1948, F.O 371/6893, No 427 From B.M. E O Cairo to F.O. dated 29/October/1948

عبدالله على التريث الذي يتيح له التوصل إلى تفاهم مع مصر وأعضاء آخرين في الجامعة العربية. وبذلك يمكن أن يتجنب القطيعة مع بقية الدول العربية^(١).

لذلك، لم تشجع بريطانيا القرار الاردني بتوحيد الضفتين. فلو شجعت ذلك لادى إلى احتمال تعرض مصالحها لمخاطر جسيمة. وقد تنعثر أيضاً في تحسين علاقاتها مع مصر، وتجد نفسها قد تورطت في مزيد من الالتزامات مع الاردن.

ومما يؤكد ذلك، التقرير الذي بعث به المعتمد البريطاني في القاهرة يوم ١٩٤٨/١٢/٢١، الى المفوض البريطاني في عمان. وقد نص هذا التقرير على مايلي «إنه يبدو لي أنه إذا حاولنا تطبيق أنفسنا بطريقة تامة مع سياسة الملك عبدالله وطموحاته، وشجعناه ليستمر في تجاهله لكل الدول العربية، يمكن أن يجازف مجازفة خطيرة، وأن آمنايتنا الحالية، هي الحصول على علاقات أحسن مع مصر، ومع كل الذي يتعلق بمركزنا الاستراتيجي في الشرق الاوسط، وإننا يمكن ان نجد انفسنا مشغولين، في التزامات كبيرة في شرق الاردن، من غير أن نتوقع ذلك متى ثقل ما تتطلبه شرق الاردن من الاحتياجات المالية، والمادية. وأنا اعترف بكل احترام بأنه قبل أن نرفع اعلامنا للملك عبدالله، ونشجعه، يجب ان لا نتجاهل كل آراء العرب، ويجب جعله هو والمصريين مع بعضهم البعض^(٢)

وهكذا فإن بريطانيا لم تؤيد قرار وحدة الضفتين. لأن ذلك سيؤدي الى اثاره اكبر اعداء الملك عبدالله، وهي الحكومة المصرية في الوقت الذي كانت تتمسك بريطانيا بالحفاظة على سبر التفاهم بين الدول العربية لخدمة مصالحها^(٣).

كما أن الحكومة البريطانية كانت تبدي معارضتها لقرار وحدة الضفتين لما يترتب عليه من اخطار على المصالح اليهودية في فلسطين ورات أن لا تقوم الاردن

(١) F.O.816/142, No. 199 Bevin to Kirkbrid Dated 1/1/1948, F.O 371/68644 No 1750 From campbell to F.O dated. 18/12/1948

انظر ملحق رقم (١٧) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

(٢) F.O 816/142, No. 15 B M.E O to Him Minster Amman dated 21/12/1948.

(٣) F.O. 816/142, No. 166. From F.O to Minster Amman. dated. 24/12/1948.

بذلك، إلا بعد موافقة اليهود^(١)، وهذا ما بينته وزارة الخارجية البريطانية في المذكرة التي بعثت بها إلى دائرة الاعتماد البريطانية في عمان. حيث أكدت على ضرورة جعل المباحثات مفتوحة بين الحكومة الأردنية، ولجنة تمثيل اليهود، على أمل التأكد من نوايا اليهود، وتهيئة السبيل -إذا أمكن- لوضع التسوية النهائية.

كما أكدت الحكومة البريطانية انه على الملك عبدالله أن يعرف بأن مشاركة بعثة التوفيق في المناقشات بين الطرفين، يمكن أن تقوي مركز الأردن، كما أنه يجب على الأردن أن يعمل بالاتفاق مع المصريين، وأن كان تحقيق ذلك على درجة من الصعوبة بسبب عدم ارتباط الدوائر السياسية المصرية للملك عبدالله^(٢).

وقد أكدت بريطانيا على هذا الموقف، عندما طلب منها الملك عبدالله أن تحدد موقفها إذا ما تدخل في فلسطين وما إذا كانت ستقف إلى جانبه في الأمم المتحدة، باستخدام حق "الفيتو" لصالحه إذا ما عرضت القضية على مجلس الأمن، فجاء رد (بيفن) على النحو التالي:-

- ١- حصر المشكلة الفلسطينية وإنهاؤها في اقرب وقت ممكن.
- ٢- انها لا ترغب في حدوث موقف، قد يستدعي تدخل مجلس الأمن، بالصورة التي تجعلها عاجزة عن استعمال حقها في استخدام (الفيتو)، لحماية المعتدي العربي
- ٣- إنها تفضل أن لا يقوم الملك عبدالله بأجراء قد يؤدي إلى عزلة عن الدول العربية الأخرى، وإحتمال إتحاد بقية العالم العربي ضده. وكان بيفن يقدر أن الظروف القائمة آنذاك كفيلة بتحقيق الاحتمالين الأول والثاني إذا ما احتل الملك عبدالله القسم العربي من فلسطين، وأمتنع عن إرسال قواته إلى المناطق المخصصة لليهود، وأن يكن ذلك لا يؤدي إلى تحقيق الاحتمال الأخير وانتهى إلى إنه لا يمكن التوصل إلى تحقيق أهداف الثلاثة في ظل الظروف القائمة^(٣).

(١) F.O. 816/142 - Glubb to pericordon dated 24/3/1948.

(٢) F.O. 816/142 No 1153. From F.O. to Amman dated 16/Dec/1948. dated 28/Nov/1948 F.O.

141/1246 No. 212 13 Beirut to Cairo dated 11/Sep/1948.

انظر عند موقف بريطانيا تجاه وحدة الضفتين ملحق رقم (١٤) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

(٣) انظر ملحق رقم (١٠) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية

وهكذا يمكن القول -بعد هذا الاستعراض- أن الحكومة البريطانية، وإن تظاهرت بالحياد أحياناً أزاء مساعي الملك عبدالله الوندوية، ومشروع سوريا الكبرى، إلا أنها كانت في حقيقة الأمر تعاديبها، وتضع العراقيل في طريقها بصورة خفية^(١).

فقد ذكر ناصر الدين النشاشيبي: « أن مشاريع الملك عبدالله، كانت مشاريع وطنية صادقة ولم تكن مشاريع انجليزية كما يقول بعض المروجين والمفتريين، لقد كانت تلك المشاريع هي بالذات سبب الخلاف والتصادم، بينه وبين الانجليز. كما أن عبدالله بن الحسين كان وفياً لرسالة الحسين بن علي في توحيد العرب، كما كان وفياً لعروبته، وإسلامه وأن الانجليز تأمروا على طموحاته التي كانت أكبر بكثير من امكانياته وأنهم أفسدوا خططه وسمموا الآبار في وجهه، وفعلوا كل شيء لتشويه صورته في أذهان مواطنيه وأبناء شعبه^(٢) ».

وقد أكد ذلك الملك عبدالله في حديثه لناصر الدين النشاشيبي حيث قال « لقد راح وزير الدولة البريطاني في يوليو عام ١٩٤٧ يؤكد في مجلس العموم البريطاني، أن بريطانيا تلتزم الحياد التام تجاه المشاريع الاتحادية المختلفة في الشرق الأوسط، وما أشد كذب هذا الوزير. انه لم يقل أن بريطانيا تقاوم بشدة، وضراوة كل الوان الوحدة أو الاتحاد، بين الاردن وسوريا أو بين سوريا والعراق إرضاء منها لفرنسا ومصر، وبعض دول المنطقة ايضاً^(٣) ».

وقد بين النشاشيبي، أن المعتمد البريطاني في عمان اليك كيركبرايد، كان يقوم بزيارات متواصلة الى فلسطين، ويجتمع برؤساء وأعضاء اللجان البلدية في المدن الفلسطينية المختلفة، ويقول لهم إن عليهم أن يعارضوا أي مشاريع وحدوية يقدمها الملك عبدالله، لان هذا ينطوي على خطر عليهم وذلك لان اسرائيل لن تقبل بها، وقد تنتقم اسرائيل لذلك باحتلال الضفة الغربية. كما أن مثل هذه المشاريع الوندوية، ليس هدفها مصلحة الشعب العامة، إنما هدفها تحقيق مصالح شخصية^(٤).

(١) F.O. 371/45237 No 80. Lord Killoran-Cairo. to F.O. dated 23/Mar/1948

انظر هذه الوثيقة منشورة في مجلة الباحث العربي ج. ٣٦، تموز ١٩٨٨.

(٢) ناصر الدين النشاشيبي: مصدر سابق، ص ٨.

(٣) ناصر الدين النشاشيبي: مصدر سابق، ص ٦١.

(٤) ناصر الدين النشاشيبي: نفس المصدر، ص ١٠٤.

ومما يؤكد أيضاً الموقف البريطاني المعادي للمشروع، ما ذكره نوري السعيد في حديثه لناصر الدين النشاشيبي حيث قال: «ما من موه أجمع فيها مع مسؤول بريطاني في لندن إلا وشكى من الحاج الملك عبدالله، وتهوره، وملاحقته لتنفيذ مشاريعه الوحودية»، وخاصة أنه أخذ يحارب عامل الزمن لخشيته أن يموت، دون أن يحقق أماله وهذا ما دفع بريطانيا إلى العمل على التشكيك في قيمة الملك عبدالله، ومشاريعه الوحودية، وبث الدعاية بأنها مدفوعة بعوامل استعمارية، وعندما تمكنوا من تنفيذ هذه المؤامرة-وامتلا الجو بجراثيم الفتنة وتعرض الاسم المقصود للتلوث- راح الحلفاء يصارحون بأنهم يعتقدون بضعف شعبيته، وضعف موارده وضعف شخصيته، وأنهم عاجزون عن مواجهة النقمة الشعبية بسببه، كما أنه لا يلقى الدعم والتأييد من الزعامات العربية الأخرى^(١)

أما (اليك كركبرايد) فقد قال: «بأن الحكومة البريطانية في لندن، غير مرتاحة لتصريحات وأقوال الملك عبدالله حول الوحدة السورية. كما أنها لن تبدي أي تأييد لتنفيذ فكرة الوحدة السورية»^(٢).

ولم يكن الملك عبدالله يجهل حقيقة الموقف البريطاني تجاهه، ومما يؤكد ذلك حديثه لأحدى الصحف الأمريكية عام ١٩٥٠ حيث قال: «ولكن الانجليز الذين خذلوا أبي وعائلتي بعد الحرب الأولى، قد عادوا وخذلوني بعد الحرب العالمية الثانية كما خذلوا أهلي وشعبي فأعطوا فلسطين لليهود، وقاوموا كل مشاريع إقامة مشروع سوريا الكبرى، وأفسدوا بيني وبين أهلي في العراق، وأيدوا مشروع الهلال الخصيب علناً، لكي يقاوموه سرّاً، وشجعوا التهجم المصري صدي، وجعلوا من هنيئتهم الجامعة العربية نقطة تآمر على حياتي، ولولا جيشي الذي حارب في أسوار القدس القديمة، لاستولى اليهود على مقدساتنا ورفعوا أعلامهم على المسجد الأقصى»^(٣).

وقد أغلقت بريطانيا الأبواب في وجه مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب، بصدور البيان الثلاثي في ٢٥/أيار/١٩٥٠ على أثر اجتماع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في مدينة لندن. وقد نص هذا البيان

(١) النشاشيبي، نفس المصدر، ص ٩٥.

(٢) اليك كير كبرايد: مصدر سابق، ص ٢٩.

(٣) النشاشيبي: مصدر سابق، ص ٦٤.

على مايلي «إذا وجدت الحكومات الثلاث ان أية دولة من هذه الدول(في الشرق الاوسط) تستعد لخرق الحدود وخطوط الهدنة، فلن تتردد في العمل في نطاق الامم المتحدة، او خارج نطاقها للحيلولة دون ذلك»

وقد استقبل هذا البيان بشيء من القلق والإمتعاض، في كل من بغداد وعمان بينما أعرب خالد العظم رئيس الحكومة السورية في ٢١/أذار/١٩٥٠ عن ارتياح حكومته لصدور هذا البيان. أما في لبنان فقد كان الموقف مماثلاً للموقف السوري^(١).

وهكذا فقد وقفت الحكومة البريطانية موقفاً معادياً من مشروع سوريا الكبرى نتيجة للأسباب التالية:

- ١- عدم رغبتها أثناء الحرب العالمية -في الاساءة إلى حليفها فرنسا الحرة، التي كانت تعارض قيام أي وحدة عربية تسقط من حسابها نفوذ ومصالح فرنسا في سوريا ولبنان.
- ٢- إن قيام أي اتحاد تدخل فيه فلسطين، من شأنه أن يثير الصهيونية ضدها ولذا حاولت عدم تشجيع الامير عبدالله في هذا الصدد.
- ٣- ان أي اتحاد تدخل فيه فلسطين وشرق الاردن من شأنه ان يخفف من قبضة بريطانيا على هذين البلدين، وبالتالي التحرر من قيود الانتداب المفروض عليها وقيود المعاهدة الاردنية البريطانية.
- ٤- عدم رغبتها في تعقيد علاقاتها مع الحكومتين المصرية، والسعودية، اللتين كانتا تعارضان قيام هذا الاتحاد.
- ٥- كان هم بريطانيا -بعد الحرب العالمية الثانية- منصّباً على المحافظة على زعامتها، وعلى إقامة احلاف عسكرية تضمن الدفاع عن مصالحها في المنطقة، وإذا كانت قد مهدت لقيام جامعة الدول العربية فقد ارادتها تحالفاً بين الدول العربية كمكلاً لخط الدفاع البريطاني في منطقة الشرق الاوسط بأسرها. ولما فشلت الجامعة العربية في تحقيق هذا الهدف ضربت بها بريطانيا عرض الحائط، وأخذت تسمى مع شريكها الجديدة في المنطقة الولايات المتحدة الأمريكية الى وضع خطط مشتركة، للدفاع عن المنطقة، والمحافظة على مصالحها فيها^(٢).

(١) علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٢٩.

(٢) علي محافظة مرجع سابق، ص ١٢٩، ومجلة كلية الآداب، ع ١٠، ص ٦٢.

٢- الموقف الفرنسي

بدأ الموقف الفرنسي المعادي لمشروع سوريا الكبرى يظهر بشكل واضح على أثر إعلان (انتوني ايدن) تصريحه الاول يوم ٢٩/ايار/١٩٤١ في مجلس العموم البريطاني حول الوحدة العربية^(١)، وبعد مرور عشرة أيام من اعلان هذا التصريح، اتفقت فرنسا وبريطانيا- بعد مفاوضات دارت بين الطرفين- على وضع بيان مشترك حول إستقلال سوريا ولبنان وفي أثناء هذه المباحثات التي دارت بين (انتوني ايدن) و (الجنرال كاترو) حول مستقبل سوريا ولبنان اقترح (ايدن) أن يتضمن البيان الفرنسي الخاص باعلان استقلال سوريا ولبنان ضماناً لبريطانيا للوعد الفرنسي. إلا أن (الجنرال ديجول) رئيس لجنة فرنسا الحرة، رفض إقتراح (ايدن) وكتب إلى (كاترو) يقول: «يلاحظ بوضوح أن شركاءنا يريدون أن يعطوا إنطباعاً بأنه إذا نال اللبنانيون والسوريون استقلالاً، فذلك بفضل بريطانيا، ويرغبون في تنصيب أنفسهم حكماً بيننا وبين هاتين الدولتين^(٢)، فما كان من (كاترو) إلا أنه أصدر بياناً في ٨/حزيران/١٩٤١ أكد فيه الغاء الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان وإعلان استقلالهما^(٣).

إن ما دفع فرنسا إلى اتخاذ هذا الموقف بعد إعلان تصريح (ايدن) الاول هو خشيتها من أطماع بريطانيا في كل من سوريا ولبنان^(٤)، ومن هنا قامت سياستها في هذه الفترة على معارضة كل مشروع يرمي إلى دمج سوريا ولبنان في اتحاد عربي لا يأخذ بعين الاعتبار النفوذ الفرنسي، والمصالح الفرنسية في هذين القطرين. وهذا ما أكدته الجنرال (كاترو) في خطابه الذي أعلنه في دار الحكومة بدمشق يوم ٢٧/ايلول/١٩٤٧، حيث قال.

(١) انظر تصريح ايدن الاول ص٢٣٨ من هذا الفصل

(٢) علي الحافظه مجلة كلية الاداب، ع١، ص٥١

(٣) علي الحافظه نفس المرجع، ص ٥١. وتاريخ الاردن المعاصر، ص١١٣ واحمد الشقيري، الجامعة العربية، ص ٣٥.

(٤) جلال يحيى- مرجع سابق الحديث، ص٥٩

«إن فرنسا العرة تعتبر الدولة السورية وحدة لا تتجزأ من الناحيتين السياسية والاقليمية وإنه يجب صيانة وحدة ترابها من كل تجزئة»^(١).

ولما كانت بريطانيا حريصة في المحافظة على صداقتها مع فرنسا بسبب الجهود التي كانت تقدمها إلى جانبها أثناء الحرب العالمية الثانية، وخاصة فيما يتعلق بالامتلاكات والمستعمرات في الشمال الافريقي لذلك قامت الحكومة البريطانية بطمأنة الجنرال (كاترو) في هذا المجال لتبديد شكوكه حول الاطماع البريطانية في سوريا ولبنان^(٢).

فقد جاء في رد (ونستون تشرشل) في ٢٢/اب/١٩٤٢ على برقية الاحتجاج التي قدمها (الجنرال ديغول) إلى الحكومة البريطانية بسبب النشاط البريطاني في سوريا ولبنان «اننا لا نسعى ابدأ الى زعزعة الوضع الخاص لفرنسا في سوريا ولبنان بل نعتزف إعترافاً تاماً بأن زمام الامور السياسية يجب أن يبقى في أيدي السلطات الفرنسية. كما نقر ايضاً بأن الانتداب لا يمكن انهاؤه الآن من الناحية الفنية.

وكان (ديغول) على قناعة تامة بأن الحركة الوطنية في سوريا ولبنان، وبأن مساعي الامير عبدالله بشأن وحدة سوريا الكبرى، والنشاط الرامي لاقامة وحدة أقطار الهلال الخصيب كانت جميعها من تدابير الانجليز، وقد أكد ذلك في مذكراته حيث قال: «لقد توقعت ذلك دوماً، فبين المطالب الوطنية التي تبرز في الصراع الدولي تندس مطامع البريطانيين لبسط هيمنتهم على المشرق. أما العرب فقد قاد العمل السياسي الخاطيء عدداً من قادتهم إلى الوقوع في أحابيل السياسة البريطانية»^(٣).

لقد أبدت فرنسا معارضتها الشديدة لمشروع سوريا الكبرى لخشيته من اشتراك أبناء سوريا ولبنان مع بقية اخوانهم في العالم العربي بالعمل القومي، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تعمل بكل إصرار على التمسك بسياسة التفرقة بين

(١) علي المحافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٢٧.

(٢) جلال يحيى: مرجع سابق، ص ٥٩.

(٣) علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٢٧، ومجلة كلية الاداب، ص ٦٠.

أبناء سوريا ولبنان من ناحية، وبقيّة أبناء العالم العربي من ناحية ثانية، بل أكثر من ذلك فقد عملت فرنسا على إقامة التفرقة بين أبناء سوريا الشمالية أنفسهم وحتى داخل الحدود الإدارية التي رسمتها، وأستندت في ذلك إلى عوامل دينية ومنحصرية، وإقتصادية، لذلك فقد وقفت موقفاً معادياً من كافة المشاريع العربية الوحدية، وذلك لأنها تتعارض مع سياستها ومصالحها في المنطقة كل التعارض^(١).

وقد برز هذا الموقف الفرنسي المعادي للوحدة السورية بشكل واضح، على أثر تصريح (ايدن) الثاني في ٢٤/شباط/١٩٤٢، وما تبع ذلك من نشاط كبير، قام به الأمير عبدالله في هذه الفترة لتحقيق الوحدة السورية تمثل بشكل أساسي، في دعوته لعقد مؤتمر وطني بين ٥/٦ آذار/١٩٤٢، وما تمخض عن هذا المؤتمر من الخروج بمشروعين لوحدة الديار الشامية^(٢).

أمام ذلك، رأت فرنسا في التصريح البريطاني الذي أعلنه (ايدن) مقلباً جديداً من مقالب السياسة البريطانية، يهدف إلى جذب سوريا ولبنان إلى صف الدول العربية المتحالفة مع بريطانيا^(٣).

كما أثارت المساعي التي قام بها الأمير عبدالله في هذه الفترة، لتحقيق مشروع سوريا الكبرى، مخاوف السلطات الفرنسية في سوريا ولبنان فقامت بمنع نشر تصريح إيدن الثاني الصادر في ٢٤/شباط/١٩٤٢، بشأن الوحدة العربية. وقد أوضحت فرنسا بصراحة خططها المعادية للوحدة العربية، في المذكرة التي بعث بها (الجنرال كاترو) بتاريخ ٦/آذار/١٩٤٢ إلى الجنرال (ديجول)، بشأن عقد معاهدة بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان لمقاومة المساعي الهاشمية لقيام الاتحاد العربي، وقد اقترح المندوب الفرنسي في هذه الرسالة أن تستخدم فرنسا العامل العاطفي الذي يربط اللبنانيين بفرنسا، وغريزة خوف اللبنانيين على أنفسهم من أن يهضموا في دولة عربية كبيرة، والاستناد أيضاً إلى النزعة اللبنانية المحلية من أجل تدعيم العلاقات بين اللبنانيين والفرنسيين، على أساس ضمان فرنسا لسلامة دولة لبنان المقبلة ضمن حدودها القائمة، واقترح كاترو أيضاً أن تبقى هذه الدولة موالية

(١) جلال يحيى: مرجع سابق، ص ٩.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل الفصل الأول، ص ١٠-١٧.

(٣) أحمد طريبن: مرجع سابق، ص ٢٧١-٢٧٢.

لفرنسا، وكان هدفه من وراء ذلك أن تبقى لبنان مدخلاً لفرنسا إلى منطقة الشرق العربي^(١).

أما بالنسبة لسوريا، فقد نصح (الجنرال كاترو) أنه نتيجة للاخطار الخارجية التي تحيط بسوريا، وخاصة الخطر التركي في الشمال، والصهيوني في الجنوب، ومن أجل أن تبقى سوريا على علاقات حسنة مع فرنسا، وتنسى في هذا الوقت أن فرنسا قد اقتطعت منها لواء الاسكندرون وضمته الى تركيا، ووافقت على إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. ومن أجل إبعاد الشعب السوري عن التيار الذي يدفع بهم نحو البريطانيين أملاً في تحقيق الاتحاد العربي لكل ذلك فقد نصح (الجنرال كاترو) حكومته بأن لا تظهر عداً لمثل هذا المشروع. ورأى ضرورة الموافقة عليه. والعمل على تدعيم اواصر اللغة والثقافة والاقتصاد بين البلدان العربية، ولكن (كاترو) اقترح بأن تحقيق هذا الاتحاد يجب أن تلعب سوريا فيه دور الموجه والقائد. وذلك لأسباب جغرافية، وتاريخية، وفكرية. مع التنبيه إلى أن دمشق يجب أن تكون مركز هذا الاتحاد. ثم قال: «ولأجل تأكيد هذا التفوق السوري -إتجاه البلدان العربية الموالية لبريطانيا- سألن بأن سوريا بحاجة إلى مساندة فرنسا وأنهى (كاترو) رسالته محدداً الاهداف التي يرمي إليها من وراء هذه الخطة بقوله:

«وإن جوهر الارتباط بفرنسا وفق معاهدة، لن يكون عقبة في وجه مشروع التجمع العربي لأن هذا النظام الاتحادي ينبغي أن يحترم بالضرورة إستقلال الدول المشتركة في هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن فرنسا وبريطانيا العظمى سوف تتشاوران بخصوص سياستها في الشرق الاوسط^(٢).

وهكذا نستطيع ان نلاحظ من خلال ذلك سياسة فرنسا المعادية للمشروع بكل وضوح فليما يتعلق بلبنان فقد رأت فرنسا أن الوسيلة الناجحة معه لمرقلة إنضمامه إلى الوحدة السورية هي إثارة قضية الطائفية فيها. والقاء الرعب في قلوب المسيحيين في لبنان من مشاريع الاتحاد العربي. وإقناعهم بأنها سوف تؤدي

(١) علي المحافظلة، موقف فرنسا والمائيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ص ١٦٨. العلاقات الاردنية البريطانية ص ١٢٤، تاريخ الاردن المعاصر، ص ١١٦-١١٧. وانظر أيضاً، جلال يحيى مرجع سابق، ص ٧٩.

(٢) علي المحافظلة، العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٢٧، احمد طربين مرجع سابق، ص ٢٧٢-٢٧٣. جلال يحيى: مرجع سابق ص ٧٩.

إلى القضاء على شخصيتهم. وهذا يدفعهم بالتالي إلى طلب الحماية من الفرنسيين.

أما في سوريا فقد رأت فرنسا، أنه لا يمكن تجاهل التيار الوحدوي القوي فيها، وأن اعتراضه سوف يكون له نتيجة عكسية عليهم. ومن هنا رأوا أن يسيروا مع التيار، بل أكثر من ذلك، فقد رأوا تأييد فكرة الوحدة، والعمل على تشجيعها بشكل ظاهري، وفي نفس الوقت إقناع السوريين بأنه يجب أن يكون لهم الدور البارز في زعامة هذه الوحدة، لما لهم من مكانة، تاريخية، وجغرافية، وثقافية. وكان هدف فرنسا من وراء ذلك ضرب القيادة الهاشمية في كل من الأردن والعراق بالقيادات الوطنية في سوريا.

وهكذا قامت السياسة الفرنسية تجاه الوحدة السورية، على أساس اخراج لبنان خارج نطاق هذه الوحدة. والسعي في نفس الوقت إذا أصبح امر تحقيق الوحدة السورية امراً محتتماً-الى نقل مركز القيادة الى دمشق، مع الاحتفاظ بمعاهدة بين سوريا وفرنسا، من أجل المحافظة على نفوذها في المنطقة.

وقد برزت السياسة الفرنسية المعادية لمشروع سوريا الكبرى بشكل واضح بما قامت به من دعم الكتلة الوطنية في الانتخابات التي جرت عام ١٩٤٧ من أجل السيطرة على مقاليد الحكم في سوريا. وذلك لان هذه الكتلة كانت على علاقات وثيقة مع فرنسا. كما أن زعمائها كانوا من أعداء مشروع سوريا الكبرى، وبشكل خاص شكري القوتلي، وسعد الله الجابري^(١).

وأكدت فرنسا على هذا الموقف المعادي، بمنع نشر البيان الذي أذاعه الملك عبدالله في ٨ آذار ١٩٤٧ إلى أهل الشام كافة والذي يدعوهم فيه إلى تحقيق الوحدة السورية. وكان هذا المنع إشارة كافية إلى أن فرنسا لا تؤيد مشروع سوريا الكبرى^(٢).

وعلى اثر انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩، دخلت فرنسا المعترك منذ الايام الاولى للإنقلاب. ورمت بكل ثقلها ضد إقامة أي نوع من الصلات بين حسني الزعيم والهاشميين، بهدف عرقلة مشروع سوريا الكبرى. ومما ساعدها على النجاح في

(١) علي الحافظ، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ١٥٤ تاريخ الأردن المعاصر، ص ١١٦-١١٧.

(٢) انظر حول ذلك ص ٢٤٧ من هذا الفصل.

تحقيق مساعيها ما كانت تتمتع به من نفوذ قوي في الاوساط العسكرية السورية، وبخاصة لدى الضباط الذين تربوا في كنفها ومنهم حمضي الزعيم^(١). لهذا سعت الحكومة الفرنسية الى توثيق علاقتها مع سوريا منذ أن تولي الزعيم السلطة. كما سعت إلى حث الدول الاخرى على الاعتراف بنظام حكمه، وكان الهدف من وراء ذلك إبعاده عن الاستجابة الى دعوات العراق والاردن الهادفة إلى توحيد أقطار سوريا الكبرى والهلل الخصيب^(٢).

وكان لهذه السياسة الفرنسية أهمية كبرى، ليس فقط بالنسبة للقوى التي استطاعت فرنسا حشدتها ضد إقامة الوحدة السورية، بل لأن بريطانيا استمرت بعد الحرب العالمية الثانية تعترف بسيادة فرنسا، وتحترم رغباتها في سوريا ولبنان، وبقيت السياسة الفرنسية على شكها العميق بالسياسة البريطانية وعلى عداؤها للقومية العربية، رغم تأكيدات بريطانيا المتكررة في أن لا غرض او مصلحة لها في سوريا.

وظلت فرنسا ترى أن أي ارتباط لسوريا بدولة عربية مجاورة، سيعني خروج سوريا من منطقة النفوذ الفرنسي والدخول في منطقة النفوذ البريطاني، لذا قاومت فكرة الوحدة العربية بشكل عام، والوحدة ما بين سوريا والاردن والعراق بشكل خاص^(٣).

٢- الموقف الأمريكي والصهيوني من المشروع

في الواقع إن الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن في معزل عن حركة الوحدة العربية في هذه الفترة، فقد كان الموقف الأمريكي تجاه الوحدة العربية، ينسجم إلى أبعد الحدود مع الموقف البريطاني ويؤيده، وما يؤكد ذلك المذكرات الرسمية التي بعثت بها وزارة الخارجية الأمريكية في شهر ١/١٩٤٢، إلى الحكومات العربية خلال فترة مشاورات الوحدة العربية لتأسيس الجامعة العربية. وقد امرت هذه المذكرات عن عطف الحكومة الأمريكية على آماني العرب بالاستقلال، وتدعيم الروابط

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول ذلك ص ٢٤٧.

(٢) ناصر الدين النشاشيبي: مصدر سابق، ص ١٠٤.

(٣) باترك ميل: مرجع سابق، ص ٧٨.

الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان العربية، كما أيدت في هذه المذكرات عطف الحكومة الامريكية على قضية الوحدة العربية شرط أن تتفق مع مبادئ ميثاق الاطلنطي، وموافقة جميع الدول العربية. وقد جاءت هذه التصريحات الامريكية لدعم تصريح إيدن الثاني الصادر في ٢٤/شباط ١٩٤٣، وبقيت هذه المذكرات غير معلنة أمام الرأي العام العربي، لأن الدور العلني والحقيقي في المنطقة العربية، كان متروكاً لبريطانيا نظراً لخبراتها الواسعة في الشؤون العربية. وقد رأت الدول العربية في السياسة الانلجو امريكية إشارة واضحة للبدء في العمل، ورأت مصر بصورة خاصة أن الدور هو دورها، وأن عليها أن تأخذ زمام المبادرة^(١).

ولكنه على الرغم من أن المفاوضات الامريكية في سوريا ولبنان والعواصم العربية الاخرى كانت تتظاهر بالمحافظة على الحياد التام تجاه القضايا العربية، إلا انها كانت في الحقيقة تعطي افضلية تامة للعلاقات الودية بين الولايات المتحدة الامريكية والعربية السعودية، نظراً لوجود الاموال الامريكية الضخمة الموثقة في شركات النفط في هذه البلاد. ولما كان ابن سعود يقاوم مشروع سوريا الكبرى خوفاً من تعزيز قوة خصومه الهاشميين، الذين يشكلون خطراً عليه كما بينا سابقاً- رأت الحكومة الامريكية دعم هذا الموقف السعودي، حماية لحليفها المخلص ابن سعود^(٢).

وقد بدأت الولايات المتحدة التحرك في هذا المجال. بشكل واضح بعد عام ١٩٤٧، فعلى اثر الخطاب الذي أرسله ابن سعود الى السفارة الامريكية في جدة يوم ١٩/شباط/١٩٤٧، معبراً فيه عن مخاوفه من دعم بريطانيا لمشروع سوريا الكبرى كما بينا سابقاً^(٣) قامت وزارة الخارجية الامريكية بارسال التعليمات إلى جميع مفوضياتها في العواصم العربية لمتابعة الموضوع، كما قامت السفارة الامريكية في لندن، ببحث الموضوع مع الحكومة البريطانية لمعرفة موقفها بالتحديد أزاء ذلك عن طريق إصدار بيان رسمي، وقد اكدت الحكومة البريطانية للسفير الامريكي حيادها التام تجاه هذه القضية، كما بينت ايضاً أنه ليس من حقها إصدار بيان يؤيد أو ينتقد

(١) احمد الشقيري: مرجع سابق، ص ٤٠-٤١.

(٢) جورج لنشوفسكي: مرجع سابق، ص ٧٧.

(٣) انظر لزيد من التفصيلات عن بداية اتصالات السعودية بالولايات المتحدة الفصل الخامس، ص ٢٢.

المشروع، بسبب موقفها الحيادي تجاه هذه القضية التي تخص الحكومات العربية بشكل اساسي.

إلا ان الولايات المتحدة لم تقتنع بهذا الايضاح، ففي بداية شهر اذار عام ١٩٤٧، ارسلت الخارجية الامريكية إلى الحكومة البريطانية مذكرة جاء فيها: «مع تقديرنا للتوضيح البريطاني، فإن التقارير مازالت ترد، حول التأييد البريطاني للوحدة السورية، تحت الحكم الهاشمي. وأن هذه الاشاعات تذهب الى حد أن هناك خططاً لاستخدام القوة، لتغيير الحكومات في المنطقة لذلك فإن وزارة الخارجية الامريكية ترى أن استمرار مثل هذه الاشاعات له أثر مدمر في الوطن العربي، وغير مفيد لبريطانيا والولايات المتحدة، وناشدت الخارجية الامريكية الحكومة البريطانية في نهاية المذكرة بأن لا تقدم على دعم مثل هذه المشاريع، لما يترتب عليها من اثار سلبية في الشرق الادنى^(١).

ونتيجة لتخوف الحكومة السعودية من مساعي الملك عبدالله الوندوية، واستمرار ابن سعود في الاطاح على الحكومة الامريكية لتقوم باقناع الحكومة البريطانية باصدار بيان في البرلمان البريطاني يثبت عدم صلتها بالمشروع^(٢) قامت الحكومة الامريكية بالتعبير عن قلقها للحكومة البريطانية، من المساعي الوندوية التي يقوم بها الملك عبدالله. وكان نتيجة لذلك ان قامت الحكومة البريطانية، في نهاية شهر حزيران ١٩٤٧ باصدار تصريح في مجلس العموم البريطاني، يؤكد على ان حكومة صاحب الجلالة، لا تؤيد حركة سوريا الكبرى، وأنها تعتبر هذا الموضوع من إختصاص شعوب ودول المنطقة، وأن موقفها يتسم بالحياد التام^(٣).

وقد اوسلت الولايات المتحدة في ٢٦/حزيران ١٩٤٧، برفقة إلى ابن سعود، اخبرته فيها بتطور الموقف ايجابياً وطمأنته، من أجل إبعاد الشكوك من نفسه، اكدت له على عدم وجود دليل قاطع على نية الملك عبدالله باستخدام القوة لتحقيق اهدافه الوندوية، كما أن الحكومة السورية صديقة للسعودية وتعارض المشروع. وأن التأييد الشعبي للمشروع محدود. كما اكدت له في نفس الوقت على عدائها الشديد

(١) علي الدين هلال: مرجع سابق، ص ٩٠-٩١.

(٢) انظر لمزيد من التفصيلات من حول ذلك، الفصل الخامس، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٣) انظر نص التصريح البريطاني في ٢٦ حزيران/١٩٤٧/ص ٢١١ من هذا الفصل.

للمشروع، ودعمها الكامل للسعودية وأنها ستتابع الموضوع بحرص واهتمام كبيرين إضافة إلى العقبات الكبرى التي تقف في مواجهة هذا المشروع.

وعلى أثر البيان الملكي الذي أذاعه الملك عبدالله في ٤/أب/١٩٤٧، ثارت ثائرة ابن سعود، حيث قام بإرسال مذكرة إلى الحكومة الأمريكية، طلب فيها تحديد الموقف الأمريكي إزاء ذلك بشكل واضح، ومرة أخرى جاءت تأكيدات الحكومة الأمريكية، بأن مخاوف ابن سعود مبالغ فيها، وأن إمكانية تحقيق المشروع في ذلك الوقت أمر مستبعد. كما رفض في نفس الوقت الوزير الأمريكي المفوض في جدة ما اقترحه الشيخ يوسف ياسين وزير الخارجية السعودية من عرض الموضوع على مجلس الأمن معبراً عن ذلك بقوله «بأن ذلك ردة فعل مبالغ فيها، وأن الجامعة العربية، هي المجال الملائم لمناقشة الموضوع»^(١).

ويبدو أن هذا الرد لم يقنع ابن سعود، حيث قام الشيخ يوسف ياسين في ١٢/أيلول، بإخبار المفوض الأمريكي في جدة بأن الملك ابن سعود فوجيء بهذه الإجابة غير المشجعة، وأنه يصر على بيان الموقف الأمريكي بشكل واضح، في حالة قيام الجيش الأردني بالتدخل في سوريا، أو في السعودية أو في أية دولة أخرى في الشرق الأوسط.

وجاء الرد الأمريكي في ١٨/أيلول/١٩٤٧ بشكل لم يخرج عما بيناه سابقاً. فقد بين أن كل التقارير التي تصل إلى وزارة الخارجية الأمريكية من المنطقة العربية، تستبعد احتمال استخدام القوة العسكرية بواسطة الملك عبدالله وأنه في حالة حدوث مثل هذا الأمر فإنه ينبغي اللجوء إلى الأمم المتحدة وفقاً لمبادئ هذه المنظمة^(٢).

وهكذا نلاحظ من خلال ما تقدم، أن الموقف الأمريكي تجاه قضية سوريا الكبرى، كان مرتبطاً إلى أبعد الحدود بالموقف السعودي. فقد تحركت السياسة الأمريكية في أكثر من مناسبة على الساحة الدولية، وبشكل خاص مع بريطانيا، للوقوف على حجم الخطر الذي يهدد الكيان السعودي كدولة مستقلة، وذات سيادة وكان هذا الاهتمام الأمريكي بالسعودية ناتجاً عن أسباب اقتصادية تتعلق بالنفط، وأخرى استراتيجية تتعلق بقاعدة الظهران، وثالثة سياسية تتعلق بالتوازن السياسي في المنطقة. وهذا

(١) علي الدين هلال: مرجع سابق، ص ٩٣.

(٢) علي الدين هلال، نفس المرجع، ص ٩٤.

ما أكده المستر (ستنبلر) القائم بأعمال المفوضية الأمريكية في عمان، في حديثه ليوسف هيكل المفوض الأردني في واشنطن، يوم ٨/أذار/١٩٤٩ حيث قال: «إن الولايات المتحدة الأمريكية لا توافق على مشروع سوريا الكبرى، إذ هي تريد أن ترى عوامل الاستقرار، متوفرة في الشرق الأدنى ومشروع سوريا الكبرى في رأي الحكومة الأمريكية عامل يعكر الاستقرار في الشرق الأدنى»^(١).

وقد بين أحد الصحفيين الأمريكيين مؤلف بلاده بكل وضوح من مشروع سوريا الكبرى في مقال نشرته جريدة الهدى، جاء فيه «إن أمريكا تاجرة بضائع وليست تاجرة مبادئ»، ويمكن اعتبارها من أشد المعارضين لمشروع سوريا الكبرى، لأنه يفقدها سوقاً تجارياً هي الجمهورية السورية. فإذا تحقق مشروع سوريا الكبرى فإن هذا السوق ستنضم إلى السوق البريطانية»^(٢).

أما فيما يتعلق بالموقف الصهيوني تجاه مشروع سوريا الكبرى، فيمكن القول أن المشروع واجه معارضة صهيونية حادة، فقد كان اليهود يطمحون في أن تكون شرق الأردن وأجزاء أخرى من البلدان العربية المجاورة لفلسطين، ضمن الوطن القومي اليهودي وليس فلسطين فحسب، لذلك رأى اليهود أن في مساعي الملك عبدالله الهادفة لتوحيد أجزاء سوريا الطبيعية، بما فيها فلسطين ما سوف يؤدي إلى قيام دولة عربية إسلامية قوية يصبحون فيها أقلية لا حول لهم فيها ولا قوة، ومن هذا المنطلق أبدوا معارضتهم الشديدة للمشروع^(٣).

وقد أخذت المعارضة الصهيونية لمساعي الملك عبدالله تظهر بشكل واضح على أثر حصول الأردن على الاستقلال عام ١٩٤٦ حيث اعتبروا ذلك خطوة ستمكن الملك عبدالله من تحقيق أماله الوحدوية، لهذا عبر اليهود عن سخطهم من جراء منح بريطانيا الاستقلال لشرق الأردن^(٤).

(١) يوسف هيكل مصدر سابق، ص ٧٧.

(٢) الهدى: ع ٣٢، ١٢ شباط ١٩٤٧، ع ٢٨/٢٨/١٩٤٧.

(٣) W.M. Roger: Op. Cit pp 351.

(٤) جريدة فلسطين: ع ٢٧٤-٢٧٥، ٢٢/٢، ١٩٤٦.

ومما يؤكد ذلك رسالة الاحتجاج التي رفعتها الحركة الصهيونية في شهر ك ١٩٤٦/٢ الى هيئة الامم المتحدة، أشارت فيها إلى أن فصل شرق الاردن عن فلسطين سيؤدي الى انتهاك روح رسالة الحكومة البريطانية الوصية على فلسطين، كما يتعارض ذلك مع المادة (٨٠) من ميثاق الامم المتحدة التي تحرم تبديل أو تعديل حقوق أي دولة أو شعب. ويتناقض أيضاً مع الاسس الاساسية للميثاق، والتي تعمل على توطيد احترام التعهدات المنبثقة من المعاهدات، أو أي مصدر آخر للقانون الدولي. كما ان ذلك يلغي الحقوق الدولية المعترف بها للشعب العبري في المناطق الداخلية من فلسطين، والتي رُسمت حدودها من قبل الدول الحليفة الاساسية. وعلى نحو إعتباطي فصلت ثلاثة ارباع مساحة فلسطين، وحرمت المنطقة من المصادر الرئيسية لتقدمها الاقتصادي المؤدي الى رفاه جميع المواطنين عرباً ويهوداً على حد سواء^(١).

كما اثارت الصحف اليهودية هجوماً عنيفاً على بريطانيا، فقد ذكرت صحيفة (ذاغار) في بداية شهر ك ١٩٤٦/٢، أنه ليس من حق بريطانيا منح الاردن الاستقلال دون إستشارة اليهود وأن انكلترا لا تملك الحق في إعطاء شرق الاردن هدية لمن تشاء، وأضافت بأن عرب شرق الاردن لا يملكون هذه الاراضي، ولا حق لهم فيها، وأن هذه الاراضي هي جزء من المساحات التي تنتظر الهجرة اليهودية^(٢).

كما تعرض استقلال الاردن الى هجوم عنيف، من قبل الصهيونية والمتعاطفين معها في الولايات المتحدة الامريكية، ففي مجلس الشيوخ الامريكي، هاجم نائب (نيويورك) مكتب الخارجية البريطاني واصفاً اياه بأنه متهور وغير مسؤول، وهاجم الملك عبدالله واصفاً اياه بأنه ليس اكثر من عامل للحكومة البريطانية. ثم قال: «ان هذه الميثالية الجديدة لبريطانيا، تعمل على دمار اليهود والعرب، معللاً ذلك بقوله: يوجد في شرق الاردن فقر مدقع وشديد، يقابله في فلسطين الصناعة والمستوى العالي للعيشة من مؤسسات تعليمية ومستشفيات صحية. وبناء على ذلك فقد رأى ان الفصل بين شرق الاردن وفلسطين كان غير صحيح جغرافياً واقتصادياً، حيث ان فلسطين وشرق الاردن تعتبران وحدة جغرافية واقتصادية واحدة. وهذه الوحدة يجب ان تبقى. حيث أن في شرق الاردن ٢٠٠ ألف نسمة يعانون من شبه مجاعة، وهم

(١) محمد محافظة العلاقات الاردنية الفلسطينية، ص ١١٦.

(٢) فلسطين ع ٢٧٤-٦٢٢٤، ٢٢ ك ١٩٤٦.

ينتظرون وضعاً أفضل لهم، وبدون الاستفادة من الاستيطان اليهودي في شرق الاردن فان وضعهم سيزداد سوءاً وبالتالي يكون محكوماً عليهم بالموت»

اما نائب (فلوريدا) فقد قال: «الشعب العبري المبدع البطل، هو الذي سيكون الافضل كوصيين، وضامنين للسلام والحرية في الشرق العربي، والشرق الاوسط اكثر مما يستطيع هؤلاء البدو الرحل الاميون»^(١).

وقد ذكر المحامي اليهودي العالمي (ارنست فرانكلين) في هذا الصدد: «إن اخراج شرق الاردن من نطاق الوطن القومي اليهودي الذي نصت عليه شروط الانتداب على فلسطين، كان إجراء مؤقتاً، لم يعد له ما يبرره. إذ بعبارة اخرى أن بريطانيا العظمى اضطرت بحكم تعهداتها ان تأخذ بيد شرق الاردن حتى تنتظم وتنتهي لتدخل في نطاق الوطن القومي اليهودي، وليس من حقها ان تمنحه استقلالاً. لأن ذلك من شأنه ان يجعل تحقيق الوطن القومي اليهودي متعذراً، ولا سبيل له»^(٢).

وهكذا نستطيع ان ندرك الدوافع التي تقف وراء معارضة اليهود لاستقلال الاردن. فقد كانوا يرون ان تحرر الاردن من قيود الانتداب، سيسهل عليه العمل بحرية أكبر في بذل المساعي لتحقيق وحدة الديار الشامية، وأن نجاح الملك عبدالله بتحقيق مشروع سوريا الكبرى، سيكون من نتائج الاساسية القضاء على الوطن القومي اليهودي في فلسطين والمناطق العربية المجاورة لها، وهذا ما يدفعنا إلى القول بكل تأكيد ان ما ذهب اليه دعاة القطيعة والانفصال-من أن مشروع سوريا الكبرى يعمل من أجل تحقيق مصالح الصهيونية- قول غير صحيح، وهذا ما أكده الدكتور منير العجلاني في الخطاب الذي القاه في دمشق في شهر أيار عام ١٩٤٥، حول مشروع سوريا الكبرى وما يشاع منه من أن له علاقة بالصهيونية حيث قال: «فسوريا الكبرى موجودة، قبل أن تعرف الصهيونية. كما أنه لم يوجد لها رجل من الرجال، ولا دولة من الدول، ولكن أوجدها الله سبحانه وتعالى. وجعل لها حدوداً واضحة لا يستطيع أحد ان ينكرها او يمحو معالمها ثم قال «أما وثيقة الوحدة فقد كتبها الله سبحانه وتعالى، ولم يختر لها حبراً يجف، ولم يختر لها حبراً يبلى، ولكن اختار لها هذه الارض الباقية، وجعل كلمتها اربعة رموز لا تزول ولا تحول. وهي جبال طوروس

W.M. Roger Lauis: Op. Cit 320.

(١)

(٢) فلسطين- ج ٢٧٩-٢٨٠/١٢٢٩، ٢٧/٢٨٠، الاصلاح. ٨، ٢٨٠، ١٩٤٦.

في الشمال، والصحراء في الجنوب، ونهر الفرات في الشرق، والبحر الأبيض المتوسط في الغرب.

نحن نعتقد بوحدة سوريا لأننا نعتقد بالله، وإذا كانت الظروف تحول بيننا وبين آمياتنا اليوم، فإننا نشق بأن كلمة الحق ستعلو يوماً فيكون لنا ما نريد فليعمل كل مخلص معنا والله سبحانه وتعالى ينصرنا ويرعانا^(١).

وهكذا نلاحظ من خلال هذا الفصل، أنّ المشروع واجه معارضة بريطانية فرنسية، أمريكية صهيونية. وتكمن الأسباب الرئيسية وراء هذه المعارضة كما اتضح معنا في أن المشروع يتعارض مع المطامع الامبريالية والصهيونية في الوطن العربي هذا من ناحية، أما من ناحية ثانية فقد كانت الدول الكبرى تطمح، في إيجاد توازن سياسي في منطقة الشرق الأوسط، وفي قيام علاقات ودية بين الحكومات العربية، بشكل يخدم مصالحها. ولما كانت تدرك أن مشروع سوريا الكبرى سوف يؤدي إلى خلق دولة عربية قوية لها تأثير كبير في السياسة الدولية لصالح العرب، إضافة إلى ما سوف يؤدي إليه هذا المشروع من إثارة الحكومات العربية الأخرى التي كانت تعادي المشروع، رأت الدول الكبرى معارضة هذا المشروع بكافة الوسائل والأساليب، حفاظاً على مصالحها الاستعمارية في المنطقة العربية.

(١) البشير ع. ٧٣٣٣/٣٠ أيار ١٩٤٥.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة لابد أن نقوم مشروع سوريا الكبرى من عدة زوايا أساسية، لوضعه في إطاره التاريخي الحقيقي من خلال الأمور التالية:

١- بداية الفكرة: تبين المعطيات الواردة بين دفتي هذه الرسالة، أن مشروع سوريا الكبرى لم يظهر خلال فترة الحرب العالمية الثانية-كما أشارت إلى ذلك كثير من الدراسات- إنما ترجع البداية الحقيقية للمشروع إلى مؤتمر الصلح الذي عقد في شهر ك ١٩١٩/٢ فبعد أن أدرك الأمير فيصل ومن معه من رجال الحركة العربية-الذين شاركوا في المؤتمر- أن الصراع يدور بشكل أساسي حول مدلول سوريا بحدودها الطبيعية، وأن لا خطر يهدد العراق والجزائر في وحدتها، وفشل كل الجهود التي بذلت في المؤتمر لاقامة دولة عربية مشرقية تحقق أهداف الثورة العربية، بدأ الحوار حول تحقيق الوحدة السورية فقط كدولة مستقلة قائمة بذاتها، وقد تأكدت هذه الفكرة في قرار الجمعية التأسيسية الصادرة في ٨/أذار/١٩٢٠.

٢- دوافع الملك عبدالله لتحقيق المشروع: لقد كانت الدوافع الأساسية وراء مساعي الملك عبدالله بن الحسين لتحقيق الوحدة السورية، مستمدة من المفهوم الحدودي للثورة العربية الكبرى، ونابعة من تمسكه الشديد بالمواثيق الوطنية، وإيمانه الكامل بالإرادة القومية العامة، والمثل العربية العليا، وأن الدعوة كانت منذ البداية استمرارية في حركة الجهاد العربي التي بدأتها الثورة العربية الكبرى.

فقد كان عبدالله بن الحسين باعتباره أحد قادة الثورة العربية الكبرى، المؤمن بمبادئها، والمتشرب بفكرها يرى أن الواجب يحتم عليه مواصلة السعي بكل جدية، لتحقيق أهداف الثورة العربية الرامية إلى وحدة العرب واستقلالهم وقد رأى جلالته أن الخطوة الأولى في طريق تحقيق ذلك هي وحدة الديار الشامية.

٣- الأهداف: أن حتمية الطبيعة، وحتمية التاريخ، والوعي لمصلحة الديار الشامية بشكل خاص، ثم مصلحة البلاد العربية بشكل عام، هي التي كانت تؤلف الإيمان

ب

عند الملك عبدالله بضرورة تحقيق الوحدة السورية. فقد قامت هذه الدعوة على الحاجة إلى تأمين وحدة أجزاء سوريا الشمالية والجنوبية كحق طبيعي، وكخطوة أولى للوحدة العربية التي يتوقف عليها مستقبل العرب من ناحية، ومقاومة الاطماع الصهيونية في فلسطين والاراضي العربية المجاورة لها من ناحية ثانية. فقد كان جلالتة يرى أن هذه البلاد لن تستطيع مقاومة اطماع اليهود وهي مجزأة، لهذا أراد وحدة سوريا الطبيعية، لتصبح دولة كبيرة وقوية نسبياً، تستطيع عندها رد اطماع اليهود، وإيقاف الخطر الصهيوني.

٤-

شمولية المشروع: إن مشروع سوريا الكبرى ليس مشروعاً وحدوياً جزئياً - كما أشارت إلى ذلك كثير من الدراسات - إنما كان يؤمن بتحقيق الوحدة العربية على مراحل. وهذا ما أكدته المادة الخامسة من ميثاق المشروع الأول، والبيانات والتصريحات التي أصدرها الملك عبدالله حول المشروع.

٥-

علاقة المشروع بالاطماع الاستعمارية والشخصية: إن ما جاء في ميثاق المشروع، والبيانات المتوالية الصادرة عن الملك عبدالله والحكومة الاردنية، من إسناد أمر الوحدة إلى إرادة الحكومات السورية الأربع، بعد إجراء مزيداً من المباحثات والمفاوضات لوضع قواعد وأسس هذه الوحدة، بناء على موافقة الجميع، إضافة إلى مناقشة المشروع من قبل المجالس التمثيلية للحكومات الاقليمية الأربع في هيئة مؤتمر، أو من قبل جمعية وطنية عامة تمثل مناطق الاتحاد ومنتخبه لهذه الغاية. هذه الامور مجتمعة تؤكد بصورة قاطعة نزاهة المشروع وبعده عن الطامع الاستعمارية والصهيونية، وتثبت ان الهدف الحقيقي هو تحقيق المصلحة العربية العامة.

بالإضافة إلى ذلك إن ما طالب به المشروع من تحقيق وحدة سوريا الطبيعية بنظام حكم ملكي تحت زعامة الملك عبدالله، كان تعبيراً عن إرادة الشعب السوري، وليس بتوجيه من قبل جلالتة، الذي ترك هذه القضية أولاً واخيراً للشعب كي يبت فيها بالشكل الذي يرى فيه مصلحته. وهذا ما أكدته جميع الوثائق التي لقت الاضواء على حقيقة المشروع. وهذه الحقيقة تخالف ما ذهب اليه كثير من الباحثين من أن المشروع محرك بدوافع بريطانية استعمارية ويسعى الملك عبدالله من وراءه إلى تحقيق مصالحه الشخصية

٦- اسباب اخفاق المشروع، ترجع الاسباب الحقيقية لافخاق المشروع إلى المعارضة التي واجهها على المستويين العربي والدولي.

فعلى المستوى العربي: تعرض المشروع لمعارضة شديدة من قبل الزعامات العربية الحاكمة، بدافع خوفها على مصالحها الشخصية، وتغليبها على المصلحة العربية العامة، وليس بسبب ما تذرعت به هذه الزعامات من ان المشروع محرك بدوافع استعمارية.

فقد كانت مصر تعتقد أن تحقيق المشروع سوف يؤدي إلى خلق دولة قوية في المشرق العربي تحت الزعامة الهاشمية، وبالتالي فإن هذا الأمر سوف يعزلها عن مكانتها المرموقة بين الدول العربية، في الوقت الذي كان يسمى فيه زعمائها إلى فرض سيطرتهم على الوطن العربي.

كما رأت السعودية أن تحقيق المشروع سوف يؤدي إلى خلق دولة هاشمية قوية في شمال الجزيرة العربية تشكل خطر كبير على آل سعود..

أما الزعامات السورية، فقد كانت تدرك التأييد الذي يحظى به الهاشميون بشكل عام، والملك عبدالله بشكل خاص، في الأوساط الشعبية والحزبية السورية، ولذلك اعتقدت أن تحقيق المشروع سوف يكون من نتائجه الحتمية تولي عبدالله بن الحسين لزام الأمور في دولة سوريا الموحدة، وبالتالي فإن هذا الأمر سيفقد مراكزهم السياسية التي كانوا يسخرونها لخدمة مصالحهم الشخصية.

في حين رأت الزعامات اللبنانية -والتي كان معظمها من المسيحيين- أن تحقيق الوحدة السورية سوف يؤدي إلى جعلهم أقلية لا سلطة لها ضمن دولة عربية إسلامية كبيرة.

أما العراق، فعلى الرغم من حيادها العلني تجاه المشروع، إلا أنها كانت تعارضه سراً، ويرجع السبب في ذلك إلى رغبة نوري السعيد في ضم سوريا الطبيعية إلى عرش العراق.

وعلى الرغم من معارضة معظم الزعامات العربية للمشروع، إلا أنه كان يحظى بتأييد كبير في الأوساط الشعبية والحزبية السورية. وكان هذا الموقف الحزبي والشعبي السوري المؤيد للمشروع، نابع من إيمانه بأن سوريا وحدة واحدة لا تقبل التجزئة بأي شكل من الأشكال، إضافة إلى تمسكه بالنظام الملكي،

والزعامة الهاشمية وكرهه لنظام الحكم الجمهوري في سوريا، والذي اعتبره من المستعبدات التي ادخلها الفرنسيون، وكرهه أيضاً للحكومة السورية القائمة بسبب ما تميزت به من الفساد.

أما أسباب معارضة الدول الكبرى، فترجع إلى مطامعها الاستعمارية في المنطقة العربية من ناحية، أما من ناحية ثانية، فقد كانت هذه الدول تسعى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى إيجاد توازن سياسي في منطقة الشرق الأوسط، وقيام علاقات ودية بين الحكومات العربية بالشكل الذي يخدم مصالحها. ولما كانت هذه الدول -وبشكل خاص بريطانيا- تدرك أن مشروع سوريا الكبرى سوف يؤدي إلى خلق دولة عربية قوية، يكون لها تأثير كبير في السياسة الدولية لصالح العرب، إضافة إلى ما سوف يؤدي إليه هذا المشروع من إثارة الحكومات العربية المعارضة للمشروع، قامت الدول الكبرى بمقاومة المشروع بكافة الوسائل والأساليب، حفاظاً على مصالحها الاستعمارية في المنطقة العربية.

٧- على الرغم من اخفاق مساعي الملك عبدالله بن الحسين في تحقيق وحدة الديار الشامية بصورة كاملة، إلا أنه تمكن عام ١٩٥٠، من تحقيق وحدة جزئين هامين من الديار الشامية هما: الأردن وفلسطين، وكانت هذه الوحدة (وحدة ضفتي الأردن) أول وحدة تخرج إلى حيز الوجود في تاريخ العرب المعاصر

المصادر والمراجع

الوثائق العربية المنشورة:-

- ١- الوثائق القومية في وحدة سوريا الطبيعية، (الكتاب الاردني الابيض)، المطبعة الوطنية، عمان، .
- ٢- سوريا الكبرى، والوحدة السورية الطبيعية، حقيقة قومية أزلية: المكتب الدائم للمؤتمر القومي الاردني، سنة -١٩٤٤.
- ٣- وثائق سوريا الكبرى، منشورات دار احياء الكتب العربية [(د.م)، (د.ن)، (ب.ت)].
- ٤- وثائق المشاريع الوحدوية العربية، من سنة ١٩١٣-١٩٨٧، ط١، اعداد يوسف خوري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت سنة ١٩٨٨.
- ٥- وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، من ١٩١٨-١٩٣٩، من اوراق اكرم زعيتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٤.
- ٦- مبادئ، الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته مشروحة بقلم انطون سعادة، [(د.م)، (د.ن)]، سنة ١٩٥٠.
- ٧- وحدة ضفتي الأردن، وقائع ووثائق، منشورات دار الصحافة والنشر، عمان، ١٩٥٠.
- ٨- الوثائق التاريخية المتعلقة بالعهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦، تقديم، حسن الحكيم، دار صادر بيروت ١٩٧٤.
- ٩- وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى، ط١، تقديم، ظافر القاسمي، دار الكتب الجديدة، بيروت، ١٩٦٥.
- ١٠- وثائق المؤتمر العربي الاول ١٩١٣، ط١، تقديم وجيه كوثراني، دار الحداثة بيروت، (ب.ت).
- ١١- مذكرة في القضية العربية مع اشارة خاصة الى فلسطين، ومقترحات رامية الى حل نهائي مربوط بها نصوص جميع الوثائق المتعلقة بالقضية بعنوان (استقلال العرب ووحدتهم) (تعرف بالكتاب الازرق) وضعها نوري السعيد، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٣.

الوثائق العربية :غير المنشورة:-

أ- الوثائق المودعة في دائرة الكتب والوثائق الاردنية

- وثيقة رقم- م هـ ٩/٤٦ (ب.ت)
- وثيقة رقم- م هـ ١٠/٢٩ ١٩٤٦/٢٥ ايار
- وثيقة رقم- م هـ ١/٢١ ١٩٤٧/١٩ ايلول
- وثيقة رقم- م هـ ٨/٤٦ ١٩١٩
- وثيقة رقم- م هـ ٩/١/٢٢ ١٩٨٤/١ ك
- وثيقة رقم- م هـ ٢/٢٢ ١٩٤٩/٢٥ ايار
- وثيقة رقم- م هـ ٥/٤٢ (ب.ت)
- وثيقة رقم- ج ١/٢ (ب.ت)
- وثيقة رقم- ج ٢/٢ (ب.ت)

ب- معاصر جلسات المجلس التشريعي الاردني.

- جلسة- ١٩٣٠/٣/١٥
- جلسة- ١٩٣٦/٢ ك/٣٠
- جلسة- ١٩٤٣/١١/١٨
- جلسة- ١٩٤٤/١١/٦
- جلسة- ١٩٤٦/٢ ت/٢
- جلسة- ١٩٤٦/٢ ت/١٨
- جلسة- ١٩٤٦/٢ ت/٢٦
- جلسة- ١٩٤٦/١ ك/٧
- جلسة- ١٩٤٧/٢ ك/١٢
- جلسة- ١٩٤٨/٢ ك/١٤
- جلسة- ١٩٥٠/٢ نيسان

ج- وثائق البلاط الملكي العراقي، المودعة في دائرة الكتب والوثائق الوطنية في بغداد.

- ١- ملف رقم ٣١١/٢٦٤٩، بعنوان (مشروع سوريا الكبرى)
من وثيقة رقم ٣-٥٦.

- ٢- ملف رقم: ٢١١/٤٦٨/ج/٦، بعنوان:- مشاورات الوحدة العربية من سنة ١٩٤٢-١٩٤٤
- وثيقة رقم:- ١٢١ ٢١٤٥/٢٤/٣.
- وثيقة رقم:- ١٤٣ ١٩٤٤.
- وثيقة رقم:- ١٤٤ ١٩٤٤/٨/٢٣.
- ٣- ملف رقم :- ٢١١/٣٨١٤، مسودة مباحثات الوحدة بين الحكومة العراقية والحكومة السورية في ٢٧/٩/١٩٤٩.
- ٤- ملف رقم:- ٢١١/٤٧٨٥، مذكرات الاتحاد العربي بين مصطفى النحاس ونوري السعيد عام ١٩٤٢.
- ٥- ملف رقم:- ٢١١/٤٨١٣، تقارير المفوضية والملحقات العراقية في سوريا من سنة ١٩٢٦-١٩٤٨.
- وثيقة رقم:- ٢١٤/٩١٤/د، ٦٠٠/٢٦/٥/١٩٤٦.
- وثيقة رقم:- ٢٥ ١٩٤٦/٧/١٢.
- وثيقة رقم:- ٢٢ ١٩٤٧/١٢/٢٣.
- وثيقة رقم:- ١٧ ١٩٤٦/١/١.
- ٦- ملف رقم:- ٢١١/٤٦٦٨:- تقارير المفوضية العراقية بمصر
- وثيقة رقم:- ٢٥ (ب.ت).
- وثيقة رقم:- ٥٧ ١٩٤٩/٩/٢٤.
- وثيقة رقم:- ٧٢ ١٩٤٩/٨/٢.
- وثيقة رقم:- ٥ ١٩٥٠/٤/٢٩.
- وثيقة رقم:- ٢٧ ١٩٤٩/٣/٢٥.
- وثيقة بدون رقم:- (ب.ت).
- د- مجموعة الوثائق المودعة في مركز الوثائق التاريخية في دمشق. وتشمل
- ١- محاضر مجلس النواب السوري:-
- جلسة: ٢٣/٢/١٩٤٦.
- جلسة: ٢٩/ أيلول ١٩٤٧.

ح

٢- حافظ رقم ٤:- وثائق الدولة السورية، مجموعة وثائق وزارة الداخلية السورية/القسم مشروع سوريا الكبرى. من ١٩٤٧-١٩٥١.

وثيقة رقم:- د ١/٢٠	١٩٤٧/٤/١٥
وثيقة رقم:- د ٢/٢٠	١٩٤٧/٥/٢
وثيقة رقم:- د ٣/٢٠	١٩٤٧/٨/٣١
وثيقة رقم:- د ٤/٢٠	١٩٤٧/٨/٢٦
وثيقة رقم:- د ٥/٢٠	١٩٤٧/٨/٢
وثيقة رقم:- د ٦/٢٠	١٩٤٧/٩/٣
وثيقة رقم:- د ٧/٢٠	١٩٤٧/٩/٩
وثيقة رقم:- د ٨/٢٠	١٩٤٧/٩/٩
وثيقة رقم:- د ٩/٢٠	١٩٤٧/٩/٩
وثيقة رقم:- د ١٠/٢٠	١٩٤٧/٩/٩
وثيقة رقم:- د ١١/٢٠	١٩٤٧/٩/٩
وثيقة رقم:- د ١٢/٢٠	١٩٤٧/٩/٩
وثيقة رقم:- د ١٣/٢٠	١٩٤٧/١٠/١٠
وثيقة رقم:- د ١٤/٢٠	١٩٤٧/١٠/١٧

٣- ملف رقم ١٠:-

أ- اوراق الاتحاد الوطني.

وثيقة رقم:- ١	(ب.ت).
وثيقة رقم:- ٩	١٩٣٦
وثيقة رقم:- ١١	(ب.ت)
وثيقة رقم:- ١٢	(ب.ت).

ب- اوراق المكتب العربي القومي.

وثيقة رقم:- ٤٧/٤٨٩	٨ حزيران/١٩٤٦.
وثيقة رقم:- ٤٨/٤٩٠	(ب.ت).
وثيقة رقم:- ٥٠	(ب.ت).

ج- اوراق حركة اليقظة العربية.

وثيقة رقم:- ١/٣٢٢	(ب.ت).
-------------------	--------

٤- ملف رقم ٢٠:-

أ-اوراق اتحاد سوريا والعراق.

-وثيقة رقم:- ٢ ٣١/٢ك/١٩٣٣.

-وثيقة رقم:- ٤٤٨/١ (ب.ت).

ب- اوراق الوحدة السورية اللبنانية

-وثيقة رقم:- ٤٥٨/١ ٢٣/٥/١٩٣٦.

-وثيقة رقم:- ٤٤٦/١ ٢٥/٨/١٩٣٦.

٥- ملف رقم ٢٣:- ملف القضية العربية.

أ- اوراق الكتلة الوطنية.

-وثيقة رقم:- ١١/١١ (ب.ت).

-وثيقة رقم:- ٢٨٣/٤ (ب.ت).

ب- اوراق الاتحاد الوطني.

-وثيقة رقم:- ١٦١/١٣ شباط/١٩٣٣.

-وثيقة رقم:- ١٧٥/٢٧ (ب.ت).

-وثيقة رقم:- ١٥٣/٥ ٢٦/أب/١٩٣٥.

-وثيقة رقم:- ٥٦/٨ ت ١/١٩٣٥.

-وثيقة رقم:- ٩/٩ ٢٦/أذار/١٩٣٦.

-وثيقة رقم:- ١٧٨/٢٦ ٢٦/شباط/١٩٣٦.

ج- اوراق حزب الشعب.

-وثيقة رقم:- ٢/٤٨٤ ٥/حزيران/١٩٢٥.

د-اوراق حزب الجبهة الوطنية.

-وثيقة رقم:- ١٤١/١ ٢/ت/١٩٤٥.

٦- ملف رقم ٢٤:- اوراق الحركة العربية.

من وثيقة رقم ٥٣- وثيقة رقم ٥٩.

٧- ملف رقم ٢٦:- الوثائق المتعلقة بالمهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي

-وثيقة رقم:- ٤/٧٠.

-وثيقة رقم:- ٣/٧٢.

-وثيقة رقم:- ١١/٧٧.

-وثيقة رقم:- ١٨/٨٤.

-وثيقة رقم:- ٢٥/٩١.

-وثيقة رقم:- ٣٠/٩٦.

-وثيقة رقم:- ٣٩/١٠٥.

٨- ملف رقم ٢٨:- ملف الاعلام

١-اوراق محب الدين الخطيب

-وثيقة رقم:- ٢٢٤/١ (ب.ت).

ب- اوراق الملك عبد الك

-وثيقة رقم:- ١ ١/١٩٣٦ ايلول

-وثيقة رقم:- ٢ ٢/١٩٣٦ اذار

٩- ملف رقم ٣٨:- اوراق حسن الحكيم

-وثيقة رقم:- ٨٢/٨٢ ٢٥/١٩٤٥ اذار

-وثيقة رقم:- ٥٠/٥٠ ايار ١٩٤٦

-وثيقة رقم:- ٨٦/٨٦ ١٠/٧/١٩٤٧

-وثيقة رقم:- ١٢/١٢ شباط ١٩٥١

-وثيقة رقم:- ١٤/١٤ ٢٢/شباط ١٩٥١

-وثيقة رقم:- ٢٨/٢٨ (ب.ت).

الوثائق البريطانية غير المنشورة المودعة في مكتبة الوثائق البريطانية في لندن:-

Public Record office-London.

أ- وثائق وزارة الخارجية البريطانية

Foreign office

1- F.O., 371:

- | | |
|-----------------|------------|
| -52426, No. 129 | 3/4/1946. |
| -52426, No. 20 | 6/2/1946. |
| -52426 | 14/2/1946. |
| -52426 | 9/4/1946. |
| -52426, No. 131 | 1/2/1946. |

-52426, No. 17	26/1/1946.
-52426, No. 15	29/1/1946.
-52426, No.621	3/4/1946.
-52426, No. 278	9/4/1946.
-52426, No. 158	22/2/1946.
-52426	18/2/1946.
-25426, No. 113	2/1946.
-52355, No. 151	22/8/1946.
-52355, No. 70	22/9/1946.
-52355	14/12/1946.
-52355	18/12/1946.
-52355	20/4/1946.
-52355, No. 941	8/10/1947.
-52355, No. 129	13/3/1948.
-52355, No. 309	30/11/1948.
-52355, No. 816	12/Dec/1946.
-52355, No. 25	4/Jan/1946.
-52355	18/Sep/1946.
-52355	19/Sep/1946.
-4649, No. 127	16/4/1946.
-8649, No. 1750	18/12/1948.
-68643, No. 427	21/10/1948.
-86843, No. 578	29/10/1948.
-34955, No. 188	5/3/1945.
-34955, No. 25	14/Jan/1943.
-34955, No. 252	12/3/1943.
-34955, No. 78	26/2/1946.
-5010, No. 111	28/3/1943.

J

-5010, No. 195	5/6/1943.
-41327, No. 207	25/2/1943.
-34958, No. 258	12/3/1946.
-452737, No. 80	23/Nov/1943.
-34958, No. 63	29/Nov/1943.
-34960, No. 226	17/3/1943.
-34960, No. 145	25/7/1943.
-34960, No. 1750	26/7/1943.
-40300, No. 98	16/2/1943.
-35147, No. 42	30/Dec/1942
-68644, No. 1750	18/12/1946.
-68644, No. 1153	16/12/1946.

2- F.O., 141:

-1084	26/Dec/1945.
-1084, No. 10	5/1/1946.
-1084, No.17	1/2/1946.
-1084, No. 754	24/10/1946.
-1084	5/2/1946.
-1084, No. 117	7/9/1946.
-1084	1/4/1946.
-1084, No. 210	5/10/1946.
-127, No. 1716	11/12/1948.
-1247, No. 1717	11/12/1948.
-1248, No. 212	11/9/1948.
-1246, No. 93	17/10/1949.
-1334, No. 116	Nov/1946.
-1334, No. 231	8/10/1946.
-1226, No. 177	17/10/1949.

3- F.O., 816:

-142, No. 1153	16/Dec/1948.
-142, No. 953	14/12/1948.
-142, No. 166	22/12/1948.
-142	24/3/1948.
-142, No. 949	13/12/1948.
-142, No. 952	14/12/1948.
-142, No. 342	16/12/1948.
-142, No. 195	21/12/1948.
-142, No. 976	22/12/1948.
-142, No. 1089	28/Nov/1948.
-142, No. 199	1/1/1948.
-142, No. 15	21/12/1948.
-142, No. 159	20/Dec/1948.
-112, No. 11	10/1/1948.
-112, No. 78	7/2/1948.
-1247, No. 953	14/2/1948.
-1247	10/July/1946.

ب- مجموعة وثائق اكسفورد المودعة في مؤسسة آل البيت-عمان
١- ملف رقم ٢:-

١٥/أب/١٩٢٦.	-مرفق رقم- ٢٢
١٧/ أيلول/١٩٤٦.	-مرفق رقم:- ٢٨
٢٢/أيلول/١٩٢٦.	-مرفق رقم- ٤٢
٧/ت/١٩٢٦.	-مرفق رقم:- ٤٤
	٢- ملف رقم ٧:-
٢٤/ك/١٩٤٥.	-مرفق رقم:- ١
١/حزيران/١٩٤٦.	-مرفق رقم:- ٢٠
١/١/١٩٤٦.	-مرفق رقم:- ٤٠

١٩٤٨/٢/٢٧.

-مرفق رقم:- ٨.

الصحف العربية:-

١٩٤٧-١٩٤٥.

-الاصلاح:

١٩٥٩.

-الاردن:

١٩٤٧-١٩٤١.

-البشير:

١٩٥٠-١٩٤٥.

-البلاد السعودية:

١٩٥٠-١٩٤٤.

-الجزيرة:

١٩٤٨-١٩٤٤.

-الدفاع:

١٩٤٨-١٩٤٥.

-فلسطين:

١٩٤٦-١٩٤٥.

-الوحدة:

١٩١٩-١٩٢٠.

- المفيد:

١٣٢٤هـ-١٣٢٧هـ.

- القبلة:

الدوريات العربية

- الباحث العربي

ع ٨ ايلول/١٩٦٨.

ع ٢٤/ك/١٩٨٧.

ع ٢٦/تموز/١٩٨٨.

- مجلة الرائد: الاعداد من سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦

- مجلة شؤون عربية: ع ٢٥، مارس ١٩٤٢

- مجلة كلية الاداب الجامعية الاردنية. ع ١، ك ٢/ ١٩٧٢

- مجلة المستقبل العربي: ع ٤، ١٩٨٧

- مجلة اليرموك، جامعة اليرموك: ع ٨، ١٩٨٤

الدوريات الاجنبية:

Middle Eastern Studies: Abdallah's Grater syria programme. Y.
porathe, 1944.

المصادر العربية:

- ١- الارمنازي (نجيب): عشرة سنوات في الدبلوماسية (في هميم الاحداث العربية والدولية)، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٣.
- ٢- ارسلان (الامير شكيب). السيد رشيد رضا وأخاء أربعين سنة، ط١، مطبعة ابن زيدون، دمشق، سنة ١٩٣٧.
- ٣- باشا (غلوب): جندي مع العرب، دار النشر للجامعيين، ط٢، (د.ت)، سنة ١٩٦٣.
- ٤- الجنرال اندريا: ثورة الدروز وتمرد دمشق، ترجمة وتعليق حافظ ابو مصلح، ط٢، المكتبة الحديثة، بيروت، ١٩٨٥.
- ٥- ابن الحسين (عبدالله): الآثار الكاملة (حقبة من تاريخ الاردن)، ط٢، الدار المتحدة للنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٩٨٥.
- ٦- الحكيم (سامي): ميثاق الجامعة والوحدة العربية، ط١، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، سنة ١٩٦٦.
- ٧- حزب الكتلة الوطنية: جريمة ٢٥ أيار (كيف جرت الانتخابات النيابية في جبل لبنان) (د.ت) سنة ١٩٤٧.
- ٨- الحصري (ساطع): يوم ميسلون (صفحة من تاريخ العرب الحديث)، طبعة جديدة، منشورات دار الاتحاد، بيروت، سنة ١٩٧٠.
- محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، سنة ١٩٥٩.
- ٩- الحسيني (عبدالرزاق): تاريخ الوزارات العراقية، ط٧، مطبعة العرفان، صيدا، سنة ١٩٥٥، ١٠ أجزاء.
- ١٠- الحكيم (يوسف): سوريا في العهد الفيصلي، ط٢، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٩٤٦.
- ١١- خدوري (مجيد): عرب معاصرون (ادوار القادة في السياسة)، ط١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣.
- المسألة السورية، ط١، مطبعة الربيعين، الموصل، سنة ١٩٣٤.
- ١٢- الخوري (بشارة). حقائق لبنانية من ٢١/أيلول/١٩٤٣-٣١/ك/١٩٤٦، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، سنة ١٩٩٠.

ع

- ١٣- داغر (اسعد): مذكراتي على هامش القضية العربية، دارالقاهرة للطباعة، القاهرة، سنة ١٩٤٦.
- ١٤- دروزه (محمد عزت): مذكراتي حول الحركة العربية الحديثة، المطبعة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، سنة ١٩٦٠، ٦ اجزاء.
- ١٥- الريحاني (امين): ملوك العرب، ط٢، مطابع دار صادرريحاني، بيروت، ١٩٥١.
- ١٦- ابو راشد (حنا): جبل الدروز، ط١، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٢٥.
- ١٧- الزركلي (خير الدين): عامان في عمان ١٩٢٧-١٩٢٥، المطبعة العربية، القاهرة، سنة ١٩٢٥.
- شبه جزيرة العرب في عهد الملك عبدالعزيز، ط١، بيروت، سنة ١٩٧٠، ٢ اجزاء.
- ١٨- السيراليك سيث كيركبرايد: خشخشة الاشواك، (مذكرات المعتمد البريطاني في شرق الاردن ١٩١٧-١٩٥١)، ترجمة ~~احمد عويدي العبادي~~ ^{عبدالله عويدي}، ط١، دار الفدين للنشر والتوزيع، المفرق، الاردن، ١٩٨٧.
- ١٩- سعيد (امين): الثورة العربية الكبرى (تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربيع قرن)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، (ب. ت).
- ٢٠- الشقيري (احمد): الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس، سنة ١٩٧٩.
- ٢١- الشهبندر (عبدالرحمن): مذكرات عبدالرحمن الشهبندر، ط١، دار الإرشاد، بيروت، ١٩٦٧.
- ٢٢- الصلح (سامي): احتكم الى التاريخ، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٩٧٠.
- ٢٣- طيبان (تيسير): الملك عبدالله كما عرفت، المطبعة الوطنية، عمان، سنة ١٩٦٧.
- ٢٤- العظم (خالد): مذكرات خالد العظم، ط٢، الدار المتحدة للنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٩٧٣.
- ٢٥- قاسمية (خيرية)، عوني عبدالهادي، اوراق خاصة، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٤.
- ٢٦- قدري (احمد): مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ط١، مطابع ابن زيدون، دمشق، ١٩٥٦.

ف

- ٢٧- كلمة السوريين العرب في مشروع سوريا الكبرى، اصدره فريق من شباب العرب المثقف، ط١، [(دت)، (ب.ت)] سنة ١٩٤٧.
- ٢٨- ابو مصلىح (عباس): تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والانتاء، (ب.ت).
- ٢٩- محمد كرد علي: مذكرات محمد كرد علي، مطبعة الترقى، دمشق، ١٩٤٨.
- ٣٠- مايلز كوبلاند: لعبة الامم، تعريب مروان خير، ط١، مكتبة الزيتونه، بيروت، ١٩٧٠.
- ٣١- النشاشيبي (ناصر الدين): من قتل الملك عبدالله، منشورات دار الكويت للطباعة والنشر، لندن، (ب.ت).
- ٣٢- هيكل (يوسف): جملعات في بغداد، ط١، دار الجيل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية عمان، سنة ١٩٨٨.
- ٣٣- هذه هي سوريا الكبرى: (وقائع ووثائق سجلتها الصحف العربية واقلام الكتاب العرب) منشورات مجلة الدنيا، دمشق، سنة ١٩٤٧.

المراجع العربية:

- ١- حجازي (عرفان محمود): سوريا الكبرى، ط١، مطبعة دير مارمرقس، [(د.م.)، (ب.ت.)].
- ٢- الحوت (بيان نويهض): القيادات المؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١.
- ٣- خالد قادر، الملك عبدالله وإتحاد الاقاليم السورية، [(د.م.)، (د.ت.)]، سنة ١٩٠٠.
- ٤- الدالي (وحيد): اسرار الجامعة العربية وعبدالرحمن عزام، مكتبة روز اليوسف، بيروت، ١٩٨٢.
- ٥- الدوري (عبدالعزیز). التكوين التاريخي للامة العربية (دراسة في الهوية القومية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
- ٦- الروسان (ممدوح): العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩.
- ٧- الريماوي (سهيلة) التجربة الفيصلية في بلاد الشام، مطبعة التوفيق، عمان، سنة ١٩٨٨.
- جمعية العربية الفتاة السرية (دراسة وثائقية ١٩٠٩-١٩١٨)، ط١، دار مجدلاوي، عمان، سنة ١٩٨٨.
- ٨- سيد (نوفل): العمل العربي المشترك، ماضيه ومستقبله، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية، سنة ١٩٦٨.
- ٩- سيل (باترك): الصراع على سوريا (دراسة للسياسة العربية بعد الحرب من ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة سمير عبده، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٤.
- ١٠- الشريفي (ابراهيم): الثورة العربية الكبرى (دوافعها، حصادها، والاحداث التي مربها المشرق العربي، ط١، مؤسسة العرب، لندن، سنة ١٩٨٤.
- ١١- طوبين (احمد): الوحدة العربية بين ١٩١٦-١٩٤٥، منشورات، معهد الدراسات العربية العالمية، الجامعة اعربية، المطبعة الكعالية، القاهرة، سنة ١٩٧٥.
- ١٢- الطوبجي (فتحي): حركات الوحدة في الوطن العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٠٠.
- ١٣- العقاد (صلاح). الشرق العربي المعاصر، ١٩٤٥-١٩٥٨، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية، ١٩٦٧.

ق

١٤- العدول (جاسم وآخرون): تاريخ الوطن العربي المعاصر، مديرة دارالكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦.

١٥- العياشي (غالب): تاريخ سوريا السياسي من الانتداب إلى الانقلاب ١٩١٨-١٩٥٤، مطابع اشقر اخوان، بيروت، سنة ١٩٥٠.

١٦- الفرحاني (محمد). فارس الخوري، (د.ت)، بيروت، سنة ١٩٦٤.

١٧- قاسمية (خيرية): الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (د.م) سنة ١٩٨٢.

١٨- القطان (رفيق كامل): كيف أفهم الوحدة العربية ومشروع سوريا الكبرى والقضية الفلسطينية، [(د.ت)، (د.م)]، سنة ١٩٤٥.

١٩- فرقوط (ذوقان): تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠-١٩٣٠، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٥.

٢٠- لنشوفسكي (جورج): الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، مراجعة محمد أمين، مكتبة دار المثنى، بغداد، سنة ١٩٦٥.

٢١- م ن سيتون وليمر: بريطانيا والدول العربية، عرض للعلاقات الانجليزية العربية ١٩٢٠-١٩٤٨، ترجمة ~~محمد عويدي العبادي~~ ^{٥٥٩}، مراجعة احمد عزت عبدالكريم، دار العلوم، مصر (ب.ت).

٢٢- المحافظة (علي).

- العلاقات الاردنية البريطانية (من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧)، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٥.

- تاريخ الاردن المعاصر (عهد الامارة ١٩٢١-١٩٤٦)، ط١، الجامعة الاردنية، عمان، سنة ١٩٧٣.

- موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

٢٣- المحافظة (محمد): العلاقات الاردنية الفلسطينية (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية ١٩٢٩-١٩٥١)، ط١، دار الفرقان ودار عمار، عمان، سنة ١٩٨٣.

٢٤- الموسى (سليمان): تأسيس الامارة اردنية، ١٩٢١-١٩٢٥ (دراسة وثائقية، ط١، عمان، سنة ١٩٧١).

- امانة شرق الاردن (نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٥)، منشورات لجنة تاريخ الاردن، ط١، عمان، ١٩٩٠.
- الحركة العربية ١٩١٨-١٩٢٤، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٩٧٠.
- ايام لا تنسى، الاردن في حرب ١٩٤٨، ط١، مطابع القوات المسلحة الاردنية، عمان، ١٩٨٢.
- ٢٥- الموسى (سليمان): والماضي (منيب): تاريخ الاردن في القرن العشرين (د.ن)، عمان، سنة ١٩٥٩.
- ٢٦- مفيد محمود شهاب: جامعة الدول العربية، ميثاقها انجازها، معهد البحوث والدراسات القومية، القاهرة، سنة ١٩٧٨.
- ٢٧- هلال (علي الدين): امريكا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٨٢، مركز دراسات الوحدة العربي، القاهرة، سنة ١٩٨٩.
- ٢٨- يحيى (جلال): العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر، سنة ١٩٦٦.

البحوث والدراسات:

- ١- بحوث ودراسات مهداة إلى الدكتور عبد الكريم غرايبة بمناسبة بلوغه الخامسة والستون، أحمد عبد الرحيم مصطفى، بحث بعنوان صفحة من تاريخ العلاقات السعودية البريطانية ومشروع إتفاقية الدفاع المشترك، عمان ١٩٨٨.
- ٢- دسهيلا الريماوي: الحياة الحزبية في سوريا من ١٩٢٠-١٩٤٥، رسالة دكتوراة غير منشورة كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٧٨.
- ٣- مديرية التوجيه المعنوي: الثورة العربية الكبرى في سبيل الحرية والوحدة، منشورات القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، عمان، ١٩٦٩.

المراجع الاجنبية:

- 1 - Abidi, A.H: Jordan A Political Study 1948-1957. New Delhi, Indian School of International Studies, 1965.
- 2 - Beter, Cubser: Jordan Crossroads of Middle Eastern Events, 1979.

- 3 - Faddah, Mohammed Ibrahim, The Middle East in Transition, A Study of Jordan Foreign Policy, London, Asia Published House, 1971.
- 4 - Orthar, R. DAY: East Bank West Bank, Rand Mand The prospect for peus. No. dat.
- 5 - Lains, W.M Roger: The British Empire in the Middle East, Olernden Press, Oxford,1980

ABSTRACT

This study is about the programme of The Great Syria. This programme aims at unifying Jordan, northern Syria, Palestine and Lebanon into one country. This programme was adopted and was attempted to be actualized by King Abdullah Bin Al-Hussein Since his arrival to East Jordan in 1921 and until he was martyred in 1951.

This study consists of introduction, prelude and six chapters and an ending. In the prelude, I discussed the concept of Syria between the years 1908-1921. This study is originated from three states according to the changes which happened concerning the concept of Syria in each stage in a way which characterized it from other stages. In the first stage, I talked about the concept of Syria within the limit of the Ottoman state from (1908-1914).

In the second stage, I discussed the concept of Syria within the oriental Arabic state which the Great Arabian Revolution broke out for, whereas in the third stage I talked about the same concept in the Arabian doom of Faisal which retreated to Syria with its natural borders as an independent state from the other Arabian countries. Then the concept ended to mean the Northern Syria only this came after Britain and France had applied Saix-Beakou Agreement.

In the first chapter I talked about king Abdullah Bin Al-Hussein and the programme of the Great Syria. I discussed it within the concept of Syria according to the view of King Abdullah which includes unity, and within the motivations and aims to achieve the Syrian unity and the principles which the programme was based on, from the aspect of rule and the supremacy of the united Syrian state, and the position of communities like Christians and Jews in this unity and the endeavours which his majesty had made on both the Arabian and the international scale to achieve the programme. I, also, discussed Palestine problem according to the view of King Abdullah concerning unity.

The second chapter It talks about, in the first section, the endeavours made by abdullah Bin Al-Hussein on the interior Jordanian arena which is represented from the beginning by granting Jordan An Arabian phase to become comprehensive so that it might be a start point for a great Arabian state which actualize the goals of the Great Arabian Revolution, but in the second unit I illustrated the reaction of Jordanian people for this call to unity from three political aspects appeared on the parlemental, party and public arena.

The third chapter talks about the programme and Arab league. I illustrated in it the contradicted politica views of Arabs concerning the consultations for the unity of Arabs which was concluded at Alexandria between 1943-1944 about Arab unity in general, and about the programme of Great Syria particularly. I illustrated the end of efforts to establish a regional league which was an obstacle for a real Arab unity and it was heavy struck against the unifying programmes on the floor in that period, especially the programme of the Great Syria.

I, particularly, focused, in the fourth chapter, on the issue of the Syrian response to the programme of Great Syria. I discussed this response from four aspects characterized on the formal, parlemental, party and public area. Concerning the first and the second arenas which are characterized with their severe enmity for the programme, I illustrated the condensive endeavours made by the Syrian government trying to hinder the programme and to fail It. In third arena and the fourth which are characterized with the attitude of maintaining for the programme. My study for them came through the idea of the syrian unity in general and the programme the Great Syria particularly.

In the fifth chapter, I discussed the response of the rest of Arab countries concerning the programme, these countries are: Egypt, Saudi Arabia, Iraq, Lebanon and Palestinians.

Concerning the Lebanese response, I discussed it in the same way as the Syrian response. I also illustrated the influence of fanatic group

factor on the Lebanese response towards the programme. The reaction of the rest of the Arab countries was exclusive on the formal response because there was no clear party or public response concerning Great Syria.

Finally, I discussed in the sixth chapter and the last one the international response concerning this programme. This is mainly characterized by Britain, France, U.S.A. and Zionism. That I illustrated in this unit the extent of coherence and agreement and interests of great powers in the Arabian region and the endeavours of these powers or countries to hinder the programme and to fail it by means of coordinating efforts with the Arab countries which opposed the programme.

I attempted in the end of this thesis, to show the most important consequences we have attained through evaluating the facts and events included in the units of this thesis.

My Ultimate goal is to be successful in conveying the facts and to achieve my mission in a useful way so that this study may be useful in a new scientific study for history.

God helps us for success.

مذكرة سياسية

في ظل المسألة السورية بمرحلتها الأولى والعراق العربية بمرحلتها الأولى

اجتمع صدد من الجهاديين التقدماء في ١٩٤٣ بمان وتبادلا المشورة في موقف فرنسا الحرة من سوريا ولبنان وما يبدوا من نكولها عن تنفيذ الوعد المعلن باستقلال البلاد مع استعمار لا يرضى بالسلطة واستبقا الدستور ومطلبا والادعاء بالمشروا الانقذاب فاجمع الرأي على وجوب الاختلال بذكرى اآذار احتفالا شاميا سافلا مع المطالبين بتفتيق ميثاق البلاد المشترك في الوحدة والاختلال اتمام وقد عهدوا ان لحمة منهم موضع مشروعين ملين يمتقان سراي الميثاق القومي وتقيام الاتحاد السوري او الدولة السورية الكبرى في خالق الاتحاد العربي العام وقد احتض فلا يوم اآذار بهذه الذكرى القومية النطية في عمان احتفالا كبيرا التفت في خطب حامية رائمة ثم وضع تصميم مشروعي الوحدة والاتحاد وذا في مذكرة سياسية الى جلاله الملك (عبد الله بن الحسين) (سمو الامير يومئذ) وجاه توحيد الجبهة الوطنية وبذل الجهود الرسمية لانقاذ البلاد من السيطرة الافرنسية وتحقيق ميثاقها القومي في الوحدة والاختلال اتمام وفيما يلي نص المشروعين المذكورين ثم كتاب جلاله الملك (سمو الامير يومئذ) الى مستر كينزي واذير الدولة البريطاني يومئذ في القاهرة .

الموضوع - الوحدة السورية والاتحاد العربي

بناء على وجود بريطانيا العظمى العرب حائقا ولاحتقا ، ونظرا لميز الحكومة الافرنسية الدورية عن القيام بواجباتها الموقعة عن جمعية الاسم في سوريا واذوال تلك الوكالة حكما يستلزم اهليتها القانونية ونظرا لفتح سوريا باستقلال ودستور شريين ، والاشارة الى ما صرح به وزير الخارجية البريطانية المستر اكلون في ابدن اخيرا بشأن الوحدة العربية .

وي من مقتضيات ذلك بل من مقتضيات تسهيل مهبة الديمقراطية في الشرق

الاولى واعادة توثيق الصداقة العربية - البريطانية التقليدية وضمان التثاق والاعتراف الحقيقي في البلاد العربية الحرة من الحرب الماضية ان يحارحالا ان تنفيذ احد الشرعيين الاتيين .

الشرع مودول

١ - مشروع الوحدة السورية (الدولة السورية الموحدة) والاتحاد العربي

٢ - اعلا بـ : بناء نايد استقلال سوريا بحدودها الطبيعية وعصر وحدهم القومية والجنوب اساسا لنظام الحكم فيها .

٣ - يكون هذا الاعلا بـ نايد ابي لوائح مصلحة البلاد ولرعيه حسب السوري التي امداعا عقب الحرب العام الماضية ولي جميع التماسيات وسهاتها لاحتواء الامير كية (لجنة لستر كراين) في حين ان المأثر السوري الذي نعتد به مشق سلا سوريا الحرة بجميع اثارها ابي (سوريا) شمالية - لائق ، شرعي ، الدور ، فلسطين) عهد اعلن ذنت في قرار اآذار - ١٩٢٠ المبلغ الى الدول وجامعة الزعيم في حينه مبعرا في قراره اثاره بـ هذا ارادة الشعب السوري الحقيقية ذلك القرار الذي ماوال هو الميثاق القومي شيخ السوريين والحكومة السورية الحاضرة ما زالت تفتت يوم اعلاه جدها وصيا كان العام رسمي الذي انشاء لسوريا ما زال هو العلم ابدن يظل حكومة شرقي الادود

٤ - ان مشروع الدولة السورية الموحدة يتضمن .

أ - الاعتراف بدولة سورية مبنية وذات سيادة يكون - - - - -

ب - سوريا

ب - قسم اسرية السورية الموحدة (سوريا الشمالية وشرقي الاد - ومسلطن ولبنان)

ج - يكون لشكل من فسخ في خمس سالها وبنال التديم اذاره - - - - -

مؤلف من المؤرخين السوديّة والراقيّة (القلاط الحبيب) يتتبع "تسعين السيلبي والدفاع والثقافة العلّة والاقتصاد القومي وليس محنة مائة مع انقسام الدول العربيّة الاخرى الى هذا الاتحاد على ان تكون رئاسة مجلس الاتحاد العربي دويّة لو ان تسلي مند الانقسام هدياً الى اوسع الدول العربيّة تروية : سوداً ونبوساً .

المشروع الثاني

ب - مشروع عملي في تأسيس دولة سوديّة اتحادية وتقيام اتحاد عربيّ قاهدي .

في حالة عدم تأسيس الدولة السوديّة الموحدة حالياً فإنه لا يكون مشدراً ان يصار الى تأسيس اتحاد سودي مركزي (اي دولة - سوديّة اتحادية) ضمن القواعد الاتية الموضوعة في ضوء السلطة الحقيقيّة لبلاد السوديّة مع تقدير "رضائها الراعنة بالاشارة الى معلمة الملقاة الحقيقيّة بالنسبة الى اكفاس ، منحة الساسة وتسهيل مهمة الدفاع في الشرق الادنى .

١ - تقوم في الأراضي السوديّة بمحدوداتها الطبيعية دولة - سوديّة اتحادية مركزية تتظم حكومات شرقي الادنى وسوديا الغالبية وبنال وفلسطين عاصمتها دمشق .

٢ - يتظم الاتحاد السودي المركزي شذوذ الدفاع والمواصلات والاقتصاد القومي والسياسة الخارجية والثقافة العامة وانضمام الاتحاد مع قيام الاستقلال الذاتي لكل من الحكومات الاقليمية الادنى باستثناء ما يصبح من اختصاص حكومات الاتحاد القسودي العامة .

٣ - يكون الاتحاد السودي (مجلس اتزامي عام منتخب) بمنح "الاتيم المتحدة" احد اسم كرامته يكون انتخاب رئيس وزراء الاتحاد واختار اعضاء السلطة التنفيذية الاتحادية وفق امك - الدستور .

٤ - يتم الاتحاد العربي بتبعية مفاوضات واتفاق بين الحكومات الادنى الاتحادية

الدستور يلاحظ في الاولي منها حفظ حقوق الاقلية اليهودية ومركز الاماكن المقدسة الخامس وفي الثانية ضمانة امانتي البنانيين الوطنية .

٥ - يلتقي وفد بطور لحام موافقة العرب عليه وهم اصحاب البلاد الشرعبيون او غير غير انما يباين في مخاوف الماين العربي والام لا يفيككت في الوضع الراعي وهو نسبة الثلث الى الثلثين وتمنع الحيرة اليهودية منبأياً .

٤ - وثلة الدولة السوديّة

يدعى سمو الامير حيد الله بن الحسين لثالث الدولة السوديّة بالاستناد الى الاعتبارات المشروعة الاتية :

أ - حقوقه الشرعية الثابتة في الامارة الادوية وهي جزء مهم من اجزاء سوديا الكبرى .

ب - مساهمته سابقاً ولاحتيا عموة الملقاة معونة فلبية وقد اشتملت هذه المعونة على الساسة السوديّة في الحرب الماضية .

ج - كونه الورث الاول لحقوق والده المشدود له جملة الملك حسين في رعاية الحقوق السوديّة بوجه خاص والحقوق العربية بوجه عام .

د - وعد الحكومة البريطانية له برئاسة الدولة السوديّة بلسان رئيس وزرائها الحالي المستر تشرشل منذ عام ١٩٢٦ وذوال موافق تنفيذ ذلك الوعد بسد انهباء الدولة الافرنسية وشروط وكالتها القانونية من جميع الامم وبعد ان اصبحت بريطانيا النظم تلك حرية السال في الاراضي السوديّة على امتداد اقاليمها .

هـ - وغية المشدودين بالحكم الملكي المشدودي في حالة تحقيق وحدة البلاد الساسة او اتحادها العسكري .

٥ - الاتحاد العربي

حال اعلان تأسيس الدولة السوديّة الموحدة يسار الى تأسيس اتحاد عربي قاهدي

ب - ينفي العمل بالكتاب الأبيض، وتؤكد على أن نحل عمله تسخير ديممي سباني لومد

يلومد من الطالب البريطاني - دلال مدة مينة وهذا التفسير يشترط فيه امانة عارف الناصر العربي والاسلامي بتأكيد حقوق سرب فلسطين القومية والسياسية في وطنهم الخاس الموروث عن الآباء والاجداد بحيث يطار من كرم القومي مضموناً في فلسطين لا يصار الى انتقامه من طريق انه - فهو يهودية اوية امراءات اخرى مع وقت المحنة اليهودية الاجنبية منذ الآن والاحتفاظ بالحالة الزاهرة اي - انتهت اليه نسبة تسكان المحنة وهي نسبة ثلاث من اليهود الى ثلث من العرب . تلك النسبة التي ارجعها منذ نهاية الحرب الماضية حتى الآن هي حصة اوجبة متواصلة لم يتعرف بنسبها العرب قط .

ان مثل هذه النسبة اليهودية الطائفة على فلسطين دون موافقة تسكان العرب يجب ان تعتبر كافية في نظر الحكومة البريطانية ليجري الانجاز بأمانا قد انجزت ما وعدت به اليهود لا سيما وهي مرتبطة في ذات الوقت باترايات منطوقة للعرب تتعارض مع وعد بلفور بنساق الى ذلك ما العرب من - حقوق قومية شرعية ثابتة في وطنهم الموروث . ج - برامى في اذاعة فلسطين الوطنية المراكز الخاس للاماكن المقدسة . د - تعطى المناطق ذات الاكثرية اليهودية اذاعة لا مركزية تؤكد لخط

حقوق الامة اليهودية .

هـ - يسلل الانجاز للعرب في الشام والموطنين الفلسطينيين من اليهود وتجاوزاً اقتصادياً عاماً .

و - يشترط لاقراء العرب هذه الرايا لافنية اليهودية في فلسطين اسلاف الخبية اليهودية المستوراة موافقة اليهود سبانياً على هذا الخا بالنسار الحكومة البريطانية ذلك .

وتتكون الخطوة الاولى في تحقيقه مفاوضات وآفاق حكومتى شرقي الاردن وسوريا التالية .

٥ - تصاغ قواعد واسس الاتحاد في مشروع دستور اقتصادى نفسه لجنة مختصة بتجلى الاثار المتركة فيه ينتج على عددها وصلاحياتها .

٦ - يسمى سمو لادير مد الله ان الحسين ديساً للدولة السورية الاتحادية لبنين الاسباب والاعتبارات المينة في البند (٤) من المشروع السابق ويهد بإدارة شرقي الاردن الخاصة الى طالب من سموه .

٧ - يتألف ويصدق مشروع دستور الاتحاد السوري من قبل المجالس التالية للحكومات الاقليمية في هيئة مؤتمر او من قبل جمعية وطنية عامة تمثل مناطق الاتحاد وتتخبط لهذه الثانية .

٨ - يعلن دستور الاتحاد رسمياً ويصل به من تاريخ اليوم المين للتبني وفق المراسم التي تقرر .

٩ - في حالة وقوع انضمام حكومة لبنان او فلسطين الى الاتحاد السوري متأخراً او على اساس تماعدي فقط يصار الى تصديق شروط وحدود ذلك الانضمام من قبل مجلس الاتحاد الاشتراعي ومجلس نواب الحكومة النفضة الاقليمي كلا على حدة ثم يعلن تنفيذ ذلك .

١٠ - اذا تخلفت حكومة لبار من الانضمام الى الاتحاد السوري المكري لاسباب خاصة بها يجب ان تمام الاراضي السورية الملحة لبلدان دون وفيتمن السكان بالاستثناء الحر الى سوريا .

١١ - يشترط في انضمام فلسطين الى الاتحاد السوري وبالنسبة الى الاتحاد السربي العام تحقق الامور الآتية :

أ - تقوم حكومة وطنية دستورية في فلسطين بمحدوها للامانة .

١٢- في حالة عدم حل المشكلة الفلسطينية على هذا الاساس من الجانب البريطاني تظل فلسطين خارج نطاق الاتحاد السوري كما يظل العرب كأمم ذات ميثاق قومي وحقوق وطنية مشروعة غير معترفين بمشروعية الوضع الراهن لفلسطين ومشاريرن على المطالبة بالنماء - بل ودفع العالم ان المشكلة الفلسطينية هي المصداق الرئيسي لتقسيم المملكات البريطانية مع العالمين العربي والاسلامي ومع العلم ان فلسطين ليست هي السكان الذي يشع حل المشكلة اليهودية السالية ، وانه في صالح الجميع في داي اصدعاه بريطانيا العظمى ان تحمل المسألة الفلسطينية كما اوضحنا وهو لو فرض ما يمكن ان يرضى به العرب ويكتفي انه في مصلحة السلام والاستقرار والعدل الدولي حاضراً ومستقبلاً كما انه يقطع دابر الفتنة واشكوك والدعاية المادية للديمقراطيات في الشرق الاوروني .

١٣- حل قيام الدولة السورية الاتحادية وفق الاسس المبنية في البنود السابقة يصار الى تأسيس الاتحاد العربي الشاهدي وفق ما ذكر في البند (٥) من المشروع الاول .

- ٢٢ -

~~قوله ليس الوزير السيد في رقم ٦٧١ تاريخ ٣١-٣-١٩٤٣~~

~~في تكبير وشبابهم على انهم عرفوا فرئيسي برعمورهم لسور ولاولبيان~~

~~معالجة الامانات الاخيرة المأجزة في القسم الموضوح بيد السلطات الاقرنية من البلاد السورية . بحث مجلس وزراء شرق الاورق الموقت السياسي ورأى ان يفرض ديه بايلاغ حكومة صاحب الجلالة البريطانية لمحتو وثائقه وآراءه المبنية فيما يلي ، بالنظر لالة من ثقة في حكومة جلالة واختاروا على نوايا وتصريحاتها ، ولان الاوضاع المخاضرة تسدعي امتنا اكداء واجراءات عملية عاجلة تربط المخاوف وتعيد الطمأنينة الى النفوس في هذه البلاد الصديقة~~

ليان وسوريا وإن الوطن السوداني ينظر بحاليس التيبة والحدادة والوفاء من بريطانيا فبا
قدمته، واتمني لأمل أن هذه المطالب تنال الشابة والكريمة والجملة السالوة تحرياً .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتي.

٢٦ ربيع الأول ١٣٢٢

١٩٤٣ - ١٩٤٤

- ٢٦ -

نهاد جلالته الملك «عبد العزيز بن الحسين» «سمو الامير بونو منند»

الى الشعب السوداني والعالم العربي

هنا بمرغ للناس الدولة السودانية الكبرى

والدعوات العربية

يا أهل الشام : حاضرة وبادة ومن خليج لبحه الى البحر الابيض المتوسط الى اعالي الفرات
لقد سمع الناس جميعاً ان العرب لم يكونوا في نهضتهم انخلي ونورهم تكبرى دعات
قننة او طامية في دنياه حتى وحرية وسيادة قومية استرا محققهم في الجبهة الحرة فاستبقوا
الحسام فنادوا عن نهج العربية والاسلام وجعل أولي الرأي منهم مخططة بسلامة من
جزيرة «حرب الى أقصى بلاد الشام والعراق هدف الثورة التحريرية وعرضا الاماني القومية
مؤمنين بالبناء وميراث آبائهم واجدادهم وثقافتهم به الحفاة وفي مقدمتهم بريطانيا

أجزاء سوريا الكبرى قائما لملحون اليوم في ضوء ميثاق الديمقراطية الجديد معززا للوجود السائد واللاحقة على نهج الادارة الثورية في اسر الاتحاد مع الاجزاء السورية الاخرى مؤتمين بحق ملاذنا وتأيد قوتنا مترشحين في كل ذلك اثر تاريخنا وسجلنا وأصواتنا دموعا ودما عبرا كمين صداقة حقاقتنا وما لمرطابنا الدخلى من أثر بارز في تأييد القضية العربية مقدونين مع الشكر ما اطلت مندوب الافرنسيين الاحرار عالم اول مصلا والتقاليد الافرنسية الجديدة من انتهاء الانتداب من سوريا ولبنان واعلان استقلالها وسيادتها بضمانة ملكومنا المرجانية واعتراق دول اخرى .

بأقل التماس : حاضرة وبادية ومن خليج العقبة الى البحر الابيض المتوسط الى اعالي القررات

لقد لدت مصر الحقيقة هذه المادية التي اعانتها الثورة العربية الكبرى واجبة بلان وقعة وليس ورواها الى عقد مؤتمر عربي رسمي بذلك المصالح وسميه الاقتراح فشكلوا لمر الشقيقة شكرا وان لافراق الشقيق لبساد وهو يعطوهم فكلنا الخاصة التي المداك في هذه الدعوة الرسمية وهي الدعوة التي نحبها ونحوس ان تزود ميثاق اتحاد بلاد الشام بتسكن سوريا الكبرى من وقوف امثال الى نائب اتحاد عربي عام . الا وانا نذامون في الوقت نفسه جلة اهل الحل والعقد في بلاد الشام الى مشروع وحدة او آخر سوري شامل ووطن كامل بالقانون اسره في مؤتمر سوري خاص رحب يستدعي في عاصمة ملاذنا عندما نختارون ونهك وزملاء او يرشدونه بعد انعام النظر في مرابيه هيئات وقفات - زعماء وطلما .

الان الحق المبع وان الامر لحد وان المستقبل لشرب الى عمل مستحقين لحداد في استعادة الاتحاد وتحقيق الاتحاد وان قد عاد ادا الواد والواد وعلية الاتحاد . ورسلى الله على سيد العرب والهم وآله وصحبه وسلم .

معلق في - ربيع الآخر سنة ١٣٣٥ هـ الموافق ١٩١٥ م

العلمي من تأييد حقهم واحترام ارادتهم ودعم استقلالهم وقد انتهت الحرب العاجلة والعرب حق حل كتب هذه الشهادة تحت اعلام الطولة والوفاء .

ولقد اكبر ساهه الحاناه وقوادم أثر الثورة في تأييد الحرب فانتصروا على قيادتها انتشاء المستعاب وكان من نتائج هذا ان استقلت الملكة العراقية ونسنت الحجاز الشريف ونجد وكذلك اليمن ولم يبق على وضع ممزق وشمل عفرق سوى الجبار العلمية تحسكي بجميع شملها ورواب صدها ونحتق مثلها ونحوها ابدأ لها - محمدها العلمية - وطن واحد تجسمة الوحدة الثومية والحدابية والتاريخية وبوبه القررات والتامسي والادول شرابا - انتا لفة لابناء وزلائه - وانه اذا كان ثبات المصالح الحارضية قد اقمى الى تجزئتها وتجزئق وحدتها فان مبادئه الدخلى الثوبلي وحسن الحيلة الطبيعية وما وعد به السوربون خاصة والعرب عامة ليحول دون تجزئة البيت للواحد والارض الواحدة والاسرة الواحدة .

بأقل التماس : حاضرة وبادية ومن خليج العقبة الى البحر الابيض المتوسط الى اعالي القررات

اما والدعوه الى اتحاد الاقطار العربية هي اليوم قول فصال فاني من صلب هذه الدعوة المباركة ان محم . وجوب اتحاد الاقطار السورية وان رد الامر في ذلك الى ارادة الامة الملة منذ الحرب الماضية واني مصالحها الجبوية وحقوقها الطبيعية والشرعية . هانحن ولا مذرة بالخرق السياسية ولما يبدو من بواق الرساء في وجود الحقاء محكم جهادا تامسي وقباصا التامسر على اسر سوريا الحربية عن ارايتكم لمتة في قرار المؤتمر لسوري العام يوم ١٩٢٠ وما نحن هنا القوار التاريخي ورسائل مكافون يتنا احاشي من امالة .

لاجوم ان ميثاق الامة العربية السورية هو منذ البدء ميثاقنا ودموننا الى اتحاد مد من منذ البدء ودموننا واذا آلت بنا الظروف السارعة الى التفرق في جزء من

يدون الزمان في بلادها تاريخ الغرباء حتى أدرك الله لها ان تستيقظ فيسمل
الحرب العالمية الاولى فنفقت طريقها نحو النور على جماجم اضاحمي كريمة
من نخبة اخيار كان منهم في العهد العثماني شهداء الطهار وتيمهم في الثورة العربية
اخوان ابرار

وما كادت تنتفضي الحرب وتوق بوارق الامل حتى عيشت لها الفرح من
جديد فاستأثفت النضال وظلت تجاهد في ميادين الثورة والكفاح السياسي
بثلاثة وعشرين عاما قدمت فيها الالوف من ذكي ضحاياها وتحملت تهديد مالا
يحصى من صفوة امواتها

ولكنها لم تهين ولم تهارد ولم يعرف اليأس ال نفسها سبيلا الى ان كان
مطلع هذا العهد الوطني حيث استطاعت ان تفرض حرمة جناتها وتقيم حكام
مشروعها يستند الى دستور جمهوري ونظام حر ديمقراطي . واستمرت تعمل
جاهدة في الميدان السلمي الذي لم تكن عنيابه دون اليسار الثوري صمودية
والذي كان يستلزم من قوة الاعان وصدق العزيمة والحرم والبأس ما ليس
بالذي مما يتطلب في حقل النضال المسلح مستهدفة في كل ذلك تحقيق ما تصبو
اليه من السيادة في نطاق حماية القومية العليا التي هي جمع كلية العرب واجساد
رابطة وثيقة بينهم اذ ما زالت فكرة العروبة مقدسة لديها مامية الاستقلال

وقد شاء الله تعالى ان يحمل التوفيق حليف العاملين في هذا العهد فبكان
النجاح يكفل سنام في درك الغايات القومية

فسادوا تمتد الامة من ازدهم يستجمعون شتات الصلاحيات التي كانت
عجزاً من سلطان الامة ويستردون مختلف الصالح والرائق العائدة للبلاد
والتي ظلت تستعمل لغير نفع ابناءها دون علمهم طوال ربع قرن كامل وعملوا

اقام دولة ورئيس الوزارة في سوريا حقله وكريمة لعنانه رئيس الجمهورية
السورية السيد شكري القوتلي التي فخرنا خلالها خطاباً تعرض فيه الى دنوة الاردن
لمصلحة خير مألوفة تناقض التنايلد القومية والديبلوماسية وهذا نصه :

اشكر لرئيس مجلس الوزراء نبيل طاطنة التي ارحت اليه امانة هذه الحفلة
الفكرية بمناسبة مرور اربع سنوات على ما اوتيتي الامة من شرف عظيم بانتخابي
لرئاسة الجمهورية .

والحق اني اعتبر هذه الحفلة موجهة الى شخصي في الهدد الذي كتب
في الشرف بان اسلمه وكان من حسن حظي ان اكون غلام الامة الاولى فيه .
لا اعتقد انه من طلي الامة في تاريخها الطويل الذي نأوي به النعمى والبؤس
فترة اقصر مدة وابعد في الآن نفسه مندى والبلع انرا في حياة الامة من
برهة الاعوام الاربعة التي سلخناها منذ آب ١٩١٣ الى يومنا هذا .

مئات من السنين مضت على هذه الامة وهي ساجية في سبات عميق مستسلمة
للمعدنان قد عفت صروف الدهر على قوميتها فعصارت نسيه في مواكب القير

فأذا كنت احلا لبعض الشاء الذي وجهه الى رئيس الحكومة واذا قمنا
عنا محمد علي رئيس جمهورية من احوال فاما استعصفت ذلك واستعصفت النوض
بهذا بفضل مؤآزره الحكومات الوطنية وثأيد مجلس النواب ومظاهرة قادة
الفرأى من الصحافة وارباب الفكر ومرد كل ماتم من عمل جيد هو مجموع
الشعب في هذه الامة الذي قلنا عرف تاريخهم خصات الامم مثلاله في وطنيه
وانداده على البذل والتضحية في سبيل العز والكرامة

لقد قطعت البلاد في هذه السنين الاربع اوسع ما يجازى لدولة ناشئة ارت
قطعه من مدى في التقدم في المنطآن الداخلي والخارجي
ففي الحقل الداخلي سارت البلاد والحدثة شوطاً بعيداً في الرقي بمختلف
كثيرا حتى والرفق من علمية واجتماعية واقتصادية وعمرانية مما لا يتسع المجال
لوصفه .

ولا ابل على ذلك من زيادة عدد المدارس ودور اها من طلاب وتلازمة
ومن عدد البحوث العلمية المتكاثرة في مختلف المربوع والاخصاصات بغضاف الى
ذلك نمو الزواء العام للائل في عشرات الشركات الاقتصادية المنشأ وابساع
الحركة العمرانية العامة والخاصة اتساعاً يبرأ بحجاب كل قادم وسائج

وقد نعمت البلاد في حواضرها وبرايها بامن وطنياً لم يهددها منذ
مئات السنين .

وكأن وهي الامة خير مهران للحكومات وعمالها الدوليين على هذا
الامن الشامل والطمأنينة السائدة .

واذ دعيت الامة منذ شهرين الى اختيار ممثلها من جديد بعد انتفاء نيابة
المجلس الناضي رأيت من واجبي ان اطوف في ارباء البلاد وادعو الى الرقي

مدفوعين بشعور الامة المسم مع حكومات الانظار العربية الشقيقة لاجساد
منظمة فتكون التواء الاولى لتحقيق حلم الاجيال العربية المتسابة

فكان ميثاق الاسكندرية وتلايته تاتي جامعة الدول العربية الذي تم فيه انشاء
هذه المنظمة التومية التي تجمع الشمل وتوحد الكلمة وتناقش الخطط والجهود
بين الدول العربية وتعمل لخدمة العرب ونصرتهم في سائر اقطارهم وامصارهم
وقد بذل رجال العهد جهوداً جبارة وعملوا دون كلال ولا ملل للاستفادة
من ظروف الحرب حتى اصابوا غفل تأيد الامة مؤزاً عطياً بدخول سوريا
هيئة الامم المتحدة ككديرة مستقلة ذات سيادة فذلك اقراراً غلبت
لاستقلالها وتثبيتاً لوضعها في العام الدولي مما زاء في قوتها وضاعتف في مضامها
للتخلص من بعض الشوائب التي كانت تهتص من سيادتها

وشاء الله تعالى ان يمن على هذه الامة ويبلغها نعمة تفعليتها وجرورها
فانم عليها نعمة السيادة التومية لتحقيق الهلاء فكان اليوم السابع عشر من
نيسان غرة في تاريخ الامة واصبحت البلاد تتمتع بكامل السلطان وحسن لهذا
الجيل ان يباهي الاجيال السالة منذ عهد صلاح الدين وبغاخر امام الاجيال
القاباة الذرون لمخلص حياة الفرة وعيش الكرامة وشق لها السبل الى الجهد والسؤدد

لقد قام كل من رجال هذا العهد الذين الفت اليهم الامة زمام امرها بخسطة
من العمل الوطني خير قيام ونهضت الحكومات المتابعة بالسؤوليات الجسام
للتقاء على كاهها بوطنية وقوة وحزم خرجت معها ظافرة بمركة الاستقلال
وانتقلت ناشطة الى ميدان الانشاء والعمران وكانت في كل مراقبها الخامسة
تلقي العون والتأييد من مجلس النواب الذي مثل الامة خير تمثيل وكان يحق
لمجلس الاستقلال والسيادة

الامة عرفت لهم - وما زالت جند - حسن بلانهم وصدق جهادهم ولا
 اخفي ان الالم كان يساور نفسي الغلان الذي ذر قربة بين الاخوان
 الاشواوس وانا الذي تحوت وتطبتهم وغرت عن كتب بطولهم في الجهاد
 وحطم ما لدعوا من تصحيات غير التي تشيد الامل ابن جودوا اخوانا في
 اسراء كما كانوا اخوانا في الحراء
 اما المجلس التاريخي فقد دخل فيه الاحتلال بالبلاد واليهاد بين الاحتلال
 العربي بالقارب والقتال في ظل الجامعة العربية والحرارة والانقلاب السياسي
 الدولي لغياد الندي السياسي فتح الدول الصديقة لهذا الدوله الشريفه
 والاشتراف في التوجرات الدولية التي لعبوا بها ثوبا اليها من مكان اصبح محليا
 لانظار ومبعا على الانتظار
 هذا فضلا عن الملائق الاقتصادية التي أصبحت نافعة بيننا وبين البلاد على
 اساس حرية السيادة والتي كان من شأنها وسيكون في المستقبل ان شاء الله
 الخير والازدهار

وقد جهت الحكومات القوية بقية المجلس منها في جلستها التاريخية
 فانما على توثيق اواصر الاعاء مع البلاد العربية الشقيقة مستوحى من روح
 فطاح الجامعة الذي ترمي الى تعزيز استقلال دول الجامعة ونعتز سائر الشعوب
 العربية ونأيد ما لتحقيق امانيها القومية واثمة افضل علائق الثورة مع الدول
 الديمقراطية والهادية في توحيد السلام العالمي وخذلة جهادي الحق والعدل
 وقد سرنا بسياسة هذه في جو وسود الاخلاص والصفاء ولكن
 الاعطاع احتالا ان يحكمه هنا هذا الحق كما كانت الحق وشرف الكبرياء
 ومن عرب المتألمات ان هذه اللغة كانت تطلع عليها كل مرة كانت

في التنافس والتسابق والى الهدوء والتسكينة لضمان حياة الانتخاب والاحت
 الباحثين على ممارسة حقوقهم الذاتي باقصى ما يستطيع من حرية في طيل لقانون
 والنظام واهبت هال الدولة وموظفيها واعيا ومتفرا أن يؤدوا واجهم القومي
 والمناوئي من تأمين حرية الدخيل بتجود وحياد

واني احمد الله على ان الشعب الكريم لي داعمي ضميره الحبي ان استعجاب
 لدائي فابنت كصفاته لاصول الحكم الديمقراطي الحديثة كما كان قائم الدليل
 على جدارته الحرة والاستقلال فاطورت رحله الانتخاب دون ان يعكسوه
 البلاد حاث يستحق الذكر ونظام من له ظلاله وشكوى الى حكم المجلس
 الذي لا تشك في انه يحكم بما ينظر منه من عدل وتجود

ولا بد لي من الاشارة الى ما قام في محافظة جبل الدروز تلك للتمعة من
 الوطن العزيزة على اقسنا من خلاف في صدق الانتخابات اريدني طابعا طيبا
 ككا جلد حريصين على ان يسوي بين ابناء العشيرة الواحدة في بدايته ولكن
 استمراره حل الحكومة على التريث باليت في نتيجة الانتخاب وبناتهدا فتأثره
 وتذهب السخيمة وكانت فتوح في معالجتها هذه التفخيمية الحرة على ناليف
 القلوب واحلال الوثام محل الضغينة والخصام فكانت بهذا النصح الطريف
 مناشدة احدها ان يفهم كنه التطور والنظام الديمقراطي الحرة التي اخذت بها
 البلاد والتي من شأنها ان لا يفرق بين ما يسمى خطأ بوضع اورثع ان الناس
 سواسية كاشان للشط وان اكرمكم عند الله اتاكم ومهية بالقرين الاخران
 يلزم الثورة والائتدال وسير تدربا في الارتقاء لا طائفة ووتوبا وتاصحة
 الجميع وان براعوا مصلحة الوطن قبل كل شيء وبضمومها فوق كل
 اعتبار

ولذا كلز لا بد من استنباط قاعا ينشئ ان يجري الان في هذه الجوزة من
الوطن العوز.

وإذا كان مرد هذه الدعوة هو زعم الوحدة والاتحاد العربي فالوحد، لا
تتم الا بانضمام القرح إلى الاصل والجزء إلى الكل بعد أن يجري الاووى من قيود
حتى لا يجر العليل العوى إلى السلم

رغبة مخنّب ترى أنسب لا مجال للشركة والاشترك بين طليق ومتيد
لما دامت هذه القيود موضوعة لا مجال إذن لهذه الوحدة الشؤدة

أما الحرم على اتخاذ الحرب لأحسب أنه لا يكون بانتهاء ميثاق جامعة
والدخول في شؤرون دولة مستقلة وشقيقة وعسائرة غفلى الاضطراب في
بلادها بة تحقيق اطاع جامعة والثام على نظام الحكم القائم فيها، وانفصال
البلاد العربية في موضوع مصطنع في وقت في احوج ما تكون الله جمع كلتها

وأنوحيد جهودها أمامها أفضاها الحوية الكبرى - فيها حدود فلسطين
خطير عظيم ويبدو منها شبح التفسير وهدم طليسان الصهيونية مستقبل العربي

جميعا تعالني صورايخ سوار بالعسكري ويجذوها كائنة بين الاطامع
ومشاريع التفسير

لقد خلق اليونان الكورخ في السبع عشر من رمضان والرابع من آيد
صورية ميثاق جامعة الدول العربية بما تضمنه من تدخل في شؤونا ونحن

نحن دولة الجامعة العربية، ونخطط لجدوه العرب السائد في علاقتنا بالدول بعضها
نحن بعضه وعلاقتنا لثاق الامم المتحدة التي تباخر صور في ان يكون عضواً من

اعضاؤها ونجاوز على مبادئ القانون الدولي -

سنة

فكان من الحق علينا ان نأوله علة الامة وإن هدف منه المواقف الذي يفرسه
علينا واجب الاخلاص لاستقلال البلاد ودمتورها.

فعلما بالاشتراك مع لبنان المبرز الذي لم يسلم من تعرض المنشور الاردني لقيامه
الاستفكار والاحتجاج في بيان بيت الدين في الشاع والشعرين من آب ووظايرنا
في دولتنا بيان حكومة جلالة ملك المملكة العربية السعودية المعرع الطامع وابعد
وجهة نظرا بيان حكومة جلالة ملك مصر وسار على غراره في التأييد لاطاف اسم
فلسطين بيان الهيئة العربية العليا كما احرب العراق عن عدم لربايحه لتثبيت عمان،

وقد ياند نواب الامة قبل اجتماع المجلس وجميع الهيئات في البلاد دواصرها
وبوابها واصحاب الشان والفكر والرأي والصحة الى استفكار هذا البيان وشجه
باعتباره مشروعا صهيونيا استثماريا واعلنوا تأييدهم المطلق لكل ما ترى الحكومة
الاتحاد من تدبير لسياسة استقلال البلاد وسيادتها والحفاظة على غناها القومي

فلم يبد من استئصال الكلام الصريحة المباشرة جوار على الاعائن والتحديث -
انني بلسان هؤلاء النواب بل بلسان الامة التي تغتهم والتي اواني شرف

وتأسيسها تقدم بالشكر الى البلاد العربية الشقيقة التي سارعت في تأييدنا واعلن
بكل صراحة وجلالة اتانا مع تمسكنا الوثيق بجه جامعة الدول العربية وحرصنا

التدبد على ميثاقا بروحه وحرله، وإيماننا الراسخ بأن تدوزها تدوز لاستقلال
البلاد العربية نعتقد جازين بأن مصاحبة اتحاد العرب وسلامة جامعتهم هي الغنساء

في المرد على المحاولات التي ترمي الى تخفيف هذا الشروع الذي يهدد ديار الشام حالا
وجميع بلاد العرب ما لا يما بخاري عليه من تولا وخطط صهيونية

ولقد مننا ازاء التصدي قبل من جمهوريتان ترجع نحن انشا الى الاصل في
اسرنا فقلنا ان للوطنين في شرق الاورن ان يطالبوا بحق بلادهم في الانضمام الى

سنة

الوطن الأم والانتصاف تحت لواء الجمهورية المتحدة في سكها إلى سلطان الإاسة والتعانة على مبادئه الثوري والانتخاب "خاصة طرقات التمرد وحقوق الوطن والإنسان .

نحن تؤمن بالله وكتبه ورسله واليوم والآخر ونعلم أن الحياة لا تقوم لشباب أو كهول أو شيخ ونعرف أن الحكم يقتضي دستورنا الجمهوري مستمد من الأمة التي هي صاحبة الشأن والإدارة والسلطان وأن الولاية باسم آية الله لا تؤول ولا تقبل الوراثة ولا الانتقال لذلك نقول قول من لا يهدف إلا المنفع العام ومصلحة الجميع ولا ينطلق من غرض أو عوى ولا ينحصر في المصلحة والمصلحة . وهو أن شمس هذه البلاد يضيئ الرعدة التي نريد أن نخرج لاسمها على أن تكون صليبة الغاية لا تحمل بين جوانبها ذلاً ولا علاً ولا تمس بنظام الجمهورية الذي ارتضته الأمة حكماً لها وهو النظام الذي طابنا وبوانهم ما نأمن في نفوسنا من حبها من مصاحبة وديمقراطية ورواقي الخلق أوثق صلات الكودة وأواصر الاتحاد مع سائر البلاد العربية الشقيقة .

وبعد فإن سوريا ليست ملكاً لبيت ولا أرتا لا أحد بل هي ملك أبنائها وأرث شهادتها وعلى جميع شعبها ما وجود وجهه رجالها وآلام أطفالها ونساءها طالت صرح استقلالها ووعظ ساداتها .

وإن الأمة جادته طوالت وبع قرن كامل وانقضت حقها في الاستقلال والسيادة بعد أن مهنتها الذي من وسانها لتعرف كيف تذبذبت من مهودها التي أصبحت جزاً لا شجرة من وشها الاستقلالي القائم ونحن نقف صفاً سلاطون الأوطان التي تسمى طوريا سوريا الكبرى ونتمسك الدرة إلى الوحدة أو الاتحاد .

-٥٤-

ومن أعز الأنظار العربية على أقمنا فلسطين تلك البعثة المقدسة التي يبحث مصيرها في وقت قريب في هيئة الأمم المتحدة .

وليس جوسي أن اخفي ما يساور سوريا من شهور القلق والاستياء إزاء ما اتفق من توصيات لجنة التحقيق التي تنزع إلى التقسيم والاحتلال دولة يهودية في قلب البلاد العربية افتتاً على حقوق العرب وإسائها لمبادئ العدل .

إن سوريا تشمر شموراً عريقاً لأن صياغة عربية فلسطين هي عهد وإمانة في ذمق العرب جميعاً وواجب قومي لا يفرغه انتقام والتعاقب غيب بسبل تحته أيضاً سلامة كل قطر عربي وسلامة القومية العربية التي يتردها الأخلاقي الصهيوني .

وبقيني أن هذه الصور العام بجامح الآن جميع الأنظار العربية لذلك نجتمع غداً على مقربة من لبنان اللجنة السياسية للجامعة الدول العربية حيث يتداول أمثالهم وزراء الخارجية العرب في هذه القضية الحيوية الكبرى كيوم صدور أخطائهم لقلوب مشرقة التفتيح .

وإن سوريا عاجزة على أن تبدل كل ما يملك من وسائل في هذا السبيل مؤتمنة بأن التمسير سيكون في النهاية حليف القضية الفلسطينية لأنها قضية حق وعادلة .

تلك هي مشرقتنا السياسية القومية العامة ولن نجد لها زبد إلا لاسمها وهي لواء الأمة الصميم وسيات المجلس المنبثق من هذه الإرادة أنه أعمل لأعلام الرسالة التي نهض بها المجلس السابق وربان الملك المتبعين إليه في يوم مصاد في طريق الدواكرامة عادلاً على السير بلاد، نحو الجهد وتحقيق أيتها في العدل شأن الروية وخدمة الإنسانية .

©

-٥٥-

الرقم ح - / ٧٤ - / ٧٤٠ / ١٣٥٢٣

صادق في ١٠ / ايلول ١٩٧٧

سري

الخبر
وزارة الخارجية

الدائرة العربية

رئاسة الدوائر العامة
مكتبة مطبعة النورانية العامة

الموضوع - مشروع سرية الكبرى

والتي برغبة من مفاوضات في بيروت فتم الاتفاق على السيد فؤاد حمزة قد ادلى بالاسم
التالي على الاسئلة التي وجهها اليه مدير - وحدة المخابرات السورية -

مر - هل اخلعت على لبنان الذي ادخله خلافة الملك عبد الله ١

ج - لم اصلح حتى الآن على نهر البعلبك ولكني قرأت في الصحف خلاصة مقابلة مع * اما من
الموقف الذي سببته خلافة الملك عبد الله المبرور وحكومته من جانب الملك عبد الله فانه
حتى الآن لا اعرف مع شيئا لأن الموضوع لم يترأى في هذه الاونة الاخيرة ولكنني استطيع
ان اقول ان الموقف الذي نشأ في لبنان الملكي الاردني هو موقف دقيق جدا *
الحكومات السورية سمعها وان مصالح بالحكمة والرفق ووفقا لما تقتضيه مصلحة لبنان
السورية جميعها ونجح حاصر البلاد التي يمنحها الامم المتحدة الاولي وهي سوريا وليبيا *
مر - ما هو الموقف الذي يتخذه المملكة السورية ١

ج - ان موقف المملكة السورية للسورية واضح وصريح جدا لانه يستند على الواقع من جهة ولان
المملكة السورية السورية وتحتفظها الاخرى مرتبة ممتازة في نطاق مصلحة الدول العربية الذي
ينبغي قبل كل شيء باحترام استقلال كل قطر عربي واحترام الاوضاع الراعية القائمة بمزيج
مبادئ الجامعة العربية فكل محاولة بتغيير هذه الاوضاع تعتبرها الحكومة السورية
مضرة للعهد ومضرة بمصلحة البلاد العربية كما انها تعتبر اثاره مثل هذه المواقف
تحدث اثرا كبيرا في علاقات الدول العربية بعضها ببعض وقد يمنع عنها حالة من
الاضطراب في علاقاتها مع جيرانها لان مثل هذه المشكلة * ولا شك في ان سوريا
قد ظلت كلفتها بدون لحد ولا ايهل في موضوع نزع الحكم الذي تهدد له بلادها *
وان اربع ملايين من السوريين قد حاصروا غمار الانتفاضات في الشهر الماضي والبرازيل
في قبول الحكم الجمهوري في بلادهم ولذلك لم يأت في محاولة من جانب اي كان بتغيير
الحكم في سوريا يعتبر تعديا للرأي العام السوري ونقض لميثاق الجامعة العربية واضحا
موجبها الى صميم الجامعة العربية التي تهدد قبل كل شيء تماسك العرب والى صلب استقلالهم
والاحتفاظ بالموضع الراهن في كل قطر من الانتصار العربية * ينبغي ان اللى ان الذين
يخصون انفسهم دعاة للوحدة العربية هم بلذات البراءة * لانهم في الحقيقة والواقع
المخيلة الحقيقية في سبيل تعزير هذا المشروع *

مر - ماذا تحدثنا عن اجتماع شربل والتمرفه في القدس ١

ج - بحث تاريخي، سياسي، اقتصادي وحسن تسيير من الناحية الفنية ١٩٦٥ و١٩٦٦



- ٢ -

وإن المتحدث يرى أن المهمة الأساسية التي جلاء النضال عبد الله من أجلها إلى شرق الأردن قد انتهت وأنه من الأولى والأجدر إجراء استفتاء حرانسي المقاطعات الأردنية لكي يقرر سكانها بحرية تامة ريدون صلف أو اكرام عسا اذا كانوا يريدون الانضمام إلى الأصل وهي حرة لم لا

ص - ذهب أن جيش شرق الأردن زحف على حرة فإذا يكن موقف السلطنة المصرية الصمودية عند ذاك ٠ ٩

ج - لا اعتد أنه يقدم على مثل هذا العمل لأنه يخالف كل عهد وميثاق سابق هذا فعلا من كوي لا اعتد الجيش المصري الأردني الناتج للمادة البريطانية بانه يقرر ما أمر لم تصدر إليه من الحكومة الانكليزية مع ذلك لأن هذا من الاتراضات ولا يجب أن احكم على الاتراضات ٠

صلى الله عليه وسلم
عبد الحارث



حول مشروع سوريا الكبرى

بيان للرأي العربي العام

من حزب النهضة العربية

عقد مجلس إدارة حزب النهضة العربية جلسة خاصة في مراكش مساء الجمعة ٢٩ آب سنة ١٩٤٧ ليدي رأي في التصريحات التي ألقاها دولة السيد جميل مردم بك رئيس الوزارة السورية حول بيان جلالة الملك العظيم عن مشروع وحدة الاقاليم السورية ولبيان فكرته للرأي العربي العام في مشروع سوريا الكبرى .

وبعد البحث وتبادل الآراء تقرر اصدار البيان التالي باسم حزب النهضة العربية الذي يمثل الشعب الاردني ويعبر عن رأيه :

اولاً - يعلن حزب النهضة العربية أسفه الشديد واستنكاره العظيم لما ورد في تصريح دولة السيد جميل مردم بك رئيس الوزارة السورية من احتلاق وتضليل حول موقف الشعب الاردني من مشروع وحدة الاقاليم السورية . فالاردنيون جميعاً يعتبرون مشروع سوريا الكبرى ميثاقهم القومي وعدمهم الوطني الاول المستند من قرار المؤتمر السوري العام للنفذ في دمشق ٨ آذار سنة ١٩٢٠ وللمزيد بالمرارات المجلس التشريعي الاردني في مختلف دوراته ، وبالإجماع الشعبي العام في المؤتمر الاردني الخامس للنفذ في ٩ حزيران سنة ١٩٣٣ .

ثانياً - يستغرب حزب النهضة العربية تقدم دولة رئيس الوزارة السورية فرد على بيان جلالة الملك العظيم بهذا البيان لتسكي موجه من جلالة بصفته وارت النهضة العربية الى الشعب اذ عدا عما في هذا التصرف من تجاوز على حقوق الهيئات القومية واعتداء على حريات الاحزاب السياسية ، فانه لا يمكن ان يصدر موقفاً لتفكول عن تنفيذ ميثاق قومي اقره ممثلو الاقاليم السورية عام ١٩٢٠ ، ولا يزال الشعب السوري في جميع بقاع سوريا الطبيعية يعتبره قائماً ويدهو هيئاته السياسية الى السعي لتعطيفه بقوة واستمرار .

ثالثاً - يستنكر حزب النهضة العربية انه استنكار محاولة الحكومة السورية اثراء الحكومات غير السورية في قضية سورية محضة تخص السوريين وحدهم ولا يجوز ان يتدخل بها احد غيرهم او يميل رأي غير رأيهم .

رابعاً - ولعل انه ما بيعت على الأمل والأستعصاء ان يصيب دولة السيد جميل مردم بك نصيبه في لحظة يدور فيها التعامل واضعاً على مشروع وطني عظيم ، وان يصيبه في عبارات حادثة عشوة اتهامات خطيرة انفلت فعداً ضد قضية قوميه تحمل من قلوب السوريين جميعاً موصح القداسة والاحترام ، لأن فيها وحدها تمثل رغبتهم الحية في جمع شملهم وتنظيم صفوفهم ، وتعزيز نفوذهم .

وبعد : - فإن حزب النهضة العربية يحبه بيوانه هذا الى الرأي العام في الاقطار العربية وال النواب السوريين وجميع الاحزاب السياسية والهيئات القومية في سوريا مذكراً بالميثاق القومي المشترك الذي وقعه مندوبونا جميعاً دمشق في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ ومنها الى الاخطار التي جرضها استقلال الوطن السوري الاكبر من جراء استمرار تجزئة وطنه ، وقيام حالة الفوضى والفتنة بيننا ، داعياً الجميع الى الصواب والصدق واخلاص في سبيل العمل لتحقيق وحدتنا المنشودة وصيانة استقلالنا للقدى وحماية حرية سوريا العزبة ، وتوطيد مكانتها العالية .

دئيس حزب النهضة العربية

وطي الله التوفيق

د. أسلم خير

١٥ شوال سنة ١٣٦٦

٢٩ آب سنة ١٩٤٧

محال

311/2649

رقم / ٨ / ٧٩٠ / ٧٤٠ / ١٩٤٧

بشأن / تبين الاصل ١٩٤٧



المملكة الأردنية الهاشمية
الأمير الحسين بن عبد الله

عزة المعوية



رئاسة الديوان الملكي
مكرمية مجلس الوزراء العامة

الأمير الملك

١٩٤٧ / ٨ / ٧٩٠
٧٦٢

الموضوع - قرارات المؤتمر الاردني العربي

نرسل لكم بطيه نسخة من قرارات المؤتمر الاردني العربي الواردة اليها من قبل مطروحتا في شأن للاطلاع.

د. فهد الحارثي

توقيع
١٩٤٧

١٩٤٧



جزءاً لفصل من سوريا الطبيعية . وما أن تجزئة سوريا الطبيعية الى دولات سنة ١٩٢١
بتأثير القوة الأجنبية المصلحة الاستعمار والفرد الصهيوني وحدهما ، وما أن القوة الأجنبية قد
والثبات قد أصبح الواجب الوطني والحريّة القومية والمستقبل المشترك والمصلحة العامة تدعوها
كلها أن تعود الى وحدتنا الطبيعية .

وال مؤتمر يقر تأييده المطلق لمبادئ الشعب السوري المعلن في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ دمشق
والعراق من مثلي جميع الاقاليم السورية ، ذلك الميثاق الدم باسمنا الشعب السوري دولة من
قبل لجنة كراين كما ان المؤتمر يؤكد ما سبق ان قرره المجلس التشريعي الاردني في ١٢/٧/١٩٢٦
من ان ميثاق وحدة الوطن السوري الاكبر هو مبدأ قوي مستند من ارادة الشعب السوري وليس
لاي القيم سوى حق نفسه بالافراد .

والمؤتمر يذكر الشعب السوري في الجزء الشمالي من الوطن العزيز بما نستطيعه المادة
الثانية من الدستور السوري الذي وصفت الجمعية التأسيسية في دمشق عام ١٩٢٥ وحدتها
الفرنسيين بالاكراه وهذا يحيا (البلاد السورية المنفصلة من الدولة العثمانية وحدة سياسية
لا تنجز ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العامة) .

ثانياً - يرفع المؤتمر شكر الشعب المصطفى وولاة المطلق لحسرة صاحب الجلالة الملك عبد الله
من الحسين المعظم للجهود المشكورة التي دأب جلالت على بذلها في سبيل تحقيق وحدة الاقاليم
السورية او اتحادها على الوجه الذي يكفل جميع الحقوق القومية .

ثالثاً - يوجه المؤتمر تحيات الاردن الى الشعب السوري في الوطن السوري الاكبر يناشد المؤتمر
الهيئات السياسية والمنظمات القومية في جميع البلاد السورية ان توحّد جهودها الوطنية وان
تحمي في سبيل تحقيق وحدة الاقاليم السورية او اتحادها طبقاً للمبادئ القومية دون اي اهتمام
بما يرسل من دعايات مفسدة عنها .

رابعاً - يستنكر المؤتمر الاضطهاد الذي تنهضه الدوائر الرسمية في دمشق لارغام الشعب على التكرار
للمشروع قومي سبق ان ايدته مثله ونوابه واحزابه بصورة رسمية كما يستنكر الحملات المصلحية
التي تنهض على المشروع بالفاظ نابية وهارات جارحة .

خامساً - يناشد المؤتمر الدولي غير السوي ان يلقح الحياء الدقيق في هذه الدعوة القومية وان
لا تتدخل في شؤون تتعلق بالشعب السوري وحده . كما يلفت المؤتمر انظار الدوائر الرسمية فسي
بحر المواقف المصرية الى ان هذه الدعوة القومية الحرة لا تناقض نصوص ميثاق جامعة الدول العربية
لأما ولا روجاً .

سادساً - يرى المؤتمر ان حالة حرب فلسطين أصبحت من الحرجة والخطورة بحيث لا تحتل اي
نصيب او تأجيل او ارسال لجان وهو يدعو الشعوب العربية الى عدم الاعتماد على ما تصبغ
من التصريحات الطليقة التي يصدرها احبائها بعض الشخصيات الرسمية العربية او تشهرها بعض
المصنف الكبري في الحالة في فلسطين وصلت الى حد يهدد من الخطورة والواجب يحتم على الشعب
العربية ان تبادر الى وضع خطة صلبة حازمة لانقاذ حرب فلسطين من الخطر الصهيوني وتحقيق
امانيهم القومية والمؤتمر يصرح بان الشعب الاردني على اتم استعداد للاشتراك في اية خطة تجمع
الشعب العربية على اتقانها لدفع الخطر الصهيوني عن عرب فلسطين وتحقيق استقلالهم مهمتها
كلها ذلك من التضرعات ومهدا كبد من جهود .

سابعاً - يحارب المؤتمر عن تلك الشائعات عن سرقة الاثوار والذين يطالبون بتأسيس
حكومتهم في سورية .

والاستاذ ان ان الناصر



٤٠

الاجنبي قد احتل شره في جزيرة العرب وان خطره قد دنا بصورة واسعة من الاماكن الاسلامية المقدسة .

ثامنا - يلد المؤتمر القومي الاردني للقضايا العربية في مبروشمال اغريقيا تأييدا تاما ومرسلا
نعماء الى الهيئات الوطنية العاملة في مبروشمال اغريقيا .

ثامنا - ان المؤتمر القومي الاردني يعتبر هذه المقررات الميثاق القومي والنهاج السياسي المسلم
للتعب الاردني وطالب كل حكومة اردنية تصطلع باعمال الحكم ان تسمى جاهدة في لوق واخلاص
للتحقيق ما تضمن بنوده من اهداف قوية واماني وطنية ومحطها كل مسؤولية وطنية تشا بسبب
تخلها عن تأدية هذه الرسالة القومية المحظية .

٧/٢/٤

مذكرة الحزب القومي السوري

وعددت جلالت في الكتاب الآتي نظر الحكومة البريطانية الى
مضمون مذكرة قدمها لجلالة الحزب القومي السوري مؤيدا ما ورد
في هذه المذكرة ومبديا رغبته في شعبز المطالب القومية :

حضرة صاحب انعام الجليل المندوب السامي الافتم
ابنت انكم بانطلب الوجه الى من الحزب السوري القومي بخصوص القضية
السورية في مجموعتها الكاملة . واني قد راجعت هذا الحزب قبلا ، فرأيت حشداً عدم
مساعدة الظروف للتكلم ، اما الآن وقد يحرم علي السكوت قومية وديانة عن منافع

انه ينبغ من نصيحة ان خلال ان كثيرين من غلبي الشرق هبط لهم من اخلاصهم لبلاد المولى لا خلاصهم لقضية العالمية - كية مهلة في الاختيار البريطاني لغير ما سبب، او لسبب خاطيء، زعمه الديبلوماسية البريطانية.

وانه ما لا شك فيه، ان بريطانيا كانت تميت بادوح القذورات البريطانية - بين طرية قبل هذه الحرب، من طريق البث بالمع عدد من امسدقاتها في الشرق، وذلك البث الذي يشير بجلاء الى ان بريطانيا لم يدبر بخديها اي هاجس او خبوة من هذه الحرب من قبل، في الوقت الذي كان واثقاً في الشعور الزاعمي لحوادث الاصدقات، ان بريطانيا اصحت مخرجة في الزمن اسراراً لا يسمع لمجلس السوم يشبه من السلطة التقليدية التي باتت آنذاك من حق ديكنتونوبية بريطانية تستطيع ان تمتلئ قبل قوات الوقت ما كان يلزم لمواجهة سناتق واسية وعينة...

لقد كانت بريطانيا تميت باصدقاتها في الشرق، وقد ظهر البعث البريطاني في عدة مناسبات - سحلت على الديبلوماسية البريطانية لونا مسيئاً الى الشعور الشرقي المرحف، مما دل على ان بريطانيا اما انها تناس ان تفقه غمائل الروح الشرقي، او انها تفتل ليست مولمة على الاخلاق بحث المشغل

ان ابناء بريطانيا لم ينبع لهم مطلقاً ان يتشعوا بسوى احترامها السيق، و بينا كانت السيرة الديبلوماسية الميقة تكس وواء التماثل البريطاني مع الاصدقات... وكان التلويح هو كل ما تفتطمع بريطانيا، ان تفقه على هؤلاء الاصدقات الذين عسروا كل شيء من اجل خيال الصداقة البريطانية، وكادوا يخسروا ارواحهم ايضاً. وانما من منهم غمرها فعلاً...

ان الماضي القريب والتمني البعيد، والحاضر الراهن والماضي الترياق المورث، والند الصبي... كل هذا الزمان القوي في الشرق ينسحب في حزمة مصرية موسيقية، وتلا: ان برصاً يعمد ترمس نسا ترمس الشرقين معها ان تمام بين شديد السواد، وودك

واحد هو ذم، بله نجا، وليس نبيه الوقت ان يتصرف مزاعم اسدقاته. وهذا ضس مائمه بريطانيا عندما تذكر ان في ان ديبلوماسية معودة... يسكاد هذا يسوق الى يقين آخر، هو ان ما ربح، بريطانيا يخسره سوء غلها. والى يقين ثالث هو ان الاستعلامات البريطانية في ساحة الى عصر او اكر - برمنش من التنازل وحسن الظن، والذقة ببرطانيا نسبا.

ان كانت محروقة فمذات بريطانيا منذ بداية الحرب حتى هذه الساعة تشير الى انها يترك المدي نديا، هو في المذوق، بحارب حواجه، اكثر مما يحارب عدوه وسواه في هذا كل ما حسته بريطانيا في الهند ومصر والبراق وقليلين وسووا. حتى وابلاندا. الس المس البريطاني نسا من عادة ان لا يقع الاعلى الشبهات... قنا ان في حسن الظن. ولذا ان في اي شيء من بريطانيا خلا ديبلوماسية لها تركوا القود هالينا كس واخره قد امل في افلاهم في اعتار الديبلوماسية لولا كانتهم تركوا الجنسية البريطانية وذهبت مع الريح الخالصات المبدعة التي استغر جودها خلاص بريطاني لا مزيد عليه.

ما لنا ولصدي، معها اقرب، قال في الحاسر ما هو ادعى منه الى الاصدقات ومعنى كان العام والوقت الطري ملنا. اوتنة على الروح الديبلوماسية. في الحق ان الاستاد الى دوح الحق. هو الاستاد الصحيح. بالوقت كما لا يربح بالروح الديبلوماسية و نذاث الرأي العام بها كان. في قسمة امذوقه وشعوره... ولكن تلالوا اخلاصا يكسب ارباحا هائلة. بين وصيداً مثيراً في قوائم العصر.

ان ما كان بريطانيا ان تستد ان في سنة موحودة وملا، بدلا من الاستاد الى ديبلوماسية لا يبرغ من اختبارا ما ودا. في فرق "فوز" التي يستدعي ابداعا متفانق مستعدة ومثورة، فلهود...

بحردها لحد الآن، لا تستطيع ان تقر الروح الشرقية، ولاها لحد الآن، لا تزال تظن ان التلويح الى الامضاء بالمطامع هو اساس الصداقة الشرقية البريطانية. ولقد انطبق هذا على السلوك البريطاني في الشرق كله.

وفي الحقيقة ان المخطئين ومكبوبيهم النفوس في الشرق والمكابدين اعنف تولاؤهم للنفسية هم جميعا من الفريق الموقن بان مصالح الشرق ومقدراته منسجمة مع الصداقة البريطانية.

في الحق اما ان بريطانيا تجرل الاسكانيات الشرقية او انها تريد ان تشتريها لحسابها في صفقة ليست في مصلحة احد.

وفي الحق ان المطلق قد سد المنافذ والابواب، في الهند ومصر وسوريا والرافق على اي منفذ بريطاني.. واخيرا فاما على منطة بريطانيا الا ان تحصى كل القوارق فتشعر بحقيقة الصداقة ووجودها بين الاسم اكثر من وجودها بين الاقراء، ولتشعر انه قد نزل لها ان تعلق على التماسي الشرقي البلع الآمال المعقودة على المستقبل قبل ان تستريحه انجيلية لانه من الحق ان رجال المبادىء من الشرقيين باتوا يجمعون من المسم والجلباد التفتسي الذين قديم بهما الشعوب القوي بالبداء القاتل: بضرورة الصداقة البريطانية.

- ٢٢ -

قرار مجلس الوزراء الاردني رقم ٢٠٦ تاريخ ١٠-١-١٩٤٢

استعرض مجلس الوزراء لحكومة شرق الاردن الوضع السياسي الحاضر بالنسبة لبلاد السعودية والبرية على ضوء القرار الذي كان اتخذ بتاريخ ١٩٤١/٧/١ متفتنا وجهته نظره في هذا الموضوع العام والذي طرحة حكومة جلالة البريطانية في حينه وردت عليه ردات تضمن ثلاثة امور اساسية هي:

- ٢٢ -

موقف (الاردن) من قرعة الوثائق الأردنية

في انتخابات العامة وتسلطهم السلطات الدستورية
الرسائل الودية المتبادلة والدعوة الى (سوريا الكبرى)
صه (عبد الله بن الحسين) الى (شكري القزويني)

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية شكري بك القزويني الافخم
يعلم الله انني سررت بقرعةكم الجوايلة على نهضة السانفة التي احببت ان انشاها
بهذا الكتاب، وهو يحتوي ما يهده القلب الاخوي. ان تمنيت لكم ترقية نهضة
اهل معنى المبه الذي انحط على ذلك المائق في هذا الوقت العصيب وفي هذا الزمن الذي
تعالو فيه اثم وتتعط فيه اثم.

وللعرب كما تعلمون قضية مبهمة الشام وعمل انفجارها الجبار، هي قضية واحدة
لاية واحد يرضي مثلي ان يرى شخصيتكم واخوانكم تعملون لغرضنا وتأسون النضاح
والودول الى قاياتها ومراميها.

انني منذ العهد الذي انقضى بدخول الجنرال غورو الى بلادكم "زينة" واما في
هذا القسم من البلاد احوطها وارعاها غير ملتفت الى شخصيتي، بل كل ما اري وجوب
التذكير بالواجب الاقدس وعرفنا لا نعتصم بالله والاتكال عليه والسير مع الرجال الشرذاة
الامناء واتم منهم بحوله وقوته، فانه لا وجود للعرب ما دامت سوريا الكبرى بمنزلة
مقسمة، ومتى اتحدت فالعرب متحدون.

وعلى كل حال فتى كان امثالكم هم الذين يهيمون باعباء المسؤوليات فلا غرو
انشاء الله على الحقيقة قزويني.

٢٧ شبان ١٣٦٢ و ٢٨ - ٨ - ١٩٤٣

Reference No.		PUBLIC RECORD OFFICE							
F0371/52355		XC168932							
COPYRIGHT NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION									

British Legation,

BEIRUT.

22nd August 1946.

No. 151.

154/48/46

E 8478

Sir,

There is so much evidence that the "Greater Syria" movement is becoming an increasingly important factor in Middle East politics that I venture to submit the following analysis of the problem, and to draw certain tentative conclusions from it.

2. First, as to the meaning of the term, "Greater Syria" has been generally applied in the past to the whole of geographical Syria, i.e. roughly the area comprised with the present boundaries of Syria, the Lebanon, Palestine and Transjordan. At present, however, the Lebanon and Palestine seem to have been excluded, and the adherents of the "Greater Syria" movement are believed now to be working, at any rate as a first step, for the union of Syria and Transjordan in a monarchy under the present ruler of the latter, King Abdullah. There have of course been Syrian monarchists who favoured the establishment of a monarchy in Syria, irrespective of whether its present boundaries should at the same time be enlarged, or under a different ruler such as the Emir Abdul Ilah, (now Regent of Iraq), the Emir Abdul Majid Saldar (now Transjordan and Emir in London), or even under a non-member of the Hashemite family such as a prince of the Egyptian or Saudi Arabian Royal House. Little, however, is heard of any of these candidates nowadays. On the other hand, the term "Greater Syria" has also been used with a republican significance, as when the President of Syria declared to the Chamber on the 26th February, 1945, that he would welcome "Greater Syria" provided the régime were republican, Damascus remained the capital, Zionist infiltration were obviated, the entity and independence of the Lebanon were respected, and the empire were brought about by the free choice of the population. It can, however, be assumed that the present movement, which goes by the name of "Greater Syria" aims at the overthrow of the present republican régime in Damascus, and that the latter, apart from individuals who may be ready to change sides in an attempt to further their own personal interests, are accordingly firmly opposed to it.

3. It must be appreciated at the outset that a "Greater Syrian" monarchy would be in harmony with the natural tendencies of the country and the people. Like all Arabs, the Syrians - and to a much lesser extent, the Lebanese - are monarchists at heart. King Faisal is still

/thought

The Right Honourable Ernest Bevin, P.C., M.P.,
FOREIGN OFFICE,
London, S.W.1.

Reference -	PUBLIC RECORD OFFICE	1	2	3	4	5	6
F0371/52355	Xc/68932	1	2	3	4	5	6
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

2.

thought of as the founder of Syrian independence, and the less educated inhabitants of Syria are familiar with the conception of a monarchy but scarcely know the meaning of the words "President of the Republic". The republican constitution in both Syria and the Lebanon was in fact a foreign innovation introduced by the French to suit their own purposes. Apart from this, the provincial Syrian Arab has a hearty detestation for the present National Bloc - based on Damascene merchants - and hankers after the prestige, tradition and trappings of a monarchy. Further, nearly every Syrian feels convinced that no Syrian President can really be immune from the influence of Syrian party politics. Similarly "Greater Syria" is an area which has formed one unit, politically, economically, and to a large extent culturally, for over a thousand years, and which was cut up after the First World War into divisions corresponding to no natural lines of cleavage. It can therefore be maintained that a "Greater Syrian" monarchy, at least in the limited area now envisaged, is but a reversion to the natural order of things now that certain outside influences have been removed.

4. The outstanding political development which has latterly brought the "Greater Syria" idea to the fore is the withdrawal from Syria of foreign troops. It was French forces who overthrew the infant Arab kingdom in 1920, and as long as they remained in Syria their presence was sufficient to prevent the growth of a movement which, though in conformity with the instincts of the people, had no chance of success against French all-out opposition. The Hashemites have cherished Syrian ambitions for 25 years, and it is a foregone conclusion that they will exploit the new situation to the full.

5. As regards the present strength of the movement in Syria, an estimate can only be tentative, particularly as those working for "Greater Syria" are apt to exaggerate the measure of their success. The most active Royalist is Akram Kailani, brother of the notorious Saadi Kailani (the Shami Pir) who was until recently in Germany and has now returned to Syria. He is in constant touch with Arsan and also with the supporters of the movement both in the towns and the provinces. In Damascus itself it is known that there are at least four parties working for the realization of the scheme: (1) Hizb Arabi (Arab Party) (2) Jamiat el Ahlar (Liberal Association) (3) Usbat el Arab el Qawi (League of Arab Action) and (4) Baath el Qawi (National Renaissance). Efforts have been made to coordinate the activities of these parties, and Hassan el Hakim (a former Syrian Prime Minister) has been active in this sense. The first two parties have considerable strength and are supported by prominent members of the professional classes (lawyers, doctors, newspaper men etc.)

/They

Reference -		LUNAR RECORD OFFICE		1		2		3		4		5		6	
FO 371/52355		Xc/68932													
COPIES NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION															

3.

They recently succeeded in jointly forming a political club which was, however, closed by the Syrian Government and the Secretary-General arrested. Considerable agitation ensued, both in the Chamber and in the press, and the Secretary-General was released. These parties have no representation in the Syrian Chamber, but it is probable that the opposition to the Government, the so-called Parliamentary Liberty Party (of which Rushdi Kenkin, Nazim Kudsai (Syrian Minister in Washington), Dr. Kayali of Aleppo, and Raif Melki and Ahram Haurani of Homs, are the most prominent members) covertly support the movement, although they are believed to entertain some suspicion of its being tainted with British imperialism. It should also be noted that the movement enjoys the general support of an influential section of the Damascus press, and that such leading newspapers as the "Alif Ba", the "Ahrar", the "Ayyam" and the "Idal", are considered sympathetic. Reports have also been received that the movement has many adherents in the Syrian Army - a figure of even 50% has been frequently mentioned.

6. In the Syrian provinces it is well known that the Druzes, the Alawites, the Ismailis and the desert tribes, support the movement. In the Jebel Druze dissatisfaction with the Central Government has been marked ever since the events of May, 1945, and as Mr. Shone reported in his despatch No. 49 of the 16th March last, there was much talk of the secession of the Jebel Druze following the return of King Abdullah from London. The considerable efforts made by the Syrian President and Government to placate Sultan Pasha Atrash have not so far met with success. In North Syria the "Greater Syria" movement has been steadily gaining ground during the last few months and in this connexion I have the honour to transmit a copy of an interesting memorandum by His Majesty's Consul at Aleppo. Mr. Vaughan-Russell attributes this growth on the one hand to the enhanced prestige of the ruler of Trans-Jordan following the declaration of the independence of his country and his elevation to Kingly rank, and on the other hand to the inability of the Syrian Government to deal with the many problems which face it. The "Greater Syria" scheme, it appears, is also viewed with favour by very many Christians in Aleppo (who used to oppose it as likely to increase the low element in the country), and reports have been received of the formation there of a Liberal-Royalist Party which has many supporters in the Ulema class who are used for the dissemination of underground propaganda. The Nagib e' Ashraf in Aleppo is known to be in favour of the movement.

7. There are a variety of ways in which "Greater Syria" might materialise. The greatest chance of success might lie in a military coup d'état by the Syrian Army; but for this ample funds would be needed and the

/TransJordan

Reference -	Serial Record Office								
F0371/52355	Xc168932								
COPY NOT - OUT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHY COPY - INQUIRY PERMISSION									

4.

TransJordan Consul at Beirut has assured a member of His Majesty's Legation that King Abdullah has no intention of obtaining his ends by force. Alternatively, it is conceivable that the Royalists would endeavour to secure Parliamentary representation and seek to bring about a change of régime by constitutional means. In view of the control that the present Government has of the electoral machinery, it is probable that the chances of success by these means would be slender, as the Royalists themselves fully realize. On the whole, the King's most likely course of action would be to take advantage of a period of confusion to appear suddenly on the scene as a 19.5 ex machina.# Owing to the unpreparedness of the Syrian Armed Forces, the inadequacy of the security services and the prevailing dissatisfaction of many elements, not to mention the general weakness of the administrative machine, it cannot be denied that such a state of affairs may occur at any time in the future, just as it has very nearly occurred on more than one occasion in the recent past. It would almost certainly ensue in the event of the implementation in Palestine of arrangements unsatisfactory to the Arabs, and if Syria became the centre of an Arab revolt. It might result from the shock of a strong forward movement by the U.S.S.R. against Turkey or Iraq, or of a collapse of the Saudi-Arabian kingdom following the death of Ibn Saud. But it could, I think, also develop in a less spectacular way as a consequence of political pressure all along the present frontiers of Syria leading to her complete diplomatic isolation, and there are signs that it is this policy which is now being followed in Baghdad and Amman in the hope of bringing the present rulers of Syria to their knees. Syria is already hemmed in on the south and the east by Hashemite States. On the north, Turkey, whose relations with Syria are in any case clouded as a result of the datay dispute, has recently concluded a treaty of alliance with Iraq. And in the west the Lebanon, by her rapprochement with TransJordan following successful efforts by King Abdullah to allay her fears of the "Greater Syria" movement, and by the President's visit to Turkey last June, has - proudly in all innocence - gone some way to complete the circle. It remains for a visit by King Abdullah to Ankara, rumours of which keep on cropping up, to draw the noose tight.

b. The principal weakness of the movement is the present dearth of an obvious leader inside Syria, although, as already stated, there are a number of republican politicians who might jump into the role of kingmaker if they saw personal advantage in such an act. There is also evidence that the movement is lacking in funds and that King Abdullah is either unable or unwilling to produce the necessary subsidies. It is, on the other hand, a well-established fact that King Ibn Saud, who is seriously concerned by the progress made by the supporters of the movement, is now subsidizing certain Druze and tribal leaders. Sheikh Yusuf Yassin recently spent six expensive weeks in Syria in an effort to counter Hashemite influence. Finally, the caution shown by the Druze

/leaders

restore order and pull the country together.

Reference:-	Public Affairs Office								
FO 371/52355	Xc 168932								
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPH ONLY WITHOUT PERMISSION									

5.

leaders is handicapping the more impulsive of the movement's supporters. The Oriental Secretary, who recently visited the Jebel Druze and was received by the Mohafez (Mair Hassan el Atrash), formed the impression that there was no imminent danger of the secession of the Jebel Druze, although if there was a monarchist rising in some other part of Syria, the Atrash family would probably arrange to come in on the winning side.

/of

9. There is little doubt that it is widely believed that the movement is secretly supported by His Majesty's Government, and that this belief, which the royalists naturally do all in their power to encourage, is a source of considerable strength to it. It therefore follows that a definite indication, even if only slight, of British official support or, still more, if disapproval, would have a quite disproportionate effect on its prospects. This brings me to the question whether the success of the "Greater Syria" movement would be generally advantageous to British interests. In the first place, it is doubtful whether a "Greater Syrian" monarchy would be more or less friendly to His Majesty's Government than the present Syrian set-up; although the record of the existing Syrian government has one or two blots, notably their almost certain connivance over the arrival of the infatigable, officially presumed implication in the escape of Rashid Ali Kailani to Saudi Arabia, and the rather disturbing appointment of Habis Azraq to Cabinet rank for a time against the expressed wish of His Majesty's Legation, they have on the whole shown themselves properly appreciative of the services we have rendered them in the past. As regards Palestine, the President - if not his Prime Minister - has been as helpful as can be expected. It is also doubtful whether a more capable administrative team could be found to run the country. On balance, therefore, there does not appear to be any prima facie case for desiring a change of regime. On the other hand, it is arguable that a "Greater Syria" bloc under a friendly and allied monarchy would prove a source of strength to His Majesty's Government. It would increase our ability to influence the policy of the Arab League and should also provide protection against Communist and Russian infiltration. As regards internal affairs, a "Greater Syrian" monarchy should be able to diminish the separatist tendencies towards which the Druzes, the Alawites and the tribes, are in present conditions naturally disposed, if only because the Arab Legion is a highly organised instrument for maintaining order. It would therefore greatly increase stability in the area.

10. There is a further consideration that the establishment of a "Greater Syria" under King Abdullah might contribute materially under certain circumstances to the

/solution

Reference -	FO 371/52355	Xc/68932
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION		

6.

7
solution of the problem of Palestine. There is considerable evidence that the monarchists favour the partition of Palestine as the least objectionable solution from the Arab point of view, and contemplate the addition of the Arab part of Palestine to Transjordan, and eventually to Greater Syria. Both Sir Harold MacMichael and the late Lord Moyne, when they advocated this solution to the Palestine problem, envisaged it against the background of the reintegration of Palestine and Transjordan in the larger unit of which throughout history they have formed part.

11. As regards the Lebanon, it is indubitable that the prospect of the formation of a "Greater Syria", even if the accepted guarantees of Lebanese independence and sovereignty were furnished, give rise to the liveliest controversy and would be regarded to the bitter end by the Christian and pro-French elements. The repercussions on other Arab countries I am not, of course, competent to estimate. It seems, however, fairly certain that the increase in Hashemite power would seriously displease King Ibn Saud and that King Farouk would regard it as a grave threat to Egyptian hegemony in the Arab League. King Ibn Saud might perhaps be appeased by concessions - which King Abdullah might then be able to afford - regarding Ajlun and Irbid. The strain thrown on the Arab League, however, would be likely to be very considerable.

12. To sum up, the realisation of the "Greater Syria" idea is now more within the scope of practical politics than it has been for 25 years. The movement is gaining ground in Syria and there is increased pressure from the outside, pressure which the present Syrian Government may be unable to resist. Although its success cannot be said to be probable, let alone imminent, it cannot be excluded, even without encouragement from His Majesty's Government. In general, it seems possible that its realisation might help the implementation of British policy in the Middle East. Would you agree that this possibility is sufficiently substantial to be worth pursuing, I have no doubt that even a slight, but perceptible, diminution in our present neutral attitude would result in a very great increase in its chances. This is, however, a matter of high policy on which I shall be grateful to receive your instructions in due course.

13. I am sending copies of this despatch to His Majesty's Ambassadors at Paris, Washington, Cairo and Bagdad, to His Majesty's Ministers at Jeddah and Amman and to the High Commissioner for Palestine.

I have the honour to be,
With the highest respect, Sir,
Your most obedient, humble servant,

M.J.R. Talbot

for Chargé d'Affaires.

Reference -	CLASSIFICATION								
F0371/52355	Xc168932								
COPY SENT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION									

SECRET.

British Co.

No. 25

5/1/15/862

ALBY

24th June 1946

MEMORANDUM

The Campaign in favour of a "Greater Syria"

The "Greater Syria" Movement has been steadily gaining ground in North Syria during the past few months although it has hitherto proved impossible to ascertain exact information regarding the number of its adherents and what influence the latter possessed. The signing of the Anglo-Transjordanian Treaty a few weeks ago, followed by King Abdullah's Coronation, has given the movement a fillip and the general public - hitherto silent or non-committal - has during the past fortnight shown a close interest in this matter which is of fundamental importance to all Arabs. Interest was further heightened by the arrival in Aleppo a fortnight ago of two emissaries from Amman who distributed, as gifts in the town, urging the Arabs here to rally to and their "true Chief". The local Police saw no arrests as the gifts were distributed by night but the local Authorities were seriously perturbed at this new development for shewing a possible strengthening of the monarchist cause.

2. The Jabri family and the influential group of supporters of the "Blues", together with their hangers-on, stress the unpopularity and unpopularity of the party which is seeking to overthrow the present monarchist regime and see to show the unworthiness of King Abdullah to assume the leadership of the Arabs of Syria. His unpopularity, his lack of authority from every side, his view of him, above all, his subservience to the foreigners. These "anti-monarchists" naturally accused King Abdullah of betraying the Arab cause and of undermining the independence and security of the Arab world (and especially of Syria) by allowing British troops which evacuated Syria to remain in Transjordan.

3. By appealing to the Syrian Arabs' patriotism and their natural instincts and by seeking to show that King Abdullah is playing Britain's imperialistic game which threatens all Arabs' independence, the opponents of the monarchist regime have hitherto managed to win the support of an influential number of supporters through the country. The blue-colored press, suitably subsidized, has played an important part in influencing public opinion and encouraging the people here to regard their present rulers as traitors who have defected Syria against the imperialism of France and who are continuing the struggle against British imperialism.

4. On the other hand, it is clear that the number of people favoring a monarchy rather than the present corrupt and inefficient regime has been steadily increasing during the past few months so far the supporters of the present monarchist project for or over Syria have remained fairly silent and passive - for obvious reasons. But the failure of the Nationalist "Blues" and its supporters during the past year to have seriously attempted to settle the country's affairs in order has utterly disgusted the majority of the population and fostered the growth of the Greater Syria (Monarchist) movement here. The effluence and weakness shown by the monarchist in its handling of the country's economic problems and in introducing reforms - electoral, fiscal and administrative - as a result of which inefficiency and corruption have become widespread, have driven a bewildered and bitterly disillusioned population to listen to the propaganda disseminated from Amman and to have completely that a change of regime may bring about the many improvements which the present rulers of Syria have proved themselves quite incapable of carrying out.

311/2649

الرقم / ١٤٣ / ٢٢٧ / ١٥٥٦٦

تحتوي ١٢٢٧

٢٨



المملكة الأردنية الهاشمية
السلطة التشريعية
السلطة التنفيذية

٧	٩
١	٢

رئاسة الديوان الملكي
مكتبة مجلس الوزراء

١٤٣ / ٢٢٧ / ١٥٥٦٦

المرجع - مذكرة المحرر مبارك الى لائحة
التحقيق

ورد لنا برفقة من مرفوعة في بيروت نعلم ان المحقق نشسرت
بتاريخ ٢٧ / ٩ / ١٩٩٧ مذكرة حفيظة مرفوعة من المحرر مبارك الى لائحة
التحقيق الدولية ملحق فيها بممثل فلسطين دولة يهودية ونمسا دولة
مسيحية ناذر ان لائحة التحقيق لم تسع في استطلاعها هناك سوى لجان
المحققين دولة المشرق الذي حثو في ٢٥ أيار وقد استوضح اللجان بالتمثال
مرفوعة في بيروت عن رأي مدبر الحارسة العام في الأمر فقام به ان -
المحرر لا يمثل الا نفسه ومعتبر انصرف جهاته للاحق وقد باشرت الحكومة
بالتحقيق وانما طلت بالمحرر فلم يكذب الحبر .

بالتوقيع
رؤساء اللجنة التحقيقية

٢٨ / ٢ / ٢٠٠٢

311/2649

الرقم ١٢٧١٨/٢٢٧٤/٣٣/٤
بغداد ٢٣ أيلول ١٩٤٧



سري

المملكة العراقية
وزارة الخارجية

مادة السريسة



رئاسة الديوان الملكي
سكرتيرة مجلس الوزراء العامة

الموضوع - مشروع موزة الكبرى

نوريل الحكم بحمد نسخة من البلاغ الرسمي الذي أصدرته حكومتكم
المملكة العربية السعودية حول الموضوع للعلم ولتو انفرادكم البلاغ المذكور
لرؤيتكم من مفاوضات في عمان فمراسلة ان رؤسائكم المملكة الاردنية
الهاشمية قد طلب من محالي رؤسائكم المفاوض ان يحرم على الحكومة العراقية
انه من المستحسن ان تدفع بمائتا مائة الف ليرة سورية التي اعلنتها (الحكومة العراقية)
حول هذا المشروع بينكم انه ان هذه المائة الف ليرة سورية وحدهم
وكل تدخل من قبل اية حكومة اخرى من شأنه ان يزيد في شدة
الخلاص بين الدول العربية التي يحرم سميتها على ناسكها في مثل هذه
الظروف .

سيد الرئيس
مجلس الوزراء

١٢/١٠/٤٧

PUBLIC RECORD OFFICE

Reference -

FO 141 / 1084

XC168932

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

32 / 23 / 46

JA O.T.P. TELEGRAM (8) COPY NO.....
 FROM: BAGDAD DESP: 2005 hrs. 2.2.46.
 TO: CAIRO 5 FEB 1946 DEPT: 1150 hrs. 3.2.46.
 NO: 17 DATE: 1.2.46.

Addressed Foreign Office telegram No.113 of
 February 1st, repeated Cairo, Jerusalem, Jeddah and
 Suing Beirut.

Jeddah telegram No.33. -18

Before Ibn Saud's visit Regent often com-
 plained of scant attention paid him by King Farouk
 and I agree with His Majesty's Minister that a
 friendly gesture by His Majesty would be appropriate
 at this juncture. First approach could I think most
 usefully be made whilst the Regent is with his uncle
 in Amman between February 2nd and February 7th.

2. As regards paragraph 4 explanation would
 probably be that League is being used for further-
 ance of sectional interests rather than in the inte-
 rests of Arab world as a whole. Azzam's statement
 was merely one more example of his failure to con-
 sult Iraq or study Iraq's wishes before speaking or
 talking in the name of the League states. As was
 reported at the time, Iraqi delegation strongly
 urged withdrawal as result of Azzam's attitude at
 last League meeting.

Foreign Office please pass to Jeddah as
 my telegram No.11.

Reference -

169033

F0816/133

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

(U/T)

FILE NO. 3/1014/48. TELEGRAM.

Cypher 14/OTF

Code

Clear

From - S.O.P.S. P.O. LONDON. To - H.H. Minister, AMMAN.

Despatched 25/11/48 (11.55) Received 25/11/48 (12.00)

No. 1089 of 28th November, 1948.

TOP SECRET.Addressed to Amman telegram No. 1089 of 23rd November.
Repeated for information to Cairo and B.H.E.O.

Your telegram No. 900.

There is no truth in A). We have had no dealings
whatever with the NUPFI on any subject.

2. As regards B) for your own information it would be strategically (located - Sic) for us if Transjordan could get the whole of the MUGEB (or colonize the part of it as many may finally be allotted to the Arabs) but we wish to be careful not to antagonise Egypt and we should not wish to be held responsible for any arrangement which was too far to counter the legitimate Egyptian aspirations. Moreover if Transjordan obtained possession of the GAZA area would be largely dependent on communications with Egypt(1) so that it would be essential for settlement to be reached in agreement between Egypt and Transjordan.

We suggest that you should reply to the Transjordan Prime Minister on this point that His Majesty's Government feels that it would be fair and desirable for Transjordan to get all or a large part of the areas of Palestine to be allotted to the Arabs and to have an outlet to the Mediterranean but that they naturally wish also to take account of Egyptian interests and would not wish to be involved in any dispute between Egypt and Transjordan with regard to the allocation of the areas in which Egypt has an interest. The best thing would be if Egypt and Transjordan could reach agreement(1) on(1) the allocation of territory(1) in(1) such a way that each party felt that its vital interests were properly safeguarded. We do not want to get into the position(1) of mediating between

E.Y.T/...2

We advise OMB. 1. 2. 3/48

PUBLIC RECORD OFFICE

Reference:-

F0816/142

XC 168 932

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

S.1136/48

✓ TELEGRAM.

Cypher M/OTP

~~Find~~

~~Find~~

From: - Cairo (Campbell)

To: - Amman.

Despatched 17th Dec. (2035 hrs.) Received 18th Dec. (0650 hrs.)

No. 342

of 16th December 1948.

IMPORTANT

Top Secret.

Addressed to Foreign Office telegram No. 1745 of Dec. 16th, repeated for information Amman, Beirut, Bagdad, Jerusalem, Damascus, and Saving Ukdal New York, Jeddah and Washington.

My immediately preceding telegram: King Abdullah and Palestine.

Following from CHAPMAN Andrews in the temporary absence of the Ambassador.

When I called on HASSAN YOUSSEF Bey on Dec. 12th to enquire about the newspaper stories (1) concerning the Egyptian attitude towards (1) the JERICHO resolution he told me quite definitely that there was no question of Egypt negotiating with the Jews except in furtherance of the resolution of November 14th following which Egypt had informed the Acting Mediator that she was agreeable to the negotiations through a truce commission regarding (1) the tactical military line in the Negeb. He hoped that this would enable the Egyptian garrison at FALLUJA to be relieved (1) which he said "(1) must be done at all costs". Hassan Bey was rather vague about the future beyond saying that the Egyptian Government would not accept partition. The idea at the back of his mind which I had previously noted in recent talk with DESSOUKI ABAZA Pasha apparently was that the Arabs must have a breathing space and an armistice and must start reorganizing in order to prepare for the later renewal of the fighting.

2. When I called upon the Transjordan Minister on /December

W.12874. OCT-48. File No. 12874.

Reference -

169033

F0816/133

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

TELEGRAM.

Cypher

Code

- 2 -

Clear

From:-

To:-

Despatched

Received

No.

of

Egypt and Transjordan but if there is anything we can do in a general way to promote agreement we should be very pleased to consider it.

4. You might suggest if you think it desirable that there may be some advantage to Transjordan in Egypt also becoming a BENEFICIARY in the division of the Arab areas as this would strengthen Transjordan's position in face of possible criticism from the other Arab States.

Copy to:- L/561/41.

(3/5/41/11).

فحص مذكرة الحكومة الاردنية



تري الحكومة الاردنية ان الدعوة الى اية وحدة او اتحاد قومي بالدوق الى اية
او البيانات القوية المشروعة دون تجاوز على اي حق للشعب لا تعتبر محال بخلافه لان
الاصل في كل قطر عربي وحدة اتاحيه او اتحادها فاذا توفرت اسباب الوحدة او الاتحاد
وامكانياتها المشروعة من غير اي اجحاش بحق خاص او عام يكون من الشئير للمسلمين
ذوال الحزنة لانها ضرورية قومي ته ايسر مع غير البلاد وامانيها وآمالها ، وليس في هذا اي
تعارض في نظر المملكة الاردنية الهاشمية مع احترام استقلال اية دولة من دول الجامعة
او نظام الحكم القائم في كل منها ما دام الامر في اية وحدة او اتحاد سيكون سروراً
الى ارادة الامة صاحبة الشأن بوصفها مصدر السلطات جميعاً ، والى الوجدان القوي العام
والاتفاقات الرضائية بين الحكومات المسؤولة .

اننا مع تقديرنا التام لاعتناء لجنة وزراء خارجية الدول العربية بوضع حد للذمايات
المرضة ازاء مشروع سوريا الكبرى فيما تضمنته بياناتها المشتركة تقدم هذه المذكرة للاحتفاظ
بوجهة نظر الحكومة الاردنية في تقدير مبدأ قومي تههم به اهتماما خاصا لسلسلة الجوارسية
بمساهماتها الاقليمية وميثاقها الوطني .

وتفضلوا بقبول اهل الاحترام

رئيس الوفد الاردني

وزير خارجية المملكة الاردنية الهاشمية

Reference -		PUBLIC RECORD OFFICE		1 2 3 4 5 6					
FO 141/1084		XC168932		1 2					
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION									

32/162/46

FOREIGN OFFICE, S.W.1.

21th October, 1946.

No. 754.
(E. 2960/2508/93)

CONFIDENTIAL.

Sir,

32/159

You will have seen from my despatch No. 220 (E. 2960/2508/93) of the 5th October to His Majesty's Chargé d'Affaires at Jeddah, a copy of which has been sent to you, that Ibn Saud's anxiety regarding the reports of a projected "union" between Iraq and Transjordan has been heightened by stories which have reached him that certain British Officials had been encouraging the "Greater Syria" movement or the movement in favour of a Syrian monarchy. Similar allegations against British Officials have been received from time to time from the Syrian President and from other Arab sources.

3. I do not believe that there is any foundation for these allegations. At the same time, I think it important that all British Officials in the Middle East should take particular care to avoid giving any grounds for the impression that His Majesty's Government are supporting or encouraging King Abdullah's aspirations to the Syrian throne, or that His Majesty's Government's attitude towards the future form of Government in Syria or her future relations with Transjordan and Iraq could be other than one of complete impartiality. They should be warned that, when these questions are raised with them by interested parties, or even in ordinary conversation, the correct line for them to take is that such matters concern primarily the inhabitants of Syria and of the neighbouring Arab States, and that it is the definite policy of His Majesty's Government not in any way to intervene either for or against a particular solution which may be advocated or opposed by those more directly concerned.

3. I shall be glad if you will instruct accordingly all British Officials under your authority, and if you will also to such steps as you may consider practicable to explain His Majesty's Government's attitude of disinterested neutrality to any British subjects who, while not employed in any official capacity, may nevertheless be regarded locally, for some reason such as their former official employment, as being possibly connected with the implementation of British policy.

4. A similar despatch is being addressed to His Majesty's Representatives at Bagdad, Beirut and Amman.

I am, with great truth,
Sir,
Your obedient Servant,
(For the Secretary of State)

L. W. Burt

Reference:-	Public Affairs Office	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
FO 141/1246	XC 168932										
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION											

/LMB.

(7) Copy No.

CYPRUS TELEGRAM OTP.

FROM : BEIRUT
 TO : CAIRO
 NO. : 212

DESPD: 1521 11/9
 DECYD: 1230 13/9
 DATED: 11th September, 1948.

TOP SECRET

Addressed to Foreign Office telegram 670 September 11th repeated for information Cairo, B.M.E.O., Baghdad, Amman, Damascus, Jerusalem and Saving Jedda, Washington.

59. Your telegram 854 to Amman and B.M.E.O. telegram No. 355
 63. para. D to you.

Transjordan - Palestine settlement.

In view of Arab suspicions of Abdullah's Palestine policy it seems to me that a U.N. decision or recommendation in favour of incorporation in Transjordan of part of Arab Palestine might in spite of difficulties smooth Abdullah's path. I submit however that there are two important provisos.

(1) that Transjordan should not be singled out as sole beneficiary i.e. that at least Egypt should receive an accretion of Palestine territory.

(2) that there should be Hashemite - Egyptian or at least Transjordan Egypt agreement beforehand both on general principle and on exact division of territory (I am assuming Egypt would be satisfied with a part of Nagab). Given Hashemite - Egyptian agreement the Governments in Amman and Cairo could possibly afford to disregard the inevitable dissatisfaction in other Arab countries particularly Syria. Iraqis have perhaps realized this and it occurs to me that recent Iraqi attempt to secure an Iraqi - Egyptian rapprochement (Baghdad telegram 902 to you) should possibly be interpreted in this sense.

2. Of course if Syria could also be given a share albeit small in the spoils Abdullah's position would be stronger. But practical difficulties particularly strength of Jewish position in Houlah area would appear to exclude this possibility.

3. If this thesis is correct i.e. that some Hashemite - Egypt or at least Transjordan - Egypt understanding is desirable it is for consideration whether we should not encourage Egyptians to prepare the ground. They could perhaps be told that there was an obvious possibility that when the Mediator presented his proposals to U.N. he would make recommendations regarding disposal of Arab part of Palestine and that as opinion seemed to be growing that territory should be attributed to Transjordan and Egypt power of attorney being set up as an "inviolate" State it was in the interests of Egypt and Transjordan to come to some understanding on the matter.

Cairo please pass B.M.E.O. as my telegram 224.

CHARGE D'AFFAIRES.

Copy to: B.M.E.O. (1)

الرقم: ٧٤٠ / ٧٤٠ / ٨

١٣٥٩٤
الميلاد: ١٩٤٧

بمصادق

بسم الله

العراق
وزارة الخارجية

الدائرة العربية

رئاسة الديوان الملكي
مكتبة مجلس الوزراء العامة

الموضوع - مشروع مرسوم الكبري



١١ / ٩ / ١٩٦٩
٢٤١

والتي يراد من ملوح بها في إعلان نواياها انه تنبع هناك ان رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية قد اتصل بهذه الوزارة بحدود موقف الحكومة العراقية حول مشروع مرسوم الكبري وانها اجابت وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية بن المراقى بقوله ما نرجو اليه حكومة المملكة المذكورة بحدود ذلك المشروع وقد راجع بعض الشخصيات الفلسطينية والأردنية بحالي وزيرنا الطيب هناك للوقوف على مدى صحة الاشاعات المذكورة * فابرقنا له بحالي ان الحادثة - التلموذية التي جرت مع وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية كانت من مجي طبع المصلح السيي بعد ان عرفت ان رئيس الجمهورية السورية لا اطلاع هيئة النيابة المحترمة ولحافظ رئيس الوزراء - وهذه الوزارة على البيان الذي اصدره جلالة الملك عبد الله وعلى الكتاب الذي وجهه لخاصة شكرى القوتلي وان المبدأ الى اوسع ان مبادئ جلالة ثاني دولة في ظروف حرجية وانه بحالي هذه بحمل الجمهورية لوضع القدامى في سورية لكن جواب لحفظ رئيس الوزراء * بخبر لسي ان جلالة بحمل مبادئ الوحدة وهو احد ابطال الثورة الاولى الدين يجب احلالهم الحاصل الاربع وان جلالة اذا كان يدعو الى الوحدة لدعوه من عتيدة واجتن واجب ان ثقال هذه الدعوى بالتدبير والاحترام واذا كانت الظروف غير ملائمة لذلك فمن الواجب ان تسود العلاقات الطيبة بين الجهتين وان يتم النظام ان انه لاخير لاحد في التطلع والتنازع وان المراقى بحسب دولة موقف الخدمة لاجرائه وهو منسك بمبادئ الوحدة والاحوة على ان تكون هذه في حسم من النظام والعلاء منحة من رغبات الشعب وتتشبه مع الرسالة القوية الكبري التي قدم من جلالي جلالة الطغور له الملك حسين واولاده * وقد ابلغ السيد طبع المصلح بخدم ارتياح الحكومة المراقبة من بعض التصريحات الاخيرة التي ادلى بها دولة بحمل مردود التي من شأنها ان تترك في تأزم الحالة بين البلدين *

على ان ذلك تلقينا بركة ثانية من مفاوضات في حقلنا ان جلالة الملك عبد الله وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية قد اطلعنا على مسود برلينا وطلبا الى بحالي وزيرنا الطيب هناك ان يحبر من عراطلها المادة بحولها لرئيس الوزراء لتتخذ الفكرة القويمة التي يستحقها جلالة وحكومته واولاده وهما مقدمان بالشكر الجزيل والامتنان على مؤلف الحكومة المراقبة بالنظر الى بحمل من الملكين من ملات التقرب والمصلحة المشتركة *

مستند
رقم: ٧٤٠ / ٧٤٠ / ٨

Reference:-		PUBLIC RECORD OFFICE		1 2 3 4 5 6					
F0371/52355		Xc168932							
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION									

Registry
No. E 12055/8478/65

J.G.S.B.

Draft. *U.A.*
H.W. Minister,
Beirut;

12 December, 1965

Despatched

MOST IMMEDIATE

OUT FILE

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

Telegram.

No. *816.✓*

Dated. *Dec/2*

Repeat to:

Cairo

Amman

Bogdop

Jerusalem

Jedda

Saving

Departmental No. 1

J.G.S.B.

Dec. 12

My immediately preceding telegram
[of 12th December: U.P. message about
British views on "Greater Syria" movement].

Following is text of relevant passages
in press article by KOLARZ
Begins.

As latest reports about King Abdullah's
Greater Syria projects closely followed
Nuri Fuaha's new appointment to post of
Iraqi Prime Minister, they found more
credence this time than on previous
occasions but sceptical Foreign Office
reaction indicated that Greater Syria
plan would find no British backing at
present stage. It is believed here that
Greater Syria question may assume more
topical character if British succeed in
getting Morrison plan for Palestine
accepted or any other plan leading to
partition of Palestine.

Britain/

Reference:-		PUBLIC RECORD OFFICE					
F0371/52355		Xc/68932					
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

Britain will have new able observer in
 Levantine States in its new Minister to
 Beirut Houston Boswell who, although violently
 attacked by extreme British Left, served
 with great distinction in Sofia as Political
 Representative.
 Ends.

*P.C.N.
 17/12*

*[Copy sent to ME
 Secretariat]*

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

Reference:-	PUBLIC RECORD OFFICE	1	2	3	4	5	6
FO 816/112	xc 168932						
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

(W/T)

(S/999/47)

TELEGRAM.

Cypher (1/OTP)

Code

Clear

From: - G. of C. Foreign Office To: - H.H. Minister, AMMAN.
LONDON

Despatched 12.1.1948 (12.30)

Received 12.1.1948 (12.40)

No. 11

of 10th January, 1948.

Addressed to Amman telegram No. 11 of 10th January repeated to Baghdad, Cairo, Jeddah, Damascus, Beirut, B.M.E.O.

SECRET.

Your telegram No. 592.

2. I am inclined to think that our (mut. gr - mut. gr.) communication to King Abdullah should take the form of a personal message in reply to the King's two letters to me of July 28th and August 30th. My immediately following telegram contains the substance of what I should like you to say. Provided therefore that you do not think there is anything in it which goes too far and which would best be said to the Transjordan Prime Minister only, I shall be glad if you will deliver it to the King orally. You may if you think it necessary give him an un-signed copy of the text but it would be better to avoid this if possible. You may speak in the same sense to the Prime Minister.

3. (gr. undec. ? as far as intended) Palestine is concerned we realise that what King Abdullah really wants to know is whether we think he should intervene in Palestine contrary to the decisions of the Arab League and whether we would protect him at the United Nations by using the veto if the matter came before the Security Council. We do not feel we can give him any encouragement to act alone and rather than (5-grps. undec. repetition asked for) are I am afraid the best we can do.

4. For your own information we should know

that /

WFO 816, 112 to 1, 12.1.48, 4/47.

*Vague -
Sensations
at the end
of the message*

Reference:-		PUBLIC RECORD OFFICE		1		2		3		4		5		6	
FO 816/112		xc 168932													
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION															

TELEGRAM.

Cypher

Codex

CIXIX

From :-

To :-

Despatched

Received

No.

of - Page 2 -

that we hope (a) to see the trouble in Palestine localized and over as soon as possible (b) that no situation will arise which might call for the Security Council's action on these lines where it is very unlikely we should feel able to use our veto to protect an Arab aggressor (c) that King Abdullah will take no action that might isolate him from the other Arab (states) and thus give rise to the accusation that we are using him to engineer our re-entry into Palestine and to the possibility that he (unt. gr. - might) (unt. gr. - unite) the rest of the Arab world against him.

5. So far as we can see at present it should be possible to satisfy (a) and (b) above, if King Abdullah occupied (gr. under) Arab areas of Palestine and refrained from sending the Arab Legion into the areas allotted to the Jewish state by the United Nations. This would however not satisfy (c) above and it is hardly possible at present to think of any course of action which would satisfy all three requirements.

Repetition
gives no change

٤٠١٢٨٠

SECRETARY OF STATE.

الرقم ج. ٤٤٠١/٤٤٠٠/٤٤٠٠

بمقتضى المجلد ٦٦٤٧

الخبر
وزارة الخارجية

الدائرة المصرية

وثيقة الديوان الملكي
سكرتيرية مجلس الوزراء العامة

الموضوع - مشروع صورة الكبرى



الديوان الملكي
١١/٩/١٩٤٧
٢٤٧

تد في ادناه صورة البرقية المرقمة ٢٣ والملاحظة في ٢٠ آب ١٩٤٧ التي
وردتنا من مفوضتنا في القاهرة حول الموضوع للمعلم .

بمقتضى
وزير الخارجية

صورة البرقية

الرقم ٢٣ اصدرت اليوم المفوضية الحرة بمصر البيان التالي تقدمه للاطلاع نقطة
يوم الاربعاء في السابع والعشرين من شهر آب (أغسطس) ١٩٤٧ اجتمع في بيت الدين
حضرنا صاحبني الفخامة رئيس الجمهورية السورية ورئيس الجمهورية اللبنانية ورائقهما -
اصحاب الدولة والمصالي رئيسا مجلس الوزراء السوري واللبناني ووزير الخارجية اللبنانية
لقد اطل الجانبان في شئ الشك في انهم الدولتين فكان متفقين تمام الاتفاق في كل
تتاركة ابحاثهما ومنها بان صاحب الجلالة الملك عبد الله الصادر في ١٤ آب (أغسطس)
١٩٤٧ الذي كان موضع استغرابهما واستكراههما لتدخله في شئ جمهوريتي سورية ولبنان
وتعرضه لنظام الحكم فيهما ومخالفته في ذلك مع اتفاق جامعة الدول العربية ومبادئ القانون
الدولي وقد اتفق الفريقان على الخطط المشتركة الواجب انتهاجها في هذا الموضوع
نقطة انتهى

عراقه